المُرشد

للبَحث العِلْمي وتَنزيل الأحْكام الشَّرعيَّة

تأليف/ د. النفاتي بن موسى سالم الشوشان

جامعة طرابلس . كلية العلوم الشرعية

المقدمة

بِسْمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيم الحَمدُ لله الذي عَلَّم الأنسان ما لم يَعلم، والصَّلاةُ والسَّلام على نبينا محمد، وعلى أنبياء الله ورسله، يَنابيع الهِدَايَة، وسُرُج الضياء، ومُعَلِّمي النَّاس الخير، بالمناهج الربّانية، وعلى آلهم وصَحْبِهم إلى يوم الدِّين، عدد خلقك، ورضاء نفسك، وزنة عرشك، ومداد كلماتك، وملء السموات وملء الأراضين، وما بينهما، وملء وكيف وقدر ما أحببت، في الأولى والآخرة. أما بعد:

فإن هذا الكتاب يتناول قواعد البحث العلمي، ويُرشد إلى تحقيق النجاح في الكتابة، ابتداء من النية والعزم على البحث، ثم اختيار الموضوع وكيفية تناول مادته العلمية، وكان السبب في تأليفه: أني قمت بتدريس هذه المادة، فنظرت في بعض الكتب المؤلفة في هذا الموضوع؛ فوجدت فيها خيرا كثيرا متفرقا بينها، مع افتقارها لبعض المباحث والمسائل؛ فعزمت مستعينا بالله تعالى على جمع محاسنها، والإضافة إليها، سائلا الله تعالى التوفيق إلى حُسن القصد، وحُسن الجمع والعرض، وأن يجعله عملا مباركا في الدنيا، مضاعف الحسنات في الآخرة لي ولهم ولمن طبعه أو قرأه أو أعان عليه؛ إنَّ ربي غني كريم.

ـ **موضوعه**: معايير البحث وكيفيته، والباحث وشروطه، وأسلوب الكتابة وصياغتها.

والغرض: تنمية الروح العِلميَّة، وتسهيل مهمة الباحث مع توفير الجهد والوقت في حَلِّ المُشْكِلات.

ولشمول هذه المباحث لطلبة الليسانس ولأكثر منهم؛ قسمته إلى جزئين، الجزء الأول: من أول الكتاب إلى ما قبل تحقيق المخطوطات، هو لطلبة الليسانس، والجزء الثاني مع ما قبله لطلبة الدراسات العليا، والله الموفق لكل خير.

الجزء الأول

ويشتمل على عدد من المباحث، وبيانها كالآتي:

البحث العلمي

تعريف البحث:

البحث في اللغة:(بحث) عن الشيء بحثا استقصى خبره، وفتش عنه، ويطلق على: طلَبك الشيءَ فِي التُّرَاب، فالبَحْث: أَن تسألَ عَن شيءٍ وتَسْتَخْبر،[1] ومنه سميت سورة التوبة بسورة البُحُوث؛ لما فيها من البحث عن المنافقين وكشف أستارهم[2].

ـ واصطلاحا: بذل الْجهد فِي مَوْضُوع مَا وَجمع الْمَسَائِل الَّتِي تتصل بِهِ وثمرة هَذَا الْجهد ونتيجته.[3] وقيل: هو إثبات النسبة الإيجابية والسلبية بين الشيئين بطريق الاستدلال[4] وذكر الكفوي الغاية من البحث عندما عرفه بنحو ما تقدَّم فقال: ...إِظْهَارًا للحقّ ونفيا للباطل.[5]

---

[1]) انظر: تهذيب اللغة مادة: (ح ث ب) 279/4 لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي المتوفى سنة: 370هـ، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار التراث العربي بيروت الطبعة الأولى، سنة:2001م، ومعجم مقاييس اللغة مادة: (بحث) 204/1 لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني المتوفى سنة: 395هـ، تحقيق: عبد السلام هارون دار الفكر سنة: 1399هـ1979م.

[2]) انظر: تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن 268/14. لمحمد بن جرير الطبري المتوفى سنة: 310هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة سنة: 1420هـ2000م.

[3]) المعجم الوسيط 40/1. لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر دار الدعوة.

[4]) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم 76. لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة: 911هـ، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، الناشر مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة الأولى سنة: 2004م.

[5]) الكليات 245. لأبي البقاء أيوب الكفوي المتوفى سنة: 1094هـ، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري،

ـ شرط البحث لأن يكون علميًّا:

يجبُ أن يكون قائما على الاستدلال بالنظر إلى ما صح من الأدلة، متجردا عن الهوى والتعصب والأحكام المسبقة، غايته نصرة الحق ودحض الباطل.

ـ حكم البحث العلمي: **تعتريه الأحكام الشرعية الآتية**:

1 ـ الوجوب:

يكون واجب عين، وذلك في حق المجتهد القادر على النظر في الأدلة واستنباط الأحكام منها؛ فلا يحل له تقليد غيره.

وكذلك في حق تعلم فروض الأعيان، كأحكام الطهارة والصلاة وغيرها مما هو فرض عين على كل مكلف.

وقد يكون واجبا كفائيا كالبحث للقادر عن أحكام النوازل والفتاوى إن وجد غيره وإلا تعين عليه، ومنه البحث في علوم الدنيا من طب وصناعة وبر وبحر وفلك من فروض الكفاية، وقد يتعين على من انفرد بقدرة على بعض مسائله.

2 ـ الاستحباب:

وذلك في حق من قصد البحث والتعلم لما هو نافع ولم يكن بصدد العمل به كأحكام المواريث والبيوع، أو مشاركة غيره في علم من علوم الدنيا.

3 ـ التحريم:

وذلك في كل كتابة تناقض مقاصد الشريعة، كالبحث عن علوم تحقق الضرر كالسحر والكهانة، والبحث عن خصائص الآخرين لنشرها والإساءة إليهم، أو الكتابة لهدم الدين

مؤسسة الرسالة بيروت.

ومعارضة نصوص الشريعة، أو الإضرار بالأمة.

4 ـ الكراهة:

كره العلماء للقاصر الذي لم يتمكن من جودة الكتابة بالتمكن في موضوعه أن يشرع في التأليف، أو أن يخرج القادر كتابا بلا تنقيح وتحرير يزيل به اللبس عن القارئ؛ والعلة في الحالين للقاصر ولغير المحرر: اللبس والتشويش الذي قد يؤدي لاعتقاد الباطل صوابا وعكسه[6] ومن تجاسر من القاصرين على العلم فإنه يخشى أن يصدق عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم: «**إِنَّ اللهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَتْرُكْ عَالِمًا، اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**»[7] ومن المكروه: البحث والكتابة في كيفية فعل ما حكم الشرع بكراهته كاللهو المكروه بلعب الورق ونحوه.

5 ـ الجواز:

كالبحث في كل معرفة لا تترتب على تحصيلها ثمرة، كمن وقف على طريق لحصر الذاهبين والقادمين فضولا، من غير أن يترتب على ذلك جلب نفع ولا دفع ضرر.

---

[6]) انظر: شرح ألفية العراقي لابن العيني 284. لعبد الرحمن بن أبي بكر زين الدين بن العيني الحنفي المتوفى سنة: 893هـ، تحقيق: شادي بن محمد آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث اليمن، الطبعة الأولى سنة: 1432هـ 2011م، وفتح المغيث شرح ألفية العراقي 328/3، لشمس الدين أبي الخير محمد السخاوي المتوفى سنة: 902هـ، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة مصر، الطبعة الأولى سنة: 1424هـ 2003م.

[7]) أخرجه مسلم 2058/4 كتاب: العلم باب: رفع العلم وقبضه، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة: 261هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء العربي بيروت.

ـ فضل البحث العلمي:

إن كان مما هو مطلوب وأخلص القصد لله تعالى فله من الأجر والتواب ما أعده الله لطالب العلم ومنه قوله تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَالذِينَ اٌوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[8] ومن شرف البحث عن العلوم النافعة أنه ميراث الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم جميعا، سبق في ذلك أبو البشر آدم عليه سلام الله قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[9] كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:(**وَأَنَّ الْعُلَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَرَّثُوا الْعِلْمَ، مَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ بِه عِلْمًا؛ سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ**)[10]

أما من لم يقصد وجه الله فله ما قصد، من تحصيل مال أو نجاح أو ثناء في هذه الدنيا، ولا أجر له في الآخرة؛ لعموم قوله صلى الله عليه وسلم:(**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى**)[11] بل إن كان العلم مما يتعبد به ولم يكن لله فإنه يخشى سوء العاقبة ـ نسأل الله المغفرة والعفو والعافية والمعافاة الدائمة في الدين والدنيا والآخرة ـ فمما ورد: عن أبي هريرة رضِي اللَّه عَنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**أَوَّلُ النَّاسِ قَضَاءً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتُشْهِدْتُ قَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ: فُلَانٌ جَرِيءٌ فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا قَالَ:**

---

[8]) سورة المجادلة الآية:11.

[9]) سورة البقرة الآية 30. القول

[10]) صحيح البخاري كتاب العلم باب العلم قبل والعمل24/1. = الجامع المسند الصحيح المختصر لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، تقيم محمد فؤاد عبد الباقي دار طوق النجاة، الطبعة الأولى سنة: 1422هـ

[11]) صحيح البخاري (1) باب كيف كان بدء الوحي 6/1.

فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ قَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنْ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ عَالِمٌ وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ قَارِئٌ فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافَ الْمَالِ كُلِّهِ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا فَقَالَ: مَا عَمِلْتَ فِيهَا قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ - يَعْنِي تُحِبُّ أَنْ يُنْفَقَ فِيهَا - إِلَّا أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ قَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنْ فَعَلْتَ لِيُقَالَ إِنَّهُ جَوَادٌ فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ»[12]

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ، لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا، لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[13] يَعْنِي: رِيحَهَا. وفي رواية: قال صلى الله علَيهِ وسَلم : «**مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ**

---

[12]) أخرجه النسائي في السنن الكبرى باب: يسحبون في النار على وجوههم 284/10 لأبي عبد الرحمن أحمد ين شعيب النسائي المتوفى سنة: 303هـ، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى سنة: 1421هـ 2001م. وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين 134/2 لأبي عبد الله محمد الحاكم النيسابوري المتوفى سنة: 405هـ، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين القاهرة سنة: 1417هـ1997م، قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذا السياق، وصححه الألباني، انظر: صحيح وضعيف سنن النسائي 209/7 لمحمد ناصر الدين الألباني المتوفى سنة: 1420هـ برنامج منظومة التحقيقات الحديثية انتاج مركز نور الإسلام الإسكندرية.

[13]) أخرجه ابن ماجه في سننه 92/1 باب الانتفاع بالعلم والعمل به. لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة: 273هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية. قال العراقي: إسناده جيد. انظر: تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار 74. لزين الدين عبد الرحيم العراقي المتوفى سنة: 806هـ، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى 1426هـ2005م، وصحح إسناده من رواية الإمام أحمد أحمد محمد شاكر. هامش مسند الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة: 241هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث القاهرة الطبعة الأولى 1416هـ1995م.

يُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ.»[14]

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَا تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ لِثَلَاثٍ: لِتُمَارُوا بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ لِتُجَادِلُوا بِهِ الْفُقَهَاءَ، أَوْ لِتَصْرِفُوا بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْكُمْ، وَابْتَغُوا بِقَوْلِكُمْ وَفِعْلِكُمْ مَا عِنْدَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يَبْقَى وَيَذْهَبُ مَا سِوَاهُ. [15]

وقال جلَّ جلاله في عموم ما يتقرب به إليه:﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحاً وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَداً﴾ [16]

ـ أهمية حسن القصد:

لأهمية القصد عند البحث والتأليف وجب مراعاة ذلك ابتداء، فإن غفل عن تصحيح قصده في أول الأمر صحح مراده في الأثناء مستغفرا عما مضى بالتوجه بفعله لله سبحانه؛ ويلزم بذلك أن يكون المضمون نافعا للعباد في دينهم أودنياهم، فهو سيُثاب عن كتابته وعن كل ما يترتب عليها من آثار إيجابية فيكون الأجر، أو سلبية فتكون العقوبة، قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾[17]فكما تجزى عن فعلك بخيره أو شره تجزى كذلك عن ما خلفت من أثر طيب أو سيئ، أثر الخطوات والجلسات والحروف والكلمات، والآثار التي وُجِدَت بفعل غيرك بسببك، كمن دعا إلى هدى وآخر دعا إلى ضلالة فاقتدى به الناس وعملوا.

ـ **وقدر الانتفاع بما كُتِب وبقاؤه،** هو أمر عند الله تعالى، فكم من كتاب نفيس ضاع واندثر، وما هو دون ذلك قد يبقى في الناس قرونا طويلة؛ كلها لِحِكَمٍ يعلمها سبحانه.

---

[14]) أخرجه ابن ماجه في سننه 93/1 باب الانتفاع بالعلم والعمل به، حسنه الألباني وقال العراقي إسناده صحيح. انظر: تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار 72.

[15]) جامع العلوم والحكم 78/1 . لزين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي المتوفى سنة: 795هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة السابعة سنة: 1422هـ 2001م.

[16]) سورة الكهف الآية 105.

[17]) سورة يس الآية: 12.

ـ وفي فضل التصنيف:

قال السخاوي(ت902هـ)[18]: (وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ التَّاجِ السُّبْكِيِّ (ت771هـ): الْعَالِمُ وَإِنِ امْتَدَّ بَاعُهُ، وَاشْتَدَّ فِي مَيَادِينِ الْجِدَالِ دِفَاعُهُ، وَاسْتَدَّ[19] سَاعِدُهُ حَتَّى خَرَقَ بِهِ كُلَّ سَدٍّ سَدَّ بَابَهُ، وَأَحْكَمَ امْتِنَاعَهُ، فَنَفْعُهُ قَاصِرٌ عَلَى مُدَّةِ حَيَاتِهِ، مَا لَمْ يُصَنِّفْ كِتَابًا يَخْلُدُ بَعْدَهُ، أَوْ يُورِقْ عِلْمًا يَنْقُلُهُ عَنْهُ تِلْمِيذٌ إِذَا وَجَدَ النَّاسُ فَقْدَهُ، أَوْ تَهْتَدِي بِهِ فِئَةٌ مَاتَ عَنْهَا وَقَدْ أَلْبَسَهَا بِهِ الرَّشَادَ بُرْدُهُ، وَلَعَمْرِي إِنَّ التَّصْنِيفَ لَأَرْفَعُهَا مَكَانًا ؛ لِأَنَّهُ أَطْوَلُهَا زَمَانًا، وَأَدْوَمُهَا إِذَا مَاتَ أَحْيَانًا)[20] وقال ابن الجوزي: (رأيت من الرأي القويم أن نفع التصانيف أكثر من نفع التعليم بالمشافهة؛ لأني أشافه في عمري عددًا من المتعلمين، وأشافه بتصنيفي خلقًا لا تحصى ما خلقوا بعد)[21]

ـ أما خطر التأليف:

فهو مع عِظَم فضله يجب أن لا يُستسهل، كما قيل: التصنيف ليس بالأمر السهل، كما يظنه كثير من الجاهلين والمتجرئين، لذا عده بعضهم تسويداً للورق إن خلا عن فائدة جديدة.

ـ احتساب النقد والنقض:

من كتب كتابا أو نَظَم شِعرا قد يتعرض للنقد بذكر المحاسن والمفاسد، أو النقض

---

[18] محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي: مؤرخ حجة، وعالم بالحديث والتفسير والأدب. أصله من سخا (من قرى مصر) ومولده في القاهرة، ووفاته بالمدينة سنة: 902هـ صنف كتبا كثيرة منها: (الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع) و(وفتح المغيث شرح ألفية العراقي). انظر: الأعلام للزركلي 194/6.

[19] اسْتَدَّ الشيء، أي استقام. ومنه قول الشاعر: أُعَلِّمُهُ الرِمايَةَ كُلَّ يَوْمٍ * فلما استد ساعده رماني - قال الاصمعي: اشتد بالشين ليس بشيء. والسَّداد بفتح السين: الاستقامةُ والصواب، والسِّداد بكسرها للغلق كغلق كوة أو قارورة. انظر: الصحاح تاج اللغة485/2، ومختار الصحاح 144.

[20] فتح المغيث319/3.

[21] صيد الخاطر 241.

بتسفيهه وطرحه جملة واحدة، ويكثر هذا من الأقران والمعاصرين بل وممن سيأتي بعده ولو مرت على موته سنين طويلة، فالواجب: أن يُسَلِّم للحق، ويسأل الله العافية من الشطط ويحتسبه إن وقع، ولا يعتقد الكمال والعصمة فيما كتب فذلك من صفة وخصائص الكتاب العزيز لا يحتمل الشك ولا الباطل ولا الزيادة والنقصان كلام من لدن عليم حكيم، قال الأصمعي(ت216ه): «سمعت أبا عمرو بن العلاء (ت154ه)يقول: الإنسان في فسحة من عقله وفي سلامة من أفواه الناس ما لم يَضَع كتاباً أو يقل شعراً» وقال العتَّابي(ت220ه): «من صنع كتاباً فقد استشرف للمدح وللذم، فإن أحسن فقد استُهْدِف للحسد والغيبة، وإن أساء فقد تعرض للشتم واستُقْذِف بكل لسان».[22]

وقال علي الطنطاوي: «إنَّ كثيرين من الكتَّاب يميلون إلى معرفة آراء الناس بكتاباتهم، ويهتمُّون بهذه الآراء جدا، حتَّى أنَّها لتشجِّعهم إذا كانت حسنة وتذهب عزائمهم إذا كانت سيِّئة، وهؤلاء الكتَّاب يخسرون كثيرا من مواهبهم، ... ولا تبالوا بأذواق الناس إذا خالفت أذواقكم، ولكن استمعوا إلى نقدهم إذا كان يستند إلى أساس علمي»[23]وقال أحمد شاكر: التسامي وعدم قبول النقد ليس من أخلاق العلماء، إنَّما هو الكبر والغرور، وضرب مثلا بقول عمر رضي الله عنْه وهو يخطب الناس: امرأة أصابت ورجل أخطأ[24].

أهداف البحث العِلمي:

الهدف والغرض والغاية هي مراد الباحث ومقصده الذي أراد تحقيقه من خلال الجهد العلمي، وهي من حيث الخير والشر تنقسم إلى نوعين: الأولى ـ أهداف سامية نبيلة، وهي التي تُحصِّل المنافع المَعْرِفيَّة أو المادِّيَّة أو السُّلوكِيَّة أو النَّفسيَّة للمجتمعات والإنسانية كلها دون تمييز،

---

[22]) فتح المغيث 329/3.

[23]) روائع الطنطاوي 205.

[24]) انظر: مجموع مقالات أحمد شاكر 414.

ومنها أهداف ماكرة خبيثة؛ تُوظَّف للتَّجهيل والانحطاط الأخلاقي أو المادِّي، أو تهدِفُ إلى تغييب الحقائق وتشويهها، أو نشر حقائق تزرع الفُرقَة وتُحْيي العداوة بين الأفراد أو الأقَلِّيَّات، وسواء الفريق الأول صاحب الأهداف السامية، أم الفريق الثاني صاحب الأهداف الماكرة؛ كل منهما يدَّعي أنه صاحب رسالة ومهمَّة حريص على تحقيقها، وهي من سُنَن الله في هذه الدنيا الخير له رجاله والشَّرُّ كذلك.

والذي يَعنينا من البُحَّاث هم أصحاب الأهداف النبيلة الذين يرجون نفع الخليقة ابتغاء مرضات الله تعالى؛ وقد قسَّمت الأهداف إلى نوعين، هما:

1 ـ الأهداف العامَّة: بأن يقصد الباحث الإسهام في زيادة العلم وتقليل الجهل، ودعم المكتبات الخاصة والعامة بمزيد من المصادر والمراجع؛ للمشاركة في حَلِّ المشكلات.

2 ـ الأهداف الخاصة:

على الباحث أن يَقصِد من خلال جهده تحقيق أهداف معينة؛ لكيلا يكون البحث عبثيا؛ لاضطراب مباحثه كمن يقتصر على تخريج نصوص مبحث، ويقتصر على شرح آخر، ويقتصر على اختصار آخر، ويقتصر على التدليل لآخر، وقد يكون عبثيا لتكراره بوجود من سبق إليه؛ فهو من تحصيل الحاصل، ويلزم تحديد الأهداف كذلك؛ لكي يحدِّد من خلال قصده المنهج العلمي الذي يتناسب مع طبيعة البحث، وأهدافه الخاصَّة نوعان:

النوع الأول ـ الأهداف الخاصَّة المباشرة التي نَصَّ عليها العلماء من قبل: إما اختراع معدوم، أو جمع متفرق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطول، أو ترتيب مخلط، أو تعيين مبهم، أو تبيين خطأ.[25]

---

[25] انظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث 38، لمحمد جمال الدين القاسمي المتوفى سنة: 1332هـ، دار الكتب العلمية بيروت، ولمحات في المكتبة والبحث والمصادر99، لمحمد عجاج الخطيب،

النوع الثاني ـ أهداف خاصَّة غير مباشرة؛ أي ليست من صنعه، ولكنها مترتبة على أهدافه المباشرة، كأن يكتب بحثا ليكون مفتاحا لعلم آخر، كالكتابة بأسلوب معاصر لطيف؛ لتُفهم من خلاله المطولات والأمهات، أو ليُسهم في صناعة جيل يرقى بالأمة.

شروط الباحث:

1 ـ الرغبة والعزيمة: هي الدافع الداخلي الذي ينبع من قلب الباحث وهو مع الهمة العالية من أهم أسباب النجاح والإبداع، بخلاف من أجبر على دراسة أو تخصص لنيل مؤهل أو درجة، فقد تجبره لتحصيل مستوى النجاح، ولكن لا يمكن جبره على تحقيق الإبداع، كما يقال: تستطيع أن تأخذ دابتك إلى مورد الماء؛ ولكن لا تستطيع حملها على الشرب والارتواء.

2 ـ الصبر: إن تحصيل العلم قد يعرض له ما يخالف هوى النفس من مشاق ولو كان راغبا ومحبا لما يقوم بدراسته، وقد يفاجأ عند التعلم من أنه قد خوطب بما يخالف ما في عقله من مبادئ؛ فيحتاج إلى سعة الأفق لقبول الخلاف، ولربما كان ما عنده من الجهل المركب الذي يظنه صوابا فيتعجل الدفاع والمجادلة، كما يحصل لبعض الباحثين في القضايا الشرعية من غير المسلمين عندما يفاجؤون بحقائق الإسلام فلو صبروا لقبول الحق وابتعدوا عن الغيض والعناد لساقهم الحق للإسلام؛ لذلك لا بد من توطين النفس على الصبر والاحتساب لكي لا ينهزم أمام العقبات؛ ولذا كان الشرط على موسى لتعليمه من قبل الرجل الصالح أن يكون صابرا مثريثا، ولأهمية هذا الاستعداد النفسي ذكره الله في كتابه العزيز فقال:﴿قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْراً وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْراً قَالَ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِراً وَلاَ أَعْصِي لَكَ أَمْراً﴾[26]

مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة سنة: 1422هـ 2001م.

[26]) سورة الكهف الآية 69.

ولما كان بتمام الصبر حصول الفوائد الكثيرة قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَدِدْنَا أَنَّ مُوسَى كَانَ صَبَرَ فَقَصَّ اللَّهُ عَلَيْنَا مِنْ خَبَرِهِمَا**» [27]

3 ـ المعرفة والثقافة: والمراد زيادة على معرفته التامة بتخصصه الذي يريد أن يبحث في بعض مسائله ينبغي أن يكون ملما بمعارف خارج تخصصه واسع الاطلاع، وكلما اتسعت ثقافته كان أقدر على النقد والتحليل والتعليل.

4 ـ الشَّكُّ العِلْمي: من صفات الباحث أن يكون متثبتا عند جمعه للمادة العلمية، والتثبت هو وسط بين الساذج الذي يقبل كل ما يقال له دون أن يتبين، وبين المعاند الذي يرد الحق بعد وضوحه، ويلوي أعناق الأدلة بعد ثبوتها.

ومن آثار الشك العلمي أن الباحث يؤثر في ما نقله بنقده وتحليله وضبطه أكثر مما تأثره هو بالنص وإلا كان ناقلا لا باحثا.

5 ـ الروح العلمية: وهي صفة عامة يندرج تحتها كل وصف حميد يليق بطالب العلم من حُبِّ الاطلاع واكتشاف المجهول وعدم القناعة في تحصيل العلم، والإنصاف عند الخلاف بتناول المسائل بكل موضوعية وتجرد، مع الجرأة والشجاعة بمصاحبة الورع والإنصاف وحسن القصد؛ فيخلو خطابه من الوقاحة والعدوان واتباع الهوى، وكما أن الشجاعة أن يجهر بما يراه صوابا كذلك من الشجاعة أن يتوقف ويعترف بخطئه، ولربما مال إلى الحق بعد انتباهه دون أن يبين أن كلامه أولا من الخطأ استحياء أو استكبارا، فعليه أن يذكر قول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِالْبَـٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[28] فلو كان ما أخطأ فيه قد يُرَتِّب عليه السامع حُكما؛ لعدم انتباهه أن المتكلم قد أضرب عنه وجب البيان بأن ما سبق كان خطأ، والصواب كذا وكذا، وأيضا لو كان الخطأ في كتاب فلا ينبغي أن ينشغل بالتبرير وإيجاد المحامل، بل يقول ما

---

[27]) صحيح البخاري 156/4.

[28]) سورة البقرة الآية 42.

سبق في كتابي الفلاني، أو في الطبعة السابقة في تلك المسألة هو خطأ، والصواب كذا، كل ذلك خشية أن يلبس الحق بالباطل فيقع عليه غضب الله، ومن الروح العلمية عدم المبالغة في المدح والذم، كفلان أكثر الناس علما، أو أجهل من في الأرض، والقطع بما لا يوجب القطع.

ومن الروح العلمية: الاعتراف بجهود الآخرين وتقديرها؛ مما يترتب عليه أن يبدأ في بحثه مما انتهى إليه الآخرون، فينظر فيما صح من نتائجهم فينطلق من خلالها، وإلا كان جهده ضياعا للوقت في محاولة تحصيل ما هو حاصل؛ وبهذا تتطور العلوم على أيدي العلماء جيلا بعد جيل وتبنى الحضارات والأمم على أنقاض بعضها البعض.

6 ـ التواضع وعقوبة التعاظم: يكون التواضع بعدم المكابرة والمباهاة، وهما آفتان سببهما الغفلة والجهل بحال نفسه، ولو ذكر قول الله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلًا﴾[29] لأيقن أن ما عنده من معارف لا ترقى إلى أن يعجب بها وهي قليلة فضلا عن أن يفاخر بها، ولو ذكر قوله: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَن نَّشَآءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[30] وقولَ نبي الله صلى الله عليه وسلم «**فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَإِنَّهُ رُبَّ مُبَلَّغٍ يُبَلِّغُهُ لِمَنْ هُوَ أَوْعَى لَه**»[31] لو سَلِمَ من غُرور نفسه، ونَظَر بعقله إلى هذه المعاني لما ترفع أمام عبد من عبيد الله ولو كان من تلاميذه؛ فلربما رفع الله قدره، ولربما كان معنيا بأنه سيكون أوعى ممن علمه.

ولو وجد الباحث لكتابته مزية على من سبقه فلا يقتصر على ذكرها، ويحاول أن يذكر لغيره فضلا بدل أن يدعي التفرد والعلو لنفسه، فهذا العالم الفاضل ابن مالك النحوي(ت672هـ)عندما قال عن ألفيته (فائقة ألفية ابن معطي)(ت628هـ) استدرك بالمدح والدعاء لمنافسه، ولم تمنعه المعاصرة من ذلك فقال:

وهو بسبق حائز تفضيلا ... مستوجب ثنائي الجميلا

---

[29]) سورة الإسراء الآية 85.

[30]) سورة يوسف الآية 76.

[31]) صحيح البخاري 50/9.

والله يقضي بهبات وافرة ... لي وله في درجات الآخرة[32]

وإن من أعظم ما يخشاه المتكبر بتعاظمه على أقرانه وتلاميذه والعامة أن يُعاقَب من جنس فعله فيحرم من زيادة العلم وتنزع بركته، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ومما يدعوه لعدم التعاظم خوف الانتكاس والعياذ بالله؛ فيُقِرُّ بأنَّ الفضل لله، ولو شاء الله لجعله أمِّيا أو عييا، ويسأل الله القبول والثبات، ومن أبرز أمثلة التَّقلُّب: عبد الله القصيمي من بلاد الحرمين، كان داعية مفوها، وألف كتاب (الصراع بين الإسلام والوطنية) وكان للكتاب قبولا ورواجا، وقيلت فيه القصائد، وقال بعضهم: دفع القصيمي مهر الجنَّة بكتابه هذا، وبعد حين انقلب وصار يدافع على أهل الضلال والإلحاد، وألف كتاب: (يكذبون لكي يروا الإله جميلا) وأعلن إلحاده والعياذ بالله، ومات سنة:1996م،[33] وغيره ممن ضلوا كالذي ذكره صاحب المستطرف.....

وعلى النقيض أسلم القسيس جوزيف استس، الذي كان نشطا في السخرية بالإسلام، وأبدل اسمه بيوسف، وكان سببا في إسلام الكثير من النصارى.

والواقع أن صفة التواضع والتجرد كل أحدٍ يدَّعيها، ولكن الحقيقة تبرز عند مناقشة الآراء العلمية هل أنصف المخالفين وذكر ما يميزهم من مرجحات أم أنه استطال عليهم بالغمز واللمز والسباب وهو سلاح العاجز، ومما يعين الباحث على ضبط نفسه وإلزامها بالحجاج العلمي، قراءته للمناهج التي تبين قواعد الحوار العلمي وآداب البحث والمناظرة، ومنها قولهم: «إن كنت مُدَّعِياً فالدَّليل، وإن كنت ناقِلا فالصِّحَّة».

---

[32] ألفية ابن مالك 9. لمحمد ابن عبد الله بن مالك الطائي المتوفى سنة: 672هـ دار التعاون.

[33] انظر: الأعلام للزركلي 203/6، مجلة البيان 8/82، فتح المعبود في الرد على ابن محمود31،

7ـ أن يتفرغ عن الشواغل بقدر الوسع فإنه إذا استرسل في حوائج الدنيا فإنها لا حد لها، فمتى عزم على البحث ترك كل ما يمكنه تركه احتسابا لله تعالى، قال الخطيب البغدادي (ت463هـ): (يَنْبَغِي أَنْ يُفَرِّغَ الْمُصَنِّفُ لِلتَّصْنِيفِ قَلْبَهُ وَيَجْمَعَ لَهُ هَمَّهُ وَيَصْرِفَ إِلَيْهِ شُغْلَهُ وَيَقْطَعَ بِهِ وَقْتَه) [34]

ـ شروط اختيار الموضوع:

1 ـ أهمية الموضوع:

إن مقدار أهمية الموضوع يجب أن تكون من أول معايير الاختيار، لأن الموضوع إن خلا من الحاجة إليه والفائدة فهو عبث وترف فكري، وتعظم أهميته بقدر حاجة الباحث للحلول والنتائج التي سينتهي إليها البحث، وحاجة المجتمع كذلك إليها، بل يجب أن يقدم الأهم على المهم.

فقد ينشغل الباحث بمحاولة إيجاد الحلول لبعض القضايا فيترك الضروري إلى الحاجي، أو الحاجي إلى التحسيني، فتقل أهمية البحث، وقد ضرب لنا القرآن مثلا: فعندما سأل المشركون عن الشهر الحرام وحرمة القتال فيه لم يخطئهم في السؤال، ولكنه أوضح لهم – في الوقت ذاته – أن هناك أمراً هو أعظم وأهم من الأمر الذي سألوا عنه وهو التعدي على حرمة المسجد الحرام واستحلال حرمات المسلمين بإخراجهم وفتنتهم بالحبس والتعذيب لإخراجهم من دينهم وصدهم عن الحق فهو أكبر وأولى بالنظر.[35] قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ

---

[34]) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 282/2. لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة: 463هـ، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض.

[35]) انظر: تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن 40/3. لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي المتوفى سنة: 671هـ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم طفيش، دار الكتب المصرية الطبعة الثانية 1964م. والسؤال في القرآن الكريم وأثره في التربية والتعليم 299. لأحمد عبد الفتاح ضليمي، الجامعة الإسلامية المدينة 1421هـ 2001م.

قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾[36].

2 ـ الجدة والطرافة: الواجب أن لا يقع الباحث في التكرار، ولهذا يجب عليه قبل أن يحدد موضوعه أن يكثر من القراءة والاطلاع على الفهارس؛ لينظر هل ما عزم على الكتابة فيه هناك من كتب فيه وقتله بحثا، وعندها يجب تركه، أم أنه لم يجد من سبق إليه، أو أن من سبقه لم يتمكن من تغطية جوانبه، والناقص يصلح أن يكون بحثا مستقلا، فيجعله حينئذ موضوعا لبحثه، ومما يحقق الجدة والطرافة أيضا أن يختار ما تشتد حاجة الناس إليه؛ فيترقبونه وينتظرون نتائجه.

3 ـ تحديد نطاق البحث: إن من سمات البحث العلمي أن لا يكون فضفاضا؛ لأن الباحث مطالب بلم شتات الموضوع، وجمع أطرافه، وإعمال الفكر والتعمق في كل جزئياته؛ ليصلح أن يقال فلان تخصص في الجانب العلمي كذا، وهو شرط عام في كل المجالات العلمية الشرعية واللغوية والأدبية وغيرها، فتحدد بموضوع، أو أحوال، أو حقبة زمنية، أو مكانية، ومن لم يحدد نطاق بحثه فسيجد نفسه يسبح في بحر لا ساحل له، وعندها لا يمكن أن يسمى متخصصا؛ لعدم تمكنه من الإحاطة ولو ببعض العلم، ومرادي بالإحاطة أي: النسبية، لا الكاملة فهي لا تكون إلا لمن لا يخفى عليه شيء سبحانه وتعالى.

4 ـ وفرة المادة العلمية: إن هذا الشرط هو كالمادة الخام للصانع، فلا يمكنه أن يدعي صناعة شيء لم تتوفر أدواته، كذلك الباحث قد يجد عنوانا جيدا وطريفا ولا يجد ما يسعفه من المصادر والمراجع، أو أنه أراد أن يكتب في مسائل تتعلق بقوم ليسوا من أهل بلده كالجاليات في بلاد الغرب، فليس له أن يكتب عنهم قبل الوقوف على أحوالهم، ومعاينة أسباب عيشهم، فقد تختلف الحاجيات والتحسينيات من بيئة لأخرى، والحكم يدور مع العلة وجوداً وعدما، أو يجد

---

[36]) سورة البقرة الآية:217.

ورقات من مخطوط نادر الوجود، فليحفظها لمن يستطع جمعها.

5 ـ المنهجية العلمية: وذلك بتنسيق الأفكار المقصودة، بتسلسل وأسلوب راق يفضي إلى النتائج المرادة للباحث، بعيد عن الركاكة، والاعتناء بوضوح العبارة وسلامته من فحش الأخطاء اللغوية باختيار الألفاظ المناسبة للمعاني، والأخطاء النحوية والإملائية.

الكتابة

تتنوع الكتابة باعتبارات مختلفة من حيث: الباعث، والكم، والكيف، والغاية، ولكل نوع غاية وطريقة يتميز بها عن غيره، أما الباعث وهو السبب الدافع للكتابة فقد يكون أكاديميا، وهي البحوث المقدمة للمؤسسة التعليمية والتي سنبدأ بها؛ لأنها المقصودة ابتداء في هذا الكتاب، وهي تتنوع من حيث الكم، وهو عدد الصفحات، والكيف وهو المنهجية التي سيسلكها الباحث، وتتنوع من حيث الغاية، وهي الأهداف التي يريد تحقيقها.

أنواع البحوث الأكاديمية

تتنوع هذه البحوث باعتبارات متعددة، فقد تكون بحوثا صغيرة (ورقة عمل) يقدمها الطالب لبحث مسألة ما وتكون صفحاتها بقدر الحاجة ولو في صفحة واحدة، كجواب عن سؤال، ومنها أنواع باعتبار طلبها من الباحث للحصول على مؤهل أو ترقية، فتختلف في الكم والكيف كالآتي:

أ ـ بحوث صغيرة يقدمها طلاب المرحلة الإلزامية:

المرحلة الإلزامية: الابتدائي والإعدادي والثانوي، تكون بقدر خمس صفحات إلى عشر، الهدف من هذه البحوث توجيه الطالب للتعامل مع المكتبة، وليتدرب على نقل المعلومات من مصادرها، وكيف يفكر تفكيرا سليما بأن يتجرد وينصف عند اطلاعه على ما لا يعلمه.

ب ـ بحوث التخرج للمرحلة الجامعية:

هذه البحوث تزيد في الكم والكيف على بحوث المرحلة الثانوية الكم من الخمس والعشرين صفحة إلى الخمسين(من 25 إلى 50 صفحة)، مع التأكيد على الأهداف الأُولى استخدام المكتبة، وإتقان نقل المعلومات بحسن التعامل مع المصادر والمراجع والتعريف بها والإحالة عليها، مع التفكير السليم المجرد، والأسلوب العلمي في الكتابة. وهي بحوث يمتحن الطالب فيها في جمع المادة العلمية، والتدرب على الأمانة والدقة في النقد وصحة الفهم، ولا يطالب على وجه اللزوم بالتعمق واكتشاف الجديد، فقد يقدم الطالب موضوعا تكررت الكتابة فيه وحُلت مشكلاته العلمية على أن يقدمه بأسلوبه وطريقته الخاصة؛ لذا يمكن أن يقال إن الجديد المبتكر هو شرط كمال يمدح عليه الباحث.

ج ـ بحوث المراحل العليا:

هذه البحوث يقدمها طلاب المرحلة التمهيدية للدراسات العليا، وما يقدمه الأساتذة لنيل الدرجات، أو للتحقيق في مسألة معينة دعت إليها الحاجة كالنوازل المستجدة، كل هذه المراحل ينبغي أن تكون في أعلى درجات الإتقان في السير على المنهجية العلمية التي توصله إلى تحقيق وتجسيد أهداف البحث، وهي الأحكام الشرعية أو اللُّغَوية، أو النتائج العلمية التي أراد الوصول إليها.

والملاحظ أن الوسائل في المراحل التعليمية هي: المؤسسة بما فيها من أساتذة يتولون الإشراف والتوجيه وما فيها من مكتبة تشتمل على بعض المصادر والمراجع.

والأهداف والنتائج هي: وصوله إلى إدراك كيفية البحث العلمي، المتمثل في الدقة والتجرد والمنهجية وحسن الأسلوب.

أما في المراحل الأخرى فالوسيلة هي: البحث العلمي المتمثل في الدقة والتجرد والمنهجية

وحسن الأسلوب، فما كان هدفا صار وسيلة؛ ليحقق أهدافه المتمثلة في: حَلِّ المشكلات، والتعرف على الأحكام للنوازل، أو ما يتوصل إليه من حقائق علمية وتوصيات تتعلق بالموضوع؛ لذلك لا تقبل الموضوعات المكررة المقتولة بحثا.

ح ــ الرسالة:

كالأبحاث التي تُقدَّم لنيل درجة الإجازة العالة (الماجستير): كتابة الرسالة غايتها تقويم الطالب، فهي مقدمة لأطروحة الدكتوراه، ويرى الدكتور إميل يعقوب: أن الرسالة يتم التركيز فيها على المنهج أكثر من الأمور الجديدة التي أتت بها،[37] أما عدد صفحاتها فتكون من بين المائة أو الخمسمائة إلى الألف، وقيمتها بمنهجيتها وأسلوبها وما فيها من جديد.

خ ـ الأطروحة:

هي ما يقدمه الطالب لنيل شهادة الدكتوراه، وهي أرفع البحوث من حيث المنهجية والقيمة العلمية؛ لما تشتمل عليه من فوائد علمية جديدة.

ـ أنواع الكتابة من حيث أغراضها ومناهجها:

هي أنواع، ولكل نوع غايته وطريقته، ولربما وجدنا بين بعض المسميات خصوصا وعموما، والأولى إلى المقارنة والموازنة يمكن توظيفها في البحوث الأكاديميَّة، وما بعدها يُذكَر تتميما للفائدة، وهي كالآتي:

ـ التأليف والفرق بينه وبين التصنيف:

التأليف في اللغة مطلق الضَّمُّ والجمع بين شيئين فصاعدا، وهو حقيقة في الأجسام، مجاز في الحروف، من الحقيقة قولك للمتخاصمين: ألَّفَ الله بينكما.

[37]) انظر: كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث 28.

واصطلاحا جمع المادة العلمية في سجل واحد؛ سواء كانت هذه العلوم في موضوع واحد أم في موضوعات مختلفة، وهو أعم من التصنيف الذي يكون في الموضوع الواحد، فكل تصنيف تأليف وليس كل تأليف تصنيفاً.[38]

ـ الدراسة الموضوعية المتخصصة:

يرى الباحث أن الساحة العلمية في حاجة إلى تحصيل هذا الموضوع المُعَيَّن؛ بجمع شتاته أو حل معضلاته، كالكتابة في موضوع الزواج أو الطلاق، أو في جزئية منهما، كالبحث في أحكام الصداق وآثاره على الحياة الزوجية، أو ولي الزوجة أو في شيء من الحقوق والواجبات كالنفقة والسكنة وغيرها، أو في موضوع زكاة المال، كمسألة تحديد إعطاء المال مسافة القصر، أو غيرها من مسائل الاقتصاد والتَّطَبُّبِ مثلا، ويعظم البحث بحسب الحاجة إليه.

ـ القيام بدراسة شخصية:

قيام الباحث بدراسة عَلَم من الأعلام؛ ابتداء من مولده ونشأته التربوية والعلمية؛ بذكر شيوخه وتلاميذه وبيئته العلمية والسياسية التي قد يكون لها أثر في حياة هذه الشخصية، كما يُسرد نتاجه العلمي من تأليف أو رواية أو شعر وغيره من كل المنظوم والمنثور، إلا إن كانت الشخصية موسوعية لها نشاطات كبيرة في مجالات عدة؛ فيقتصر على جانب من هذه الجوانب يبينها الباحث، مثل هؤلاء: عمر بن الخطاب رضِي اللَّه عنه فيمكن أن يكون البحث: (عمر باعتباره أميرا) فيسلط الضوء على مسيرته في الإمارة من قضاء وفتوح سياسة، أو (عمر باعتباره محدثا) فتحصر مروياته وتدرس لبيان ما صح منها وما هو حسن أو ضعيف أو مكذوب عنه

[38]) انظر: الكليات للكفوي 288. لأبي البقاء أيوب أبي الحسن الكفوي المتوفى سنة: 1094هـ تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت. والفروق اللغوية للعسكري 146. لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري المتوفى سنة: 395هـ، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة مصر. ولسان المحدثين2/328.

وما تفرد به، وكيف كان يَتَثَبَّتُ فيما روي له عن رسول الله صلى اللَّه علَيه وسلم ، أو (عمر باعتباره فقيها) فيجمع فقهه وينظر في المدارس الفقهية التي اعتمدت أقواله وقدمتها على غيرها كالمدرسة المالكية، وغيره من الصحابة كابن الجراح، ومعاذ بن جبل، وابن عباس، وابن مسعود، وغيرهم .

وفي جانب الدراسات اللغوية يسلط الضوء على تلك الجوانب النحوية أو الشعر أو البلاغة، مع جوانب التأثير والتأثر.

ويمكن للباحث أن يتخير من الأعلام من كل عصر من الصحابة أو التابعين وسائر العلماء كابن عبد البر والقاضي عياض وأبي بكر ابن العربي، وكأبي الأسود الدؤلي وسيبويه والأخفش وابن عقيل وابن هشام وغيرهم في سائر التخصصات من المغمورين أو المعاصرين الذين يمثلون قيمة علمية يحتاجها الناس.

ـ القيام بدراسة كتاب:

للباحث أن يقوم بدراسة على كتاب معين ويحتاج لذلك إلى قراءته قراءة دقيقة متأنية، يكتشف من خلالها خصائص الكتاب، وما تميز به، ومواطن الغموض، وما استشكل على المؤلف من مسائل، وما اعترض عليه فيها، والمصادر التي اعتمد عليها الكتاب، والمراجع التي اعتمدته في النقل، يستعرض الكتاب بابا بابا ثم يذكر النتائج التي توصل إليها.

ويمكن للبحوث الصغيرة أن تقتصر على دراسة موضوع معين من موضوعات الكتاب، أو جمع شتات مسألة من مسائله المتكررة في أبوابه من جوانب مختلفة، كمسألة الجلد المدبوغ؛ له أحكام في باب الطهارة، وأحكام في باب المباح، وأخرى في البيوع، أو غيره.

وإن من أبرز الكتب التي ينبغي أن يُعتنى بها كتاب: (الشرح الصغير للدردير) باعتباره معتمد المالكية في الفتوى، فالدراسة من جانب منهجه وأسلوبه لمواطن: الإشكال والغموض،

والمصطلحات، وأهم القواعد التي يذكرها؛ سواء الأصولية أم الفقهية، والمسائل الشاذة التي خرجت عن القواعد المشهورة، وأن يقارن بينه وبين المصادر الأخرى، مثل كتاب (الرسالة لابن أبي زيد) وما المسائل التي عُلِّلَت بعلل علمية صحية أو خلقية ومدى موافقة العلم الحديث لها أو مخالفته لها، كمسألة كراهة الوضوء بالماء المسخن في الأواني النحاسية وتعليله بإحداث مرض، وبعض مسائل الحيض والنفاس التي بنيت على الاجتهاد ورُدَّ بعضها إلى معرفة النساء، فحري أن تعرض هذه المسائل وغيرها على الطبيبات المتخصصات، ومثلها المقاتل الخمسة في الذكاة باستشكال بعضهم قطع المصران مع تطور البيطرة، والعيوب الزوجية وتطورها عند الأطباء، إلى غير ذلك من المسائل الكثيرة التي بحثها يحقق إثراء للجانب الفقهي وتطويرا لجانب التأليف والفتوى.

ـ التلخيص وخطواته:

التلخيص من المهارات اللغوية التي يكتسبها الباحث بنقله النص موجزا في ألفاظه وجمله من غير أن ينقص من المضمون شيئا، ولتحقيق ذلك عليه أن يقوم بالآتي:

1ـ القراءة المتأنية للنص؛ ليستوعب المعنى العام الرئيس للموضوع والمعنى الخاص الجزئي لبعض الجمل.

2 ـ الاكتفاء بالجمل الرئيسة دون الجمل التي تسببت في الإطناب؛ لكونها شارحة للجملة السابقة أو مؤكدة أو معللة أو غير ذلك من الأسباب التي لا يؤدي حذفها إلى خلل في النص المراد.

3 ـ إعادة صياغة الجمل التي يعتمد عليها النص بأسلوب الباحث بشكل موجز مفيد شامل، من غير تكرار للفظ أو المعنى.

4 ـ عرض فكرة التلخيص على فكرة الأصل؛ لتدارك ما وقع فيه من خلل.

5 ـ التقليل من الكم لا ينضبط بقدر، فالصحيح أنه بقدر الوسع، أي: بقدر ما في الأصل من حشو وفضول، ومنهم من قال: ينبغي أن يكون التلخيص ربع حجم الأصل، أما الخلاصة: فهي زيادة في الإيجاز حتى يصل الباقي إلى عشر الأصل، وقيل: ينبغي ألا تزيد عن ثلاثمائة كلمة، وهي لبّ التلخيص.[39]

فوائد التلخيص:

فيه فوائد كثيرة للملخِص منها: ترويض الملكة على التركيز في الفهم واستيعاب المعاني، وفوائد للقارئ منها: إفادته بمعلومات كثيرة في وقت موجز.

ـ التوجيه اللغوي وأهدافه:

يتعلق بتوجيه النصوص القرآنية أو النبوية، ومنه: علم توجيه القراءات يبحث عن القراءات من جوانبها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والبلاغية، والدلالية.[40]وهو مجال خصب للمتخصصين في علوم اللغة العربية والأدب والعلوم الشرعية.

وهو من أَجَلِّ الأغراض؛ لتعلقه بالوحي المنزل، المتمثل في القرآن، كلام ومعنى من العليم الحكيم، والسنة النبوية المطهرة معان من الله، وكلام وأفعال من أعظم الناس قدرا، يأتي الباحث بالتوجيه إما لرد الشبهات أو ليلفت الأنظار والعقول إلى الجمال والحكمة، وهو كالآتي:

أ ـ ردُّ الشُّبُهات:

ليرد سهام الشبهات خاسئة بكشفها، فلله الحمد والمنة بالتوجيه تحترق سهام المفترين

---

[39]) انظر: فن التحرير العربي157. لمحمد صالح الشنطي، دار الأندلس للنشر والتوزيع حائل، الطبعة الخامسة سنة: 1422هـ2001م. والتحرير الأدبي 57. لحسين علي محمد حسين المتوفى سنة 1431هـ، مكتبة العبيكان، الطبعة الخامسة سنة: 1425هـ 2004م.

[40]) انظر: الموسوعة القرآنية المتخصصة 336/1.

فتنكشف وتفنى، ويُثار الإيمان والغيرة في قلوب المسلمين؛ فيزداد إيمانُهم وحبُّهم لهذا الدين العظيم، نسأل الله بعظيم فضله أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، وجزى الله خيرا: صلاح عبد الفتاح الخالدي على كتابه (القرآن ونقض مطاعن الرهبان) الذي ردَّ فيه مزاعم المبطلين بتوجيه الإعراب والمعاني إلى الصواب.

ومنه ما ورد على قول الله سبحانه:﴿**وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا**﴾[41] اعترضَ الفادي ـ وهو من المستشرقين ـ على الآيةِ بقوله: كانَ يجبُ أَنْ يَجمعَ اسْمَ الموصول العائدَ على ضميرِ الجمعِ، فيقول: خُضتُم كالذينَ خاضوا، فنقض صاحب الكتاب كلامه بأنه: لا مَعْنى لاعتراضِه؛ لأَنَّ شبْهَ الجملةِ (كَالَّذِى) صفةٌ لمفعول مطلقٍ محذوف، والتقدير: خُضْتُم خَوْضاً كالذي خاضوه؛ أَيْ: خُضتُم خَوْضاً كخوضِ الذينَ من قبلِكم. وبهذا يكونُ اسْمُ الموصول (الذي) عائداً على مُفرد، وليس على جَمْع،[42]

ومن المزَاعم على قوله سبحانه: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[43] قوله: أَخْطَأَ القرآنُ فينَصبِ (الظَّالِمِينَ) لأَنَّ الفاعلَ لا يكونُ منصوباً! فَنُقِض جهلُه بأن (عَهْدِي) هو الفاعل، و (الظَّالِمِينَ) مفعولٌ به منصوب.

ب ـ إظهار الحكمة والجمال:

الذي أبرز الجمال والحكمة مثل فاضل السامرائي جزاه الله خيرا الذي وجه العبارة والإعراب إلى أجمل المعاني.

ومن الجمال والحكمة عند المفسرين: مجيئ الضمير بدل الاسم الظاهر، إن تعدد احتمال مرجع

---

[41]) سورة التوبة الآية: 69.

[42]) انظر: القرآن ونقض مطاعن الرهبان 352/1. لصلاح عبد الفتاح الخالدي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى 1428هـ 2007م.

[43]) سورة البقرة الآية: 124.

الضمير إلى أمرين أحدهما مخوف وهو المقصود للمتكلم فلا يصرح به؛ لينصرف عقل المخاطب إلى غيره، قال سبحانه حكاية عن أُخْتِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ﴾[44] فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِي ﴿لَهُ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِمُوسَى، وهو مقصودٌ مخوفٌ التصريح به، وَيحتمل أَنْ يَكُونَ لِفِرْعَوْنَ، وهو ما يوافق هوى المخاطب من آل فرعون.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ والسُّدي: وَبِهَذَا تَخَلَّصَتْ أُخْتُ مُوسَى مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّكِ عَرَفْتِهِ[45]

والسنة النبوية كذلك هي مجال واسع لمن وفقه الله للكتابة في هذه المعاني، وإن مما يعين على استحضار ما يجب أن يُكْتَب اطلاع طلبة العلم على كل جديد افتراه أهل الباطل، فَمَن ملك أدوات العلم، وكانت له ملكة، واستعان بالله فإنه ـ إن شاء الله ـ سيُوفَّق لسانهُ وقلمُه للحق في مجال النحو والبلاغة وسائر الحِكم.

ـ التخريج النحوي:

وهو من الأغراض المهمة التي ينبغي أن لا يغفل عنها طلبة الدراسات اللغوية والنحوية خاصة؛ فهو: توجيه ضبط آخر الكلمة لسبب من أسباب الإعراب، كمجيئها في الآية مختلفة باختلاف القراءة، أو في الحديث باختلاف الرواية، أو في الشعر، ويهدف إلى إيجاد وجوه من الإعراب صحيحة؛ بحيث لا يتهم النص النبوي مثلا بالضعف لوقوعه في اللحن مما يوجب رده لعدم تمام ضبط الراوي، ويكون النحوي بذلك قد قدم عملا جليلا ساهم في حفظ السنة

---

[44] سورة القصص الآية:11.

[45] انظر: تفسير الطبري 61/16 = جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير الطبري المتوفى سنة: 310هـ، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة، الطبعة الأولى 1422هـ2001م، وتفسير البغوي 525/3= معالم التنزيل في تفسير القرآن لأبي محمد الحسين البغوي المتوفى سنة: 510هـ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى سنة: 1420هـ.

النبوية.[46] مثاله: عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الوَحْيِ إِلَّا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: لاَ وَالَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي القُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ**»[47]

فقوله: (إِلَّا فَهْمًا) في رواية (إِلَّا فَهْمٌ)[48]

قال صاحب البدر: (إلافهمٌ) استثناء من لفظ (شيءٌ) ويكون مرفوعًا على البدلية، ويجوز نصبه كما في رواية البخاري على الاستثناء المنقطع.[49]أي ليس هو من جنس الوحي، وإنما هو الفهم والاجتهاد البشري؛ وهو أقطع لدعوى الشيعة القائلين باختصاص علي بن أبي طالب رضِي الله عنه ببعض الوحي.[50]

ـ تحقيق مخطوط:

المخطوط هو ما كتب باليد، و تحقيقه: إخراجه بالكيفية التي يريدها بها المؤلف، وهو من الأغراض المهمة التي يجب أن لا يغفل عنها الباحث؛ فبه تخرج بعض المخطوطات من دائرة العدم لتوضع بين يدي القراء، ويمكن تحقيق كتاب كامل، وجزء كتاب له بال، وينبغي مراعاة تحقيق الأحوج والأهم ومراعاة شروطه وخطواته، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في موضوعه.[51]

---

[46]) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة627/1.

[47]) أخرجه البخاري69/4.

[48]) مسند أحمد (599) 422/1.

[49]) انظر: تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة466/2للقاضي ناصر الدين البضاوي المتوفى سنة: 685هـ، تحقيق: لجنة بإشراف نور الدين طالب، وزارة الأوقاف بالكويت 1433هـ2012م، والبدر التمام شرح بلوغ المرام374/8.

[50]) انظر: الميسر في شرح مصابيح السنة812/3 للتوربشتي ، وتحفة الأبرار شرح مصابيح السنة466/2.

[51]) انظر: مبحث تحقيق المخطوطات.

ـ المقارنة والموازنة:

يمكن للطالب توظيف هذه المنهجية بين شخصية علمية قديمة وأخرى كابن عبد البر وابن العربي، أو بين سيبويه ونحوي آخر من القدامى أو المحدثين، أو بين كتاب وآخر يتفق معه في المنهجية العامة ككتابين من مذهب فقهي واحد، وقد تكون بين كتابين من مذهبين مختلفين، ومثله أن تكون بين موضوعات من كتب فقهية وكتب قانونية في باب القضاء أو المعاملات أو الجنايات أو الزواج والطلاق؛ لإظهار مواطن الاتفاق والاختلاف، وما خالف نصا أو إجماعا مما لا يحتمل الاجتهاد وما كان اعتماده على العادات والأعراف.

ـ القصة والرواية:

القصة من قَصَصْت الشَّيْءَ إِذا تتبّعْت أَثره شَيْئًا بَعْدَ شَيْء،[52] واصطلاحا: حكاية ما حدث بين اثنين أو جماعة مع تمهيد، حتى يصل إلى الذروة وتشويق القارئ وهي العقدة، ثم يذكر الحَلَّ الذي تشوق له القارئ، والهدف: التسلية والعبرة والموعظة، أو توجيه القارئ إلى سلوك أو فكر صالح أو فاسد، وقد تكون أحداث القصة من الواقع أو خيالية، إلا القصص القرآني والنبوي، فهي وقائع حقيقية.[53]

أما الرواية: فتتميز عن القصة بسعة أحداثها وشخصياتها، وطول زمنها.

ـ تقريظ الكتاب:

التقريظ في اللغة المدح وذكر المحاسن؛ خلافا للتقريض الذي هو من الأضداد فيطلق على

---

[52]) انظر: لسان العرب مادة(قصص) 74/7.

[53]) انظر: الواضح في علوم القرآن 181. لمصطفى ديب البغا ومحيي الدين ديب، دار الكلم الطيب دمشق، الطبعة الثانية سنة: 1418هـ 1998م. والتحرير الأدبي 285.

المدح والذَّم.[54]

واصطلاحا: هو كتابة كلام في مقدمة الكتاب من غير المؤلف يمدح فيها الكتاب ويذكر محاسنه وما تميز به من فوائد وقيم علمية، وعادة ما يكون ممن اشتهر من أهل زمانه بالتقدم والعلم.[55]

ـ المقالة:

فَنٌّ من فنون الكتابة، ظهر عقب ظهور الصحيفة عند الغربيين، أنتجتها حاجة الحياة العصرية؛ للتواصل مع الجميع، فهي تخاطب الجميع بمختلف طبقاتهم الفكرية؛ ولذا كان من سماتها عدم التعمق والتكلف في الأسلوب والعبارة، ولربما جاءت بأسلوب السخرية، وهي تتناول كل الجوانب الاجتماعية والسياسية وغيرها،[56] ومنها ما جاء في كتاب: (مجموع مقالات الشيخ أحمد شاكر) والذي ذكر له مقالات متنوعة، منها: رد لبعض الشبهات، ورد لمن يهاجم العربية، ومقال ينبه فيه عن السفور، وغيرها من الموضوعات المختلفة.

ـ الخاطرة:

هي: قطعة نثرية نشأت بعد ظهور الصحافة، والذي يميزها عن المقالة أنها: بقدر نصف

---

[54]) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس 70/2. لمحمد بن القاسم أبو بكر الأنباري المتوفى سنة: 328هـ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى سنة: 1412هـ1992م.ولسان العرب مادة(قرض) 216/7. لمحمد بن مكرم بن منضور الليبي التاجوري المتوفى سنة: 711هـ، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة سنة: 1414هـ.

[55]) انظر: المعجم الوسيط 728/2. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.

[56]) انظر: الأدب العربي المعاصر في مصر 205. شوقي ضيف اسمه: أحمد شوقي عبد السلام ضيف المتوفى سنة: 1426هـ، دار المعارف. والأدب وفنونه دراسة ونقد 162. لعز الدين إسماعيل المتوفى سنة 1428هـ، دار الفكر العربي.

عمود من الصحيفة وقدر عمود من المجلة، وهي فكرة تعرض للكاتب فيكتبها قبل نضجها، من غير إقامة برهان ولا دليل عليها، ولا مجال فيها لمناقشتها، وهي أقصر من المقالة،[57] ومنها (مجموع خواطر طنطاوي).

ـ التقرير:

تطبيق للمنهج الوصفي بحصر الموجودات ووصفها بما يتناسب مع طبيعتها علمية أو أدبية أو ميدانية، ومن خصائصه الفنية: اختيار الألفاظ المعبرة بدقة ووضوح، مع الإيجاز وقصر الفقرات، مع كونه واقعيا بعيدا عن العواطف والخيال والمجاز، ويضيف نتائج في نهاية تقريره من خلال الواقع مع بعض الملاحظات والمقترحات للتصحيح وتحقيق الأهداف، كل ذلك مع الإيجاز والبيان[58].

ـ الشعر:

الشعر ملكة يهبها الله لمن يشاء، فسبحان من جعل من الناس أبكم لا ينطق بحرف، ومن الناس من سَلِم لسانه ولكن ندت منه الكلمات، ومن الناس من تدفقت عليه المعاني والكلمات سيلا نظما ونترا، فليحذر أن يَرِدَ بلسانه المهالك فيكبه في نار جهنم؛ فالشاعر لسانه سيف مشرع إن لم يحترز منه جرح الناس بقصد وبغير قصد، فليجعل له غمدا محكما من التقوى فلا يأتي بشطر بيت إلا أن ينظر في قصده وغرضه، فالأغراض كثيرة رثاء وهجاء وفخر...، ومن أفضلها ثناء على الله جل جلاله، ومدح لرسوله صلى الله عليه وسلم بما هو أهله، وحث على الفضيلة، ونضم للعلم، والقصد إما لله فيمضيه، وإما لا فلا، والترك لله عبادة، وهو حسنه حسن وقبيحه قبيح.

---

[57]) انظر: الأدب وفنونه دراسة ونقد168.

[58]) انظر: البحث الأدبي بين النظرية والتطبيق 36. لعلي علي صبح.

قال صلى الله عليه وسَلم مخاطبا معاذ بن جبل: «...**رَأْسُ الأَمْرِ الإِسْلاَمُ، وَعَمُودُهُ الصَّلاَةُ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الجِهَادُ، ثُمَّ قَالَ: أَلاَ أُخْبِرُكَ بِمَلاَكِ ذَلِكَ كُلِّهِ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا نَبِيَّ اللهِ، فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ قَالَ: كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فَقَالَ: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ إِلاَّ حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ**»[59]

ـ الخطبة:

كلام يلقى على مسامع الناس وله غرض إما الوعظ والتذكير بتقوى الله سبحانه وصالح الأعمال، وإما الرثاء والتأبين، وإما التوجيه السياسي أو الفكري، وتختلف الموضوعات، وكل خطاب يتلون بلون إنائه، فمنهم الأديب، ومنهم الفقيه، ومنهم اللُّغوي، ومنهم الحازم الغاضب، ومنهم الحليم اللين، وتجد الحكيم والأحمق، فيظهر أثر كل ذلك في الخطاب.

ومن أهم عناصرها البلاغة، وهي إيصال المعنى إلى السامع بكلام واضح فصيح موافق لمقتضى الحال.

ما تبدأ به الخطبة: ما نص الفقهاء على بداية له تعين الابتداء بها، كالحمد في خطبة الجمعة، والاستغفار لخطبة الاستسقاء، والتكبير للعيدين، وما لم ينص الشرع على بداية له حَسُن الابتداء فيه بذكر الله والثناء عليه، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، ولربما بدأت بتحية أو تشجيع للمخاطبين عند التكلم في المحافل العامة.

وبعد الاستفتاح وقبل أن يشرع في الموضوع قال: (أما بعد) ثم شرع فيما أراد قوله، والإيجاز والإطناب بحسب الحال والمقام.

وينبغي للخطيب أن يحدد لنفسه موضوعا يحسن تقديمه للسامعين والتعريف به، ثم يحيط بأحكامه العريضة، حاثا عليه أو محذرا منه، بين الترغيب والترهيب، ثم يحسن الختام

---

[59]) سنن الترمذي 308/4، وقال حديث حسن صحيح.

بألطف العبارة محسنا الظن بالحضور؛ فرب سامع أَفْقَه وأَتْقَى مِن مُتكَلِّم مُفَوَّه.

ـ التَّغرِيدُ:

الصَّوْت، فغَرّد الْإِنْسَان: رفع صَوته وطَرَّب بِهِ.[60]

وعرفا عند إطلاقه في عصرنا: هي جمل مختصرة ذات معان تُنشَر في وسائل الإعلام والتواصل، في مقام لا يحسن فيه الإطناب للتعليق على حدث، أو للتنبيه والتحذير، أو للأمر والتذكير.

[60]) انظر: المخصص 343/2، لأبي الحسن ابن سيده المتوفى سنة: 458هـ، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى سنة: 1417هـ1996م.

المناهج العلمية

المنهج في اللغة: الطريق الواضح، وكذلك النهج والمِنْهاج.[61]

واصطلاحا: خُطَّة منظّمة لعدَّة عمليّات ذهنيَّة أوحسيَّة بُغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها.[62]

وقيل: هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة.

أنواع المناهج العلمية:

المناهج المتعلقة بالعلوم الإنسانية أو التطبيقية كثيرة[63]، ومن أبرز المناهج المتعلقة بالعلوم الشرعية والعربية ما يأتي:

الأول ـ المنهج النقلي

يسمى كذلك بالتاريخي أو الوثائقي، وهو من أقدم المناهج، وهو المعيار الذي توزن به الآثار من: الدواوين، أو الفنون، أو الصناعات كالعملة والمكاييل وسائر الأدوات.

---

[61]) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 346/1، لأبي نصر إسماعيل الجوهري المتوفى سنة: 393هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الرابعة سنة: 1407هـ1987م، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 10/ 6768. لنشوان بن سعيد اليمني المتوفى سنة: 573هـ، تحقيق: حسين العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر بيروت، الطبعة الأولى سنة: 1420هـ 1999م.

[62])معجم اللغة العربية المعاصرة 2291/3. لأحمد مختار وآخرين. عالم الكتب الطبعة الأولى سنة: 1429هـ2008م.

[63]) تتعدد المناهج بتعدد التخصصات العلمية كالمنهج الثقافي، والفني، والإقليمي، والطبيعي، والاجتماعي، والنفسي وغيرها. انظر: كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث18.

النقد خطوة لازمة في المنهج النقلي:

فما يوجد من الوثائق لا بد من نقدها بتحليلها وفحصها حتى يطمئن إلى صحتها.

أنواع النقد:

الأول ـ النقد الخارجي:

ويكون بالشك في الوثائق دون إفراط، ويحصل النقد بالآتي:

أ ـ بتحقيق مصدر الوثيقة:

يقوم الباحث بالتحقق من مصدر الوثيقة، وذلك بالتعرف على كاتبها وأصولها وتاريخ تدوينها؛ لنعلم هل يمكن اعتبارها النسخة الأم أم صورة عن الأصل، وهل هي بخط المؤلف، أو قرأت عليه، أو قوبلت على الأصل؛ لذلك يدرس خط الوثيقة والمداد وورقها؛ لمعرفة عصر إنشائها، كل ذلك ليصل الباحث إلى اعتقاد أن ما في الوثيقة موافق لأصل النص، ومما يشهد لضرورة هذه الخطوات الطريقة التي نهجها الصحابة في جمع القرآن عندما كُلِف زيد بن ثابت وجماعة معه، فصاروا يكتبون الآيات والسور من المكتوب على الجلود أو العظام وغيرها من الوسائل، وكانوا يسمعونها كذلك من الحفظة وهو من أرقى وسائل التثبت أن ينقل النص من المكتوب والمحفوظ، حتى قال زيد: فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال، وأمره أبو بكر أن لا يقبل من أحد شيئا حتى يشهد شاهدان، قال زيد: ووجدت آخر سورة التوبة ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾[64] عند أبي خزيمة الأنصاري، فكتبوها عنه؛ لأنه جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادتين.[65]

---

[64] سورة التوبة الآية: 129.

[65] انظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز 51/1. لأبي شامة أبي القاسم شهاب الدين المقدسي المتوفى سنة: 665هـ. تحقيق: طيار قولاج، دار صادر بيروت، سنة: 1395هـ 1975م.

التزم زيد بهذا المنهج ولم يقتصر على حفظه هو، وكذلك صنيعهم في التثبت في قبول الحديث؛ خشية الخطأ والنسيان، وبعد عصر الصحابة صارت الخشية من الكذب كذلك.

ب ـ **نقد الناحية الشكلية للوثيقة**:

يكون النقد الخارجي بالتحقق من الناحية الشكلية، وذلك بدراسة أسلوب الوثيقة والمصطلحات التي وردت فيها، فقد يشهد الأسلوب والكلمات على قدمها إلى عصر المؤلف، وقد يشهدان على الخطأ أو التزوير العمد في نسبة الكلام إلى الأصل.

ومثال ذلك ما روي في السنن: حَدَّثَنَا ذَوَّادُ ابْنُ عُلْبَةَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: هَجَّرَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَهَجَّرْتُ، فَصَلَّيْتُ ثُمَّ جَلَسْتُ، فَالْتَفَتَ إِلَيَّ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: (**اشكَنب دَرْدْ؟** " **قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: "قُمْ فَصَلِّ، فَإِنَّ فِي الصَّلَاةِ شِفَاء**)[66]

هذا الحديث عند تدوينه وقبل أن تستنبط منه الأحكام انتُقِد وضُعف، ومن أسباب ضعفه الناحية الشكلية، وهي الكلمات التي وردت فيه هل تتناسب مع الأصل وهو كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ كلا فإن فيه ألفاظا فارسية وهو قوله: (اشكنب) وقيل: (أشكم) وقيل: (أشكنت) ومعناها البطن، وقوله: (درد) ومعناها ألم.

والمراد: أتشتكي من بطنك؟ وهو كلام لا يمكن نسبته لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا لأبي هريرة لا من حيث معاني الكلمات، ولكن من حيث الأسلوب الأعجمي؛ لبعد القول عن العربية الفصحى.[67]

---

[66]) سنن ابن ماجه أبواب الطب باب: الصلاة شفاء 512/4.

[67]) انظر: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية 178/1. لجمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي المتوفى سنة: 597هـ. تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية فيصل آباد، الطبعة الثانية سنة: 1401هـ 1981م.

الثاني ـ النقد الداخلي:

وهو المرحلة الحقيقية في المنهج الوثائقي، وهدفه الوصول إلى صدق النص، لا من الناحية الشكلية، وإنما من حيث المضمون، وهذا النقد نوعان إيجابي وسلبي، وبيانهما كالآتي:

أ ـ النقد الداخلي الإيجابي

وهو خاص بتفسير النص وبيان غرض المؤلِف، ويجب على الباحث أن يكون موضوعيا متجردا عن كل فكرة سابقة قد تستحوذ على تفكيره، فيغلب عليه الهوى.

ويقوم بتحليل مفردات النص لغويا مع مراعاة دلالة الألفاظ التي قد تختلف بحسب العصر، مع معرفة أسلوب المؤلف من خلال استقراء آثاره العلمية لمعرفة هل المؤلف يلتزم الدلالة الحرفية، أم له مراد خاص من التورية أو الرمزية مثلا؟

وبعد معرفة المفردات يتعرف عن الجمل لتحديد المراد، وهي عملية تحليل وتركيب للنص، وللوصول للحقيقة لابد من ثقافة تاريخية عميقة لعصر المؤلف وشخصيته، حتى كأنه يعيش ذلك العصر.

ب ـ النقد الداخلي السلبي:

وذلك بالكشف عن الظروف والملابسات التي مرَّ بها الأصل، مجيبا عن بعض الأسئلة: هل سلم من الخطأ، أو التحريف، وطمس الحقائق أو لا؟ فتنهار بذلك قيمته العلمية، كمن يجد رقعة من التوراة والإنجيل مع سبق العلم بأنها قد حرفت وبعض الأسفار التي هي من إنشاء القساوسة، وليست الكتب التي أنزلها الله على رسله عليهم صلوات الله وسلامه.

ويقوم النقد السلبي على الآتي:

ـ الشك المنهجي وطرق التثبت:

الشك للتثبت، وذلك بعدم التسليم للوثيقة وفي كل قضية ورواية ولو ممن شاهدها عيانا، ومنه تثبت الصحابة عندما ينقل إليهم حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومنه: أَنَّ أَبَا مُوسَى الأَشْعَرِيّ اسْتَأْذَنَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وَكَأَنَّهُ كَانَ مَشْغُولًا، فَرَجَعَ أَبُو مُوسَى، فَفَرَغَ عُمَرُ، فَقَالَ: أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ائْذَنُوا لَهُ، قِيلَ: قَدْ رجَعَ، فَدَعَاهُ فَقَالَ: كُنَّا نُؤْمَرُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: تَأْتِينِي عَلَى ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ، فَانْطَلَقَ إِلَى مَجْلِسِ الأَنْصَارِ، فَسَأَلَهُمْ، فَقَالُوا: لاَ يَشْهَدُ لَكَ عَلَى هَذَا إِلَّا أَصْغَرُنَا أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ، فَذَهَبَ بِأَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، فَقَالَ عُمَرُ: أَخَفِيَ هَذَا عَلَيَّ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلْهَانِي الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ يَعْنِي الخُرُوجَ إِلَى تِجَارَةٍ[68]

أ ـ مقارنة النص بغيره:

ومن سبل التيقن مقارنة نص الوثيقة بوثائق أخرى، والتأكد من نزاهة المؤلف بأن يكون ثقة بعيدا عن الهوى والتعصب، كأن يكتب على جماعة أو مذهب هو على خلافهم، فلربما أغلظ وتعسف، ولربما دلس، ومنه ما ذكره القاضي أبو بكر بن العربي (ت543هـ) في كتبه ومنها كتاب (العواصم من القواصم) فقد حذر من بعض كتب المفسرين والمؤرخين والأدباء الذين تكلموا في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بغير حق[69] فمثل هذه المصادر لا تستنبط منها أحكامٌ فيما غالت فيه أو حرفت. وكل هذا يؤكد على دراسة شخص المؤلف دراسة وافية لمعرفة مدى ضبطه وعدالته، وقد كان علماء السنة روادا في تأصيل قواعد هذا المنهج.

---

[68]) صحيح البخاري كتاب البيوع باب الخروج للتجارة3/55.

[69]) انظر: العواصم من القواصم 260. للقاضي أبي بكر بن العربي المتوفى سنة: 543هـ، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار الجيل بيروت، الطبعة الثانية سنة 1407هـ1987م.

ب ـ النظر إلى معنى النص:

ومن سبل التثبت في المنقول: النظر إلى المعنى المستنبط من النص هل يتناقض مع الحقائق الثابتة والمسلمات أم لا؟ وقد ضرب أهل الحديث مثلا في هذا النقد عندما انتقدوا متون بعض الأحاديث فردت إما لاضطراب في ألفاظها، وإما لخلل في معاني الكلمات؛ لعدم لياقتها بالنبي صلى الله عليه وسلم، أو لتعارضها مع الأصح، أو مع التاريخ؛ فحُكِم عليها إما بالضعف أو الوضع.

ومنه حديث أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَانِ، وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ، لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالْحَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ**»[70]

فقوله: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ» ظاهر الحال أنه متصل بما قبله وكله من المرفوع، ولكن جزموا بأن ذلك مدرج من كلام أبي هريرة؛ والقرينة الدالة منها قوله: (وَبِرُّ أُمِّي) والواقع أن النبي صلى الله عليه وسلم قد توفيت أمه قبل البعثة.[71]

ويوظف هذا النقد عند تحقيق المخطوط وعند النقل من المراجع التي تنقل عن المصادر، فهل الناقل أصاب من حيث المعنى ومن حيث نسبته للمصدر، ومن حيث اكتمال النص المنقول أو بتره؟ وهل صاحب المصدر ذكره مسلما به، أم ذكره لمناقشته، فكيف يحسب عليه؟!

---

[70]) صحيح مسلم كتاب الإيمان باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده 1248/3.

[71]) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر176/5. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة بيروت سنة: 1379هـ.

منهجيَّة الدراسات التاريخية:

إنَّ دراسة الأحداث التاريخيَّة سواء لعموم أمَّة من الأمم، أم لفرقة أم فرد؛ هي تتنوع بحسب المساحة والكيفيَّة والمقصود، ولهذا يمكن تنويع المنهجيَّة من خلال الشَّكل ومن خلال المضمون، وبيانها كالآتي:

1 ـ منهجيَّة الشكل:

أ ـ الحوليات : وذلك بتتبع السنين؛ فيُنظَر في كل سنة باعتبارها هي المساحة والموضوع، وأهمُّ أحداثها هي المادة التاريخية التي يتمُّ عرضها، ومنه كتاب: (التاريخ) لابن جرير الطبري فإنه يقول في ثنايا كتابه ثم دخلت سنة كذا، وكان فيها من الأحداث الجليلة كذا، وكتاب: (البداية والنهاية) لابن كثير.

ب ـ باعتبار الجغرافيا: بذكر أهم الأحداث لقطر معيَّن، مثل كتاب: (أخبار المدينة المنورة) لمحمد بن الحسن 200هـ وكتاب: (فتوح الشام) لمحمد الواقدي207هـ، وتواريخ تتعلق ببيت المقدس، وغيرها من الأقطار،

ت ـ باعتبار الزمن والطبقات كالعهد النبوي ثم عهد الخلفاء الراشدين.

ث ـ باعتبار الدولة: كتاريخ للدولة الأمويَّة، أو العباسيَّة، أو دولة المرابطين، أو الفاطميين، أو المماليك، أو الأيُّوبيَّة، أو العثمانية وهي جمع بين الزمن والجغرافيا.

ج ـ باعتبار الفنون: مثل الكتب التي أُلِّفَت في تاريخ التشريع، ومنها: كتاب: (الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي) لمحمد الحجوي.

2 ـ منهجيَّة المضمون:

أ ـ الاقتصار على ذكر الأحداث مع الحرص على سرد ما صح منها، بالنقل أو المشاهدة، وهذا ما يتفق مع المنهج النقلي التاريخي.

ب ـ الاقتصار على ذكر الأحداث بعمومها دون تمحيص، مع ذكر أسانيدها؛ لتكون العُهدَة على الرُّواة، وعلى القارئ تمييز المقبول من المردود.

ت ـ ذكر الأحداث مع التعليل والتدليل؛ وبهذا يكون قد جمع المنهج التحليلي مع النقلي.

ث ـ غايته من الدراسة والبحث إمَّا الحقيقة؛ وبذلك سيكون متجردا متثبتا في نقل الأحداث والتعليل، وإمَّا غايته الانتصار لمبادئ له سابقة؛ فيلجأ الغالي لتحريف النصوص، والتزوير للتَّشويه أو التمجيد، وتعليل الأحداث بما يتفق مع الهوى فتكون بأسوء الأسباب للمُبغَض وبأحسنها للمَحبوب، وهذا الغالب على المؤرخين لغير أممهم كالشيعة الذين يؤرخون لأهل السُّنَّة، أو المنقولة عن الكتب المترجمة عن المستشرقين أو رموز المحتلين لبعض الدول، وقد حذَّر القاضي ابن العربي من الدسائس التاريخية لتشويه رموز الأمَّة بالمجون والفساد.

الثاني ـ المنهج الاستقرائي

هو دراسة الجزئيات والوصول منها إلى حكم عام لها ولغيرها من الجزئيات التي تشبهها.

علاقة الاستقراء بالقياس:

وعلاقته بالقياس تكاملية، فكل استقراء ناقص يحتاج إلى قياس، فهو عرض لنتائج الاستقراء.

والاستقراء نوعان:

1ـ الاستقراء التام وذلك بتتبع كل الأفراد والجزئيات، وهو أمر لا يفيد نتائج جديدة تقوم على التحليل والاستنباط، إنما هو تتبع وتصنيف للأشباه، ويكثر استخدامه في كل ما يحتاج لإحصاء من الأجناس والأنواع.

2 ـ الاستقراء الناقص، وهو تعميم الحكم على كل الجزئيات من خلال التعرف على

بعضها، ومنه:

ـ **الفطري المذموم** الذي لا يقوم على الملاحظة والتجربة الدقيقة المنصفة، كمن يعتمد على فطرته بالحب أو الكره إذا خالط رجلا غريبا وكره طباعه أو أحبها عممها على أبناء جنسيته، فحاله كطفل فزع من نباح كلب فصار يفزع من رؤية كل حيوان ولو كان أليفا.

ـ **الاستقراء العلمي الناقص** وهو يقوم على مقدمات لابد منها للوصول إلى النتائج، وهي:

المقدمات التي يقوم عليها الاستقراء:

ـ أولا الملاحظة والتجربة الدقيقة بالحواس أو الآلات العلمية لمعرفة الحقائق والعلل التي تشتمل عليها هذه الجزئيات؛ لتكون أصلا يقاس عليها ما يشبهها.

ـ **ثانيا الفرض والحدس** الذي قد يصدق من خلال ملاحظته بأن يظن أن العلة هي كذا أو كذا مع بُعْدِه عن التناقض مع المسلمات.

ـ ثالثا التثبت من الفرض بامتحانه ومعارضته مع بقية الافتراضات، باختيار صفة أو حال أو ذات يتوقع أنها علة الحكم، كرخصة القصر عند السفر هل العلة المشقة، أم مظنة المشقة ؟ وبالأول لا يمكن القصر في السفر المريح الممتع، وعرف علماء الشريعة هذه المسألة بالسبر والتقسيم وهو حصر الأوصاف في الأصل وإبطال بعضها بدليل فيتعين الباقي[72].

---

[72])السبر والتقسيم، وهو أن تقول: إما أن يكون الحكم معللاً بكذا أو بكذا أو بكذا، والكل باطل إلا كذا فيتعين. رفع النقاب عن تنقيح الشهاب 5/ 372، لأبي عبد الله الحسين الرجراجي الشوشاوي المتوفى سنة: 899هـ، تحقيق: أحمد السراح وعبد الرحمن الجبرين،مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى سنة: 1425هـ 2004م. وقال القرافي: السبر اختبار الوصف بالقوانين الشرعية هل يصلح للعلية أم لا؟.

والتقسيم: هو قولنا: العلة إما كذا وكذا، ثم نقول: وكذا لا يصلح، فتعين الوصف الفلاني، فهذا الأخير هو السبر. نفائس الأصول في شرح المحصول 8/ 3359. لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة: 684هـ. تحقيق: عادل الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز الطبعة الأولى سنة: 1416هـ1995م.

الثالث ـ المنهج الاستنباطي

الاستنباط في اللغة: أصل إخراج الماء من الأرض.

واصطلاحا: استخراج المعاني من النصوص بقوة العقل والقريحة، وهو انتقال من القضايا الكلية إلى الأحكام الجزئية التي تنتج عنها بالضرورة.

وقوله: (بقوة العقل والقريحة) إشارة إلى ضرورة الأهلية عند الناظر، قال سبحانه: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾[73]

ومن لم يكن كذلك فالواجب أن يعمل بقوله سبحانه: ﴿ فَسْـَٔلُواْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾[74] وعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُخْبِرُ أَنَّ رَجُلًا أَصَابَهُ جُرْحٌ فِي رَأْسِهِ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ثُمَّ أَصَابَهُ احْتِلَامٌ فَأُمِرَ بِالِاغْتِسَالِ، فَاغْتَسَلَ، فَكُزَّ فَمَاتَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: «**قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَوَلَمْ يَكُنْ شِفَاءَ الْعِيِّ السُّؤَال**»[75]

ـ المقدمات والمبادئ التي يقوم عليها المنهج الاستنباطي:

1 ـ البديهيات وهي قضايا بينة صادقة بالضرورة عند جميع العقلاء بلا برهان، كالكل أكبر من الجزء.

2 ـ المسلمات وهي القضايا غير المتناقضات بلا برهان، وإنما هي مجرد التسليم بصدقها،

---

[73]) سورة النساء الآية 83.

[74]) سورة الأنبياء الآية 7.

[75]) سنن ابن ماجه أبواب التيمم باب في المجروح تصيبه الجنابة فيخاف على نفسه أن يغتسل 362/1، قال المحقق الأرنؤوط ومن معه: حديث حسن.

وقد تكون لجماعة دون غيرهم، كالنصوص الشرعية والقواعد المستنبطة منها، فقد لا يسلم بها غير المسلم.

3 ـ التعريفات: من حيث دلالات الألفاظ لغويا، والمصطلحات المتعلقة بكل علم يذعن لها المخاطب

الرابع ـ المنهج الوصفي

هو عرض للمادة العلمية كما هي في الواقع، وتعرض عرضا إخباريا بلا تعليل أو تفسير فهي عبارة عن دليل علمي يخدم قضية ما أو إشكالا ما.

استخدامات المنهج الوصفي:

يستخدم في أغراض كثيرة منها: مصنفات الرحالة بسردهم ووصفهم للقرى والمساجد والأنهار، وكل ما يرونه مناسبا للذكر، فيذكرون: كم للمسجد من عمود؟ وكم درجة للمنبر مع الوصف؟

ومنه عمل أصحاب الفهارس للكتب والرجال والجغرافيا، ومنه التقارير العلمية بذكر الإحصائيات ووصفها بما هو واقع أو متوقع كما ذكر فريد الأنصاري رحمه الله ـ ولربما اعْتُرِض عليه بأن المتوقع إنما هو من الاستنباطي.

الخامس ـ المنهج المعياري

ساد الدراسات اللغوية القديمة ومنها اللغة العربية، وهو يقوم على جهود المنهج الوصفي الذي يعتني بجمع المادة ووصفها لعرضها، يتمم المعياري الجهد بملاحظة المادة وتحصيل نتائج تكون معايير للقبول والرد تخضع لها كل مادة علمية جديدة سواء كانت خطأ أم صوابا، فما عارضهم حكموا عليه بالخطأ أو الشذوذ والندرة التي لا يقاس عليها، أو لجؤوا لتأويلها لتستقيم

مع المعايير السابقة.

ولا شك أن هذا المنهج قد أحرجهم مع ما قد يعارضهم من ألفاظ وأساليب في القرآن الكريم، أو ما جاء على لسان النبي صلى الله عليه وسلم، مع تسليمهم أن هذا من أفصح القول وخاصة مما هو من كلام الله سبحانه.

نتائج المنهج المعياري:

يقول الدكتور إميل يعقوب: من نتائج هذا المنهج عند النحاة نشأة العلة والعامل والجوهر، فلم يكتف النحاة برواية كلام العرب من حيث الإعراب بل ذهبوا إلى تعليل الرفع والنصب للخفة أو الثقل مثلا، وتعليل المنع من الصرف، ثم لما ذكر المنهج الوصفي مثلا: أن المبتدأ والخبر مرفوعان، جاء المنهج المعياري لمحاولة معرفة السبب؛ فاختلفوا في العوامل التي أدت إلى تغير الإعراب، أما الجوهر الذي هو من كلام أرسطو طبقه النحاة في إدراك أصل الأفعال غالبا الثلاثي وأصل الجمل؛ فاضطروا إلى الحكم بنقص في الحروف للإدغام أو كلمات الجمل بأنه مقدر أو محذوف أو مضمر.[76]

السادس ـ المنهج الحواري

هو العملية المبنية على الأخذ والعطاء، أو التقابل والتناظر بين قضيتين أو أكثر.

طرق المنهج الحواري وأهدافها:

1 ـ طريقة المقارنة وهدفها: تستعمل هذه الطريقة بين المسائل الأصولية أو الفقهية أو اللغوية، والهدف الذي تسعى لتحقيقه هذه الطريقة هو إبراز مواطن الوفاق أو الخلاف في موضوع واحد مع التفسير والتعليل، ومنها الدراسات التي تسمى بالفقه المقارن، كبداية المجتهد.

[76]) انظر: كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث 13.

2 ـ الطريقة الوظيفية وهدفها: تقوم على دراسة طرفين أو أكثر، وتهدف لإبراز جوانب التأثير والتأثر بين كل علم وآخر، كأثر أصول الفقه أو القواعد الفقهية على الفقه أو العكس، وتأثير المدارس الفقهية وتأثرها ببعضها، أو الأعلام بعضهم ببعض، كالحافظ شرف الدين اليونيني قال عنه ابن حجر: اعتنى اليونيني بالحديث وضبطه فقرأ صحيح البخاري على ابن مالك صاحب الألفية وعمره يزيد على اليونيني بعشرين سنة تقريبا، فكان من جهة الرواية والفوائد الحديثيَّة اليونيني هو الشيخ، ومن جهة العربيَّة ضبط الألفاظ والتوجيه والتصحيح كان تلميذا لابن مالك[77].

3 ـ الطريقة الجدلية التجاوزية وهدفها: تقوم هذه الطريقة على صراع المتناقضات الفكرية، والهدف تجاوز الغالب للمغلوب وبيان عواره ونبذه، صراع بين الحق والباطل، كالإسلام مع أي ديانة أخرى، والشريعة مع دعوى التحرر كضوابط النكاح ودعوى السفاح، وهدف الباحث هو إلغاء الآخر.

السابع ـ المنهج التحليلي

يقوم على دراسة الإشكالات العلمية تفكيكا أو تركيبا أو تقويما.

كالقيام بشرح العبارات المنغلقة من التراث، أو دراسة العناصر المشتتة لتركب من وظائفها وطبيعتها قواعد أو ضوابط علمية على خلاف مجرد جمع المتفرق فهو من المنهج التوثيقي، سواء ما تفرق من علم أم من مادة كتاب ضائع، أم نتاج عالم فكله من التوثيق.

أنواع التحليل:

النوع الأول: دراسة منهجية عالم بأن تجعل له ضوابط من خلال دراسة جزئيات متفرقة، وهو ما يطلب أحيانا من الباحث عند قيامه بتحقيق مخطوط فيطالب بالجانب الدراسي على

[77] انظر: الدرر الكامنة 116/4، ومجموع مقالات أحمد شاكر 316.

المؤلف وكتابه.

النوع الثاني: نقد الإشكالات العلمية بذكر الإيجابيات والحسنات، والتنبيه عن العيوب والسلبيات وتقويمها أو إيجاد البدائل، وهو على خلاف الطريقة الجدلية التجاوزية القائمة على النقض.

الفرق بين النقد والنقض:

النقض يهدف الباحث من خلاله إلى الإلغاء والرفض، أما النقد فهو يهدف إلى التصحيح والتقويم، ومنه تعليقات أبي محمد قاسم ابن الشاط (ت723ه) إدرار الشروق على أنوار الفروق على كتاب الفروق = أنوار البروق على أنواء الفروق لأحمد بن إدريس القرافي(ت682ه).

النوع الثالث ـ التفكيك **الذي هو تفسير المغلق، وهو على نوعين**:

الأول ـ التفكيك القريب المُسمَّى: (البسيط)[78]:

وهو شرح للقضايا العلمية بتحليل النصوص وبيان المجمل والمتشابه، وإيضاح الحكم بالتقييد أو الإطلاق أو التخصيص، وقد يتبع المتن كلمة كلمة كغالب شراح مختصر خليل (ت776ه)، ومنه شرح أحمد بن محمد الدردير (ت1201ه)، وقد يتخير بعض الكلمات أو الجمل، ومنه شفاء الغليل في حل مقفل خليل لمحمد ابن غازي (ت919ه).

الثاني ـ التفكيك المركب:

وهو بالإضافة إلى ما سبق في القريب يضيف تعليلا أو تدليلا أو ضوابط ونكتا علمية، ومنه كتاب تبيين المسالك شرح تدريب السالك إلى أقرب المسالك لعبد العزيز آل مبارك

[78] الذي دعاني إلى تسميته بالقريب؛ لأن كلمة البسيط هي من الاستعمال الشائع في غير محله، فكلمة (البسيط) موضوعة للدلالة على الكثير العظيم من البسط، بخلاف المراد وهو القليل القريب.

الأحسائي، وكتاب المناهل الزلالة للشنقيطي في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني(ت386هـ) .

الثامن المنهج التكاملي

المنهج التكاملي ويُسمَّى التوفيقي: وهو مركب من مختلف المناهج العلمية بحسب الحاجة إليها.

حكم استخدام هذا المنهج:

قد أنكر بعض العلماء جواز استخدام هذا المنهج، وأوجبوا الاقتصار على المناهج العلمية المحددة؛ والسبب أن التكاملي إذا لم يكن الباحث دقيقا صار البحث يسير بطريقة عشوائية.

ويرى فريد الأنصاري ـ رحمه الله ـ أن البحث لا بد أن يسير على منهج رئيس معين، ثم لا بأس إن دعت الحاجة أن توظف من المناهج ما أعان على إنجاز البحث.

ضابط اختيار منهج البحث:

أما اختيار الباحث من المناهج فهو ينضبط بأمرين: أولا بحسب الإشكالات والقضايا التي يريد بحثها، وثانيا بحسب قصده الذي يريد أن يصل إليه، هل يريد مجرد الجمع أو المقارنة أو الاستنباط، إلخ؛ وبالأمرين يحدد من المناهج ما يحقق له ذلك

عملية التحليل والتركيب

التحليل والتركيب هما لب التفكير الإنساني فهما لا تستغني عنهما المناهج، وهما عملية تلقائية يقوم بهما الكبير والصغير إذا أمعن التفكير.

ـ كيفية التحليل:

يكون عقليا وتجريبيا بمعرفة الصفات والأحوال الذاتية، وسائر الظروف المحيطة بالقضية، فالتحليل لمعرفة الكيف خلاف التقسيم والتجزئة الذي هو لمعرفة الكم.

ـ كيفية التركيب:

عملية عقلية من الباحث تبنى على صحة النتائج التي انتهى إليها التحليل.

من التحليل والتركيب العقلي: كالبحث في اللحوم المستوردة ليقال إنها حلال؛ لا بد من تحليل المسألة إلى أحوال وصفات، من صفات الذابح كالتمييز، فلربما كان مجنونا، وأحواله كإرادة التحليل، فلربما أصابها بحديدة خطأ، وما يتعلق بالآلة والمذبوح والكيفية، تركب هذه كلها في قضية واحدة ليقال حلال أم حرام.

ومنه قول المدعي: هذه المرأة قد بانت من هذا الرجل بينونة كبرى، تحليل القضية بالنظر إلى ثبوت عقده عليها فلربما كان أجنبيا عنها، وينظر إلى حاله فلربما كان قد جنّ حال تكلمه، وهل ما تكلم به يوجب الطلاق أم لا.

ومن التحليل والتركيب التجريبي قول الفقيه: هذه كتلة جامدة طاهرة، أصلها خمر سائل قد تجمد؛ فتحليلها بالتجربة لو بلت بالماء وسالت بعد جمودها هل نجدها قد ذهب سكرها أو لا؟ وبعد هذه التجربة تركب النتائج ليقال طاهرة أو نجسة.

ومنه خلط قليل النجاسة بغيره في الصناعة فانقلب إلى صلاح: هل يعطى حكم الطاهر كخلط الكحول في الروائح؟ الجواب: ننظر هل تحولت إلى صلاح حقيقة بحيث لو انفصلت تذهب عنها صفة الإسكار؟ الجواب: تحتاج هذه المسألة إلى تحليل تجريبي مادي لمعرفة صفة الكحول بعد انفصاله.

الخطوات والمراحل التي يقوم بها الباحث لإنجاز البحث

إن عملية إنجاز البحث تتكون من ثلاث مراحل: المرحلة الأولى وهي للجانب النظري، والمرحلة الثانية وهي للجانب التنفيذي، والمرحلة الثالثة النهائية للطباعة والتقييم.

الجانب النظري للبحث

المرحلة الأولى: إعداد الجانب النظري للبحث ويشتمل على الخطوات الآتية:

ـ اختيار موضوع البحث:

إن تحديد الموضوع هو من أول وأعظم المشاكل التي تواجه الطلاب، وعظم المشكلة لأن الطالب يظن أن أغلب الموضوعات تطرق إليها البحث، وأن مشكلاتها قد حُلَّت، وذلك لقلة خبرته العلمية وعدم سعة اطلاعه حتى في مجال تخصصه، وإلا لكان في مخزون عقله شيئا من الإشكالات العلمية التي يمر عليها بمفرده أو مع أساتذته وهي تحتاج إلى حلول بشرحها أو ضبطها أو جمعها أو غير ذلك من أغراض البحث.

وإن من العبارات المثبطة التي لا ينبغي أن تؤخذ على ظاهرها قولهم:

ـ (ما ترك الأوائل للأواخر شيئا)

قال ابن حجر (ت852هـ)وابن عبد البر(ت463هـ): هي ضرر على العلم والعلماء.

ـ النضج والاحتراق للعلوم:

قال محمد علاء الدين الحصكفي(ت1088هـ): العلوم ثلاثة علم نضج واحترق وهو الفقه والحديث، وعلم نضج وما احترق وهو النحو والأصول، وعلم لا نضج ولا احترق البيان والتفسير. قال ابن عابدين(ت1252هـ): النضج تقرير القواعد وتفريع الفروع، والاحتراق بلوغ الغاية.[79]

ورُدَّ ذلك، ومنه قول أبي الحسن المسعودي: العلوم نامية لا متناهية.

---

[79]) انظر: الدر المختار وحاشية ابن عابدين 49/1. لمحمد أمين بن عابدين الحنفي المتوفى سنة: 1252هـ، الطبعة الثانية دار الفكر بيروت 1412هـ1992م

وبهذا يجد الطالب غايته في كل موضوع من موضوعات العلم بعد وقوفه على مشكلة من المشكلات، وليس لنا أن نجزم بأن أهل زمان ما قد أحاطوا بعلم من العلوم من جميع جوانبه وبكل جزئياته. وقد قال سبحانه: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلًا﴾[80] وقال صلى الله عليه وسلم: «**فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيه**»[81]

عند عزم الطالب على تحديد موضوع معين عليه أن يستحضر الشروط السابقة، ثم ينظر في الإشكاليات العلمية التي مرت به خلال رحلته العلمية، فيقصد الأهم منها وخاصة ما كان له صلة بالواقع العملي؛ سواء كان في جانب التعبد أم كان في جانب الاقتصاد والمال، أم كان في الجانب الاجتماعي من قضايا الزواج والطلاق وما يترتب عليهما من حقوق وعدة وخلاف، أم في جانب الفكر وما يعتريه من دخيل وتشويش على عقول المسلمين، إلى غير ذلك من كل مسألة يتعلق بها حكم شرعي.

وإن كان تخصصه لُغَويا في علم النحو أو البلاغة أو الأدب فلينظر في أَولى المسائل منها دون تكرار، ولا بأس أن يستعين بالمصادر والمراجع وذلك بالقراءة السريعة لبعض الكتب في مجال تخصصه، والقراءة المتأنية أحيانا لبعض الموضوعات من الكتب التي تتميز بالحياد والجمع وذكر الخلاف والمقارنة بين المدارس الفقهية؛ سواء من كتب الفقه ككتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد، أم كتب شروح الحديث كالتمهيد والاستذكار لابن عبد البر وعارضة الأحوذي لابن العربي وفتح الباري لابن حجر، وغيرها من الكتب التي تتسع بها المدارك وتبرز مواطن الإشكال التي تحتاج إلى مزيد تحرير ونظر؛ فيتخذه موضوعا لبحثه، ويستعين كذلك بقراءة الفهارس المفصلة للموضوعات، فلربما وقف على مسألة تعلق بها عقله فأدرك بأن لها أبعادا وأطرافا مترامية تحتاج إلى الجمع والتفصيل فيقوم بذلك خدمة للعلم، هذه أُولى الوسائل

---

[80]) سورة الإسراء الآية85.

[81]) أخرجه الترمذي 34/5. حديث حسن.

ليكون الاختيار من ذاته وهو أمر مرغب فيه.

ـ الاعتماد على اختيار الآخرين:

إن من الخطأ الذي يحدث عند البعض فإنهم يبادرون باللجوء إلى الأساتذة والباحثين ليشيروا عليهم بموضوعات تصلح للكتابة، لا يعد هذا من الخطر المحض، ولكنه من الغرر، فقد تقع المشورة بموضوع يناسب الطالب من جميع الوجوه، قدرته الذهنية، وتمام الرغبة، ووفرة المادة العلمية للطالب، وقد لا يكون مناسبا للطالب لقصوره ذهنيا على الخوض في مسائله، أو أنه لم يعجب به ولكنه اضطر لقبوله لعدم البديل، وقد لا يناسبه لصعوبة تحصيل المادة العلمية، كالبحث على نسخ المخطوط مثلا والتي لا يقدر على جلبها كل طالب؛ ومع عدم المناسبة قد يكون حظ الطالب الفشل والتنقل من موضوع لآخر؛ ولهذا يقال: أن الموضوع الذي هو من اختيار الباحث كالابن من الصلب، والذي هو من اختيار الغير كالابن بالتبني، والفرق ظاهر وكبير.

ـ عجز الباحث عن إيجاد موضوع:

إن عجز الباحث عن إيجاد موضوع استعان بمن يرشده من معلميه وزملائه، ولكن يجب أن يقتنع به ويدرك أهميته لتتقوى همتُه ويشتد عزمُه، فالهمة والعزم يفتران مع المجهول والبعيد؛ لذا فإنَّ رُبَّ موضوع يثقنه طالب ويعجز عنه آخر، وقد يكون سبب عجزه عدم قدرته على تصور الإشكال، وعجزه عن إدراك ما يرتبط به من ضوابط وموضوعات تعين عليه.

وقد يكون النجاح والتوفيق فيما أشار به الناصح الخبير، ولنا مثل في عبد العظيم الديب الذي اشتهر بتحقيق مصنفات إمام الحرمين قال في مقدمة كتاب (نهاية المطلب...): « هذا الكتاب ثمرة صحبة طويلة لإمام الحرمين، أَرْبت هذه الصحبة على الأربعين عاماً، وهذه الصحبة لم تكن عن اختيار مني أو تدبير، بل العكس هو الصحيح، فقد كنت أُقدِّر لدراساتي وحياتي العلمية طريقاً غير هذا الطريق ... واخترتُ موضوعَ رسالتي للماجستير، وبينا أنا في منزل

أستاذي الدكتور مصطفى زيد أعرض عليه خُطة الموضوع، وكان به مُرحِّباً؛ إذ دُقَّ جرسُ الهاتف وأخذ أستاذي... في محادثةٍ طويلة، عرفتُ منها أن الذي على الطرف الآخر هو أستاذُ أستاذي الشيخ محمد أبو زهرة، فقال أستاذي عندي فلان، سنعرض موضوعَ رسالته على القِسْم، فسأل الشيخُ أبو زهرة عن الموضوع، وما إن أجابه الدكتور مصطفى حتى احتدَّ الشيخ أبو زهرة، وفهمت أنه يرفض الموضوع ...

ثم انتهت المكالمة. وبعد حوار قال المشرف: اسمع يا عبد العظيم لعل الله أراد بهذا لك خيراً. ..تذكرُ كتابَ " البرهان في أصول الفقه "...ستتعلم شيئاً جديداً. ستدخل ميداناً رحباً فسيحاً.... وأخيراً وجدت نفسي، فقلت مجيباً أستاذي: على بركة الله. الحمد لله، قدّر الله وما شاء فعل،... هكذا كانت صلتي بإمام الحرمين بغير تقديرٍ أو تدبيرٍ منِّي،...ثم تتبّعتُ آثاره ومصنفاتِه، ورأيت كيف جال في أكثر من علم، وبرع في أكثر من فن)[82]

ـ استبدال أو تعديل موضوع البحث:

أولا ـ التعديل:

الباحث قد يحتاج إلى تعديل لبعض مسائل البحث بالزيادة أو النقصان، وهو أمر متوقع؛ لذلك سميت الورقات التي تتضمن موضوع بحثه عند تقديمها للموافقة عليها من القسم سميت بالخطة المبدئية، لأنها عرضة للتغيير فقد يكتشف خلال الكتابة أن مبحثا أو فصلا له علاقة ببحثه قد غفل عنه لابد من إلحاقه، وقد يرى أن مبحثا آخر هو بعيد عن حقيقة الموضوع فيسقطه، وقد ينقدح في عقله عنوان هو أنسب من الأول، كل ذلك ينبغي أن يكون بالتشاور مع المشرف ولربما احتاج إلى إخبار القسم عند تغير العنوان.

[82]) انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب 19.

ثانيا ـ الاستبدال:

قد يتعثر الباحث ويعجز عن الاستمرار في الكتابة فيضطر إلى الانتقال إلى موضوع آخر، إلا أنه ينبغي أن يلزم الطالب بالاستمرار بقدر الإمكان لأن قوة العزم والإصرار والصبر على إنجاز المهمة أمر يقتضيه حال الباحث.

ـ أسباب المطالبة باستبدال الموضوع:

يطالب الباحث باستبدال الموضوع عند فقد بعض شروط اختيار البحث، ومنها:

أ ـ عدم القدرة على الاستمرار في معالجة مسائل وإشكاليات البحث.

ب ـ عدم توفر المصادر والمراجع، أو انعدام جزء كبير من المخطوط.

ج ـ اكتشاف الباحث أن الموضوع قد سُبق إليه ولم يجد ما يزيد عليه.

د ـ في حال عثوره على مخطوط أو موضوع هو **أولى** وأجدر وأنفع مما هو مشغول به فلا بأس أن يرفع الأمر رسميا للمشرف والقسم الذي أذن له بالبحث الأول لينظر في قدر الأولوية وفي الزمن الذي أمضاه، فلربما طولب بإكمال الأول لكي لا يقع في إبطال عمل كاد أن يكتمل.

الخطة المبدئية

بعد القراءة الواسعة والاطلاع ما أمكن على مصادر المعلومات بمختلف أنواعها يحدد الباحث لنفسه موضوعا، ويجعل له عنوانا، ويُنَسَّب إلى أحد الأساتذة للإشراف، يقدم له الخطة وهي عبارة عن تصوير للهيكل العام لموضوع البحث، كمن أراد إنشاء بيت عليه أن يبدأ بهندسته ذاكرا لكل مكان ما يناسبه للمعيشة أو الضيافة إلخ، وهنا يذكر فيه عامة الخطوط العريضة التي يقوم عليها البحث، ويكتفي بالإشارة إلى بعض الجزئيات؛ فهي قابلة للزيادة فيها والنقصان فهو خلال جمعه للمادة العلمية ستعرض له غالبا مسائل يراها لازمة لبحثه مقدمة

على غيرها مما يضطره إلى حذف مباحث وإضافة أخرى؛ لذا فهي خطة مبدئية وليست نهائية، وهي مقدمة لبحثه معرفة به، تشتمل على: بيان حقيقة الموضوع، وسبب اختياره هذا الموضوع، وأهميته فلربما غفل الناس عن فضله فينتبهون إليه، والدراسات السابقة له، والمنهج المراد إعماله في البحث، وأهم المصادر والمراجع الأولية، وهيكل البحث المتمثل في تقسيمه إلى أبواب ثم إلى فصول ثم إلى مباحث، كما يقع في رسائل الماجستير وأطروحة الدكتوراه، وله أن يقتصر على الفصول والمباحث في الأبحاث الصغيرة كبحوث التخرج، وبحوث الترقيات العلمية.

واستعدادا لتقديم الخطة المبدئية على الطالب أن يقوم بالآتي:

أ ـ اختيار الموضوع:

يجب أن تتاح الفرصة المناسبة للطالب ليحدد لنفسه موضوع البحث حسب ميوله ورغباته وبحسب قدراته على أن يلتزم بشروط البحث العلمي من الجدة والطرافة وغيرها من الشروط التي سبق ذكرها في شروط البحث، والتي تجنب الطالب التكرار وضياع الوقت في ما ليس منه فائدة لضيق مادته، أو اتساعه وعدم تخصصه، فإن أعلن عجزه لا بأس أن تقدم له عروضا من القسم الذي يتبعه أو من قبل الأساتذة والباحثين مثله؛ ليتخير منها موضوعا، ثم ما استقر عليه الطالب ينظر من قبل لجنة علمية أو من يخوله القسم لينظر هل وُفِّق الطالب في اختياره فتحصل له الموافقة، وإما أن يُرَدَّ عليه اختيارُه ويطالب بغيره.

ب ـ اختيار المشرف:

بعد أن حدد الطالب موضوعه ما عليه إلا أن يبحث عن مشرف متخصص في موضوع بحثه أو قريبا منه مع موافقة قسمه؛ ليسترشد بأفكاره ويستفيد من خبراته، ولهذا ينبغي أن تكون العلاقة حسنة بين الطالب والمشرف.

ـ علاقة الباحث بمشرفه:

ينظر الطالب إلى أستاذه بعين الإكبار والاحترام، يشكره عن كل ما قدم له فإن من لم يشكر الناس لا يشكر الله، وأن يتحين أفضل الأوقات للأستاذ فلا يأتيه في وقت انزعاجه أو عجلته، أو في وقت راحته كالقيلولة وآخر الليل، ذلك لأن الترفق بالعلماء والأساتذة هو من الدين ومن أخلاق أصحاب رسول الله صلى اللَّه عليه وسلَّم ، قال عبد الله ابن عباس رضِي اللهُ عنهما:

(وَجَدْتُ عَامَّةَ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – عِنْدَ الأَنْصَارِ فَإِنْ كُنْتُ لآتِي الرَّجُلَ فَأَجِدُهُ نَائِمًا لَوْ شِئْتُ أَنْ يُوقَظَ لِي لأُوقِظَ فَأَجْلِسُ عَلَى بَابِهِ تَسْفِي عَلَى وَجْهِي الرِّيحُ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ مَتَى مَا اسْتَيْقَظَ وَأَسْأَلُهُ عَمَّا أُرِيدُ ثُمَّ أَنْصَرِفُ)[83]، والذي جعل ابن عباس ينتظر في الريح والغبار ولا يوقظ الشيخ هو طلبه لطيب نفس شيخه بحيث لا يكون سببا في انزعاجه، قال رضي الله عنه: (لأَسْتطِيبَ بِذَلِكَ قَلْبَه)[84] فما أحوج الطلاب اليوم أن يتأدبوا بهذه الأخلاق العالية.

ـ علاقة المشرف بالباحث:

ينظر الأستاذ إلى الطالب كذلك بعين النصح والود محتسبا لله؛ فلربما أفلح الطالب وغَنِم أستاذه الأجر يوم القيامة، ولذلك لا يفرق المشرف في بدل الجهد والنصح لطلابه سواء الغني والفقير والرفيع والوضيع.

وعلاقة المشرف بالباحث علاقة الناصح، وقد يلزمه أحيانا عند أخطائه المحضة بإصلاح ما أخطأ فيه، فهو كالأب مع أبنائه، وما خالف فيه الباحث المشرف مما له وجه من الصواب لا

---

[83]) الطبقات الكبرى 281/2، ط العلمية.

[84]) سير أعلام النبلاء 344/3، ط الرسالة.

يُجبَر الباحثُ على ترك ما يراه مناسبا، فإما أن يقتنع بالتعديل، وإما أن يُعِدَّ جوابا عند المناقشة للدفاع عن وجهة نظره.

ـ تحميل المشرف مسؤولية جودة الطالب والموضوع والإنجاز:

إن مما يجب التنبيه إليه ما ذكره إميل يعقوب عن كمال اليازجي قال: إن المشرف تَحَمَّل المسؤولية بمجرد قبوله الإشراف، فقبوله للإشراف هو اعتراف ضمني بكفاءة الباحث، وقبوله للموضوع شهادة بصلاحية بحثه، وسماحه للباحث بالطباعة تتضمن الحكم بقبول العمل[85]، وأقول: إن ما نُقل عن كمال اليازجي لا يُسلَّم في جميع الأحوال؛ لما يترتب عليه من إثقال على المشرفين، فلعل تحميل المشرف مسؤولية كفاءة الباحث أمر يحرجه في بعض المراحل التعليمية، ويضطره لاختبار الطالب قبل قبوله ولا يُتاح ذلك غالبا، وصلاحية الموضوع: قد يكلف الأستاذ بالإشراف بعد أن أذن القسم بالموضوعات للطلاب عن طريق لجانه العلمية، بخلاف الإذن بالطباعة نعم، فلا ريب أنه مسؤول عن ادعاء الباحث إتمام البحث .

ج ـ اختيار عنوان البحث وشروطه:

يجب على الطالب أن يطلق على بحثه عنوانا بالتشاور مع المشرف ليكون العنوان كالاسم في اختصاره بقدر الإمكان وهو كالتعريف جامعا مانعا، يدل على كل مباحث الموضوع دون غيرها، ومما هو مطلوب مراعاته:

ـ الجمع والمنع لمباحث الموضوع:

فكل مسألة تندرج تحته فهي جزئية من جزئياته، ولا دلالة له على مسائل ليست منه كعنوان (ولاية الزوج وتحجيره) فلا ينبغي أن نجد تحت هذا العنوان مسائل مفصلة في الحجر عن المدين والسفيه، ولا ينبغي أن يترك تفصيل تنازل الزوجة عن بعض مالها بعوض وبغير

[85]) انظر: كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث 39.

عوض.

ـ الطرافة والابتكار:

ينبغي أن تكون ألفاظ العنوان مختارة يقبل عليها القارئ وتشده لقراءة مضمون الكتاب.

ـ الدلالة المطابقية أو التضمنية: ينبغي أن يكون العنوان معبرا عن محتوى الكتاب دالا عليه دلالة واضحة بمجرد قراءة العنوان، فكم من كتاب تشده إليك بمجرد قراءة عنوانه وتُسَرُّ به، ولكنك تتفاجأ عند الاطلاع على متن الكتاب؛ لأنك تجده على خلاف ما دل عليه.

ـ الإيجاز بقدر الدلالة: بحيث تكون الكلمات بقدر الحاجة لتحقيق المراد.

ومثله كتاب التاريخ: (مرآة الزمان في تواريخ الأعيان) لأبي المُظَفَّر بن قر ابن بنت ابن الجوزي قال: سمَّيتُه بهذا؛ ليكون اسمًا يوافق مُسمًّى، ولفظًا يُطابق معنًى. قال الصلاحُ الصفدي: وأنا ممَّن حَسَدهُ على تَسميته، فإنها لائقةٌ بالتاريخ، كأنَّ الناظر فيها يُعاينُ من ذُكِرَ فيه"[86].

تقديم الخطة المبدئية ومكوناتها

بعد أن حدد الباحثُ الموضوع ووضع عنوانا لزمه أن يقدم مشروعه بالتصور الكامل الذي يريد أن يصل إليه، وهو ما يعرف بالخطة المبدئية، وتتكون من الآتي:

1 ـ صفحة الغلاف

تشتمل صفحة الغلاف على اسم البلد والجامعة والكلية والقسم الذي ستقدم له الخطة، وأسفل منه: عنوان البحث بخط بارز، وأسفل منه: الدرجة العلمية التي يريد الباحث إن يصل إليها: بحث تخرج لنيل شهادة الليسانس، أو لنيل شهادة الماجستير، أو لنيل شهادة الدكتوراه، أو

[86]) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون2/1647.

لنيل الدرجة العلمية....

واسم الباحث، واسم المشرف، والسنة التي قدمت فيها الخطة.

2 ـ صفحة البسملة:

الصفحة التي بعد صفحة العنوان وقبل المقدمة يجعل صفحة خاصة ب(بِسْم اللَّه الرَّحمن الرَّحيم)؛ وعللوا ذلك بأنها شعار إسلامي يميز مؤلفات الحضارة الإسلامية وعلومها، بالإضافة إلى المعاني الروحية كالاستعانة والبركة، ولا بأس لو كُتبت سورة الفاتحة بتمامها.

3 ـ صفحة الشكر:

هي ليست لازمة للبحث، ولكن للباحث أن يُعبِّر عن شكره وامتنانه لمن شاء، ممن يرى أن له فضلا عليه في إنجاز البحث، وغالبا ما يُقدِّمون بعد شكر الله تعالى، الشكر للمؤسسة التي قُدِّم فيها البحثُ، لرئيسها ولجميع أعضاء هيئة التدريس وموظفيها، ثم شُكر الأفراد الذين يرى أن لهم فضلا، كالمشرف ولجنة المناقشة، وغيرهم ممن أعانوه بالإرشاد أو المصادر والمراجع، وغير ذلك من العون المتعلق بالدراسة.

4 ـ صفحة الإهداء:

هي ليست لازمة للبحث، ولكن للباحث أن يُقدِّم هذا الجهد العلمي هدية لمن شاء من أعز الناس إليه، كأبويه وسائر أهله، أو غيرهم ممن يراه أهلا لذلك كطلبة العلم.

5 ـ صفحة المقدمة:

مُقَدِّمة كل شيء أوله، (بكسر الدال)كما تقول: مُقَدِّمة الجيش، والجبهة مقدِّمة الرأس، كذلك استُعيرت لكل متقدِّم، ومنها: مُقَدِّمة الكتاب؛ فهي تُقدِّم للكتاب وتعرِّف به، وجازت بفتح

الدال، مُقدَّمة، أي التي قدَّمها الباحثُ[87]، وعرفها بعضهم بالألف واللام أو الإضافة وجردها بعضهم.

بعد البسملة وحمد الله تعالى والثناء عليه والصلاة والسلام على نبيه محمد صلى اللَّه عليه وسلَّم، يعرف الطالب بموضوعه هل هي دراسة شرعية في علوم القرآن أو الحديث أو الفقه أو الأصول....أم لغوية في النحو أو الصرف أو البلاغة....، وما الذي يأمل في إنجازه، هل الجمع، أو الشرح، أو رد على شبهات، أو غير ذلك من الأغراض التي تقوم عليها المؤلفات، وقد كان المؤلفون الأوائل يأتون بعناصر في مقدمة كتبهم تشتمل على بيان: العنوان، ونوع العلم، وواضعه، وفضله، والغرض، والمنفعة، ومرتبته بين العلوم، وفي البحوث المعاصرة فإن المقدمة يجب أن تشتمل على العناوين الآتية:

ـ أسباب اختيار الموضوع:

قد يكون قد وقف عليه عند تصفح المصادر والموضوعات، أو نبه عليه عالم في محاضرة أو كتاب، أو غير ذلك من الأسباب التي دعته للكتابة فيه، كما يذكر بعض العلماء عند التصنيف منهم من يقول طلب مني الطلاب أو الشيخ أو الأمير، أو رأيت هذا منغلقا يصعب على الطلاب.

ـ أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث بحسب نوعه وتخصصه وبحسب الحاجة إليه، فقد يكون الموضوع يتعلق بالضوابط والقواعد فإن كانت فقهية فأهميتها أنها تعين الفقيه في استحضار الأحكام الجزئية، وإن كانت أصولية فتعين الأصولي، وقد تكون أهدافه إنزال أحكام على مسائل حادثة، أو يعين على فهم غيره، كبعض القضايا الحديثية التي تعين على فهم مراد النبي صلى الله عليه

[87] انظر لسان العرب469/12.

وسلم، إلى غير ذلك من الأغراض التي يُحتاج إليها، فيذكر الباحث ما هو بصدد تحقيقه من الأهداف.

ـ الدراسات السابقة على هذا الموضوع:

على الباحث أن يكتب ما اطلع عليه عند قراءته لِما كتب في موضوع بحثه؛ لينظر هل الموضوع قتل بحثا وحُققت جميع الأهداف ولا مزيد عليه؛ وعندها تكون هذه النتيجة حجة على الباحث تستوجب إلغاء الموضوع ولو اطلع على منتهى البحوث خلال كتابته وقبل المناقشة فالواجب الانتقال إلى غيره، ويجب على الباحث أن لا يستهين بالاطلاع فلربما فوجئ عند طلبه للمناقشة ببعض المناقشين رفض البحث لعدم جدواه للانتهاء منه في إحدى الجامعات، ولربما اتُّهم بسرقته، ولربما وجد في دراسة من سبقه بعض القصور وعدم استيعاب الأهداف فأكمل ما نقص منهم واستدرك عليهم.

وقد لا يجد من كَتَب في موضوعه فهو بكر، ولربما كان هو الرائد فيه، كما سبق محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ) في الأصول، وسبق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ) في المقاصد.

ما سبق هو مما لا بد منه في البحوث التي تكون بعد التخرج من المرحلة الجامعية كبحث الماجستير وما بعدها، أما بحوث التخرج فيمكن أن يقال إن ذلك شرط كمال فيها؛ ذلك لأن الطالب في المرحلة الجامعية لا يطالب ضرورة بالإتيان بالجديد، وإنما يطالب بتطبيق المنهجية ومعرفة كيفية البحث العلمي.

ـ بيان منهجه ومصطلحاته ورموزه:

تقدم أن المناهج المتعددة يتخير منها الباحث ما يتناسب مع موضوع بحثه ومع أهافه التي يريد تحقيقها، لذلك هو يصرح باختياره؛ ليعرف القارئ حقيقة البحث هل هو للتوثيق أو

الوصف أو الاستنباط؟ ويذكر طريقته في تخريج النصوص، والتعريف بالرجال هل للمغمور فقط أم للجميع، ولربما استخدم رموزا أو مصطلحات عليه أن يبين مراده منها، مثل: (ت) للوفاة و(تح) للتحقيق، وغيرها مما يتخذه الباحث رمزا فعليه بيان المراد.

ـ أهم المصادر والمراجع الأولية:

يذكر في مقدمة الخطة بعض الكتب المعتمدة في موضوعه كمثال لما سيعتمد عليها في جمع المادة العلمية.

6 ـ هيكل البحث:

بعد الانتهاء من عناوين المقدمة عليه أن يبين الكيفية التي سيجزئ من خلالها القضية العلمية التي هي موضوع البحث، وهل يحتاج إلى تمهيد فيقدمه على صلب البحث؟ وهل بحثه طويل فيحتمل تقسيمه إلى أبواب وفصول ومباحث، أو هو قصير كبحوث التخرج فيقسمه إلى فصول ومباحث أو مطالب، ثم الخاتمة؟. ويُسمِّي الأبواب والفصول والمباحث بعناوين يذكرها، كمن كتب في طهارة الحدث مثلا فيقول: الباب الأول طهارة الحدث الأصغر، وقسمته إلى فصول، الفصل الأول الوضوء والفصل الثاني التيمم، وقسم الفصل الأول إلى مباحث، المبحث الأول نواقض الوضوء، والمبحث الثاني فرائض الوضوء.... وهكذا الباب الثاني طهارة الحدث الأكبر، وقسمته لفصول.....ثم الخاتمة ليذكر فيها ملخص البحث والنتائج والتوصيات، ويذكر ما سينجزه من فهارس أساسية أو تكميلية، أو ملحقات.

7 ـ صفحة التمهيد أو التوطئة أو التقديم:

التمهيد هو: أن يُقَدِّم فيه الباحث بيانا لبعض المسائل التي لها علاقة ببحثه، وليست من صلبه، والتوطئة هي: أن يقدم الباحث فكرة موجزة عن موضوعه، وكذلك التقديم، ويكون محلُّها بداية البحث، أو بداية كل باب أو فصل، وقد يُطلق التقديم على كلمة شكر من الباحث لمن قدَّم له

عونا[88].

الجانب التنفيذي للبحث

الخطوة الثانية: **الجانب التنفيذي** ويتمثل في جمع المادة العلمية والصياغة، تشتمل هذه الخطوة على عدة أعمال سنعرض أبرزها بحسب مراحل البحث كما يلي:

أولا ـ مرحلة القراءة المتخصصة:

القراءة قبل الشروع في جمع المادة العلمية يبدأ بقراءة الكتب التي تُعَرِّفه عن المصادر والمراجع، ككتب الفهارس والدوريات، واستشارة المتخصصين عن أفضل الكتب المتعلقة بموضوعه، ثم بقراءة فهارس الكتب التي تحتوي على موضوعه، فيتخير الموضوعات التي لها علاقة بالبحث ليشرع في قراءتها، والقراءة أنواع منها:

1 ـ القراءة السريعة:

وهي التي يبدأ بها ويعتني بفهرس الكتاب وبالمقدمة؛ ليقف على مضمونه ومنهجيته؛ لينظر هل يتفق معه هذا الكتاب فيعتني به ويخصه بقراءة متأنية، أم لا؟

2 ـ القراءة المتأنية:

قبل شروعه بالكتابة عليه أن يمضي زمنا مع المصادر والمراجع المتعلقة ببحثه للقراءة والتأمل، فكلما عثر على كتاب في تخصصه يمكن أن يستفيد منه لمادته العلمية أو المنهجية أو الأسلوبية اعتنى به، ولربما كرر قراءة بعض الصفحات أو الفقرات؛ لتتسع مداركه ويُكَوِّن ملكة تعينه على رؤية أبعاد الموضوع وعمقه وكيفية جمع شتاته، وهكذا كلما قرأ بروية دلته قراءته على مصادر أخرى تعينه على حلِّ ما عنده من مشكلات علمية.

---

[88]) انظر: البحث العلمي أسسياته النظرية وممارساته العملية 431.

وفي خلال هذه القراءة عليه أن يكتب عناوين المسائل التي وجدها مع ذكر مصادرها؛ ليعود إليها عند الانتهاء من هذه المرحلة وابتداء مرحلة التدوين، إلا إن كانت هذه المصادر مما لا تتوفر بين يديه غالبا، كالكتاب الذي استعاره لوقت قصير، أو ما قرأه في مكان قد لا يعود إليه ثانيا، فعليه أن يبادر بتسجيل المادة العلمية أو تصويرها ونقل البيانات التي يحتاج إليها كعنوان الكتاب واسم مؤلفه ومحققه إن وجد ومحل النشر وتاريخه.

ثانيا ـ ما ينقدح في الدهن خلال التفكر أو القراءة:

إن العقل البشري من عظيم خلق الله سبحانه ومن بديع صنعه جلَّ وعلا، فهو محل التكليف، وهو محل الإيرادات والخواطر التي قد تكون خيرا وقد تكون شرا، وإن ما يرد عليه من الخير بعض الأفكار العلمية حين القراءة أو التفكر، فلعله بسبب ما يرد على العقل من اعتراضات، أو نتيجة لإعمال الفكر في قضية ما، ينقدح في نفسه معنى من المعاني الجيدة التي تحتاج لتأصيل علمي، لينظر: هل تتفق مع الحق فيتخذها نواة لبحث مسألة؟ فهذه عليه أن يبادر بتوثيقها قبل أن ينشغل العقل بغيرها، فلربما ندت منه ولن تعود إليه إلا بما يُذَكِّره بها، وإن كانت الفكرة تعترض مع الحقائق الشرعية أو العلمية فتترك.

قال عبد الله بن المعتز(ت1362هـ) : «لحظة القلب أسرع خطرة من لحظة العين وأبعد غاية وأوسع مجالاً، فهي الغائصة في أعماق أودية الفكر، والمتأملة لوجوه العواقب، والجامعة بين ما غاب وحضر، والميزان الشاهد على ما نفع وضرَّ»[89]

ثالثا ـ التعرف على مصادر ومراجع الموضوع:

إن الأصل الذي يستقي منه المادة العلمية غالبا ما تكون من المؤلفات سواء المطبوعة

[89]) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 3/ 328.

والمخطوطة والمركونة، وبأنواعها من كتب ودوريات، واجتماعها في المكتبات العامة والخاصة؛ فناسب أن نعرف أولا بالمكتبات ثم التعريف بموجوداتها من مصادر ومراجع.

ـ الابتداء بالمكتبة وأقسامها:

هي الحديقة الغناء التي يتزود منها الباحث بمادته العلمية وقد اهتمت بها الشعوب قديما وحديثا وتطورت حتى صارت بنفسها كالمؤسسة المستقلة فانقسم موظفوها إلى فرق: منهم من يمثل قسم التزويد ومهامه التنسيق لتحصيل أفضل المطبوعات من الكتب والدوريات والرسائل الجامعية والمسجلات، وللمكتبة سجل بما هو مُعد للإهداء وتبادل المطبوعات، وسجل لما هو قابل للإعارة وضبط المفقودات، وسجل للمخطوطات والكتب النادرة، ولها قسم للصيانة ومعالجة ما يفسد المقتنيات من رطوبة وحشرات، وقد يضاف لها قسم للتليد والتصوير.[90]

ـ نظام فهرسة المكتبة:

إن من أهم ما يتعلق بالباحث من أعمال المكتبة نظام فهرسة المصادر والمراجع، فللمكتبات الحديثة نظامان مشهوران في فهرسة الكتب نظام مكتبة الكونجرس، ونظام ديوي العشري وهو أكثر شيوعا، حيث قسم جون ديوي المعارف الإنسانية إلى عناوين رئيسية وجعلها مرقمة كالآتي:

تقسيم ديوي العشري:

1 ـ المعارف العامة وأرقامها من 000 إلى 099.

2 ـ الفلسفة وأرقامها من: 100 إلى 199.

3 ـ الديانات وأرقامها من: 200 إلى 299.

---

[90]) انظر: الإجراءات الفنية للمكتبات 263 لأحمد أنوعر عمر ، دار النهضة العربية الطبعة الخامسة.

4 ـ اللغات وأرقامها من : 400 إلى 499.

5 ـ العلوم البحتة وأرقامها من: 500 إلى 599.

6 ـ العلوم التطبيقية وأرقامها من: 600 إلى 699.

7 ـ الفنون وأرقامها من: 700 إلى 799.

8 ـ الآداب وأرقامها من 800 إلى 899.

التاريخ والجغرافيا وأرقامهما من: 900 إلى 999.

ثم قسم كل عنوان إلى عشرة أقسام رئيسية، ثم قسم كل قسم إلى عشرة فروع، وهكذا حتى صار في كل قسم ألف فرع بتجزئة الموضوع الواحد.

وهي فهارس مرتبة هجائيا؛ بحيث يسهل على الباحث العثور على حاجته، ويعينه القائمون على المكتبة بكل يسر بعد ترتيبها وتصنيفها. [91]

ـ المصادر والمراجع:

هي محل مادته العلمية؛ لذا وجبت العناية ببيان ما يتعلق بها من تقديم بعضها على بعض، وطرق قراءتها، وكيفية الاستفادة منها، وكلما كانت مصادره من الكتب القيمة والمخطوطات النادرة ازداد البحث نفاسة من حيث قيمته العلمية، وبيان ذلك كالآتي:

ـ التمييز بين المصادر والمراجع:

ـ المصادر الأصلية:

وهي أقدم ما يحوي مادة علمية عن موضوع ما، ولا علاقة لها بالزمن فقد تكون قديمة

---

[91]) انظر: ورقات في البحث والكتابة 29 لعبد الحميد عبد الله الهرامة، كلية الدعوة الإسلامية طرابلس، الطبعة الأولى لسنة: 1989م.

من القرون الأولى، وقد تكون معاصرة إن كانت المسائل المطروقة مستحدثة، فيكون أول من كتب فيها هو المصدر لمن جاء بعده؛ ولهذا فقد يكون الكتاب الواحد مصدرا لما سبق إليه، ومرجعا فيما نقله عن غيره.

ـ المراجع:

وهي التي تستقي مادتها العلمية من كتب سابقة، بالنقل أو الشرح أو التلخيص إلى غير ذلك من الأغراض، والواجب على الباحث أن يقدم النقل من المصادر إلا إذا انعدم وجودها؛ فإن الباحث سيكون مضطرا للنقل من المراجع، ومن أسباب الالتزام بالمصادر خشية أن يكون المرجع قد أخطأ في نقل العبارة، أو أخطأ في نسبتها إلى غير أصلها فمن اقتصر عليه في النقل؛ فإنه سيقع في ذلك الخطأ من حيث لا يدري، وقد يكون الخطأ من النساخ عندما تكرر النقل فقد يقع منهم التصحيف والتحريف والحذف لبعض العبارات بالسهو أو العمد.

ـ هل يعدد الباحث المصادر؟ وما الذي يقدمه؟

السَّبق والتَّخَصُّص هو المرجح عند تتعدد المصادر؛ فعلى الباحث أن يقدم السابق في الزمان، والمتخصص في مادته المُعتمد فيها، فالمسألة الفقهية نَقْلُها من كتب الفقه أسبق من كتب التفسير وشروح الحديث، والتعريف بالأعلام يكون من كتب التراجم؛ بحسب تخصص المُتَرْجَم له، فالفقيه الحنفي من طبقات الحنفية، والمالكي من تراجم المالكية، والشافعي والحنبلي كذلك من تراجمهم، والشعر من دواوينه قبل سائر كتب الأدب، ولا بأس أن يعدد المصادر في توثيق المعلومة الواحدة مصدرين أو أكثر، ولربما اقتصر على واحد؛ بحسب قوة وأهمية المُحاجَّة، فهي كالمُؤَكِّدات للخبر بحسب المَضْمون وحال المُخاطَب، وعجبا من بعض المناقشين الذين أنكروا على الباحث رجوعه لكتاب قديم كبير الحجم، بدعوى أنه ترك الأيسر؛ فليُعِدَّ الطالب لذلك جوابه السَّبق والتَّخصُّص.

ـ الجمع بين المصادر والمراجع:

لا غنى للباحث عنهما، فكما تميزت المصادر بالسبق والابتكار؛ ولها ينسب الفضل، وتميز الناقل عنها بقلة الخطأ عند النقل، كذلك المراجع تميزت الكتب المعتمدة منها بالتحقيق في الأحكام، وتحرير الألفاظ؛ وذلك بتقييد ما يحتاج للتقييد من المطلق مما ورد في المصدر، وتخصيص العام الذي يحتاج للتخصيص، وذلك في كل التخصصات العلمية ومثاله في:

ـ كتب الرجال:

قد يختلف الأوائل كشعبة بن الحجاج وابن معين في حكمهم على الراوي بين القبول والرد؛ حتى يتضح الحال في كتب المتأخرين كابن حجر والذهبي، فيحملون أحيانا سبب الخلاف بأن الحكم ليس على إطلاقه، وإنما يكون هو موثق في عصر دون عصر وفي قطر دون آخر، فيحمل كل قول على حال.

ـ كتب التخريج:

لربما ضُعِّف حديث لضعف راوٍ في إسناده، وجاء المتأخرون فوجدوا له تابعا أو شاهدا فصار حسنا.

ـ كتب الفقه:

كم من قول جاء مطلقا في المصادر وقُيِّد في كتب المتأخرين مما أوجب على طلبة العلم أن لا يقتصروا في النقل من المصادر الأولى ولزمهم الاطلاع على المراجع المعتمدة في كل مدرسة فقهية؛ ليطمئن في الفتوى على حُسن تنزيل الأحكام على النوازل، إن أراد نسبة القول إلى راجح المذهب، وقد تقدمت الإشارة لبعض الأمهات المعتمدة من المصادر والمراجع عند كل مذهب من الأربعة(.....انظر) مثاله ما رُوي عن مالك في وجوب زكاة مال التاجر المدير ولو مع البوار

أعواما[92]، فقال ابن القاسم الأمر على إطلاقه وهو مشهور المذهب[93]، وقال ابن نافع وسحنون واللخمي: ذلك الحكم في القليل، وبه قال ابن يونس وعليه حمل كلام ابن القاسم، أما بوار الكثير أو الكل فلا يُقَوَّم على التاجر وإنما ينتقل إلى الاحتكار يزكي ثمن سلعته إن باع[94].

وبهذا ينبغي عند تأصيل النُّقول والفتاوى أن يعتمد على المصدر القديم ويشير للمرجع المعتمد عند أهله.

أما المراجع التي لم يعتمدها أعلام المذهب؛ كالتي نَبَّهوا على شذوذ نُقُولها، أو شُيوع أخطائها؛ فينبغي عدم النقل منها إلا عند تعذُّر غيرها، والأشدُّ خطرا أن ينقل الباحث من مرجع ينقل من غير مذهبه، فقد يخطئ في النقل، وقد ينقل الضعيف المتروك عند أصحابه، ولهذا يستعين به الباحث فقط في الرجوع للمصادر والمراجع للمذهب، ومن المراجع التي تنقل عن غير مذهبها: كتب شروح الحديث والتفسير في غير مذاهب مؤلفيها، أما النقل منها فيما يتعلق بمذاهب أصحابها فهي مراجع ثانوية لا بأس بها، وتسبقها المصادر المتخصصة كالفقهية في مسائل الفقه، ومنها كتاب: (الفقه على المذاهب الأربعة) جاء في مقدمة الناشر: «أما بعد: فقد جاءتني رسائل كثيرة من نواح متعددة، تشير بإعادة النظر في الجزء الأول من كتاب الفقه لأنه يشتمل على أغلاط فقهية، وإيجاز في مواطن كثيرة، مع ما له من المزايا الأخرى التي لا توجد في كتب الفقه الأخرى» ثم قال: «وبالجملة فقد بذلت في هذا الكتاب مجهوداً كبيراً، وحررته تحريراً تاماً، وفصلت مسائله بعناوين خاصة، ورتبتها ترتيباً دقيقاً؛ وما على القارئ إلا أن يرجع إليه، ويأخذ ما يريده منه بسهولة تامة، وهو آمن من الزلل إن شاء الله تعالى»

---

[92]) انظر: النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات 2/ 169، والمنتقى شرح الموطأ 124/2.

[93]) انظر: الشرح الكبير للدردير 474/1، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير640/1.

[94]) التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب220/2، وشرح مختصر خليل للخرشي197/2 ، وشرح زروق على متن الرسالة493/1، والتاج والإكليل لمختصر خليل188/3.

ـ تنَوّع المصادر:

تتنوع المصادر والمراجع بحسب صفة كتابتها، وبحسب كيفية عرضها، ومنها:

1ـ الكتب المقدسة:

تتميز الكتب المقدسة بعصمتها عن الخطأ والتزوير، وهي صفة اختص بها القرآن الكريم؛ فهو كلامه سبحانه، وهو الحق والحكمة والحجة البالغة لمن احتج به، ولم تكن صفة العصمة في هذا الزمان للتوراة والإنجيل لِمَا دخلها من التحريف والتبديل، خلاف القرآن الكريم فإن الله سبحانه قد تكفل بحفظه.

وقد يحتج من تصدر للمناظرة والجدال لأهل الكتاب ببعض ما في كتبهم مما هو موافق للقرآن فيقيم عليهم الحجة لمخالفتهم الحق، والحق ما شهدت به الأعداء، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عَنهُما قال: «إن اليهود جاؤوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له: أن رجلا منهم وامرأة زنيا، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟ فقالوا: نفضحهم ويجلدون، قال عبد الله بن سلام: كذبتم، إن فيها الرجم فأتوا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم، فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده؛ فإذا فيها: آية الرجم، قالوا: صدق يا محمد فيها آية الرجم، فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما، فرأيت الرجل يحني على المرأة يقيها الحجارة»[95]

ومما يوظَّف في مخاطبة من لم يُسَلِّم بالقرآن ما قاله عبد السلام هارون: الخنزير نجس العين في جميع الأديان كما في سفر اللاويين7/11، وإنجيل متى 6/7، 32/8، ومرقس 13/5، ولوقا 33/8، وما ذكره هيرودوتس من قبل الميلاد عند قدماء المصريين (يحسبون الخنزير نجسا،

[95]) رواه البخاري (6450) 2510/6.

ومن لامسه طرح نفسه في النهر ولا يدخل رعاته الهيكل ولا يُزَوَّج)[96]

الإسرائيليَّات: وهي الأخبار المنقولة عن أهل الكتاب والتي شُحِنت بها بعض كتب التفسير والشروح، فما وافق الوحيين من القرآن والسُّنَّة قُبِل، وما خالف أحدهما رُدَّ وكُذِّب، وما سكت عنه الوحي فهو مجرد خبر يحتمل الصدق والكذب.

2 ـ المخطوطات:

وهي المؤلفات القديمة التي كتبت بخط اليد، وهي تزيد من قيمة البحث؛ ولا سيما إن كانت من المخطوطات النادرة التي لم تطبع.

3 ـ الكتب المطبوعة:

التي تخصصت في موضوع البحث أو اشتملت على بعض مسائل البحث.

4 ـ كتب الفهارس:

(الببليوغرافية): وهي المؤلفات التي اختصت بذكر العلوم وما صدر فيها من كتب مع ذكر بيانات كل كتاب من أَلَّفَه ومن حَقَّقه ومكان طباعته وتاريخها إلخ، صنفت كدليل يسترشد به على مضان مصادر المعلومات، وتوثيق نسبة المخطوطات لمؤلفيها، ومن هذه الفهارس ما هو عام في ذكره للكتب بمختلف فنونها، ومنها ما هو خاص بفن معين، أو زمن معين، أو قطر، أو مكتبة، أو مكان نشر.

ـ فهارس المكتبات العامة والخاصة:

سواء التي أعدت للرواد والقراء جميعا كالتي أعدت في الجامعات والمراكز الثقافية والمساجد، أم ما كانت خاصة بفرد أم مؤسسة، .... يستعان بها عند البحث عن مصدر نادر، أم

---

[96]) انظر: كناشة البيروتي 121.

مخطوط يصلح أن يكون تحقيقه مشروع بحث، سواء الفهارس الورقية أم الالكترونية، ومنها فهارس مكتبة مركز جهاد الليبيين.

ـ فهارس كتب العلوم:

التي اهتمت بذكر العلوم وأنواعها ومفاتيحها ومصطلحاتها: كالفهرست لابن النديم(ت438ه)، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة(ت1067ه)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة(ـ1408ه)، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف سركيس(ت1351ه)، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني، فهرس الكتب النحوية المطبوعة لعبد الهادي الفضلي، مصادر الدراسات عن الاقتصاد الإسلامي لعبد الجبار الرفاعي، فهرس مؤلفات السيوطي، ذكرها في كتابه حسن المحاضرة.

5 ـ الموسوعات العلمية المتخصصة:

موسوعة القواعد الفقهية للبورنو....الموسوعة الفقهية الكويتية...دائرة المعارف الإسلامية. موسوعة أطرف الحديث

6 ـ الرسائل الجامعية والدوريات:

كما يُستفاد من بحوث التخرج والماجستير والدكتوراه، كذلك الدوريات وهي: مطبوع يحمل عنوانا متميزا وعادة يكون غير مجلد، يصدر أعدادا سنويا أو نصف سنوي أو فصليا أو شهريا، تكون هذه الدوريات متخصصة في موضوعاتها أو عامة.

7 ـ المسجلات الإلكترونية:

سواء أقراص الحاسوب(C. D) وهي الأكثر استخداما من المسجلات إلا أنها ينبغي أن لا يعتمد عليها اعتمادا كاملا، فعليه أن يتثبت من موافقتها للكتاب المطبوع في ترقيمها وفي سلامة النص، وأن يذكر بأنه قد استعان بها، ومنها الأشرطة المسموعة والمرئية، والميكروفلم،

وغيرها من الوسائل التي توثق المحاضرات واللقاءات وغيرها. فعليه أن يذكر مصدر التسجيل وزمنه.

ومع وسيلة المسجلات خاصة، ثم الدوريات وغيرها يتأكد التنبيه على ضرورة الشك العلمي، الذي يفرض: التمحيص والتثبت، والتيقظ للتحريف، والدس والدبلجة، والتصرف في المادة بالقطع والإضافة والتقديم والتأخير؛ مما يعكس الحقائق ويزور المواقف، كل ذلك بسبب الأهواء والمكر.

ـ التخريج من المصادر المتخصصة:

على الباحث أن يعتني بمعرفة المصادر والمراجع المتخصصة فتُقدَّم على غيرها، فعند تخريج النصوص الحديثية عليه تخريجها من كتب الحديث وليس من كتب الفقهاء، وعند تعريفه بالرجال من كتب التراجم عليه أن يميز الرجل من أي فريق هو فإن كان محدثا ذهب إلى تراجم المحدثين، وإن كان فقيها ذهب إلى تراجم الفقهاء وكل مذهب له كتب لتراجم فقهائه، وإن كان لغويا ذهب إلى تراجم أهل اللغة، وهكذا في كل فن، فإن لم يجد فمما تيسر له، وعلى الباحث أن يتعرف في كل فن من فنون العلم وفي كل مذهب من المذاهب على أمهات الكتب المعتمدة عند أهل الفن أو المذهب؛ لأنه عند نقله عنهم سيحتج لهم أو عليهم ولربما رجعوا عن بعض أقوالهم في كتب أخرى، أو نبهوا على عدم اعتبارهم لبعض الكتب وذكروا ما كان معتمدا عندهم.

ـ العناية بمفاتيح العلوم المصادر:

لفهم مراد المصنفين في كل علم من العلوم وجب التعرف على مفاتيح الكتب والمتمثلة في معرفة المصطلحات والرموز التي يستخدمها أصحاب ذلك الفن أو صاحب الكتاب خاصة، ويُتعرف على ذلك من خلال بعض الكتب الخاصة بالتعريف بمصطلحات الفقهاء أو غيرهم، ومن خلال قراءة مقدمة الكتاب فسيذكر منهجه ومراده من بعض الألفاظ والرموز، مثل كتاب: (بلوغ المرام من أدلة الأحكام) لأحمد ابن حجر(ت852هـ) قال في مقدمته: «فالمراد

ب(السبعة): أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، وب(الستة) مَن عدا أحمد، وب(الخمسة) من عدا البخاري ومسلم، وقد أقول الأربعة وأحمد، وب(الأربعة) من عدا الثلاثة الأول، وب(الثلاثة) من عداهم وعدا الأخير، وب(المتفق): البخاري ومسلم» وفي كتاب: (بلغة السالك) لأحمد الصاوي قال في مقدمته: «وأشير ...للشيخ البناني بصورة (بن)، وللشيخ مصطفى الرماصي محشي التتائي بصورة (ر)وللعلامة سيدي محمد الحطاب بصورة (ح)، والشيخ عبد الباقي بصورة (عب)، وللعلامة الشيخ ابراهيم الشبرخيتي بصورة (شب) وأشير لباقي أهل المذهب كما أشارت أسلافنا للشيخ البناني بصورة (بن) ، وللشيخ مصطفى الرماصي محشي التتائي بصورة (ر) / وللعلامة سيدي محمد الحطاب بصورة (ح) ، والشيخ عبد الباقي بصورة (عب) ، وللعلامة الشيخ ابراهيم الشبرخيتي بصورة (شب)

رابعا ـ التقميش

القمش والتقميش في اللغة: جَمْعُ الشَّيْءِ مِنْ هَاهُنَا وَهَا هُنَا.[97]

واصطلاحا: جمع مواد البحث.

عند جمع المادة العلمية قد يتحصل على مادة لا يحتاجه الآن لأنه جعل لها فصلا متأخرا في بحثه، فعليه أن يقوم باصطيادها وتوثيقها لوقت الحاجة، ولهذا ذكر الكتَّاب أنه ينبغي أن يُعد لجمع المادة العلمية فيما يُتاح له من الوسائل.

وسائل التقميش:

ـ **إما عن طريق البطاقات،** فكلما وجد معلومة جعلها في بطاقة ذات لون مميز مع المسائل

[97]) لسان العرب مادة: قمش 338/6.

التي هي في بابها، ويجعل للمسائل الأخرى بطاقات تختلف ألوانها، فما كان للفصل الأول له لون مثلا، وللثاني لون آخر وهكذا.

ـ **السجلات**: منهم من يحبذ الدفاتر أو المدكرات ليجعل في كل خصلة من الورق طائفة من المعلومات، فيجعل كل مادة علمية في الخصلة التي تناسبها، ويفضله بعضهم على البطاقات لأنها عرضة للتبعثر والضياع.

ـ **الحاسوب**: وفي عصرنا هذا تيسر الأمر باستخدام جهاز الحاسوب ـ والحمد لله ـ فيمكن للباحث أن يقسم ملف الطباعة إلى وحدات ليضع كل مادة فيما يناسبها.

وسواء اتخذ البطاقة أم الدفتر الورقي أم الإكتروني؛ فإنه يجب أن يوثق اسم المصادر والمراجع وأن يرتبها ترتيبا زمنيا لفضل السابق على اللاحق، ولربما استفاد معرفة تطور البحث في مسألته بوجود الاستدراكات والضوابط في المصادر اللاحقة، وعليه أن يعتني بنقل كل معلومات المصدر من اسم المؤلف وسنة وفاته، ومحقق الكتاب، ودار النشر وبلدها ورقم الطبعة وسنتها؛ كل ذلك ليتمكن من تقديم الأولى فالأولى من المصادر في الهوامش، ولكي لا يضطر إلى البحث عن معلومات النشر عند التعريف بها في الهامش أو في قائمة المصادر والمراجع.

خامسا **صناعة التعريفات**

يبدأ الباحث بكتابة عنوان موضوعه، ثم عليه أن يقوم بعرض سريع للمشكلة التي يريد بحثها، وذلك بتصويرها بشكل مُجمَل يحيط بأطرافها، ويكون هذا التصوير عن طريق التعريف الاصطلاحي، سواء نقله ممن سبقه للموضوع وأحال عليه، أو اجتهد في وضع تعريف لمشكلته، بعد ذكره للمعنى اللغوي إن كان مستعملا اسم موضوعه عند الوضع، ثم يُتبعه بما يريد من إنشائه لتوضيح المراد بما يحتمل الحشو والمثال.

والذي دعاني إلى كتابة هذا المبحث أن بعض الطلبة في بحوثهم إذا أراد التكلم على موضوع

ما كتب عنوان: (تعريف كذا) ثم شرع يشرح الموضوع بأسطر كثيرة مع التكرار وضرب المثال.

والحال أن التعاريف ينبغي أن يكون مختصرة بقدر دلالتها على مسائل موضوعها، بعيدة عن الحشو والإطناب؛ لهذا اعتنى العلماء بذكر شروطها وأنواعها.

شروط التعريف:

أ ـ أن يكون جامعا لجميع أفراده. ب ـ أن يكون مانعا غير أفراده من الدخول. ويُطلق عليه بالمنعكس المطرد، للجمع والمنع عند الغزالى وابن الحاجب، وبالعكس عند القرافي[98].

ت ـ وأن يُعرَّف بلفظ أظهر للمخاطب، فلا يصح بالمساوي ولا بالأخفى.

ث ـ وأن يجتنب ما يفيد الاحتمال كالمجاز والمُشْتَرَك.

ج ـ ولا يكون المُعَرَّف جزءا من التعريف، كقول بعضهم: الكَفُّ من أطراف الأصابع إلى الكَفِّ، وبه يقع في الدَّوَران، كقولك: التَّفقُّه: العلم بالفقه، والمعرفة: العلم.

ج ـ أن يسلم الحد والرسم من إصدار الأحكام فالتعريف للتصور وليس للتصديق، كقولك: الأضحية: سُنَّة مؤكدة بعد صلاة العيد في اليوم العاشر من ذي الحجة.

ح ـ ذكر كلمة (أو) لا تكون في الحدود؛ لأنها تعتمد على تحديد الذات وتمييزها فلا تحتمل التردد، وقد يؤتى بها في الرسم.

خ ـ ولا يكون الحدُّ بنفي الضد، كقولك: النهار ما ليس بليل، أو التحليل ما ليس بتركيب ولا العكس.

د ـ الإيجاز وعدم الحشو بالتكرار أو المثال أو ذكر ثمرة المُعرَّف ونتائجه أو واضعه.

---

[98]) شرح تنقيح الفصول للقرافي7، والبحر المحيط في أصول الفقه144/1.

أنواع التعريفات:

1 ـ الحَدُّ الحقيقي التَّام:

الحدُّ في اللغة: المنع، وسُمِّيت العقوبات الشَّرعيَّة حُدودا لأنَّها تمنع وتزجر عن المعصية، وسُمِّي التعريف حدّاً لأنَّه يمنع أفراده من الخروج، ويمنع غيرهم من الدخول.

والحد اصطلاحا هو: الوصف المحيط بموصوفه المميز له عن غيره[99].

وهو يصلح أن يكون جوابا عن سؤال ما هو، وكونه حقيقيا تامّاً، بحيث يُجِيب بجميع الصفات الذاتية للمُعَرَّف، فيكون بذكر الجنس كالحيوان والنوع كالإنسان، والفصل كالناطق، فكلها جزء من المعَرَّف وهو الإنسان.

والصفات منها ذاتي جزء من الذات، كالجنس ومنه القريب كالحيوان للإنسان، أو بعيد عنه كالجسم، وكلَّما ابتعدنا في ذكر الجنس ابتعدنا عن التمام، وكل جنس له أنواع، وكل فرد من أفراد النوع يصير جنسا لأفراده؛ كالجسم ينقسم إلى أنواع: الصلب، والمائع، والغاز، ثم يصير المائع جنسا لأنواع كثيرة كالطلاء، والشراب، والغاسول.

ومنها صفات خارجة عن الذات ملازمة لها، كملازمة الظِّل والكثافة للذوات، وهما ليسا جزءا منها، وهو الفصل، وسُمِّي فصل لأنه يميز المُعَرَّف عن بقية الأنواع المشتركة معه في الجنس، ومنه فصل قريب، كالناطق للإنسان ليميزه عن بقية الحيوان، ومنه فصل بعيد، كالنامي فهو فصل للجسم ليخرج الجماد، وفي تعريف الخمر، هو: جسم أو مائع أو شراب، كلها أجناس، فتذكر القريب: (شراب) ثم تأتي بالفصل ليميزه عن بقية الأشربة فتقول: (مسكر) ولتحقق التمام لابد من ذكر الفصل القريب والجنس القريب.

---

[99]) الشرح الكبير لمختصر الأصول40.

2 ـ الحَدُّ الحقيقي الناقص:

ويكون بذكر الفصل القريب فقط، أو معه الجنس البعيد، كقولك: (الإنسان: الناطق) أو (هو: جسم ناطق) وسبب نقصانه لعدم تمام ذكر الصفات الذاتية.

3 ـ الرسم التامّ:

الرسم في اللغة الأثر، وسُمِّي اصطلاحا به لأن التعريف يكون بذكر الجنس القريب مع الخاصة، والخاصة، هي أثر من آثار الصفات الذاتية، وهي صفات لازمة، خاصة بذات المُعَرَّف لا يُشاركه فيها نوع آخر، كصفة الضَّحك خاصة بالإنسان، ولا تشاركه بقية الحيوانات، فتقول: الإنسان حيوان ضاحك، وكذلك النُّباح للكلب، والنَّهيق للحمار، مع شرط أنَّ الخاصَّة لا تقبل التَّحوُّل، كالضحك بالقوة، بخلاف الصِّفة العارضة القابلة للزوال كالضحك بالفعل، أو لعدم خصوصيتها، كالماشي والنائم، أو لعدم شموليتها لأفراد المعَرَّف، كالكاتب والقارئ.

4 - الرسم الناقص:

الرسم الناقص: هو ما كان تعريفا للشيء بذكر خاصته اللازمة الشاملة وحْدَها، كقولك: الإنسان الضاحك بالقوة، أو مع جنسه البعيد، مثل: الإنسان الجسم الضاحك بالقوة، أو مع عرضه العامّ، وهي صفات ليست لازمة للمعرَّف وتُشاركه فيها بقية الأنواع من غير المُعرَّف، كصفة: الماشي للإنسان تشاركه بقية الحيوانات، وصفة الحلوبة للبقرة تشاركها بقية الأنعام، والافتراس للأسد تشاركه بقية السباع، فتقول: الإنسان حيوان آكل، والبقرة حيوان حلوب، والأسد حيوان مفترس.

5 - التعريف اللفظي:

أ ـ التعريف بالمرادف: وهو تعريف اللفظ بلفظ آخر مرادف له معلوم عند المخاطب، ومرادفُ الشيء هو في الحقيقة خاصة من خواصه. السِّنَّور القِطُّ، والرَّمَل الهرولة.

ب - التعريف بالمثال: وهو تعريف الشيء بذكر شبيهه وهو في الحقيقة خاصة من خواصه. مثل: الجاموس كالبقر، والاسم كأحمد، والفعل كيأكل.

ت - التعريف بالتقسيم: وهو تعريف الشيء بذكر الأقسام التي ينقسم إليها، وهي من خواصِّه، مثل: الكلمة: اسم، وفعل، وحرف.

والإحرام: أفراد، وتمتع، وقران.

ث ـ التعريف بالحكم: وهو أن يُعرَّف الشيء بحكمه، مثل: الأضحية: سُنَّة يوم الأضحى يؤكل منها ويُتصدَّق ويُهدَى. ومثله قول محمد بن علي الرحبي:

فَكُلُّ مَنْ أَحْرَزَ كُلَّ الْمَالِ ... مِنَ الْقَرَابَاتِ أَوِ الْمَوَالِي

أَوْ كَانَ مَا يَفْضُلُ بَعْدَ الْفَرْضِ لَهْ ... فَهْوَ أَخُو الْعُصُوْبَةِ الْمُفَضَّلَةْ

فقال الشنشوري: هذا تعريف للعاصب بالحكم معيب بالدور؛ فأجابه الباجوري: بأنه تعريف لفظي لمن يعرف الحكم ويجهل التسمية[100].

ـ تعدد التعريفات للشيء الواحد:

إن كان التعريف بالحد التام الذي استغرق ذكر أوصافه الذاتية فلا يُتصوَّر تعدد التعريف، أما إن كان بالرسم وهو بذكر العوارض فهي كثيرة فيمكن تعدد التعريفات بحسب ذكرها[101] وإذا وجد الباحث عددا من التعريفات فإنه يتخير منها ما كان جامعا مانعا، وقد ينقل أكثر من تعريف إن دّلَّ كل واحد منها على بعض مسائل الموضوع، وقد ينقل تعريفا من غيره، ثم يُنشِئ

---

[100]) انظر: التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية 105.

[101]) انظر: المستصفى للغزالي 24، الشرح الكبير لمختصر الأصول 37، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب 68/1، شرح الكوكب المنير 89/1.

لموضوعه تعريفا آخر من نفسه.

جمع المادة العلمية

لنجاح هذه المرحلة عليه أن يبدع في جانبين هما:

الأول ـ الانتقاء بحسب الحاجة:

بعد أن اجتمعت لديه المادة العلمية سيجد لديه كما من المعلومات قد يزيد عن حاجته كتعدد الشواهد على القاعدة اللغوية، أو تعدد الأدلة للحكم الشرعي، بتعدد متونها أو تعدد طرقها، وهنا عليه أن يقتصر على ما قصده من إقامة الحجة فيكتفي بالبعض، خلاف من قصد الاستقراء وتتبع الطرق، فهذا ليس مراده مجرد إقامة الحجة للحكم، وكلما خالف الكاتب مراده وقصده كلما أحس القارئ بملل التكرار وعدم الفائدة، وكما يلتزم بهذه المنهجية في صلب البحث كذلك في تخريج النصوص، باكتفائه بما يحقق المطلوب إن كان حديثا يقتصر على الصحيحين إن وجد وإلا تدرج كما سيأتي إن شاء الله عند التكلم على منهجية التخريج، فلربما وجدت بعض الدارسين يأتي بحديث ثم يخرجه في الهامش من الصحيحين، وكذلك يخرجه من كل كتب الأثر من السنن والمسانيد مما يثقل الهوامش وقد حصلت الكفاية بالصحيحين، وكذا القول في ذكر الأعلام إن ذكرت خلافا وأردت ذكر من قال بهذا الوجه، فهل أردت الاستشهاد فتكتفي بالبعض، أم أردت الاستقصاء فتسرد أسماء كثيرة؟

فالباحث لا يطالب بحشو كل ما جمعه في كتابه، بل لابد أن ينتقي من المادة العلمية بحسب الحاجة ويترك ما سواه.

الثاني ـ حسن التأليف:

مَن أحْسَنَ فقد أجاد في كل ركن وجانب من جوانب البحث العلمي، حُسْنٌ في أسلوبه وكلماته كما قيل: «إن حُسن التأليف وبراعة اللفظ يزيد المعنى المكشوف بهاء وحسنا

ورونقا»[102] ويكون قد أحسن كذلك في المنهجية المتبعة، مع جودة مادته، ويتحقق حُسن التأليف بتحقق أركان البحث العلمي الآتية:

أركان البحث العلمي:

للبحث العلمي أركان أساسيَّة لضمان صحَّة وجودة النتائج، تكون الصَّحة: ببعده عن المؤثرات الجانبيَّة من نفسه، كالميل لما سبق لِفَهْمه وَعَقله، أو بانتصاره لأهوائه الشخصيَّة، أو بتأثُّره بما غلب في محيطه، وتكون الجودة: بتحصيل نتائج تفيد الباحث والقارئ، وتُمَكِّن البُحَّاث الآخرين من الاعتماد عليها، ومن أهمِّ هذه الأركان: 1 ـ قصد الحقِّ. 2 ـ التوثُّق لدعواه. 3 ـ أسلوبه الحسن في الكتابة. 4 ـ اتخاده لمنهجيَّة موحَّدة. 5 ـ جودة المادَّة العلميَّة برصانتها وإضافتها للجديد.

الركن الأول ـ قصده للحقِّ:

قصد الباحث لإدراك الحقِّ من أهمِّ الأركان وأعظمها شأنا؛ وذلك لأنَّ ما بعدها مبنيٌّ عليها، وخلاصة ذلك في إجابته عن سؤال: هل الباحث يريد أن يثبت لنفسه التفوُّق أو لينتصر لمبادئه؛ وبهذا فلن يقبل إلا ما يوافقه، أم أراد تحصيل الحقِّ، فحاله كالباحث عن ضالَّته همُّه الحصول عليها، سواء وجدها بنفسه أم أعين عليها؟ وبهذا الركن وهو قصد الصواب وتحصيل العلم الجازم نهضت الأمم؛ بنتائج المخترعات ومطابقة الواقع.

الركن الثاني ـ التوثُّق لدعواه:

التَّوثُّق لما يدَّعيه من مبادي أمر لا بدَّ منه، فكم من دعاوى باطلة لا حقيقة لها في الواقع، ومَكْمَن الداء أنَّه سيجعل هذه المبادي الخاطئة مقدِّمات لبناء نتائج من خلالها، ولذلك عليه أن

---

[102]) كتابة البحث العلمي صياغة جديدة 187 لعبد الوهاب إبراهيم بن سليمان، دار الشروق للنشر والتوزيع الطبعة السادسة سنة: 1416هـ1996م.

يُطبِّق دائما قاعدة (إن كنت ناقلا فالصِّحَّة، وإن كنت مدَّعيا فالدَّليل) فإن نقل هذه الدعوى من غيره فعليه أن يُثْبت مصدرها في هامش بحثه؛ فإن كانت صوابا فالفضل للسَّابق ثم للباحث، وإن كانت خطأً توجَّه مَبدَأ الاعتراض على المصدر، وإن جاء بدعواه من بنات عقله، فالواجب أن يذكُر دليلا عَقلياً أو نقلياً؛ لِيُنظَر في صحَّة استدلاله، فقد يكون الدليل باطل الثبوت، ثم يُنظر في وجه استدلاله فقد يكون النصّ مع صحَّة ثبوته في غير محل الاستدلال.

الركن الثالث ـ **جودة المادة العلمية**:

المادة العلمية هي موضوع الأسلوب والمنهجية، هي مادة الخام التي يصنع منها موضوع البحث، فجودة البحث بجودة مادته التي صنع منها، بأن تكون مادته غنية بالمعلومات والفوائد الصحيحة الموثقة، كل هذا مع حسن عرض لها من حيث الأسلوب العلمي والمنهجية المنضبطة، فالمعلومات هي المجوهرات النفيسة، والمنهج والأسلوب هو الخيط المتين الذي سلكت فيه بشكل هندسي رائع زادها حسنا وبهاء.

الآفة التي يجب أن يحذرها الباحث على مادته:

ـ **عدم التمحيص لما يكتب** فلربما جاء بحجج وأحكام ضعيفة أو باطلة بسبب عدم تثبته وتقليده؛ فسقط بحثه ببعض ما فيه من الباطل؛ لعدم ثقة القارئ به.

ـ **وآفته كذلك التكرار**؛ لأنه يَملُّ منه القارئ، ويدل على افتقاره للجديد، فاضطر للتكرار، وآفته الإيجاز المخلّ؛ فمنهم من يضيق على المادة العلمية فلا يقوم ببسطها حتى تتضح للمبتدئ الذي لم تسبق معرفته بها، فيأتي بها وقد حفَّها شيءٌ من الغموض، وسبب ذلك أنه يقيس على نفسه بافتراض أن القارئ له علم بما يكتبه له، وقد يقع في هذا بعض العلماء السابقين مما يضطر القارئ لتتبع كتبه لعله ذكر هذه المسألة وزادها بسطا ووضوحا.

الركن الرابع ـ أسلوب الباحث في الكتابة:

إن الأسلوب الحسن يزيد الكتاب القيم حسنا وبهاء، ويهذب الكتاب الذي فيه ضعف ويشد القارئ إلى قراءته، وتراه مسترسلا بين صفحاته، غاضا الطرف عن بعض نقاط ضعفه من الجانب العلمي، فالأسلوب كالخيط الرفيع الذي تُسلك فيه المجوهرات، فإن كان قويا انتظمت وبرز حسنها للناظرين، وإن كان الخيط ضعيفا باليا تقطعت أوصاله، وانفرطت المجوهرات، وانصرف النظار.

من حُسن الأسلوب اتصاف المباحث وعبارة الكاتب بالآتي:

أ ــ المقدمة والخاتمة في كل فصل:

يقدم الباحث في أول الفصل مقدمة مختصرة يشير إلى ما تقدم، ويبين فيها ما سيقدمه من موضوعات؛ ليربط بين السابق واللاحق، مبينا منهجه وأفكاره التي سيثيرها؛ تمهيدا للقارئ قبل أن يحوض في غمارها، وفي نهاية الفصل يعرض بإيجاز أهم النتائج التي توصل إليها، وقد يشير إلى أنه سيتعرض لبعضها في المباحث القادمة.[103]

ب ـ تجنب الإيجاز والإطناب:

في كل مبحث على الباحث أن يتجنب الإطناب الممل والاستطراد المخل، سواء أكان الاستطراد في الأسلوب والتعبير بجمع المترادفات وتكرار الجمل، أم الاستطراد بزيادة باب أو فصل في البحث لا يتعلق بموضوعه تعلقا مباشرا، كما أنه يجب تجنب الإيجاز المخل الذي يجعل من الجمل كالألغاز فلا يكون استحضار المعاني مصاحبا لقراءة الألفاظ، وإنما تحتاج لمزيد من إعمال الفكر، وقد يعجز عن إدراك المراد لشدة الإيجاز، فإن كل ذلك يكون سببا في تلاشي فكرة الموضوع وتفككها، وركاكة الأسلوب المؤدية إلى الملل وترك القراءة.

---

[103]) انظر: البحث الأدبي بين النظرية والتطبيق 101.

الأسلوب العلمي وعناصره:

لما كان الأسلوب هو الوعاء الذي تُعرَض فيه الأفكار وتُقدَّم فيه نتائج البحوث لزم أن يكون متينا في مادته بعيدا عن الخيال والوهم، جميلا في خطابه؛ كي تُقبِل عليه النفوس، ولكي يكون كذلك لابد أن يشتمل على العناصر الآتية:

ـ قوة في بيان عبارته، وحجة أدلته:

يجب أن يكون الباحث قويا في بيان عباراته وأدلته؛ بحيث لا يترك للمنصف خيارا بالاعتراض بعدم فهمه للمراد لغموض العبارة، أو اعتراض على الحجج والأدلة بكونها ضعيفة أو في غير محل الاستدلال بها.

ـ الجانب الجمالي:

جماله في سلاسة التعبير، وحسن اختياره للعبارة؛ بحيث يقبل عليها القارئ إقبال من أراد الارتواء من الظمأ؛ لعدم الركاكة والتفكك، ولا يقبل عليها إقبال من تحسس منها، فرام النقد والنقض والتوقف، وليكن الكاتب ناصحا يكتب بخطاب المشفق، لا كالمختال المتبجح بعلمه، ومن جماله التنوع في خطابه للقارئ، فمرة يجعله مخاطَبا مُفرَداً ومرةً جماعة، وأُخرى يتكلم على الغائب؛ لا سيما إن كان المضمون مكروها تَنفُر منه الطباعُ، كقوله: إن وقعت في جريمة الزنا فتب إلى الله، أو أُصِبت بِداءٍ عُضال فاصبر، وإنما يحسن به أن يقول: فمن وقع في جريمة.....أو أُصِيب بداءٍ.....، وهو من آداب الحديث أن يخاطِب غيرَه بما يحبُّه لنفسه، وما لا يحبه؛ فبضمير الغائب.

ـ وضوح العبارة:

وذلك من حيث دلالة الكلمات والجمل على المطلوب، فيبتعد عن كل ما يفيد الاحتمالَ كالتعميم والإجمال، ولا يقصد الألغاز ليشكل على أقرانه وتلاميذه، ولا الوحشي من الكلام،

فالفصاحة أن يخاطب الناس بما يتيسر عليهم فهمه وإدراكه.

ولا شك أن الكتابة كغيرها من الفنون منها العالي والسافل، ولكي يَحْظى بِعُلُوِّ الأسلوب وحُسنِه عليه أن يأخذ بأسباب تحصيله، ومنها: القراءة الواسعة، ودراسة قواعد اللغة وعلومها،[104] وبالاطلاع على ما يشبه موضوعَه من الدراسات السابقة لينظر كيف قام السابقُ بعرض المشكلة وكيف توصل لحلها، كمن أراد أن يقوم بدراسة شخصية، أو نقد كتاب، أو مقارنة، فليبحث عمن سبقه لمثلها.

ـ الرقي في الأسلوب:

بأن لا يقع في مجادلة من خالفه بأسلوب السخرية والتهكم، ومن المذموم أن يظهر إعجابه بنفسه، بأنه هو النجم وأنه لا يُشَقُّ له غبار؛ حتى ولو كان صادقا في ظنه؛ فإنه يخشى أن يجازى من العليم الحكيم بنقيض قصده وذلك لمفهوم قول النبي صلى اللَّه علَيه وسلّم صلى اللَّه علَيه وسلّم : « وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ الله»[105].

ـ الألقاب العلمية:

يرى بعض العلماء منهم أحمد شلبي تجنبها، فلا يقال: الدكتور، ولا الشيخ، ولا الإمام، وإنما يقتصر على اسمه، ولا يصح ذكره في الرسائل؛ وقال كيف نذكر اسم: ابن المقفع والمتنبي وابن الأثير بدون لقب، ثم نقول: أمير الشعراء أحمد شوقي، وعميد الأدب العربي طه حسين،[106] ونؤكد على قوله: أنك ستُحرج إذا لقَّبت من يوصف بالدكتور ونحوه، ثم ذكرت أبا بكر، وعمر، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وأبا هريرة وغيرهم من كبار الصحابة وفقهائهم، أسماء مجردة مع

---

[104]) انظر: أصول كتابة البحث العلمي 126.

[105]) صحيح مسلم 2001/4.

[106]) انظر: كيف تكتب بحثا أو رسالة؟ 126.

علو قدرهم فيترك الجميع بلا ألقاب تأدبا، ومما يُنكَر المبالغة كقولهم: العالم العلامة، والفهامة، والعالم الكبير، كل ذلك مما يذم فعله في كتابة البحوث العلمية.[107] إلا أن تكون الألقاب لها علاقة بالمسألة كلقب القاضي في معرض ذكر القضاء أو الطبيب في معرض ذكر مسألة تتعلق بفعل الطبيب.

الركن الخامس ـ المنهجية وخطواتها:

وهي الطريقة التي يسير عليها خلال كتابة البحث في كل فصوله ومباحثه، وهي تعينه على إنجاز بحثه دون تردد وخلط لأفكاره، وتعين القارئ على الوصول لمطلوبه، ومن هذه الخطوات التي يجب أن لا يغفل عنها الباحث:

أ ـ عرض المشكلة:

وذلك بإبراز القضية المعنية بالبحث، وما يكون بعدها إنما هو تحليل ونتائج ببيان الحكم الذي توصل إليه، ولهذا وجب أن يجعل في أول كل فصل أو مبحث مقدمة تبرز هذه القضية، فإن لم يقدم للفصل أو المبحث بمقدمة فلا بد أن يكون عرض المشكلة هو من أول المسائل، وقد اعتنى الفقهاء بهذا من قبل في أحكام النوازل فإنهم يُصَوِّرون المسألة، وهي المشكلة أولا، فيقولون: التصوير، ثم التكييف، ثم تنزيل الحكم، كذلك شراح الحديث مثلا: يبدؤون أحيانا بذكر صور النهي مثلا وبيانها؛ بحيث لا تشتبه بغيرها.

ب ـ التحليل العلمي:

وذلك بعد عرضه للمشكلة عليه أن يقوم بتحليلها بقدر ما يحيط بجوانبها الأساسية التي لا بد منها لأهمية تمام التصور، ولا يتوسع بذكر قضايا عارضة على المشكلة غير مؤثرة على الحكم، فهو من ضياع الوقت وشتات الذهن.

---

[107]) انظر: كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث62.

فمن عرض مشكلة: أن امرأة وُصفت بأنها بائنة بينونة كبرى، فعليه أن يحلل المسالة إلى قضايا جانبية، وهي أساس في اعتبار الحكم، منها: من الذي أصدر الطلاق هل هو زوجها أو الفضولي، وهل الزوج كان حاضر العقل أو هو مجنون عند التكلم، وكيفية التطليق هل كانت التطليقات متفرقة في أزمان أم في زمن واحد كررها فيسأل عن مراده التأسيس أو التأكيد، ثم تركب هذه القضايا لتنتج لنا حكما في شأن المرأة، ولا يستطرد في التحليل بذكره ما ليس له علاقة بالحكم كما يحصل للعوام بقولهم طلقها وهي في البيت أو السوق أو لأنها فعلت أو قالت كذا.

ت ـ إبراز جانب المقارنة:

عند تحليل المشكلة والشروع في ذكر النتائج والأحكام لا بأس أن يظهر الباحث الإنصاف والتجرد بجعله شيئا من المقارنة وتَرجُّح الحكم بالقوة، أو أن المقارنة حصلت بين صور اختلف الحكم فيها باختلاف الضوابط والشروط مثلا، كقوله: إن قال كذا والقصد كذا فحكمه كذا، أما إن كان القصد غير ذلك فلا، وكمن سئل: هل يرث زيد من جده والد أبيه؟ فقبل أن تُحَكِّم فيه سابق معرفتك ولربما ظنك محابيا تقول: إن كان لجده أبناء لم يمنعهم مانع من الإرث فزيد محجوب إلا بالغرس من الجدِّ، وإن لم يكن للجد أبناء فهو وارث بالتعصيب، وفلان حاله كذا وكذا، فالحكم كذا.

وعند جميع صور هذه المقارنة يتهيأ القارئ أو السامع ذهنيا للتفكير الفطري، ونفسيا بتجرده وبعده عن التعصب والهوى؛ بإدراكه أن المسألة قد حُكِّمت فيها الضوابط لا الرغبات.

ث ـ عناوين المسائل:

من حُسن المنهجية أن يجعل للمسائل عناوين جامعة، منها عناوين رئيسة لأول المباحث مثلا، ثم عناوين فرعية من غير إفراط ولا تفريط، كل ذلك هو مما يعين القارئ على تحصيل ما يطلبه، فقد تكون حاجته لمسألة في باب طويل قد يمكث زمنا طويلا ولا يعثر عليها مع

وجودها، ولهذا يجد القارئ فرقا بين بحثه عن مسألة في كتاب قديم له فهارس مجملة، وبين بحثه في فهارس أخرى مفصلة، فقد تذكر له المسألة بعينها في الفهرس.

سادسا ـ تخريج النصوص

1 ـ **تخريج الآيات القرآنية**: على الباحث أن يعتمد على قراءة معينة، قراءة نافع أو حفص مثلا، وعليه أن ينبه عن ذلك في المقدمة، وهو من تمام ضبط المنهجية، وتخريجه للآية؛ بذكر السورة ورقم الآية، يثبت ذلك في الهامش، ومنهم من يرخص في كتابتها في المتن بين قوسين.

2 ـ تخريج الأحاديث الشريفة وغيرها من النصوص، كالشعر، والأمثال، والأقوال

سابعا ـ الاقتباس

تعريفه في اللغة: أصله طلب القبس وهو الشعلة، ثم استعير لطلب العلم والهداية، ومنه قوله تعالى: (انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ)[108]

واصطلاحا: نقل كلام الآخرين لمناقشته أو للاحتجاج به.

الاقتباس يكون لما تدعو إليه الحاجة، وكثرته تقلل من قيمة البحث؛ فهو كلما أكثر من الاقتباس غاب شخصه عن البحث.

أنواع الاقتباس:

النوع الأول ـ الاقتباس أو النقل الحرفي وأحواله:

مما يجب وضعه بين علامتي تنصيص «.....» بعد نقل النص كاملا من غير تصرف في الكلمات والمعاني؛ ويلجأ إليه عند الاهتمام بالقضية المذكورة؛ إما لإرادة الاحتجاج بالنص، وإما

[108]) التوقيف على مهمات التعاريف 58، سورة الحديد الأية: 13.

لشرحه، وإما لبيان زيغه، فلا تستبدل الكلمات لأجل ألا يزاد أو ينقص في المعنى، وله أحوال:

الحال الأول ـ إن كان ستة أسطر فأقل.

الحال الثاني ـ الزيادة عن الستة أسطر إلى الصفحة، من احتاجه ترك فراغا في أوله وآخره فلا يتصل بمتن بحثه، مع تضييق الأسطر المقتبسة.

الحال الثالثة ـ إن زاد عن الصفحة؛ فالأفضل للباحث أن يقوم بصياغته بأسلوبه. ويشير للأصل في الهامش.

الحالة الرابعة ـ الحذف من الكلام المقتبس، وهو جائز بشرط أن لا يُخِلَّ بالمعنى، وأن يجعل نقطا محلّ المحذوف.

الحالة الخامسة ـ أن يحتاج إلى إضافة كلمة أو كلمات وسط النص؛ فالواجب وضع الزيادة بين معكوفين؛ لتعلم أنها زيادة من الباحث.

الحالة السادسة ـ وجود خطأ في اللغة أو المعنى داخل النص المنقول لا يقوم بإصلاحه وإنما يكتب بعد الخطأ كلمة (كذا) إشارة إلى أنه قد انتبه للخطأ، وتأكد من صحة نقله، ويشير إلى الصواب في الهامش، إلا إن كان الخطأ في كلمة من القرآن لا تحتملها إحدى القراءات؛ فإنه يقوم بإصلاحها.

الحالة السابعة ـ إن كان النص المنقول بلغة أجنبية، فعليه أن يقوم بترجمته على أن يضع الأصل بين قوسين إما في المتن وإما في الهامش، وإن زاد على الصفحة فالأفضل أن يكون ملحقا في آخر البحث، ويشير إلى وجوده[109].

الحالة الثامنة ـ أن يجد النص قد نقله مرجع من المصدر الأول فالواجب البحث عن

[109]) انظر: كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث 63.

المصدر للتحقق من النص، فإن لم يوجد المصدر أخذه من المرجع، وأشار في الهامش بأنه قد نقله من المرجع الفلاني؛ اعترافا بالفضل، وللأمانة العلمية وليحمل المرجع المسؤولية.

النوع الثاني ـ الاقتباس بالمعنى:

كأن يقصد تلخيص النص أو قصد تغيير الصياغة بأسلوب معاصر، فهو يحافظ على المعنى مع تغير الألفاظ كما هو مذكور في ضوابط التلخيص؛ فعليه أن يشير في الهامش بكلمة (انظر) ثم يذكر اسم المصدر وبياناته.

ومنه: النقل مع الشرح والتعليق: وقد ينقل الباحث كلاما ملخصا، كالمتون العلمية، فيأتي بها كلمة كلمة، أو جملة جملة، ويقوم بشرحها مع التمثيل والتعليق والتقييد والتخصيص.

ثامنا ـ كتابة الهوامش

ـ المتن والحاشية والهامش

تعريف المتن **في اللغة**:

مَتْنُ كل شيء ما ظهر منه، ومن الأرض ما صلب منها وارتفع، تقول: مَتُن السِّقاء: اشتد وقوي، ومَتَن فلانٌ قوسَه.[110]

واصطلاحا: هو أصل الكتاب ووسطه، ثم استعمل للمكتوب.[111]

---

[110]) انظر: مقاييس اللغة مادة: متن295/5 لأحمد بن فار القزويني المتوفى سنة: 395هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر 1399هـ1997م، لسان العرب مادة: متن399/13 لمحمد بن مكرم ابن منظور المتوفى سنة: 711هـ، دار صادر بيروت.

[111]) التوقيف على مهمات التعاريف 296، المعجم الوسيط853/2.

ـ تعريف الحاشية:

الحاشية في اللغة: الجانب والطرف، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ نَجْرَانِيٌّ غَلِيظُ الحَاشِيَةِ، فَأَدْرَكَهُ أَعْرَابِيٌّ فَجَذَبَهُ جَذْبَةً شَدِيدَةً، حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عَاتِقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَثَّرَتْ بِهِ حَاشِيَةُ الرِّدَاءِ مِنْ شِدَّةِ جَذْبَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ فَضَحِكَ، ثُمَّ «أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ»[112] والحَشْوُ من الكلام: الفَضْلُ الذي لا يُعتمد عليه. واصطلاحا: حاشية الكتاب طرفه، وهو البياض الذي يحيط بالنص من أسفل المتن وأعلاه وعن جانبيه، ثم أطلق على المكتوب مجازا.[113]

ـ تعريف الهامش :

الهامش ـ مولد[114] ـ همَّشَ يهمِّش، تهميشًا، همَّش الموضوعَ: جعله ثانويًّا، لم يجعله من اهتماماته المباشرة والمُلِحَّة.

واصطلاحا: الهامش اطراف الصفحة الأعلى أو الأيمن أو الأيسر أو الأسفل، وفي العصور الأخيرة خُصَّ الهامش بما كُتب في أسفل الصفحات.[115]

ـ موطن الهوامش وترقيمها:

يكتب فيه الباحث المعلومات الثانوية: كالتعريف بعَلم، أو كتاب، وتخريج النصوص والأقوال، وشرح الغريب، ومناقشة بعض الأقوال، وهو مخير في تسلسل أرقام الهوامش في أن

---

[112]) صحيح البخاري 94/4.

[113]) معجم لسان المحدثين 96/4.

[114]) المولد: ويسمى المحدث أيضًا، ويراد به: ما أحدثه من لا يحتج بألفاظهم. انظر: تاريخ آداب العرب136/1.

[115]) انظر: معجم الغني69/26، معجم اللغة العربية بالقاهرة25/4، معجم اللغة العربية المعاصرة 2365/3.

يجعل في كل صفحة بداية ترقيم، وإما أن يجعل الترقيم بدايته في كل فصل، وإما أن يكون متسلسلا من أول البحث إلى منتهاه، وله أن يجعل الهوامش أسفل الصفحات، وهو الأفضل؛ لقرب كل تعليقة بموضعها، وله أن يجمعها في آخر البحث بأرقام مسلسلة.

ـ الاختلاف في حاجة الكتاب للهوامش:

اختلف المحققون في حاجة الكتاب للهوامش على ثلاثة أقوال،[116] وهي:

ـ القول الأول عدم الهوامش: قال بعض المحققين والباحثين لا ينبغي كتابة الهوامش في الكتب، وإنما يجب على الباحث أن يعتني بالمتن، وهو النص المراد كتابته، فيثقنه ويوضح غامضه وكل ما لا بد منه، ولا حاجة له للهوامش، ومن هؤلاء عبد السلام هارون.

ـ الفريق الثاني لزوم الهوامش: يرى بأن الهوامش لعبت دورا حسنا في إفادة القارئ بالمعلومات الجانبية التي لها علاقة بالمتن من التعريف بالمصطلحات والترجمة للرجال وتخريج النصوص، وتفصيل بعض المسائل التي ذكرها في المتن قد يثقله، ولأجل هذه الفوائد توسع بعضهم وأطال واستطرد لأدنى ملابسة؛ حتى أنك تجد بعض الهوامش يمثل ثلاثة أرباع الصفحة؛ فأخرجوا الهوامش عن أهدافها وأثقلوها بالموضوعات الجانبية؛ مما قد يسبب في شتات فكرة الموضوع بصرف القارئ لمواضيع متعددة.

ـ القول الثالث التوسط: ما عليه المتأخرون من المحققين وهو التوسط بين القولين السابقين، وذلك بالتأكيد على وجود الهوامش من غير أن تكون مثقلة بالمادة العلمية، وإنما الاقتصار على ما تدعو إليه الحاجة، ويبتعد عن الاستطراد وتفصيل المسائل، وحصروا حاجة المتن للهوامش في الأعمال اللازمة.

---

[116]) انظر: أصول كتابة البحث العلمي 131.

ما يُكتب في الهوامش:

1،2 ـ تخريج النصوص:

1 ـ تخريج الآيات القرآنية: على أن يقتصر في تخريجه من قراءة معينة.

2 ـ تخريج الأحاديث النبوية: كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

3 ـ التعريف بالأعلام:

ينبغي أن يعتمد على الأقدم فالأقدم من المصادر والمراجع، مع تقديم الكتاب المتخصص، فمن المصادر من اختصّ بتراجم الصحابة كالإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، ومنهم من ترجم لأهل التصوف كطبقات الصوفية لمحمد بن الحسين النيسابوري(ت412هـ)، وحلية الأولياء لأبي نعيم(ت430هـ)، وقد يكون العَلم فقيها حنفيا فيترجم له من كتب تراجم الحنفية كالجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد الحنفي(ت775هـ)، وقد يكون مالكيا فيترجم له من تراجم المالكية كترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض اليحصبي(ت544هـ)، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لإبراهيم بن فرحون اليعمري(ت799هـ)، وقد يكون شافعيا فيترجم له من تراجم الشافعية كطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة(ت851هـ)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي(ت711هـ)، وقد يكون حنبليا فيترجم له من تراجم الحنابلة كطبقات الحنابلة لأبي الحسين ابن أبي يعلى(ت526هـ)، وقد يكون قارئا فيترجم له من كتب القراء كمعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي(ت748هـ)، ويترجم للمفسر من تراجم المفسرين كطبقات المفسرين للسيوطي(ت911هـ)، وهكذا المحدثين والشعراء والملوك وغيرهم، وهناك كتب عامة لجميع الأعلام كسير أعلام البلاء للذهبي(ت748هـ)، ووفيات الأعيان لابن خلكان(ت681هـ)، والبداية والنهاية لابن كثير(ت774هـ)، والأعلام للزركلي(ت1396هـ).

ولا بأس أن يأتي لكل عَلم بمصدرين يذكر للعَلَم اسمه ولقبه الذي اشتهر به وكنيته بالقدر الذي يميزه عن غيره، ويذكر صفته التي اشتهر بها من فقه أو شعر أو حديث، ويذكر بعض شيوخه وتلاميذه وبعض كتبه وموطنه وتاريخ وفاته.

ـ من الذي يترجم له من الأعلام؟

يرى بعض المحققين لزوم الترجمة لكل الأعلام الذين ورد ذكرهم في المتن ولو كانوا من المشاهير كالخلفاء والأئمة الأربعة، ويرى آخرون أنَّ التعريف لا يكون إلا للمغمورين فقط، وقد يختلف المناقش مع الباحث في تحديد من هو المغمور، ولِسَدِّ باب الخلاف فالباحث هو من يحدد المغمور ويمكنه أن يضبط ذلك بأمرين: الأول من جَهِلَه هو فهو المغمور؛ فيترجم له، والثاني: إن ظن الباحث أنه مجهول عند متوسطي الثقافة من القراء ترجم له.

ومما يجب الاعتناء به ضبط الأسماء والألقاب بالشكل وعجم الحروف؛ بحيث لا تشتبه بغيرها، فالإبهام والإهمال عيب وتقصير من الباحث، ومن الكتب التي تعين على ذلك اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري(ت630هـ)، والمغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كُنَى الرواة وألقابهم وأنسابهم لمحمد طاهر الهندي(ت986هـ).

الاشتباه في أسماء الأعلام:

قد تشتبه بعض الأسماء على الباحث فيترجم لغير المراد في المتن، وقد تترتب على هذا الشبه أحكام خاطئة، كأسماء الرواة، فمنهم الموثق ومنهم الضعيف؛ فيكون في الإسناد الثقة ويُترجم للضعيف، وقد يكون في الإسناد الضعيف ويُترجم للثقة، ومما يُستعان به في تراجم الرواة استقراء شيوخ الراوي وتلاميذه فقد تجد من هو قبله مذكورا في شيوخه ومن هو بعده مذكورا في تلاميذه، ولا غرابة أن يحصل هذا من الطلاب في بحوثهم، فعليهم أن يحتاطوا ويتنبهوا بقدر الوسع، ومما حصل من هذا للمحدثين حديث رواهُ الحاكِمُ، والدَّارقُطني وذكرا في إسْنادِه: موسى، وظنَّا أنه: ابنُ عُقبةَ بن عَياشٍ الثِّقةُ.

وقد خَطَّأَهُما البَيهقيُّ في نَسَبِ موسى، وقال: هو ابنُ عُبيدةَ الرَّبْذة[117]

وذكر خليل في التوضيح أن ابن شاس في كتابه الجواهر الثمينة يذكر أبا الوليد الباجي ويميزه بصفة القاضي، ويذكر أبا الوليد ابن رشد ويميزه بصفة الشيخ؛ فاشتبه الأمر على ابن الحاجب في سبعة مواطن، قال: «واعلم أن اصطلاحه في الجواهر إذا أراد الباجي قال: القاضي أبو الوليد، وإن أراد ابن رشد قال: الشيخ أبو الوليد...وقد التبس هذا على المصنف فقال في مواضع: قال في الجواهر قال الشيخ أبو الوليد قال الباجي»[118]

ـ وقد يحصل الاشتباه فيترجم لِعَلَم والمقصود شبيهه، كابن رشد الجد أو الحفيد، والحميدي شيخ البخاري أو من بعده، وسفيان، ابن عيينة أو الثوري،

4 ـ التعريف بالأماكن والوقائع:

لو ذكر في المتن بلدا أو مكانا مغمورا وجب التعريف به، ومن مصادر البلدان: (معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع) لعبد الله البكري، و(معجم البلدان) لياقوت الحموي(ت626ه)والوقائع المغمورة عرف بها من كتب التاريخ والسير كيوم الحرة ويوم الجمل، والفتوحات التي حصلت بعد عهد النبوة فالغالب أنها من المغمور.

5 ـ إضافة ما له علاقة بالمتن:

مناقشة بعض الآراء بإيجاز، أو توضيحها، وإقامة الأدلة لها أو عليها.

6 ـ شرح الغريب والمصطلحات.

7 ـ تخريج الأقوال والأبيات الشعرية والأمثال:

تخريج الأبيات الشعرية إن كان للشاعر ديوان فهو مقدم، وإلا فمن كتب الأدب أو سائر

---

[117]) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي 474/5، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي 52/8.

[118]) التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب329/4.

كتب علوم اللغة، وتقدم كتبه على كتب غيره، والأمثال من الكتب الخاصة بالأمثال؛ فإن لم يوجد فيخرج ممن ذكره من كتب المتون وسائر الشروح.

8ـ التعريف بالمصدر وهل نبدأ باسم الكتاب أو المؤلف؟

عند التعريف بالمصدر في هامش الكتاب: اختلف الباحثون في هذه المسألة من وجهين: الأول ـ هل نبدأ باسم الكتاب أم باسم المؤلف ؟ طريقتان، والأولى أشهر من حيث الاستعمال، وبه قال الدكتور يوسف المرعشلي[119]

الثاني ـ عند ذكر اسم الكتاب: هل يقتصر على ذكر اسم المصدر ورقم الجزء والصفحة، أو يذكر معلومات النشر كاملة المؤلف والمحقق أو المترجم أو المعلق، واسم دار النشر وبلدها وتاريخها ورقم طبعتها ؟ الجواب عند طباعة الكتب كثيرا ما يقتصرون على اسم الكتاب والجزء والصفحة، ويؤجلون معلومات النشر إلى فهرس المصادر والمراجع، ويرى بعض الباحثين ضرورة ذكرها كما هو عند كتابة البحوث المحكمة فإنهم يذكرون معلومات النشر لأول مرة فقط عند ذكر الكتاب، ولا يكررونها بتكرر ذكر المصدر.

9 ـ التعريف بالمخطوطات:

إن ورد ذكرها في المتن أو نقل منها مادة علمية فإنه يذكر اسم المخطوط ومؤلفه وعدد أوراقه واسم الناسخ وتاريخه إن وجد وصفة الخط والورق، ومحل وجود نسخها إن علمها.

10ـ عبارة: (سبق ذكره أو سيأتي)

لتجنب التكرار: عند احتياجه إلى ذكر ما قد سبق، عليه أن يكتفي بقوله: (وقد سبق ذكره) ولربما كان له موطن متأخر هو أولى به فيقول (سيأتي بيانه) ويجعل بعد كل عبارة رقما يبين في الهامش رقم تلك الصفحة التي أحال إليها القارئ.

[119]) انظر: كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات166.

ـ الفرق بين الشرح والحاشية:

الشرح هو أن يلتزم عالمٌ بدراسة كتاب ما ويقوم ببيان المراد منه كلمة كلمة، مع بيان المعنى اللغوي وما يُستنبط منه من أحكام، ويقيم له الأدلة في مواطن وينتقده في مواطن أخرى، ومثله الكثير كإقامة الشروح على متن خليل في الفقه، أو ألفية ابن مالك في النحو، أو متن الرحبية في الفرائض.

أما الحاشية: فإن المُحَشِّي لا يلتزم بشرح كل المتن، وإنما يقصد بعض العبارات التي تحتاج إلى بيان وتفصيل، أو تقييد، أو تخصيص، أو تعليق، وقد تكون الحاشية على المتن، أو على شرح المتن، بتتبع بعض كلام الشارح.

تاسعا ـ التـخريـــــج

تعريف التخريج في اللغة: من خرج يخرج خروجا، وهو نقيض الدخول،[120] كما قال الزركشي: هو مشتق من الْإِخْرَاجِ[121]

واصطلاحا: له معان متعددة لإطلاق هذه التسمية على عمليات علمية مختلفة، يتعلق بعضها بكل باحث، وبعضها هي من أعمال خواص العلماء الذين يعنون ببيان أحكام النوازل أو التعليل لبعض الأحكام، وهي كالآتي:

أنواع التخريج:

ـ الأول ـ تخريج الآيات القرآنية: وذلك بذكر السورة ورقم الآية.

---

[120]) انظر: لسان العرب مادة خرج 249/2.

[121]) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه 324/7.

ـ الثاني ـ تخريج الأحاديث النبوية:

إن الكتب التي دونت فيها الأحاديث كثيرة، والباحث لا يخلو من حالين، الحال الأول: أن يعلم الباحث أن هذا الحديث المعين هو مما خرجه البخاري أو الترمذي أو غيرهما، فهذه حال لا إشكال فيها؛ لأن الباحث سيتوجه إلى ذلك الكتاب لتخريج حديثه، والحال الثاني: أن لا علم له بديوان الحديث، فيضطر إلى البحث عليه في كل مصدر حتى يجده، وللبحث عنه في هذه الحال له طرق مختلفة، منها:

طرق تخريج الأحاديث:

الأولى ـ طريقة البحث من خلال موضوع الحديث:

هذه الطريقة تعتمد على المعنى الذي يتضمنه المتن، وذلك بالبحث في الكتب التي صنفت على الموضوعات كالبخاري ومسلم والترمذي وبقية الكتب التي تشبهها، فإن كان الحديث موضوعه نصاب زكاة الحرث مثلا فعليه أن يتبع الأحاديث التي في أبواب الزكاة لعله يجده في أحدها.

الثانية ـ طريقة البحث من خلال معرفة راوي الحديث:

إنَّ الأحاديث المسندة تنتهي بذكر الصحابي، أبي هريرة أو جابر أو عائشة؛ فعليه أن يبحث في المصادر التي رتبت على المسانيد بجمع روايات كل صحابي مجتمعة تحث عنوان اسمه، فما عليه إلا أن يتتبع المسانيد كمسند أحمد ومسند الشافعي والدارمي، من خلال اسم هذا الصحابي، لعله يجده في مروياته.

الثالثة ـ طريقة البحث من خلال طرف الحديث:

قد يجد الباحث الحديث خال من الإسناد، فما عليه إلا أن ينظر في بداية متنه ليبحث في المصادر التي رتبت أحاديثها أبجديا بحسب أوائل المتون، مثل: كتاب الجامع الكبير والصغير

للسيوطي، والمقاصد الحسنة لأبي الخير محمد السخاوي(ت902هـ)، وموسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف.

الرابعة ـ طريقة البحث من خلال كلمة في المتن:

معرفة أي لفظ من ألفاظ الحديث، فيستعين بالمعاجم التي جمعت مفردات الأحاديث، لعلها تذكر الحديث عند ذكرها للمفردة، ومن هذه المصادر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف، وهو يجمع ألفاظ الكتب التسعة، ومنها كتب الغريب ككتاب ابن الجوزي، وكتاب الفائق للقاضي عياض.

ومما يعين بهذه الطريقة البحث من خلال أجهزة الحاسوب في البرامج المسجلة ومن أبرزها: المكتبة الشاملة، وغيرها من الأدوات الإلكترونية ومواقع الانترنت.

الخامسة ـ طريقة البحث من خلال الصفة:

بالتعرف على صفة من صفات الحديث كصفة أنه من المسلسل أو المتواتر أو غير ذلك من الأوصاف المتعددة، فالغالب على من صنف في جانب من جوانب المرويات بحسب صفاتها كالمتواترة أو المشتهرة أو القدسية أن يستقصي ما ذكر في هذا الجانب من المشهور عند العلماء والمغمور؛ لذا تُقصد هذه المصنفات عند عدم الاهتداء للأحاديث في مصادرها، كصفة أن الحديث من أحاديث التفسير، فيبحث في كتب التفسير التي اعتنت بذكر الأثر كتفسير الطبري وابن كثير والقرطبي، وينظر في الآية التي يتحدث عن مضمونها الحديث، أو صفة أنه من المتواتر الذي روته جماعة عن جماعة، فينطلق إلى الكتب التي اعتنت بجمع المتواتر مثل: (الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة) و (الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة) وهما للسيوطي، و(البرهان) للزركشي، و(نظم المتناثر من أحاديث المتواتر) لأبي الفيض جعفر الحسن الشهير بالكتاني(ت1345هـ)، و (اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة) لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن علي بن طولون الحنفي الدمشقي الصالحي(ت953هـ)، و(لقط اللآلئ المتناثرة في

الأحاديث المتواترة) لأبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي المصري(ت1205ه).

أو صفة أنها قدسية، وهو ما أخبر به صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل؛ فيبحث عنها في الكتب التي اعتنت بجمع الحديث القدسي مثل:(الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية) لعبد الرؤوف المناوي(ت1031ه)، و (الأحاديث القدسية) لمُلَّا علي القاري(ت1014ه) أو صفة أنها من أحاديث الترغيب والترهيب، ومن أبرز المؤلفات فيها كتاب (الترغيب والترهيب) لعبد العظيم المنذري(ت656ه).

أو صفة الطب النبوي؛ فينظر في الكتب التي اختصت بهذا الجانب، ومنها: (الطب النبوي) لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت 597 ه) أو صفة الوضع، كأن يكون الحديث محكوما عليه بأنه موضوع، وليس هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، فعليه أن يبحث في الكتب التي اعتنت بجمع هذا النوع من الأحاديث مثل كتاب: (الموضوعات) لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت 597ه) و (الأباطيل) لأبي عبد الله الحسين الجوزقاني(ت543ه)، و(اللآلىء المصنوعة) للسيوطي، أو صفة الفضائل والمناقب، كأن يكون الحديث يتكلم على فضل زمان أو مكان أو صحابي مثلا؛ فعليه أن يقصد المؤلفات التي صنفت لبيان فضائل الأيام أو الأماكن أو لبيان فضل بعض الصحابة، مثل: كتاب (فضائل شهر رمضان) لأبي الحسن علي بن المنجم (ت352ه) و (الدرة الثمينة في التفضيل بين مكة والمدينة) للسيوطي (ت911ه) و (فضائل الصحابة) لأحمد بن حنبل(ت241ه) و(الرياض النضرة في مناقب العشرة) للمحب الطبري(ت694ه) أو صفة الأدعية والأذكار؛ فعليه أن يتوجه إلى ما صنف في هذا النوع مثل كتاب: (عمل اليوم والليلة) للنسائي (ت303ه) و(الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار) للنووي (ت676ه).

وهكذا عليه بالمضان بحسب ما يتصف به النص فقد يحث على الزهد فعليه بكتب الزهد، أو أن في الحديث تسلسلا فعليه بالمسلسلات، أو أنه من الغريب، أو مما تستنبط منه

الأحكام؛ فعليه بما جمع لأدلة الأحكام، ثم إن وجده في المراجع كالشروح عليه أن يتعرف على مصدره من كتب الرواية بحسب الوسع.

تمام التخريج بالعزو والحكم:

ويكون تمام التخريج بخطوتين، الأولى ـ بعزو الحديث إلى من أخرجه من المحدثين، والثانية ـ بذكر درجة الحديث هل هو من المتواتر أو الصحيح أو الحسن أو الضعيف.

الخطوة الأولى عزو الحديث:

عزو الحديث أي: بنسبته إلى كتاب من كتب المحدثين، ولما كانت الكتب كثيرة على الباحث أن يحدد مراده، هل يريد تتبع كل طرق الحديث؟ فيلزمه استقصاء المصادر؛ وذلك إن كانت طبيعة بحثه حديثية تُعنى بحصر الطرق وعدها، أما إن كان مراده معرفة حجية الحديث فالأولى أن يجعل لنفسه منهجا يحقق المطلوب كأن يقصد تخريجه من الصحيحين صحيح البخاري وصحيح مسلم، فيكتفي بهما، أو بأحدهما، فإن لم يكن من روايتهما بحث عنه في الموطأ؛ فإن وجده اقتصر عليه، وإن لم يجده انتقل إلى كتب السنن الأربعة: سنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه، فيخرجه من جميعها أو مما وجده فيها، فإن لم يكن لأصحاب السنن الأربعة لجأ إلى السنن الأخرى، كسنن الدارقطني، والمسانيد كمسند أحمد، والمصنفات كمصنف ابن أبي شيبة، والمعاجم كمعجم الطبراني، وغيرها من كتب الرواية الحديثية، وكتب التخريج، وكتب الشروح، والكتب الخاصة بالمتواتر أو الغريب أو الضعيف أو الموضوعات، كل هذا إذا تعذرت المصادر الأولى.

ولما كانت كتب الحديث تختلف منهجياتها في التأليف، وتتعدد طبعاتها ورواياتها عن الشيوخ فمن الأكمل للباحث أن لا يقتصر على رقم الجزء والصفحة،[122] وإنما يذكر عنوان

[122]) ذكر ما زاد عن اسم المصدر ورقم الجزء والصفحة هو من الكمال الذي يشكر عليه الباحث ولا يُذم بتركه؛

الترجمة الأكبر والأصغر الذي ذكر فيه الحديث، بحسب منهجية المصدر، فقد يقتصر على عنوان واحد يجعله مؤلفه ترجمة على ما تحته من الأحاديث، فيقول: (كتاب كذا...) و (باب كذا) ولا بأس لو ذكر رقم الحديث حسب تسلسله في الكتاب؛ كل ذلك من شأنه أن يعين القارئ عن تتبع ما كتبه في الهامش عن الحديث.

ـ الخطوة الثانية حكم الحديث:

ينظر إن كان من خَرَّج الحديث البخاري في صحيحه أو مسلم أو مالك في الموطأ فإنه يكتفي بالعزو إلى هذه المصادر؛ وذلك للتسليم بصحة أحاديث الصحيحين، فالتصحيح بعدهما من تحصيل الحاصل، وقد يقال: إن في البخاري ومسلم أحاديث انتُقِدَت عليهما، فالجواب: عند الاختلاف يُلجأ إلى الترجيح، والشيخان قولهما مرجح عن غيرهما، ورجالهما قد جازوا القنطرة.

وإن كان الحديث عند عزوه وجد في غير الصحيحين والموطأ؛ فالتخريج لا يكتمل إلا بذكر حكم الحديث، فقد يكون متواترا، أو صحيحا، أو حسنا، أو ضعيفا، ولربما حكم عليه بالوضع، وقد يختلف النقاد في الحكم على الحديث بين القبول والرد؛ فيجب أن يشير عند التخريج لهذا الخلاف؛ لأنه قد يكون قد بني على هذا الخلاف خلاف فقهي.

ـ الموطأ والمفاضلة بينه وبين الصحيحين:

إن الموطأ كذلك يُكتفى بالعزو إليه، وإن كان فيه بلاغات ومراسيل؛ إلا أنها قد أوصلها ابن عبد البر في كتابه التمهيد إلا أربعة أحاديث، أوصل أسانيدها ابن الصلاح فصحح حديث: (إني لَأَنْسَى أو أُنَسَّى لأسُنَّ) وحَسَّن حديث وصية معاذ: (أَحْسِنْ خُلُقَكَ...) ولم يقبل إسناد حديثين الأول: حديث: (إِذَا أَنْشَأَتْ بَحْرِيَّةً ثُمَّ تَشَاءَمَتْ فَتِلْكَ عَيْنٌ غُدَيْقَة) والثاني: (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسَلَّم أُرِيَ أَعْمَارَ النَّاسِ قَبْلَهُ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ فَكَأَنَّهُ تَقَاصَرَ أَعْمَارَ

لجريان العمل به في كتب المحققين.

أُمَّتِهِ...)[123] وبالجملة: فقد دافع بعض العلماء عن هذه الأحاديث كلها وصححوا معانيها بما شهدت به السنة، أما من انتقدها فكما قال السباعي: (نَاشِئٌ مِنْ حُكْمِهِم عَلَيْهَا بِالنَّظَرِ إِلَى الطُّرُقِ التِي وَصَلَتْهُمْ، أَمَّا بِالنَّظَرِ لِطَرِيقِ مَالِكٍ فَهِيَ عِنْدَهُ صَحِيحَةٌ، وَهُوَ أَوْلَى أَنْ يُؤْخَذَ رَأْيُهُ فِي شُيُوخِهِ وَمَنْ رَوَىَ عَنْهُمْ إِذْ هُوَ أَدْرَى بِهِمْ وَأَعْرَفُ)[124] وقال سفيان بن عيينة: (كان مالك لا يبلغ من الحديث إلا صحيحا، ولا يحدث إلا عن ثقات الناس)[125] أما درجته من حيث الصحة فقد اختلف العلماء فيه كالآتي:

القول الأول تقديمه:

قال بعضهم: هو مقدم على الصحيحين بالنظر إلي مكانة مالك، وللإجماع على توثيقه وتمام ضبطه وتثبته، وحرصه على أنه لا يروي إلا عن ثقة، وممن قال بهذا القول ودافع عنه القاضي أبو بكر بن العربي، فعلق عليه ابن حجر: إن كان أراد أصل الصحة والسبق في التأليف فهو صواب.[126]

القول الثاني مساواته:

قال آخرون: هو والصحيحين في درجة واحدة، وإليه يشير كلام الدهلوي عند قوله:(فالطبقة الأولى منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب: الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم) واستشهد بقول الشافعي:(أصح الكتب بعد كتاب الله موطأ مالك) وقال: (واتفق أهل

---

[123]) انظر: الواضح في مناهج المحدثين 307، منهج النقد في علوم الحديث 251.

[124]) السنة ومكانتها في التشريع1/434.

[125]) الحديث والمحدثون 248.

[126]) انظر: عارضة الأحوذي1/1، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر1/280، والضو اللامع المبين عن مناهج المحدثين271.

الحديث على أن جميع ما فيه صحيح على رأي مالك ومن وافقه)[127]

القول الثالث تأخره:

كثير من العلماء يرون أن الموطأ درجته دون الصحيحين، وهو قول لجمهور المحدثين، وما سبق من قول الشافعي: (أصح الكتب بعد كتاب الله موطأ مالك) إنما هو قبل ظهور الصحيحين.[128]

ـ كيفية معرفة الحكم على الحديث:

الأحكام على الأحاديث يبحث عنها في كتب الرواية التي اعتنى أصحابها بالتعليق على مروياتهم كالترمذي، ويبحث في كتب التخريج مثل كتاب: (نصب الراية للزيلعي) وكتاب: (تلخيص الحبير لابن حجر) وكتب الشروح التي تذكر بعض الروايات وتعلق عليها مثل كتاب: (فتح الباري لشرح صحيح البخاري لابن حجر) وكتب ابن عبد البر كالتمهيد، فإن لم يجد حكما عند المتقدمين نظر في كتب المتأخرين والمعاصرين مثل كتب ناصر الدين الألباني وسائر المحققين.

مثال التخريج بالعزو وبيان الحكم على الحديث:

ـ«نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلًا»

تخريج الحديث: أخرجه البخاري (1801) كتاب العمرة، باب لا يطرقُ أهله إذا بلغ المدينة 7/3.

ـ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ غَفَلَ عَنْهَا،

---

[127]) حجة الله البالغة 281.

[128]) انظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح25، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر279/1.

فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»

تخريج الحديث: أخرجه مسلم (684) كتاب الصلاة باب قضاء الصلاة الفائتة 477/1.

ـ نهى رسول الله صلى اللَّه عليه وسَلَّم عن الوصال قالوا إنك تواصل قال: «إني لست مثلكم إني أطعم وأسقى»

تخريج الحديث: أخرجه البخاري (1861) كتاب الصوم باب الوصال 37/3، ومسلم (1102) كتاب الصوم باب النهي عن الوصال في الصوم 774/2.

ـ قال النَّبي صلى الله عليه وسلم لِحَكيمِ بنِ حِزامٍ: «ولا تَبِعْ ما لَيسَ عِندكَ»

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي(1232) كتاب البيوع باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك 514/2، وأبو داود (3505) كتاب البيوع باب في الرجل يبيع ما ليس عنده 302/3، والنسائي (4613) كتاب البيوع باب بيع ما ليس عند البائع132/7، وابن ماجه(2187) كتاب التجارات باب النهي عن بيع ما ليس عندك وعن ربح ما لم يضمن 737/2، وهو حديث صحيح انظر: إرواء الغليل 132/5.

ـ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ:((أَنَّ الْمُشْرِكِينَ أَرَادُوا أَنْ يَشْتَرُوا جَسَدَ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَبَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَبِيعَهُمْ إِيَّاهُ)).

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ الْحَكَمِ.

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي (1715) كتاب الجهاد باب ما جاء لا تفادى جيفة الأسير 331/3.

وهو حديث ضعيف. ينظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام 3 /490.

ـ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِعَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ :«إِنِّي قَدْ بَعَثْتُكَ إِلَى أَهْلِ اللَّهِ وَأَهْلِ

مَكَّةَ، فَانْهَهُمْ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَقْبِضُوا...»

تخريج الحديث: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (10682) كتاب البيوع باب النهي عن بيع ما لم يقبض وإن كان غير طعام 511/5. قال البيهقي: تفرد به يحي بن صالح الأيلي، وهو منكر بهذا الإسناد، وذكره ابن الملقن ونقل ضعفه عن البيهقي، وقال ابن حجر: حديث مختلف فيه على عطاء، روي من طريق: محمد بن إسحاق عن عطاء عَنْ صَفْوانَ بنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، وطريق أخرى: عن إسْماعِيلِ بنِ أُمَيَّةَ عَن عَطَاءٍ عَن ابنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ، وَفِيه يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْأَيْلِيُّ وَهُوَ مُنْكَرٌ. ينظر: خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي 2 /71، وتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير 3 /68.

ـ يَا مُحَمَّدُ هَلْ لَكَ أَنْ تَبِيعَنِي تَمْرًا مَعْلُومًا مِنْ حَائِطِ بَنِي فُلَانٍ إِلَى أَجَلِ كَذَا وَكَذَا؟ فَقَالَ: «لَا يَا يَهُودِيُّ، وَلَكِنْ أَبِيعُكَ تَمْرًا مَعْلُومًا إِلَى أَجَلِ كَذَا وَكَذَا، وَلَا أُسَمِّيَ حَائِطَ بَنِي فُلَانٍ»....قال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ وَهُوَ مِنْ غُرَرِ الْحَدِيثِ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ الْعَسْقَلَانِيُّ ثِقَةٌ»

تخريج الحديث: اختلف في هذا الحديث ووجه الاختلاف في حديث زيد بن سعنة:

ـ حديث زَيد بن سَعْنة: صَحَّحه الحاكم، وقال الحافظ المِزِّي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ مَشْهُورٌ فِي "دَلائِلِ النُّبُوَّة، وقال ابنُ حجر: رجال الإسناد مُوَثَّقون. وقد صَرح الوليدُ فيه بالتَّحديث، وَوجدت لِقِصّته شاهدا من وَجْه آخر، وقال الهيثمي: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

وهناك من قال بردِّ الحديث وعَدمِ الاحْتِجاج به، فقال الذَّهبيُّ: حديثٌ مُنكَر، وضَعَّفه البُوصَيري، وقال الألْباني: هذا الإسناد له عِلَّتان:

الأُولى: جَهالَة حَمزة بن يوسف بن عبد الله بن سَلام ، فإنه لم يَرو عنه غيرُ ابنه مُحمد ، ولم يُوثِّقه أحدٌ سِوى ابنُ حِبان.

والأُخْرى عَنعنة الوليد بن مسلم فى إسناده ، فإنه كان يُدلِّس تَدليس التَّسويَة.

إلا أنَّ هاتَين العِلَّتَين أشار لهما ابنُ حجر، وأَجاب عنهُما: بقوله: ((وقد صَرَّحَ الوَليدُ فيه بالتَّحديث، وَوجَدتُّ لِقصّته شاهِدا مِن وَجه آخَر))[129]

أخرجه ابن ماجه (2281) كتاب التجارات باب السلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم 765/2، والطبراني في المعجم الكبير(14954) 13/ 317، والحاكم (6547) 700/3 واللفظ له بإسناده، و البيهقي في السنن الكبرى(11114) كتاب البيوع باب لا يجوز السلف حتى يكون بثمن معلوم 40/6، وسننه الصغرى (1979) كتاب البيوع باب جواز السلم 240/2.وينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال7/ 347، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد8/ 243، و الإصابة في تمييز الصحابة2/ 501، وإرواء الغليل 219/5.

تنبيهات للباحث عند تخريج الحديث:

ـ حكم الباحث على الإسناد دون المتن:

الباحث عند تخريجه للحديث إن لم يجده في الصحيحين أو الموطأ وجب أن يخرج له حكما بالقبول أو الرد من خلال أقوال من سبقه من العلماء، فإن لم يجد حكما على الحديث بأن سكت عنه الرواة والنقاد فهل يمكن للباحث أن يجتهد في إصدار حكم على الحديث؟

ـ الحكم بتصحيح المتن وعدمه من المتأخرين:

اختلف قول السابقين على فريقين، الأول قول عثمان بن الصلاح: لا يمكن لمن هم في عصره ومن باب أولى من جاء بعدهم أن يُقْدِم على تصحيح الحديث وعَدَّه تجاسرا؛ بسبب طول

[129]) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال7/ 347، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد8/ 243، و الإصابة في تمييز الصحابة2/ 501، وإرواء الغليل 219/5.

الأسانيد وبعد العهد الذي لا يمكنه من معرفة حال كل راو تمام المعرفة.[130]

وقال فريق آخر ومنهم النووي: أن التصحيح يجوز أن يقع في كل عصر ممن تمكن وقويت معرفته، وعلى ذلك جمهور المحدثين وهو الذي جرى عليه العمل.

وعلى كلا القولين؛ فإن الباحث لا يمكنه التصحيح مطلقا على قول ابن الصلاح، ولكونه ليس من أهل التمكن، وهو في مرحلة الطلب على قيد النووي.[131]

فيتعين على الباحث أن يقتصر في حكمه على الإسناد، إما أن يحكم بتوثيق الرواة وهو حكم لا يقتضي صحة الإسناد لاحتمال الشدود أو الانقطاع، وإما أن يحكم بالصحة على الإسناد وهو حكم لا يقتضي صحة الحديث؛ لاحتمال خلل في متنه، وبهذا يسلم من التجاسر على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ـ الاحتجاج بالحديث عند الفقهاء:

عند الفقهاء: الاحتجاج بالحديث النبوي يكون بالمقبول الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلَّم، وهو ما كان في درجة التواتر والصحيح والحسن، وجرى الخلاف في المرسل وفي قول الصحابي، وكذلك اخْتُلِف في خفيف الضعف في فضائل الأعمال.

الاحتجاج بالحديث عند أهل اللغة:

إن علماء اللُّغة سلَّموا بحجية القرآن فقالوا: رَبنَا تبَارك وَتَعَالَى كَلَامه عز اسْمه افصح كَلَام، وأبلغه، وَيجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه، بخلاف الحديث النبوي اختلفوا فيه على وجوه ومذاهب وبيانها كالآتي:

---

[130]) انظر: مقدمة ابن الصلاح 83.

[131]) انظر: التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير28.

المذهب الأول: منعوا الاستشهاد بالحديث على مسائل النحو واللغة، ومنهم: ابن الضائع وأبو حيان؛ وحجتهم: إن غالب الأحاديث النبوية رويت بالمعنى، ولم تنقل عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بألفاظها، ثم تداولها بالرواية الأعاجم والمولَّدون بعباراتهم، مع الزيادة والنقصان والتقديم والتأخير؛ ودليل هذا رواية القصة الواحدة بألفاظ مختلفة، وأنكر هذا الفريق على ابن مالك النحوي إثبات القواعد النحوية بألفاظ الحديث، كإثباته للغة أكلوني البراغيث؛ بِحَدِيث الصَّحِيحَيْنِ «يتعاقبون فِيكُم مَلَائِكَة بِاللَّيْلِ وملائكة بِالنَّهَارِ»

المذهب الثاني: قالوا بجواز الاستشهاد بالحديث الشريف على مسائل النحو واللغة، وعليه الخليل ابن أحمد، وبه قال ابن مالك والرضي وأبو البركات الأنباري.

المذهب الثالث: التفصيل بين ما نُقل بالمعنى، وما اعتني بألفاظه، كالأمثال النَّبويَّة، وما يُتعبَّد بألفاظه، وبهذا النوع استنكر الشاطبي علىٰ مَن لم يَقُل بحجيتها على اللغة، فقال: لم نجد أحدا من النَّحْوِيين اسْتشْهد بِحَدِيث رَسُول الله، وهم يستشهدون بِكَلَام أجلاف الْعَرَب وسفهائهم الَّذين يَبُولُونَ على أَعْقَابهم وأشعارهم الَّتِي فِيهَا الْفُحْش والخنى، وذكر ما هو حجة عنده، وهو المنقول بالنصِّ المُعتنى بألفاظه، كالأمثال النبوية، والكتب المرسلة للملوك، وتعجب من فعل ابن مالك ومثله ابن خروف، فهما لم يُفصِّلا، حتى قال ابن الضائع: لَا أعرف هَل يَأْتِي بهَا مستدلا بهَا أم هِيَ لمُجَرّد التَّمْثِيل[132].

تنبيه: احتجاج أهل اللغة بالنصِّ النبوي لا يعني تصحيحا له ولا تحسينا، فهم لا يحتكمون لضوابط القبول والردِّ عند المحدِّثين، وإنَّما للضوابط الزمنية المتعلقة بعصر الاحتجاج اللغوي.

[132]) انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي1/ 13، وشرح شذور الذهب للجوجري 1/ 95.

البحث في الأسانيد هو من خصائص أُمَّة الإسلام

اهتم علماء المسلمين بتحقيق الاتصال بين الرواة حتى يصل إلى النبي المعصوم صلى الله عليه وسَلَّم وعُرِف هذا عند المحدثين بعلم الرواية والدراية.

أما بقية الديانات الأخرى فليس لهم كتب وروايات متصلة برسلهم عليهم سلام الله، والنسخ الموجودة للتوراة والإنجيل إنما من كتابة أتباعهم مع وجود فاصل زمني كبير بين كتابة النسخ والرسل عليهم سلام الله، ومع ذلك فقد طالتها يد التحريف والتبديل لبعض فقراتها التي تدل على الحق.

وقيل أنه قد وجدت مخطوطات في وادي قمران عند البحر الميت، والتي عثر عليها في الفترة من عام (1947) - (1956م) وهي مجموعات متكاملة للعهد القديم كتبت قبل الميلاد بثلاثة قرون، وأقربها عهداً ما كتب قبل الميلاد بقرن واحد، إلا أن هذه المخطوطات لم تُكشف ولم تعلن حتى الآن، مما يجعل في الأذهان استفهامات عديدة حولها، وأنها تتضمن أمورا خطيرة، جعلت اليهود والنصارى يتفقون على عدم كشفها على غير عادتهم في الآثار التاريخية.[133]

عاشرا ـ كتابة الخاتمة

تشتمل الخاتمة على ثلاثة عناصر: **ملخص البحث، النتائج، التوصيات.**

1 ـ ملخص البحث:

يبدأ بذكر ملخص عن البحث بذكر موضوعاته والإشارة بإيجاز إلى أهم مسائله.

[133]) انظر: الموسوعة العقدية الدرر السنية 402/3.

2 ـ نتائج البحث:

ثم يذكر النتائج التي توصل إليها من خلال اطلاعه وإحاطته بجميع جوانب موضوعه فلابد أن يكون قد تحصل على نتائج وفوائد يقوم بكتابتها في الخاتمة.

3 ـ التوصيات

التي أراد الباحث ذكرها: إن الباحث بعد استيعابه لغالب الجزئيات عند القراءة فإنه قد لا يسعفه الوقت بالكتابة في كل القضايا مع أهميتها؛ فيقوم بذكر أهمها في الخاتمة، ويوصي غيره باستيفائها، وقد تنكشف له مسائل جانبية تعلقها ليس مباشرا بموضوعه مع حاجة الناس إليها فيوصي بها، أو ينكشف له خلل اجتماعي أو اقتصادي أو غيره نتيجة أخطاء لها تعلق بموضوعه فيوصي بتصويبها.

ولهذا فإن التوصيات ليست جزءا من موضوع البحث، مع وجود المناسبة؛ فيجب عدم خلطها في صلب البحث، لتكون جزءا من الخاتمة.

ومن ذلك: كان هناك بحث يتناول حقوق المرأة المالية، فاقترحت أن تلحق بالتوصيات مسألتين للدراسة، الأولى: اشتراط الأب الموسر مبلغا من المال شهريا من مرتب ابنته العاملة مقابل إذنه بتزويجها. المسألة الثانية: اشتراط الزوج أخذ مبلغ من المال شهريا من زوجته مقابل إذنه بعملها؛ فاضطرت لإعطائه، وهل له ذلك لو كانت تُدير أعمالها من بيتها من خلال أجهزة التواصل؟ فمثل هذه المسائل تحتاج إلى تأصيل فقهي من خلال النصوص، والقواعد المقاصدية والعلل الشرعية.

الحادي عشرة ـ كتابة الفهارس

تعريف الفهارس:

الفِهْرِس (بالكسر): الكِتاب الذي تُجْمَع فيه الكُتُبُ، وهو ليسَ بِعَرَبِيٍّ مَحْضٍ ولكنَّه مُعَرَّب،

واستعمله العرب في العهد العباسي، ومنه: الفهرست لابن النديم(ت385هـ)[134] ويقابله بالعربية كلمة: (ثبت)

واصطلاحا: جعل الأمثال والنظائر من محتويات الكتاب في قوائم بأرقام صفحاتها؛ لتعين القارئ على بغيته.

متى وكيف تصنع الفهارس؟

لا يشرع الطالب في عمل الفهارس إلا بعد الانتهاء من المراجعة وطباعة المادة العلمية؛ لتستقر العناوين في أرقام صفحاتها، أما إن تعجل كتابة الفهارس فإنه سيضطر إلى تغيير أرقام الصفحات إن تقدمت المادة العلمية أو تأخرت عند المراجعة والطباعة.

أما الكيفية: لا يقصد الطالب إنجاز كل فهرس لوحده، والصواب أن يحدد الفهارس التي يريد إنجازها من الأساسية والتكميلية، ويُعِد أوراقا بعدد الفهارس المطلوبة، فيكتب مثلا على الأولى: الموضوعات، وعلى الثانية الآيات القرآنية، وعلى الثالثة الأعلام ....إلخ، ويبدأ بقراءة بحثه من المقدمة وكلما وجد عنوانا لموضوع أو لمسألة أثبته في الموضوعات، وكلما وجد آية كتبها مع الآيات، وكلما وجد علما كتبه مع الأعلام إلى آخر ما حدد من الفهارس ويكتب لكل شيء رقم صفحته، وبهذا عند الانتهاء من الخاتمة يكون قد أكمل كل الفهارس التي أرادها، والفهارس كلما كانت دقيقة ومتعددة زادت جودة البحث وحُسْنُه.

أنواع الفهارس **أ ـ الأساسية ب ـ التكميلية المتخصصة**

الفهارس الأساسية **أربعة**:

فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

---

[134]) انظر: لسان العرب مادة: 167/6.

1 ـ فهرس الآيات القرآنية:

يقدم على غيره لشرفه، وبعد جمع كلّ الآيات تُرَتَّب بحسب ترتيبها في المصحف مع ذكر السورة ورقم الآية، ثم يكتب رقم الصفحة التي كتبها فيها في البحث.

2 ـ فهرس الأحاديث النبوية:

بعد جمع ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلَّم من قول أو فعل أو تقرير، وهو الحديث المرفوع، ويلحق بعضهم به الموقوف وبعضهم يجعل للموقوف فهرسا خاصا وهو فهرس الآثار، ترتب الأحاديث على حروف المعجم الكلمي وهو المفضل، وجاز الحرفي، والفرق بينهما: أن الباحث في الكلمي لا يراعي إلا حروف الكلمة فقط، بخلاف الحرفي فإنه يراعي ما بعدها؛ فيكون للحرف الأول من الكلمة الثانية اعتباره...مثال قولنا: (فأرٌ وثب) و(فأرسلنا) فَتُقدَّم الجملة الأولى في الكلمي؛ مراعاة لقانون الخالي أولا، وتقدم الجملة الثانية في الحرفي؛ لسبق حرف السين على حرف الواو في ترتيب الحروف.[135]

والكلمات المبدوءة بالألف كلها تكتب أولا سواء همزة الوصل أو القطع ومثلها الكلمة المبدوءة ب(ال) التعريف، ومنهم من فرق بين (ال) الزائدة فتجرد وبين الأصلية فتحسب مع الألف مثل كلمة: (الله ـ الذي ـ التي)

3 ـ فهرس المصادر والمراجع:

يسجل الباحث كل المصادر والمراجع التي استفاد منها في بحثه، مخطوطات ومطبوعات ومسجلات ودوريات وغيرها ويكون ترتيبها على حروف المعجم، ومنهم من يفصل فيجعل كل تخصص منفصلا عن الآخر مثلا: القرآن ثم كتب التفسير ثم العقيدة ثم الحديث وهكذا.

ويكون ترتيبها على أسماء الكتب فيبدأ بها قبل اسم المؤلف، وبه أخذ كثير من

[135]) انظر: أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات196.

المحققين، وتتميز هذه الطريقة بإمكانية تصنيف الكتب بحسب تخصصاتها، ومنهم من يجعله على أسماء المؤلفين فيبدأ بها وتتميز هذه الطريقة على السابقة بأن جميع كتب المؤلف تجمع في مكان واحد ولا يكون هناك تكرار لاسمه، وكذلك هذا التخيير يكون عند الإحالة في الهوامش.

معلومات النشر:

يكتب في الفهرس معلومات النشر لكل كتاب، وهي اسم الكتاب واسم المؤلف ولقبه أو كنيته التي اشتهر بها مثل القرطبي أو القرافي، وتاريخ الوفاة إن وجد، واسم المحقق أو المترجم إن وجد، ودار النشر والطبعة وتاريخها. بخلاف كتابتها في الهوامش فمنهم من أثبتها أول مرة يذكر فيها الكتاب ومنهم من لم يذكرها مطلقا في الهوامش.

ـ ملاحظة: بعض المصادر اشتهرت بغير اسمها الأصيل:

مثل كتاب: (الجامع لأحكام القرآن) اشتهر على الألسن باسم: (تفسير القرطبي) و(الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه) اشتهر باسم: (صحيح البخاري) و(تفسير القرآن العظيم) اشتهر باسم: (تفسير ابن كثير) وعند الإحالة إليه إن أراد الباحث كتابة اسم الشهرة وضع بعده علامة يساوي ثم يكتب اسمه الأصلي، يفعل هذا في فهرس المصادر والمراجع ثم يكتب علامات النشر، وكذلك إن أراد التعريف بالكتاب لأول مرة في الهامش. فيكتب: تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن...، وتفسير ابن كثير= تفسير القرآن العظيم....، وصحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه.

4 ـ فهرس الموضوعات:

ينبغي أن يكون فهرسا تفصيليا بذكر جزئيات المسائل ولا يقتصر على عناوين

الموضوعات؛ ليسهل الوصول إلى المسائل المطلوبة، ولا شك أن الباحث عند جمعه للمادة العلمية قد لاحظ الفرق بين قراءته للكتب ذات الفهارس الإجمالية مثل كتاب: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل وكتاب بلغة السالك، فإنه سيجد عناوين إجمالية مثل: باب الصلاة باب الزكاة باب الحج، فإن أراد مسألة معينة اضطر لتتبع كل الصفحات حتى يصل إلى المطلوب، خلاف الكتب ذات الفهرس التفصيلي فإنك بتتبع الفهرس تقف أحيانا على عين المسألة المطلوبة؛ وفي هذا اختصار للوقت وترغيب في القراءة.

ـ موضع الفهرس:

ويضع بعض الباحثين الفهرس أو الكتاب بعد المقدمة؛ ليكون القارئ على علم بمحتويات الكتاب، وبعضهم يجعله آخر البحث، وهو الأفضل الذي عليه الأكثر.

الفهارس التكميلية:

ـ فهرس الأعلام:

بعد حصر الأعلام الذين ذُكروا في متن الكتاب يقوم الباحث بترتيبهم على حروف المعجم بادئا بأسمائهم، ويؤخر الكنى والألقاب وما اشتهروا به، وهو ما عليه الكثير من المحققين، ولا بأس أن يأتي بقائمة النساء منفصلة عن الرجال؛ فلعله أن يستفاد من ذكرهن وحصرهن في بحث من الأبحاث يحصر الصحابيات أو التابعيات أو مَن بعدهن حتى المعاصرات ممن أفدن الأمة بجهودهن العلمية.

وهناك من يعدد فهارس الأعلام الأسماء، والكنى، والأنساب، والشهرة، ولكن الطريقة الأُولَى هي الأَوْلَى لجمعها الجميع مع اسم العَلَم.

ـ فهرس الأبيات الشعرية:

تجمع الأبيات الشعرية وترتب ترتيبًا هجائيًّا: إما بحسب القوافي، الساكنة، ثم المفتوحة، ثم

المضمومة، ثم المكسورة، وبعضهم يرتب الأبيات على حسب البحور الستة عشر، وهناك ترتيب ثالث بحسب أسماء الشعراء تُرَتَّب أسماؤهم هجائيا، وبعد كل اسم يُؤتى بأبياته، كل ذلك مقرونا بأرقام الصفحات التي ذُكر فيها، وإن كان المتن محققا وأكمل المحقق شطر بيت مثلا فيضع للتكملة إشارة في الفهرس تدل أنها من فعل المحقق.[136]

ـ فهرس الأمثال: **ويكون ترتيبها هجائيا.**

ـ فهرس البلدان:

يذكر فيه البقاع التي ذكرها في الكتاب من دول ومدن وقرى وأودية وجبال غيرها من الجغرافيا، وترتب على حروف الهجاء

ـ فهرس الوقائع والملاحم.

ـ فهرس المسائل والقواعد:

هذا الفهرس تجمع فيه المسائل الفقهية مرتبة على حروف الهجاء؛ ليسهل على قارئ الكتاب العثور على عين المسألة التي يريدها، وله أن يقوم بإنشاء فهرس للقواعد والضوابط المستعملة في البحث سواء كانت قواعد: نحوية، أم فقهية، أم أصولية، أم حديثية.

ـ فهارس ملاحق الصور والرموز :

قد يشتمل البحث على صور لما هو مذكور في ثنايا البحث، قد تكون جغرافية للمناطق المتعلقة بنسك الحج مثلا أو بمواقع الملاحم، أو صور لبعض الأجرام أو غير ذلك من الصور المصاحبة لعرض المسألة.

---

[136]) انظر: أصول البحث العلمي ومصادره373 مناهج جامعة المدينة المنورة، الناشر جامعة المدينة العالمية.

مرحلة المراجعة

عند الانتهاء من كتابة البحث بجميع فصوله ومباحثه من الواجب أن يقوم الباحث بقراءة ما كتب قراءة متأنية؛ ليستدرك ما فاته من نقص، أو زيادة بتكرار ألفاظ أو بزيادة معنى في غير محله، أو بوقوع خطأ لُغويّ أو علمي، أو يجد جملا ركيكة فيعيد صياغتها، يقوم بهذه المراجعة بعد أن يأخذ أياما للراحة والاستجمام من عناء البحث؛ فكما يقولون: إن القلوب إذا كَلَّت عميت، وفي زمن قربه من وقت الكتابة، مع تشتت الدهن قد يمرُّ على خطأ من أخطائه ولا ينتبه إليه، ولربما قرأه قراءة سليمة وهو معيب، قال الخطيب البغدادي: «ولايضع من يده شيئاً من تصانيفه إلا بعد تهذيبه وتحريره وإعادة تدبره وتكريره»[137]

ـ قبول النقد وطلبه:

ولا بأس أن يشارك الآخرين في عقولهم بأن يطلب منهم قراءة البحث ولا سيما إن كان الباحث غير متخصص في العربية كالطلبة الذين هم في تخصصات العلوم التجريبية ينبغي أن يقصدوا من كان متخصصا في العربية لقراءة ما كتبوا.

بل كذلك من كان متخصصا في العربية أو قريبا منها، لا بأس أن يستفيد من نقد الآخرين وتوجيههم؛ فإن كان قولهم الحق المحض سار إليه، وإن كانت وجهة نظر لا تستلزم خطأ ما كتبه فلينظر فيما يراه أحسن الأمرين. قال عبد العظيم محمود الديب في مقدمة تحقيق كتاب (نهاية المطلب في دراية المذهب): «وإني -على نهجي الذي انتهجت منذ أول كتاب نشرت- أدعو النقاد إلى إظهاري على أوهامي فيها، وتبيين ما دق عن فهمي من معانيها، أو ندَّ عن نظري من مبانيها؛ وفاءً بحق العلم عليهم، وأداءً لحق النصيحة فيه، لأبلغ بالكتاب فيما يستأنف من

---

[137] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 283/2، لأبي بكر أحمد الخطيب البغدادي المتوفى سنة: 463هـ، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض.

الزمان، أمثل ما أستطيع من الصحة والإتقان»[138].

أسباب اللحن:

وكما تكون المراجعة للبحث ـ إن كان كتابة موضوع ـ كذلك تكون إن كان البحث تحقيقا لمخطوط، فاللحن والخطأ قد يكون في تعليقات المحقق، وقد يكون في متن المخطوط؛ مع وجوب التحقق هل الخطأ من النقل عند النسخ أو هو من أصل المخطوط، وله أسباب منها: بسبب تشابه بعض الحروف العربية في الرسم كالباء والتاء والثاء، والفاء والقاف، والطاء والظاء، والصاد والضاد، والسين والشين مع إهمال النقط والشكل في الكتابة العربية لفترة طويلة، وسبب اختلاف الخط العربي بين المشارقة والمغاربة مع عدم الإلمام بالفروق، وسبب إهمال علامات الترقيم أو استخدامها استخداما خاطئا، وسبب التصاق الكلمتين فيظنهما القارئ كلمة واحدة مثل: تحار به القطا، كتبها بعضهم تحاربه القطا؛ لأنه لم تترك مسافة بين الفعل تحار وبين الجار والمجرور به، فصارت الكلمتان كلمة واحدة. وسبب تصحيف السمع، أو خفاء المعنى، أو الجهل بالمصطلحات، والجهل بالأقطار كما في كتاب الأعلام للزركلي 331/3: «عبد الرحمن بن محمد بن أحمد، أبو زيد التاجوري: فلكي، نسبته إلى (التاجور) قرية بالمغرب» والصواب: تاجوراء.

وقد ألَّف أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري(ت382ه) خال أبي هلال العسكري، ألَّف كتاب(شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) استدرك فيه على أئمة في اللغة في كلامهم أو مصنفاتهم بسبب الوهم أو اللحن والتصحيف.

ـ اللحن عند العرب:

قيل:إن أول لحن سُمع بالبادية قولهم: (هذه عصاتي) والصواب: عصاي، [139]وجرى اللحن على

---

[138]) نهاية المطلب في دراية المذهب13، لإمام الحرمين الجويني 478ه، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج الطبعة الأولى سنة: 2007م.

ألسنة الأمراء ولكن منهم من حاول إصلاح حاله ومنهم من كابر وآذى من وجهه، قرأ بعض الأمراء: ﴿إنّ اللهَ ومَلائِكَتُه﴾[140] بالرفع- فمضى إليه الأخفش ناصحًا؛ فانتهره وهدَّده، وقال له: تُلحِّنون أمراءكم!؟ وجاء من بعده أمير آخر فوقع في عين اللحن، فقلت: أصلح اللَّه الأمير، أنتم أهل بيت النبوة ، ومعدن الرسالة والفصاحة، وتقرأ: إن اللَّه وملائكته ، بالرفع ، وهو لحن لا وجه له؟ فقال: جزاك اللَّه خيرا ، قد نبهت ونصحت! فانصرف مشكورا، وعند انصرافه قدمت له هدية.[141]

ورُوي: أن يحي بن يعمر الليثي اطلع على لحن من الحجاج بن يوسف ـ مع فطنت الحجاج وحفظه ـ فسأله الحجاج: أتراني ألحن على المنبر؟ فقال يحي -خوفًا من سطوة الحجاج وجبروته-: الأمير أفصح الناس. فكرَّر الحجاج سؤاله؛ فقال يحي: نعم في آي القرآن، فقال الحجاج: فذاك أشنع. وما هو؟ قال: تقول: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[142] برفع ﴿أَحَبُّ﴾، وصحتها ﴿أَحَبَّ﴾ بالنصب، فقال الحجاج غاضبا: والله لن تسمعني ألحن بعد ذلك، وأبعده إلى خراسان عقوبة له.[143]

خلاف ما روي عن عمر بن عبد العزيز الذي لحن لحنة، فَنُبِّه إليها؛ فحبس نفسه في منزلهُ ومعه من يعلمه العربية، ولم يخرج على الملأ إلا وقد أتقن، وهذا عبد الملك ابن مروان كان

---

[139] انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها 253/1 لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة: 911هـ، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى لسنة: 1418هـ1998م.

[140] سورة الأحزاب الآية: 56.

[141] انظر: الأمالي227 لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة: 337هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت 1407هـ1987م.

[142] سورة التوبة الآية: 24.

[143] انظر: البحث اللغوي عند العرب لأحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة الثامنة لسنة: 2003م.

من أفصح الناس ولم يُعرف عنه لحن ولما سئل: لماذا عجل الشيب إلى رأسك يا أمير المؤمنين؟ فقال: شيبتني مواقف الخطابة وتوقع اللحن.[144]

التعريف بالمصادر والمراجع

مصادر علوم القرآن

علوم القرآن تعددت في مجالات عدَّة، وهذا التوسع إنما يدل على عظيم قدر القرآن باحتوائه على علوم كثيرة قد يصعب على الرجل الواحد استيعابها والإحاطة بها علما وفهما وتطبيقا، ابتداء بعلم التفسير الذي يشتمل على فقه القرآن من أوامر ونواهي وعبر وحث على مكارم الأخلاق وقصص وبلاغة وما يقتضيه من ضبطه للغة العربية التي هي أداة فهمه، ومن علوم القرآن القراءات وكيفية الأداء، وعلوم الرسم، وعلوم النسخ، وتستنبط من خلاله الأحكام الغير متناهية والمتجددة بمرِّ الأيام والعصور والقرآن كفيل بإيجاد الحلول والأحكام الحكيمة.

ومن أول هذه المصادر مصنفات علم القراءات فهي الأولى من حيث الواقع أنزل الله كلامه العزيز عن طريق جبريل على نبيه محمد صلى الله عليه وسَلَّم ﴿ إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ إِقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾[145] وتوالى نزول القرآن بتنوع القراءة، قال صلى الله عليه وسلم: «أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»[146] فأدى كل صحابي للتابعين ما أقرأه به النبي صلى الله عليه وسَلَّم حتى جاء عصر التدوين في القراءات والرسم والنسخ وغيره ومن هذه المصادر:

---

[144]) انظر: العقد الفريد308/2 لأبي عمر شهاب الدين ابن عبد ربه المتوفى سنة: 328هـ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى لسنة: 1404هـ.

[145]) أول سورة العلق.

[146]) صحيح البخاري 113/4.

ـ كتاب: (فضائل القرآن) لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي(ت224ه)
ـ كتاب: (فضائل القرآن) لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي(ت303ه)
ـ كتاب: (إعراب القرآن) لأبي جعفر النحاس المرادي النحوي(ت338ه)
ـ كتاب: (الناسخ والمنسوخ) لأبي جعفر النحاس المرادي النحوي(ت338ه)
ـ كتاب: (الحجة للقراء السبعة) للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت337ه)
ـ كتاب: (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) لأبي الفتح عثمان بن جني(ت392ه)
ـ كتاب: (الإبانة عن معاني القراءات) لأبي محمد مكي القيرواني(437ه)
ـ كتاب: (الأحرف السبعة للقرآن) لعثمان بن سعيد أبي عمرو الداني(ت444ه)
ـ كتاب: (المقنع في رسم مصاحف الأمصار) لعثمان بن سعيد أبي عمرو الداني(ت444ه)
ـ كتاب: (الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية) لأبي علي الحسن بن علي الأهوازي(ت446ه)
ـ كتاب: (الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها) ليوسف بن علي بن جبارة المغربي(ت465ه)
ـ كتاب: (البرهان في علوم القرآن) لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي(ت794ه)
ـ كتاب: (النشر في القراءات العشر) لابن الجزري شمس الدين أبي الخير(ت883ه)
ـ كتاب (الإتقان في علوم القرآن) لأبي بكر جلال الدين السيوطي(ت911ه)
ـ كتاب: (الطريق المأمون إلى أصول رواية قالون) عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي.

المصادر والمراجع الفقهية

أولا ـ تحديد المنهجيَّة في دراسة المسائل الفقهيَّة:

ينبغي للباحث أن يحدِّد منهجه في دراسة القضايا الفقهيَّة، بحسب الباعث على البحث وبحسب الأهداف والنتائج التي يريد الوصول إليها، فقد يقصد الباحث النظر في حكم مسألة من المسائل من خلال مدرسة فقهيَّة مُعيَّنة بحسب مصادره في الفقه والقواعد والأصول، وقد

يقصد طبقة معيَّنة من المذهب كالمتقدِّمين، وقد يقصد بدراسته عامَّة المدارس الفقهيَّة المعتمدة، ولربما أدخل غير المعتمد لمناقشته وتفنيده.

ثانيا ـ الخلاف في اعتماد المدرسة الظاهريَّة:

المدرسة الظاهريَّة: أئمتها الذين اقتصروا على ظاهر النصوص، ولم يقولوا بالتعليل والقياس، ومن أبرز أعلامها: أبو سليمان داود بن علي الأصبهاني البغدادي، كان عالما ناسكا، تمسَّك بظاهر الكتاب والسُّنَّة ولم يقل بالقياس، فَوُصِفَ مذهبه بالجمود، ومنهم أبو محمد علي بن حزم الظاهري، صاحب المُحلَّى، قال ابن بشكوال: ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام، وأوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان، ووفور حظِّه من البلاغة والشعر، ألف في علم الحديث والمسندات كثيرا، وألف في فقه الحديث "الإيصال إلى فهم الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام والسنة والإجماع، وكتاب "إبطال القياس والرأي"وله غيرها من النفائس[147]

ذكر العلماء في اعتماد أقوال الظاهريَّة أقوالا، الأوَّل ـ يرى بعضهم أنَّ أقوال الظاهريَّة تُذكر عند الخلاف الفقهي لا لحجِّيتها؛ وإنَّما لمعرفة ما فيه إجماع لم يُخترق، وما خالف فيه الظاهريَّة الإجماع الظنِّي، أو القطعي مع نُذرته.

الثاني ـ ويرى بعض العلماء كإمام الحرمين وأبي إسحاق الإسفراييني أنَّه لا يُعْتدُّ بأقوال الظاهريَّة، وقيل: بعدم الاعتناء بذكر أقوالهم، ولا الافتاء بها، ومن تظاهر بالعمل بقول من أقوالهم المقتضية للبطلان أُدِّب كالمسح على الرجلين في الوضوء، وهم عند الجمهور لا يجوز تقليدهم لمنصب القضاء.

الثالث ـ القول بالتفصيل: بعض أقوال الظاهريَّة معتبرة، بخلاف أقوالهم التي خالفوا فيها

[147]) انظر: الفكر السامي 44/2.

القياس الجلي، وممن قال بهذا ابن الصلاح وغالب المتأخرين الذين أوردوا في مصنفاتهم أقوال داود الظاهري، وقد كان داود في زمانه يدرس مذهبه لأهل بغداد ويفتيهم، مع معاصرة شيوخ زمانه كالقاضي إسماعيل شيخ المالكيَّة، وعثمان بن بشار شيخ الشافعيَّة، وابني الإمام أحمد، وبعض الأحناف، واقتصارهم على مناظرتهم دون سعيهم لإيقافهم، ولا يمكن القول بنفي العلم عن أعلام الظاهريَّة فهذه كتبهم وآثارهم تشهد على تمكنهم في أبواب شَتَّى من العلوم[148].

ولما كان القول الثالث منصفا؛ وجب التَّنبيه والتّقيُّد بشرط عدم مخالفة القياس الجلي، فإمَّا ألاَّ تُذكر عند مخافة تقليدها، وإمَّا أن يُنبَّه على عدم الاعتداد بها؛ لخطورة مآل بعضها، ومنها: حديث عُبادة قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ»[149] قال المازري: هل التحريم مقصورٌ عليها ويكون كشريعة غير معقولة المعنى، أو يكون لاختصاصها بالتحريم معنى؛ فيطلب ذلك المعنى فحيثما وجد حرم قياسا على الستة؟ فأمَّا أهل الظاهر النُّفاة للقياس فإنَّهم قصروا التحريم عليها وأباحوا التفاضل في سائر الأشياء سواها؛ وهذ بناء منهم على فاسد أصلهم في نفي القول بِالقيَاس، بخلاف جمهور الأمَّة خالفوا الظاهريَّة فقالوا بالتعليل، وقال مالك: العلَّة في الطعام القوت والاقتيات، وفي الذهب والفضة عِلَّة الثمنيَّة، حتى قال مالك: لو اتخذ الناس الجلود سكَّة لَنُهوا عن التفاضل.[150]

وفي هذا العصر على أصل قول الظاهريَّة انتصر بعضهم لجواز فوائد قروض البنوك، ولم يَعُدَّها من الربا؛ مُعلِّلا بأنَّها نقود من الورق ولا رصيد لها من الذهب، وفاته تعليل علماء سلف هذه الأمَّة، كمالك الذي قال كل ما اتُّخذ للثَّمنية فهو رِبَويٌّ؛ فتدخل المعادن والورق.

---

148) انظر: الفكر السامي 31/2، وكناشة البيروني 90.

149) صحيح مسلم 1211/3.

150) المعلم بفوائد مسلم299/2، المدونة 5/3.

ثالثا ـ التعريف بأبرز المدارس الفقهيَّة المعتمدة:

1 ـ المذهب الحنفي:

إمامه أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زُوْطَى التيمي الكوفي مولى بني تيم الله بن ثعلبة، قيل: أصله من كابل، وقيل: من فارس، أدرك جمعا من الصحابة منهم أنس بن مالك، وشيوخه كبار التابعين الذين أخذوا عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، منهم عطاء بن رباح، توفي سنة 150 هوله سبعون سنة[151].

من أبرز تلاميذه: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت 182ه) وأبو الهذيل زفر (ت158ه) ومحمد بن الحسن الشيباني (ت187ه) لقربهم منه وجِدِّهم كانت روايتهم عن الإمام هي أصل المذهب ويمثلون الطبقة الأولى الظاهرة المقدمة على سائر الطبقات،([152]) قال ابن عابدين: «إن ما اتفق عليه أصحابنا في الروايات الظاهرة يفتى به قطعا»[153]وتَلَتْ هذه الطبقة من كان قادرا على الاجتهاد والاستنباط على قواعد إمامه، ثم طبقة التخريج، ثم طبقة الترجيح والاختيار، ومن جملة هؤلاء من كانت لهم كتب مؤلفات معتمدة.

المصادر والمراجع المعتمدة عند الأحناف، **ومنها**:

1 ـ كتب محمد بن الحسن الشيباني: المبسوط، والجامع الصغير، والجامع الكبير، والزيادات، والسير الصغير، والسير الكبير، والحجة على أهل المدينة.

2 ـ **كتب أحمد بن محمد أبي الحسين القدوري** (ت428ه)، ومنها كتابه: المختصر، وكتابه التجريد والذي يمثل موسوعة فقهية في الفقه المقارن، والتي تظهر حجج الأحناف.

---

[151]) سير أعلام النبلاء 390/6 ط الرسالة

[152]) انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي 134، الفتح المبين في حل رموز ومصطلحات الفقهاء والأصوليين 11.

[153]) الدر المختار وحاشية ابن عابدين 79/1.

3 ـ المبسوط لمحمد بن أحمد السرخسي(ت483ه)، قال عنه إبراهم بن علي الطرسوسي(ت758ه): (لا يعمل بما يخالفه، ولا يركن إلا إليه، ولا يفتى ولا يعول إلا عليه)[154]

4 ـ كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر الكاساني(ت587ه).

5 ـ المحيط البرهاني في الفقه النعماني لبرهان الدين محمود بن أحمد بن مازة الحنفي(ت616ه).

6 ـ المسالك في المناسك لأبي منصور محمد الكرماني(ت883ه)، وهو مخصوص بمناسك الحج إلا أنه كما قال محققه سعود الشريم خطيب المسجد الحرام هو كتاب متميز في بابه.

7 ـ البحر الرائق شرح كنز الدقائق لزين العابدين بن نجيم(ت970ه).

8 ـ حاشية ابن عابدين محمد أمين(ت1252ه).

9 ـ إعلاء السنن، لظفر أحمد العثماني الهندي التهانوي(ت1266)، قال عنه محققه: «كتاب جامع لأدلة المذهب الحنفي الفقهية بشكل لم نره من قبل، وهو أفضل ما رأينا من كتب علماء الحنفية في جمع الدلة ونقدها.... »

مصادر المذهب المالكي

الإمام مالك بن أنس الأصبحي ولد سنة: 95هوتوفي سنة: 179ه، وهو ابن تسعين سنة.

شيوخه وسنده:

طبقة الصحابة: كان غالب الصحابة من الفقهاء فهم عاصروا التنزيل، وفقهوا عن النبي صلى الله عليه وسلَّم قوله؛ فهم أعلم الناس بمراده صلى الله عليه وسلَّم، وهم محل لسبب النزول وسبب الورود، فهم علىٰ علم بمنطوقه ومفهومه، إلا أنهم ليسوا في درجة واحدة فهم طبقات، من

[154]) المصدر السابق 70/1.

أولهم أبو بكر؛ خَصَّه النبي صلى الله عليه وسلَّم بالإمامة، وكان يفتي في حضرة النبي صلى الله عليه وسلَّم كما جاء فيمن أخذ سلب قتيل أبي قتادة، قال: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ؟» فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللهِ، سَلَبُ ذَلِكَ الْقَتِيلِ عِنْدِي، فَأَرْضِهِ مِنْ حَقِّهِ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: لَا هَا اللهِ، إِذًا لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أُسُدِ اللهِ، يُقَاتِلُ عَنِ اللهِ وَعَنْ رَسُولِهِ فَيُعْطِيكَ سَلَبَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَدَقَ، فَأَعْطِهِ إِيَّاهُ»[155] وفقهه في قتال المرتدين ظاهر، ومنهم عمر، الذي وافق قوله الوحي مرات، وفيه جاء عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: إِنَّهُ قَدْ كَانَ فِيمَا مَضَى قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ مُحَدَّثُونَ، وَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي أُمَّتِي هَذِهِ مِنْهُمْ فَإِنَّهُ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ»[156] ومن عرف بالفقه منهم كابن مسعود، وعائشة، وابن عمر، وابن عباس، ومعاذ بن جبل، وغيرهم.

طبقة التابعين: انتقل الفقه من الصحابة إلى من بعدهم وهم كثير، وبرز منهم ما عرفوا بفقهاء المدينة السبعة، وهم: سعيد ابن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وعبيد الله بن عبد الله بن مسعود، وعروة بن الزبير، سليمان بن يسار، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وخارجة بن زيد بن ثابت، انتقل فقه هؤلاء إلى الطبقة التي تليهم ومنهم: أبو بكر بن شهاب الزهري، نقل الشيرازي في الطبقات: إنه أعلم من الفقهاء السبعة لأنه جمع علمهم إلى علمه[157]، وهو معدود من كبار الحفاظ المكثرين، ومنهم: ربيعة بن عبد الرحمن، وأبو الزناد بن ذكوان، وعبد الله بن هرمز.

طبقة تابع التابعين: وهم جماعة من الأجلاء، منهم: مالك ابن أنس الأصبحي، قال ابن

---

[155]) صحيح مسلم 1371/3.

[156]) صحيح البخاري 174/4.

[157]) انظر: طبقات الفقهاء 64.

وهب: سمعت مناديا ينادي بالمدينة، ألا لا يُفتي الناس إلا مالك بن أنس، وابن أبي ذئب[158] ونقل الذهبي عن بعضهم قال: «كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِقَوْلِ الفقهاء السبعة وَحَدِيْثِهِم: ابْنُ شِهَابٍ، ثُمَّ بَعْدَهُ مَالِكٌ، ثُمَّ بَعْدَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيٍّ».[159]

منهجه:

مما تميز به مالك أنه جمع بين منهجين:

الأول ـ منهج الرواية:

منهج الدليل من الوحيين، وروايته في أعلى مراتب الضبط إسنادا ومتنا، حتى سُمِّي إسنادُ: مالك عن نافع عن ابن عمر، بسلسلة الذهب، وكان يخص الحديث بمجلس للرواية ومن نتاجه كتاب الموطأ، ونبغ في هذا الجانب بعض تلاميذه الذين رَوَوْا عنه كابن وهب ويحي بن يحي الليثي، ومن حِرصه قال عبد الرحمن بن مهدي: ما أُقَدِّمُ على مالك من أهل الحديث أحدا، وروي عن الشافعي أنه قال: إذا جاءك الأثر فمالك النجم، وفي الحديث قال ابن القطان ما في القوم أحدٌ أصحُ حديثا من مالك بن أنس، ألف رضِيَ الله عنه كتاب الموطأ، وهو أقدم كتاب صُنف في عهد الإسلام، والذي كان قبل الصحيحين أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

ومما يدل على عناية علماء المالكية بالحديث النبوي كان لهم السبق بشرح كتب الحديث كالبخاري الذي قام بشرحه ابن بطال المتوفى سنة: 449هـ قبل العيني وابن حجر وابن رجب بأربعة قرون تقريبا ـ وابن عبد البر المتوفى سنة:(463هـ) الذي شرح الموطأ، وابن العربي المتوفى سنة: 543هـ الذي شرح سنن الترمذي، والسبق لصحيح مسلم الذي شرحه المازري في كتابه

---

158) طبقات الفقهاء للشيرازي 68.

159) سير أعلام النبلاء 202/9. للذهبي محمد بن أحمد بن قايماز المتوفى سنة:748هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة 140ت5هـ 1985م.

المُعْلِم بفوائد مسلم المتوفى سنة: 536هـ قبل النووي بقرن تقريبا.

والثاني ـ منهج الفقه والاستنباط:

منهج إعمال العقل من خلال مقاصد الشريعة والاهتداء بما وَرِثَه سلفُ الأمة من أهل المدينة من عهد النُّبوة، فكانت تُطرح عليه المسائل فيفصل في أحكامها، ومن منهج مالك عدم الاقتصار على ظاهر الفعل الذي قد يوافق ظاهره ما هو مشروع، وإنما يُنظر إليه كذلك من خلال الباعث والمآل؛ ولهذا نجد أبواب المعاملات في الفقه المالكي غنية بالفروع والتقييدات، كبيوع العينة وبيوع الآجال، وبعض الصور مُنعت لأنها تُعين على باطل كفساد بيع العنب لمن سيتخذه خمرا، أو منعت سَدّاً لذريعة الوقوع في الربا، مع تجويز بعضها عند مذاهب أخرى، ولمنهج مالك أصل نبوي، فإن النبي صلى الله عليه وسلَّم هدم مسجد الضرار مع عِظم حرمة المساجد؛ لأن الباعث على بنائه لشَقِّ الصف وعداوة لله ورسوله صلى الله عليه وسلَّم، ومَنَع من الاغتسال من الجنابة إن آل الأمر إلى الهلاك، ولم يهدم البيت ليقيمه على قواعد إبراهيم؛ خشية العاقبة، ونبغ في هذا الجانب تلاميذٌ من أبرزهم عبد الرحمن ابن القاسم ونتاجه المدونة.

ولم يكن مالك صاحب إقصاء ولا تعصب؛ فقد روي أنه قال: ما من أحد إلا وهو مأخوذ من كلامه ومردود عليه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلَّم[160] وقال: ما منا إلا ويؤخذ من قوله ويترك، ولما أتَمَّ تأليف الموطأ أراد أبو جعفر أن ينسخ منه نسخا ليلزم به الأمصار، فلم يوافقه الإمام؛ لأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تفرقوا في البلاد، وانتشر معهم هدي النبي صلى الله عليه وسلم مع اختلاف في الرواية والاجتهاد في بعض المسائل، ومما قال مالك كما رواه ابن عبد البر: « فدع الناس وما هم عليه، وما اختار أهل كل بلد لأنفسهم»[161] والحقُّ أن الأئمة الأربعة ومن هو مثلهم كالليث ابن سعد، وعبد الله بن المبارك، والسفيانان ، وغيرهم، كلهم أئمة

---

[160]) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية 52/1.

[161]) الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفضلاء81.

هدى وأعلام خير وإنصاف.

ومن منهجه في استنباط الأحكام: اعتماد عمل أهل المدينة؛ فروى ما كان عليه سلف هذه الأمة من فقهاء أهل المدينة من الصحابة والتابعين؛ نقل أحكامَهم وأقضيتَهم واعتمد طريقة الخلفاء الراشدين، ومِن منهجه الذي رُوي عنه: «إذا جاء عن النبي صلى اللَّه علَيه وسلّم حديثان مختلفان وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملا بأحد الحديثين وتركا الآخر كان في ذلك دلالة على أن الحق فيما عملا به»[162] أو أن يُختلَف في دلالة الحديث الواحد؛ فكِبار الصحابة حضروا التنزيل، وهم أعلم بمراد النبي صلى اللَّه علَيه وسلّم، وهم أعلم بالقصد والعلة.

وكلا المنهجين كانا على عهد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلَّم؛ اعتنوا بمنهج الدليل بضبط ما روي من الأحاديث، وتتثبتوا عند قبولها، كما روي عن عمر في طلبه من يشهد مع الراوي، كحديث أبي موسى عند انصرافه بعد استئذانه ثلاث مرات، وتثبت عائشة وغيرها، وسلوكهم منهج إعمال العقل بالضوابط الشرعية، بنظرهم في القصد والعلة، كاختلافهم في المراد من حديث ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَنَا لَمَّا رَجَعَ مِنَ الأَحْزَابِ: «لاَ يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ العَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ» فَأَدْرَكَ بَعْضَهُمُ العَصْرُ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لاَ نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي، لَمْ يُرَدْ مِنَّا ذَلِكَ، فَذُكِرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمْ يُعَنِّفْ وَاحِدًا مِنْهُمْ»[163] ومن معرفتهم بالقصد تقديم أبي بكر وعمر للإفراد بالحج مع أنه صلى الله عليه وسلَّم أمر الصحابة بالتمتع، وكما ذكر الفاكهاني إنما أمر صلى الله عليه وسلّم بالتمتع ليبطل معتقد الجاهلية: أن العمرة لا تنعقد في موسم الحج، ولم يكن الصحابة أهل إقصاء ولا تعصب، فقد كانت الفتاوى تدور بينهم وكل يودُّ أن يكفيه الآخر، ومن أبرز ما يدل على التجرد ما روي عن أبي هريرة عَنْ أَبِي بَكْرٍ بن عبد الرحمن، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ،

---

[162]) الاستذكار 175/1.

[163]) صحيح البخاري 15/2.

يَقُصُّ، يَقُولُ فِي قَصَصِهِ: «مَنْ أَدْرَكَهُ الْفَجْرُ جُنُبًا فَلَا يَصُمْ»، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ (لوالدي) عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ؛ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَانْطَلَقْتُ مَعَهُ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فَسَأَلَهُمَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَكِلْتَاهُمَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ غَيْرِ حُلُمٍ، ثُمَّ يَصُومُ» قَالَ: فَانْطَلَقْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى مَرْوَانَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ مَرْوَانُ: عَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا مَا ذَهَبْتَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، فَرَدَدْتَ عَلَيْهِ مَا يَقُولُ: قَالَ: فَجِئْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبُو بَكْرٍ حَاضِرُ ذَلِكَ كُلِّهِ، قَالَ: فَذَكَرَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَهُمَا قَالَتَاهُ لَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: هُمَا أَعْلَمُ، ثُمَّ رَدَّ أَبُو هُرَيْرَةَ مَا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنَ الْفَضْلِ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: فَرَجَعَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَمَّا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ»[164]

تلاميذه:

تنوع تلاميذ مالك فمنهم من غلب عليه المنهج الأول كابن وهب ويحيي، ومنهم من غلب عليه منهج التَّفقُّه وإعمال الفكر كابن القاسم؛ سئل مالك عنهما فقال: ابن وهب عالم، وابن القاسم فقيه، وقد سلَّم لابن القاسم أقرانُه بالفقه، فعندما طلب أسد بن الفرات من ابن وهب أن يجيبه عن مسائله، ويمليه فقه مالك قال له: إن أردت هذا الشأن فعليك بابن القاسم؛ فإنه انفرد به وشُغلنا بغيره.

منهجية المذهب بعد وفاة مالك

إن المذاهب الفقهية بعد وفاة أئمتها بقاؤها مرهون بقوة التلاميذ ومدى قدرتهم على نشر علمه والدفاع عن أصوله، فمن الأئمة من اندثرت مذاهبهم ولم يبقى منها إلا ما نقلته المذاهب الأخرى عند ذكر خلاف المسائل، كمذهب الليث بن سعد، والأوزاعي.

---

[164]) صحيح مسلم 779/2.

أما المذاهب الكبرى التي كتب الله لها البقاء بنشاط التلاميذ بالتدريس والافتاء والقضاء، ومنهم المذهب المالكي الذي صار ينمو ويتطور بسير الزمان حيث نشأت مراحل زمنية يتطور فيها المذهب من الرواية، ثم الجمع، ثم الاختصار، واختلاف المكان الذي صار محلا للمدارس الفقهية بمناهجها المختلفة؛ لهذا يمكن أن نستعرض هذا التطور بمعيار الزمن ومعيار المكان:

ـ منهجية المذهب بالمعيار الزماني:

1 ـ (الموطأ):

بعد وفاة مالك بن أنس لم يكن للناس إلا ما ألفه وهو كتاب(الموطأ) فعكف عليه طلبة العلم رواية وحفظا، فبرزت قضية التفاضل بين الروايات التي تختلف بالزيادة والنقصان، والتقديم والتأخير؛ فكان من أجود الروايات رواية يحي بن يحي الليثي (ت 234ه) وسبب شهرة روايته: لكونها من آخر ما سُمع من مالك، فقد كانت رحلة يحي في العام الذي توفي فيه مالك، وعليها غالب شروح الموطأ.

أما الروايات الأخرى مثل: رواية أبي مصعب الزهري، فيها زيادة مائة حديث على بقية الروايات، وهي من آخر ما عُرض على مالك، ورواية محمد بن الحسن الشيباني وعليها كتاب (التعليق الممجد على رواية محمد) شرح لمحمد اللكنوي، ورواية عبد الله القعنبي الذي تفرد بحديث: «لا تُطروني كما أطرت النصارى عيسى ...»

2 ـ المدونة الكبرى تنافس الموطأ:

هي من أهم الكتب التي عليها الاعتماد عند المالكية، حتى أنها تنافس الموطأ فاختُلف في المقدَّم منهما عند التعارض كما سيأتي إن شاء الله في تعارض النصوص، وهي تنسب لمالك؛ باعتبارها تنقل فقهه وطريقته في الاجتهاد من تقييد المطلق وتخصيص العام وغير ذلك مما جاء

مجملا في الموطأ، وتنسب لابن القاسم؛ باعتباره هو الذي قام بإملائها، وتنسب لسحنون؛ باعتباره هو الذي كتبها وداع صيتها على يديه عندما ارتحل بها، قال القاضي عياض: «كتب سحنون المدونة والمختلطة. وهي أصل المذهب المرجح روايتها على غيرها»[165]

ـ المراحل التي مَرَّ بها المذهب المالكي:

قد مرَّت كتب المذهب بمراحل، مرحلة الاعتناء بما نُسب لمالك، وهي: (الرواية والسماع)، والاعتناء بما نُسب لتلاميذه وهي: (الأقوال)، والاعتناء بما اتفق عليه الشيوخ وما اختلفوا وهي: (الطرق)، والثانية: مرحلة الجمع، والثالثة: مرحلة التعليق والاختصارات.

المرحلة الأولى ـ الرواية والسماع:

ما كان من الروايات والسماعات جمعت في كتب سميت بالأمهات: المدونة، ومختصر ابن عبد الحكم الكبير والأوسط والصغير، والمستخرجة لمحمد بن أحمد العتبي (ت255ه) والمجموعة لمحمد ابن عبدوس (ت260ه) والموازية لمحمد ابن المواز(ت269ه)، والمبسوط للقاضي إسماعيل، والواضحة لعبد الملك بن حبيب(ت239ه).

وبقية مادة الروايات والسماعات ما تعرض منها للضياع في هذه المرحلة نقلت أقوالها مصادر أخرى مثل: البيان والتحصيل، والنوادر والزيادات.

المرحلة الثانية ـ مرحلة الجمع للروايات:

هذه المرحلة جمع فيها ما نقل عن مالك، وللأقوال وهي ما نقل عن أصحابه، وللطرق وهي اختلاف الشيوخ في المسألة هل هي على قول واحد أو أكثر، ومثاله: المسافة المقدرة للخيار عند بيع الحيوان للسير به خارج البلد فقيل: بريدان وهو لأشهب وقيل بريد وهو لابن القاسم، قيل

[165]) ترتيب المدارك 1 /172.

بينهما خلاف وقيل بالجمع بريدان للذهاب والرجوع وبريد للذهاب فقط.[166] ومثله مسألة طرح الملح في الماء هل يسلب الطهوريَّة؟ «حاصله أن المتأخرين اختلفوا في الملح المطروح قصداً، فقال ابن أبي زيد: لا ينقل حكم الماء كالتراب وهذا هو المذهب. وقال القابسي: إنه كالطعام فينقله واختاره ابن يونس وهو المشار له بقوله والأرجح إلخ، وقال الباجي: المعدني كالتراب والمصنوع كالطعام. فهذه ثلاث طرق للمتأخرين. ثم اختلف من بعدهم: هل ترجع هذه الطرق إلى قول واحد؟ فيكون من جعله كالتراب أراد المعدني ومن جعله كالطعام أراد المصنوع؟ وحينئذ، فقد اتفقت الطرق»[167]

ومن أبرز كتبها كما تقدم: كتاب: (البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة للعتبي) ألفه أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الجد(ت520هـ). فكانت تعليقاته مستوعبة لمعارفه المتعلقة بالمدونة وما كتبه أئمة المذهب في نحو سبعة أجيال من شروح واختصارات وتعليقات حررها بأسلوب واضح، وألحقه بكتابه: المقدمات الممهدات، فإذا جمع الطالب بينهما حصل له معرفة ما لا يسعه جهله من أمور دينه.[168]

ـ النوادر والزيادات

كتاب: (النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات) لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت386هـ) يُعد هذا الكتاب من أكبر الموسوعات في الفقه المالكي؛ استوفى فيه المؤلف النُّقول عن مالك ومن بعده، نقل لنا ما ليس موجودا في المدونة، نقل زيادات

---

[166] انظر: بلغة السالك لأقرب المسالك 47/2، لأحمد الدردير، مكتبة مصطفى البابي الحلبي 1952م

[167] حاشية الصاوي على الشرح الصغير14/1.

[168] انظر: تقديم محمد حجي لكتاب البيان والتحصيل 10/1.

المستخرجة للعتبي، وزيادات المجموعة لابن عبدوس، وزيادات كتب ابن المواز، وزيادات الواضحة لابن حبيب، وزيادات كتب محمد بن سحنون(ت256ه) وزيادات مختصر ابن عبد الحكم. [169]وبهذا يكون ابن أبي زيد قد حفظ للأمة ما ضاع لها من نفائس هذه الأمهات؛ وهو يمثل بداية عصر المتأخرين.

والجامع لأبي بكر بن يونس الصقلي (ت451ه) وكتب أبي عمر ابن عبد البر(ت463ه) كالتمهيد والاستذكار ، والتبصرة علي بن محمد اللخمي(ت478ه)وكتب أبي بكر بن العربي (ت543ه) كعارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي، والذخيرة لأحمد بن إدريس القرافي (ت684ه)

المرحلة الثالثة ـ مرحلة اختصار المطولات:

هذه المرحلة اعتنت باختصار المطولات، وتجريد الأحكام من أدلتها، والاقتصار على الراجح للقضاء والفتوى، والتعليق على الأحكام بإنشاء الحواشي على المتون؛ لتقييد المطلقات وتخصيص العمومات وتوضيح المُبْهَمات.

من أبرز أعلامها:

ـ ابن الحاجب عثمان بن عمر (ت646ه)

ومن أبرز كتبه جامع الأمهات، وهو كتاب حافل جمعه من أبرز كتب المذهب، فصارت جميعها مختصرة فيه، وقامت عليه شروح كثيرة من أبرزها كتاب: (تنبيه الطالب لفهم كلام ابن الحاجب)، لمحمد بن عبد السلام الهواري(ت749ه)، وكتاب: (التوضيح) لخليل بن إسحاق الجندي شرح مختصر ابن الحاجب، واعتمد فيه على شرح ابن عبد السلام في اختياراته ونقوله، وزاد عليه عزو الأقوال وإيضاح المشكلات.

---

[169]) انظر: النوادر والزيادات 13/1.

ـ خليل بن إسحاق الجندي (ت776هـ):

مع كتابه التوضيح عمد إلى اختصار جامع الأمهات جرده من بعض الخلاف واقتصر على المشهور والراجح، وأضاف له فروعا من كتب الأمهات لم يذكرها ابن الحاجب

ـ الدردير أحمد بن محمد العدوي(ت1201هـ)

له شرح على مختصر خليل قال في أوله: « اقتصرت فيه على فتح مغلقه وتقييد مطلقه وعلى المعتمد من أقوال أهل المذهب»[170]ثم قام الدردير باختصار مختصر خليل سماه: (أقرب المسالك لمذهب مالك)

تطور المذهب بالمعيار المكاني: (المدارس الفقهية)

مدرسة المدينة:

تقدمت طريقة مالك بن أنس مع المنهجين، وسار على ذلك من بقي بعده، ومن أبرز رجالها: عثمان بن عيسى بن كنانة، كان مالك يُحضره لمناظرة أبي يوسف عند الرشيد، وهو الذي جلس في حلقة مالك بعد وفاته، وتوفي بعد مالك بسنتين تقريبا، ومحمد بن إبراهيم بن دينار، شارك مالك في الأخذ عن ابن هرمز، وقال عنه الشافعي: ما رأيت من فتيان مالك أفقه منه، وابن أبي حازم، وعبد الملك بن الماجشون وكان مبرزا في العربية، ومُطَرِّف بن عبد الله، وعبد الله بن نافع، وابن مسلمة.

المدرسة المغربية وأعلامها:

تكونت المدرسة الفقهية المغربية بداياتها على يد عَلِي بن زياد.... والبهلول بن

[170]) الشرح الكبير للدردير 5/1، لأحمد بن محمد الدردير المتوفى سنة: 1201هـ مع حاشية الدسوقي طبع بدار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

راشد...وكان من سيماتها اتباع منهج تقرير الأحكام وشرح النقول والتخريج عليها، وبرز منهج الاختصار بتجريد الأحكام من أدلتها وسبك العبارة؛ لتسهيل ضبط الأحكام وحفظ متونها، للتعليم والفتوى، ومن أبرز أعلامها:

ـ أسد بن الفرات الذي أدرك مالكا فصار يسأله ويعيد السؤال بعد الجواب إن كان كذا أو كذا فما الحكم، وكان مالك يكره كثرة السؤال؛ وقال: سلسلة بنت سليسلة، إن أردت هذا فعليك بالعراق، فتوجه أسد إلى العراق وجالس محمد بن الحسن فسأل وكتب حتى جمع علما كثيرا، حتى جاء نعي مالك وسمع الثناء عليه فندم على ما فاته ولحق بابن القاسم في مصر ليلقي عليه الأسئلة ويجيبه بفقه مالك، ولم يكن ما دونه مرتبا فسُمي كتابه بالمختلطة، وعاد بكتابه إلى القيروان فأقبل عليه طلبة العلم.

ـ سحنون عبد السلام بن سعيد التنوخي: كان ممن كتب الأسدية، ثم ذهب لابن القاسم فعرض مسائلها وأملاه ابن القاسم المدونة الكبرى فجاءت مهذبة مبوبة وأدخل فيها شيئا من الزيادات لأقوال كبار أصحاب مالك كابن الماجشون وأشهب مع تزويدها ببعض الآثار؛ فأقبل عليها أهل المغرب، وصارت من أهم الكتب التي عليها الاعتماد عند المالكية، حتى أنها تنافس الموطأ فاختلف في المقدَّم منهما عند التعارض كما سيأتي إن شاء الله في تعارض النصوص، وهي تنسب لمالك؛ باعتبارها تنقل فقهه وطريقته في الاجتهاد من تقييد المطلق وتخصيص العام وغير ذلك مما جاء مجملا في الموطأ، وتنسب لابن القاسم؛ باعتباره هو الذي قام بإملائها، وتنسب لسحنون؛ باعتباره هو الذي كتبها وداع صيتها على يديه عندما ارتحل بها، قال القاضي عياض: «كتب سحنون المدونة والمختلطة. وهي أصل المذهب المرجح روايتها على غيرها»[171]

ـ كتاب: (النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات) لأبي محمد عبد الله

[171]) ترتيب المدارك 1 /172.

بن أبي زيد القيرواني (ت386ه) وكتابه (الرسالة) وشروحها المتعددة.

المدرسة الأندلسية:

من أول رجالها: الغازي بن قيس(ت199ه) وشبطون زياد بن عبد الرحمن (ت193ه) وهما أول من أدخل الموطأ للأندلس، ويحي بن يحي الليتي صاحب الرواية المشهورة للموطأ، ولعله لسبق منهج التحديث والرواية غلب على تصنيفهم التدليل وشرح النصوص، فكان من أبرز نتاجهم

ـ كتاب (الجامع) لأبي بكر بن يونس الصقلي (ت451ه) و(التمهيد) و(الاستذكار) لابن عبد البر (ت463ه)، و(المنتقى) للباجي، والمصنفات الكثيرة لأبي بكر بن العربي منها: (عارضة الأحوذي) و(القبس) و(أحكام القرآن)، و(المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم) لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت656ه)، وغيرها من الكتب المدللة. وكتاب: (البيان والتحصيل) لابن رشد الجد(ت520ه) الذي تقدم ذكره، وكتاب (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، المشهور بابن رشد الحفيد (ت595ه) قال رحِمَهُ اللَّه: «فإن غرضي في هذا الكتاب أن أثبت فيه لنفسي على جهة التذكرة من مسائل الأحكام المتفق عليها والمختلف فيها بأدلتها، والتنبيه على نكت الخلاف فيها، ما يجري مجرى الأصول القواعد؛ لما عسى أن يرد على المجتهد من المسائل المسكوت عنها في الشرع، وهذه المسائل في الاكثر هي المسائل المنطوق بها في الشرع أو تتعلق به تعلقا قريبا، وهي المسائل التي وقع الاتفاق عليها، أو اشتهر الخلاف فيها بين الفقهاء الاسلاميين من لدن الصحابة رضي الله عنهم إلى أن فشا التقليد»

المدرسة العراقية:

من رجالها الذين أسسوها: أحمد بن المعدّل من أصحاب ابن الماجشون، قوي المذهب بتلاميذ ابن المعدل ومن أبرزهم آل حماد بن زيد، ثم طبقة أبو بكر الأبهري، وابن الجلاب،

وابن القصار، ومن آخر أعلامهم القاضي عبد الوهاب، وتميزت مصنفاتهم بالتدليل والتعليل ولعل ذلك بسبب التنافس الحاصل بين المذاهب.

المدرسة المصرية:

تكونت على يدي ابن القاسم وابن وهب وأشهب وشيوخهم الذين تفقهوا بهم قبل أخذهم عن مالك، ثم ابن المواز وابن عبد الحكم وابن شاس صاحب الجواهر الثمينة، الذي جمع فيه الأقوال المتفرقة في الأمهات، والغالب عليها منهج الاختصار وتجريد المصنفات من الأدلة.

ـ أحمد بن إدريس القرافي وله كتاب (الذخيرة) والتي جمعها من أربعين مصدرا، اعتمد على خمسة منها، وهي: المدونة، والتفريع لابن الجلاب، والرسالة لابن أبي زيد، والتلقين للمازري، والجواهر الثمينة لابن شاس، وهو كتاب ملئ بالقضايا العقلية، والقواعد الأصولية والفقهية، وله كتاب (الفروق) وهو كتاب عظيم في بابه، يتناول الفروق بين القواعد الفقهية وفروعها، وله كتب في علم الأصول.

ـ ابن الحاجب عثمان بن عمر (ت646هـ)

ومن أبرز كتبه جامع الأمهات، وهو كتاب حافل جمعه من أبرز كتب المذهب، والأمهات هي: المدونة، ومختصر ابن عبد الحكم الكبير والأوسط والصغير، والمستخرجة لمحمد بن أحمد العتبي (ت255هـ) والمجموعة لمحمد ابن عبدوس (ت260هـ) والموازية لمحمد ابن المواز(ت269هـ)، والمبسوط للقاضي إسماعيل، والواضحة لعبد الملك بن حبيب(ت239هـ).

فصارت جميعها مختصرة فيه، وقامت عليه شروح كثيرة من أبرزها كتاب: (تنبيه الطالب لفهم كلام ابن الحاجب)، لمحمد بن عبد السلام الهواري(ت749هـ)، وكتاب: (التوضيح) لخليل بن إسحاق الجندي شرح مختصر ابن الحاجب، واعتمد فيه على شرح ابن عبد السلام في اختياراته ونقوله، وزاد عليه عزو الأقوال وإيضاح المشكلات.

ـ خليل بن إسحاق الجندي:

مع كتابه التوضيح عمد إلى اختصار جامع الأمهات جرده من بعض الخلاف واقتصر على المشهور والراجح، وأضاف له فروعا من كتب الأمهات لم يذكرها ابن الحاجب؛ فعكف عليه طلبة العلم حفظا وشرحا، ومن أبرز شروحه الشرح الكبير، ومواهب الجليل لمحمد بن محمد الحطاب(ت954ه) وهو من أوسع الشروح على خليل وفيه ما يدل على كثرة اطلاع وحسن فهم.

ـ الدردير أحمد بن محمد العدوي(ت1201ه)

له شرح على مختصر خليل قال في أوله: « اقتصرت فيه على فتح مغلقه وتقييد مطلقه وعلى المعتمد من أقوال أهل المذهب»[172] ثم قام الدردير باختصار مختصر خليل سماه: (أقرب المسالك لمذهب مالك) وقال: اقتصرت على أرجح الأقاويل مبدلا غير المعتمد منه به مع تقييد ما أطلقه وضده، ولربما حذف منه ما لا يراه مناسبا، وزاد عليه ما يراه لازما، وقام بشرحه بما يتناسب مع المبتدئ، ويحقق رغبة المنتهي بالفتوى والقضاء.

منهج الدردير في المختصر:

ـ استوعب جميع مسائل خليل مع تهذيبه وترتيبه، مع الاختصار وتقديم الراجح.

ـ اختيار الألفاظ لإفادة حكم زائد: ومنه قول خليل: (ودون درهم من دم) فقال الدردير: (وقدر درهم من دم) فأدخل في العفو صور الأقل والمثل للدرهم، ومنه قول خليل في المسخ على الخف: (رُخص لرجل) فقال الدردير: (وجاز...مسح) فأفاد حكم الرخصة.

ـ الاقتصار على المعتمد من الأقوال: ومنه قول خليل: (النفقة على الوالدين الفقيرين على الأولاد بالتساوي أو حسب الإرث أو حسب الغنى) فقال الدردير: (وهو بقدر اليسار)

---

[172]) الشرح الكبير للدردير 5/1، لأحمد بن محمد الدردير المتوفى سنة: 1201ه مع حاشية الدسوقي طبع بدار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

ـ استبدال بعض ما ذكره خليل بالمعتمد: ومنه قول خليل: (رماد النجس ودخانه من النجس) فذكره الدردير من الطاهر.

ـ إطلاق المقيد: ذكر خليل من الأعيان الطاهرة (ولبن آدمي إلا الميت) فقال الدردير: (ولبن آدمي)

ـ تقييد المطلق: ذكر خليل من موانع الحدث الأكبر فقال: (ودخول مسجد ولو مجتازا) فقال الدردير: (ولمن فرضه التيمم دخوله)

لهذا قال بعض الشناقطة: لا تجوز الفتوى بظاهر خليل؛ لأنه ربما أطلق وقيد الشراح، أو قيد وأطلقه الشراح[173].

ـ ومن المنهجية التي درج عليها عامة الشراح أن لهم اصطلاح عند نسبة الأقوال مثل: قال المدنيون، أو العراقيون، أو المدنيون، أو المغاربة، فينسب هؤلاء الفقهاء إلى المدارس السابقة، إلا المغربيون فالمراد بهم أصحاب المدرسة المغربية والأندلسية.

ـ المذهب الشافعي

إمام المذهب محمد بن إدريس الشافعي المكي يلتقي مع النبي صلى الله علَيه وسلّم في عبد مناف، النبي صلى اللَّه علَيه وسلّم هاشمي والشافعي مُطَّلِبي، وهاشم والمطلب ابنا عبد مناف، ولد الشافعي بغزة ونقل إلى مكة ابن سنتين، وأقام بالعراق وتوفي بمصر سنة: 204هـ

قال الشافعي: «أَتَيْتُ مَالِكًا وَقَدْ حَفِظْتُ الْمُوَطَّأَ فَقَالَ لِي اطْلُبْ مَنْ يَقْرَأُ لَكَ فَقُلْتُ لَا عَلَيْكَ أَنْ تَسْمَعَ قِرَاءَتِي فَإِنْ خَفَّتْ عَلَيْكَ وَإِلا طَلَبْتَ مَنْ يَقْرَأُ لِي فَقَالَ لِي اقْرَأْ فَقَرَأْتُ فأعجبه

---

[173] انظر: تقديم عبد الباقي بن محمد آل مبارك لكتاب الشرح الصغير لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك1/17.

ذَلِك»[174] وأخذ عن سفيان بن عيينة والفضيل بن عياض وغيرهما، وله من الكتب (الأم) في الفقه، وكتاب: (الرسالة) في علم الأصول.

وفي مصادر الشافعية إذا أطلق لفظ الأقوال أو القولين فالمراد: ما قاله الشافعي في القديم قبل خروجه من العراق، والجديد وهو ما قاله بعد ارتحاله لمصر، وقدم الجديد عند التعارض إلا في مسائل قدم فيها فقهاء الشافعية القديم لقوة دليله.

أمهات المذهب الشافعي:

ـ كتاب: (الأم) و(الإملاء)

كلاهما للشافعي صنفهما بمكة، و(مختصر البويطي) يوسف بن يحيي(ت231ه) و(مختصر المزني) إسماعيل بن يحيي(ت264ه) شرحه أبو الحسن الماوردي (ت450ه) في كتابه (الحاوي الكبير)

ـ كتاب: (نهاية المطلب في دراية المذهب)

لإمام الحرمين الجويني عبد الملك بن عبد الله(ت478ه) وهو كتاب جامع اختصر فيه الأمهات الأربعة السابقة، فصار عرضا متكاملا لمذهب الشافعي.[175]

ـ كتاب: (البسيط) و(الوسيط) و(الوجيز) و(الخلاصة)

كلها لأبي حامد **الغزالي** (ت505ه) اختصر الأخير من السابق له، والأول اختصره من كتاب الهداية للجويني.

---

[174]) الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفضلاء 68، لأبي عمر يوسف بن عبد البر463ه، دار الكتب العلمية بيروت.

[175]) انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب 8/1 لإمام الحرمين عبد الملك الجويني المتوفى سنة: 478ه، تحقيق عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج الطبعة الأولى سنة: 1428ه2007م.

ـ كتاب: (الشرح الكبير)

يسمى بفتح العزيز للرافعي عبد الكريم بن محمد(ت623ه) شرح فيه كتاب الوجيز للغزالي وتوسع فيه تعليلا وتدليلا، وقد خُرجت أدلته خلاصتها في كتاب: (تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير) لابن حجر العسقلاني(ت852ه) وللرافعي كتاب آخر اسمه(المحرر)

ـ كتاب: (المنهاج)

اختصار المحرر، و(روضة الطالبين) اختصار للشرح الكبير ليحيي بن شرف النووي (ت676ه)

ـ الكتب المشتهرة والمعتمدة عند الشافعية:

الكتب التي عليها مدار الفقه الشافعي، قال النووي: الكتب المشتهرة الأكثر تداولا بين أصحابنا: (مختصر المزني)، و(المهذب) لأبي إسحاق الشيرازي(ت476ه) وشرحه النووي في كتابه المجموع و(التنبيه) للشيرازي، و(الوسيط) و(الوجيز) للغزالي، وقال ابن حجر: الذي أطبق عليه المحققون أن المعتمد ما اتفق عليه الشيخان النووي والرافعي، وعند اختلافهما قدم قول النووي.[176]

المذهب الحنبلي

أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، يلتقي مع النبي صلى اللَّه علَيه وسلّم في نزار، النبي

[176]) انظر: الفتح المبين في حل رموز ومصطلحات الفقهاء والأصوليين109، لمحمد إبراهيم الحفناوي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى سنة: 1419ه1999م، والمجموع شرح المهذب 54/1 لأبي زكرياء النووي المتوفى سنة: 676ه، تحقيق: محمود مطرجي، دار الفكر بيروت 1421ه2000م، ومع المكتبة العربية 356 لعبد الرحمن عطبة، دار الأوزاعي بيروت.

صلى اللَّه علَيه وسلّم من مضر ولد نزار، والإمام أحمد من ربيعة ولد نزار، المتوفى سنة:241هـ.[177] سمع من الشافعي، وسفيان بن عيينة، والقاضي أبي يوسف، وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم، ومن كتبه: (المسند) في الحديث وكتاب في العلل وآخر في الزهد.

ـ تقسيم ما نقل عن أحمد:

وقسم فقهاء الحنابلة ما نقل عن الإمام إلى ثلاثة أقسام:

ـ الروايات:

وهي الأقوال المنسوبة للإمام أحمد بشكل صريح في المسألة سواء اتفقت الأقوال أم اختلفت.

ـ التنبيهات:

وهي الأقوال التي لم تؤخذ من صريح كلامه، وإنما هو الفهم الذي دلت عليه عبارة الإمام بشكل غير صريح.

ـ الأوجه: **وهي أقوال أصحاب الإمام وتخريجاتهم .**

ـ طبقات فقهاء الحنابلة: **فقهاء المذهب هم على ثلاث طبقات**:

المتقدمون: وهم من الإمام أحمد إلى القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء(ت458هـ)

المتوسطون: من زمن القاضي أبي يعلى إلى ابن مفلح الحفيد برهان الدين محمد(ت884هـ)، وله كتاب المبدع شرح المقنع.

المتأخرون: من زمن علاء الدين علي بن سليمان المرداوي(ت885هـ) إلى محمد بن عبد

---

[177]) انظر: طبقات الحنابلة 5/1، لأبي الحسين محمد بن محمد المتوفى سنة: 526هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة بيروت.

الله العامري(ت1295هـ)

من مصادر الفقه حنبلي:

ـ **(مختصر الخرقي)** لأبي القاسم عمر بن الحسين(ت332هـ) نال هذا الكتاب اهتماما كبيرا من فقهاء المذهب بالشرح والتعليق والتدريس.

ـ **(المستوعِب)** لمحمد بن عبد الله السامُري(ت616هـ) وهو كتاب كثير الفوائد والمعاني، اختصر فيه صاحبه: (مختصر الخرقي) و(التنبيه) للخلال و(الإرشاد) لابن أبي موسى و(الجامع الصغير) و(الخصال) للقاضي أبي يعلى و(الهداية) لأبي الخطاب(ت510هـ) و(التذكرة) لابن عقيل

ـ **(المغني)** لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي(ت620هـ) وهو من أبرز الشروح لمختصر الخرقي ، ولابن قدامة كتاب(الكافي في فقه الإمام أحمد)

ـ **(المحرر في الفقه** على مذهب الإمام أحمد) لعبد السلام بن تيمة الحراني(ت652هـ) وله كتب أخرى، ولتلميذه ابن القيم كتب كذلك.

ـ **(شرح منتهى الإرادات)** لمنصور بن يونس البهوتى الحنبلي(ت1051هـ)

ـ **(الشرح الكبير على متن المفنع)** لعبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي(ت682هـ)

المصادر والمراجع لرجال الحديث

أولا ـ مصادر أساسية للحكم على الرجال تشدد وتساهل:

المصادر الأساسية وهي الكتب التي كتبها أئمة هذا الشأن أو جمعها تلاميذهم، ومن أوائل الأئمة المؤسسين لهذا العلم: شعبة بن الحجاج(ت160هـ)، ومالك بن أنس(ت179هـ)، ويحي بن سعيد القطان(ت198هـ)، ويحي بن معين(ت233هـ) وهؤلاء من المتشددين، وفريق منهم من

المعتدلين كأحمد بن حنبل(ت241هـ) والبخاري(ت256هـ) ومسلم(ت261هـ) وفريق من المتساهلين كابن خزيمة(ت311هـ)، وابن حبان(ت354هـ) والحاكم (ت405هـ) أما الترمذي(ت279هـ) وأحمد العجلي(عراقي الأصل واستقر في طرابلس الغرب وتوفي بها سنة:261هـ) فاختلف فيهما بين الاعتدال والتساهل.

اتفاق علماء التزكية في التوثيق واختلافهم:

ومن فوائد معرفة الأوصاف التي تقدم ذكرها للنقاد منهم المتشدد، ومنهم المعتدل، ومنهم المتساهل؛ فإن الباحث عند بحثه عن حكم يتعلق بأحد الرواة فلا يخلو حاله إما أن يتفق المزكون على توثيقه وإما على تضعيفه؛ فالباحث يعتمد ما اتفق عليه أهل التزكية، وإذا صرح بعضهم بالحكم على رجل فإنه ينظر في صفة المزكي فإن كان من المتشددين ووثق راويا فإنه يؤخذ بقوله ويشد عليه بالنواجد، ما لم يخالفه غيره بجرح مفسر، وإن ضعف راويا فينظر هل فسر الجرح أو لا، وينظر لعل هناك من وثقه، وإن كان المزكي متساهلا ووثق راويا فلا يعتمد على توثيقه إلا بسبر حال الراوي، وإن كان المزكي معتدلا فإنه يقبل منه التوثيق والتضعيف، ما لم يقابل توثيقه بجرح مفسر، أو يقابل جرحه بنفي سبب الجرح بتوبة أو براءة[178].

ـ تنوع مصادر الرجال عامة وخاصة:

من الكتب المصادر: ما هو عام شامل للثقات والضعفاء، مثل: (التاريخ الكبير) للبخاري، و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم(ت327هـ)، ومنها ما هو خاص بالضعفاء، مثل: (الضعفاء) للبخاري، و(الضعفاء) لمحمد بن عمرو العقيلي(ت322هـ)، ومنها الخاص بالمقبولين، مثل: (الثقات) لابن حبان، والكامل لعبد الله ابن عدي(ت365هـ) يذكر الراوي المقبول قد يكون صحابيا، وقد يكون مُضعَّفا يذكره لأجل أن يدافع عنه، ومنها كتب ليست خاصة بالرجال

[178])انظر: قواعد في الجرح والتعديل 171، منهج الجرح والتعديل....

وإنما هي للرواية مثل (سنن الترمذي) و(سنن النسائي) و(سنن الدارقطني) وهي تذكر أحكاما على الرجال.

ما تميزت به المصادر عن المراجع:

تتميز هذه الكتب المصادر بغاية التثبت في نقل الأحكام على الرواة، فغالبا ما تكون سليمة من الخطأ؛ لأنها لم تنقل من غيرها، ولأن ذكر الأحكام بألفاظها لا بمعناها كما قد يقع في غيرها[179].

ثانيا ـ المراجع التي تنقل عن سابقاتها، **ومنها**:

ـ تهذيب الكمال:

هذا الكتاب ليوسف بن الزكي المزي(ت742ه) وهو تهذيب لكتاب (الكمال في أسماء الرجال) لعبد الغني المقدسي(ت600ه) ، حاول المزي استيعاب أسماء شيوخ وتلاميذ من ترجم لهم من رواة الكتب الستة: البخاري ومسلم وأبي داوود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وحقق فائدة عظيمة لمن أراد معرفة المعاصرة واللقاء بين الرواة، وهذب (الكمال) بإضافة ما استدركه من أسماء وحذف بعضهم مما لا ينطبق عليه الشرط.

ـ تهذيب التهذيب:

هذا الكتاب لأحمد بن حجر العسقلاني(ت852ه) وهو تهذيب لكتاب المزي، هذبه بحذف بعض الأسانيد، وتعقبه بعبارات محررة ونقد جيد عالج التطويل الممل والاختصار المخل وهو موسوعة عظيمة الفائدة.

[179]) انظر: قواعد في الجرح والتعديل 204.

ـ تقريب التهذيب:

هذا الكتاب لأحمد بن حجر العسقلاني جرد أسماء الرواة مع الحكم عليهم بأصح ما قيل فيهم يذكر طبقة الراوي ومن خرج له.

ـ ميزان الاعتدال

للحافظ الذهبي(ت748ه)، لهذا الكتاب تميز فهو من أهم ما صنف في أسماء الضعفاء ومن تُكلم فيهم.

ـ لسان الميزان

لأحمد بن حجر العسقلاني، متمم للميزان يأتي بالترجمة، ثم يتبعها بتعليق يفيد الجرح أو التعديل، وقد يتعقب الذهبي إن وهم كأن يجعل من الاسم الواحد رجلين، أو يجعل الاسمين لرجل واحد.

ما تميزت به المراجع عن المصادر:

تميزت هذه الكتب المراجع بأن أصحابها كالذهبي وابن حجر من العلماء الذين أجادوا في التحقيق في أحوال الرجال، وتحرير العبارات التي جاءت عن السابقين، والترجيح عند الخلاف، أو التوفيق بين الجرح والتوثيق، كأن تقبل روايته في قطر أو زمن ولا تقبل في غيره، وبينوا المراد من ألفاظ الجرح والتعديل الخاصة والعامة، التي يجب أن لا يغفل الباحث عن دلالاتها.

حكم المعلق في الصحيحين وفي غيره:

ـ من منهج الصحيحين التعليق: التعليق في غير الصحيحين يُعد من الضعيف، ولكن ما ورد منه في الصحيحين عند مسلم اثنا عشر حديثا أوصلها في مواطن أخرى، وما ورد في البخاري أوصلها كذلك في مواطن أخرى غير مائة وستين حديثا أوصلها ابن حجر في كتابه (تغليق التعليق) وعلى كل حال فالبخاري لم يأت بالمعلق لقصد الرواية وإنما هي شواهد

ومتابعات أو جاءت في التراجم لفقهها، وعلى كل حال فالباحث يحتج من البخاري بما أورده بإسناده، أما الذي لم يأت به إلا معلقا فقد يكون صحيحا على شرط غيره، أو حسنا، أو يحتج به بجبره بغيره.

وإذا وجد الباحث البخاري قد صدر المعلق بصيغة التمريض فقد يأتي به لبيان ضعفه فلا ينقله منه حينئذ للاحتجاج بمتن الحديث، ويمكنه الاحتجاج بحكم البخاري على الحديث ومنه قوله: بَاب مُكْثِ الْإِمَامِ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلَامِ، وَقَالَ لَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرِيضَةَ، وَفَعَلَهُ الْقَاسِمُ، وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ (لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ) وَلَمْ يَصِحَّ،[180] فذكر في هذه الترجمة: حديثا موقوفا على ابن عمر والقاسم، وذكر ما يعارضه من المرفوع الضعيف، والمراد به الفقه وليس الرواية.

ـ ما سكت عنه أبو داود:

إن أبا داود في سننه قال: (وَمَا كَانَ فِي كتابي فِيهِ وَهَنٌ شَدِيدٌ بَيَّنْتُهُ. وَمَا لَمْ أَذْكُرْ فِيهِ شَيْئًا فَهُوَ صَالِحٌ)[181]فهل يمكن للباحث أن يعتمد على سكوت أبي داوود فيحتج بكل ما سكت عنه؟ قال النووي وابن حجر: ما سكت عنه هو من الحسن،[182] وبذلك يمكن للباحث أن يحتج بسكوته، وقال بعض المحققين: إن ما سكت عنه أبو داود في سننه أنواع: منها الصحيح عند غيره، ومنها الحسن، ومنها ما هو ضعيف صالح للاعتبار، لم يشتد ضعفه، فهو مما يعمل به عنده وعند أحمد والنسائي؛ لكونه أولى من قول الرجال.[183]

قال ابن حجر: ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود؛ فإنه

---

[180]) البخاري كتاب الصلاة باب مكث الإمام في مصلاه 169/1.

[181]) سنن أبي داوود 13/1.

[182]) انظر: التقريب والتيسير للنووي30، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر432/1.

[183]) انظر: منهج النقد في علوم الحديث277، وتحرير علوم الحديث 858/2.

يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها)[184]ولربما سكت عن بعض الضعيف في موطن لآنه قد نبه عليه سابقا، أو غفل عنه، أو لاشتهاره بالضعف، أو للخلاف فيه.[185]

ـ المستدركات هل حكمها حكم الأصل؟

المستدرك هو: الكتاب الذي استدرك على كتاب ما، بأن جاء بمتون جديدة على شرط ذلك الكتاب، ومن أبرزها: المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم.

لا يمكن للباحث أن يقتصر على كلام صاحب المستدرك، بقوله إن هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين مثلا؛ فقد اجتهد الحاكم ـ رحمه الله ـ ولكن بعض الأحاديث التي استدركها لم تكن على شرط من استدرك عليه؛ لأن الواجب أن يتحقق من الرواة أنهم رجال الصحيحين، مع التزام الكيفية التي روى بها أصحاب الصحيحين فلربما قبل منه البخاري مثلا على وجه الانتقاء،[186] فتتبع الذهبي الحاكم ووافقه في البعض وخالفه في البعض وسكت عن بقيتها، فهل ما سكت عليه الذهبي هو إقرار للحاكم؟ قال بعض العلماء منهم الزيلعي تلميذ الذهبي ومنهم السيوطي: السكوت إقرار، وقال قوم: إن ما سكت عليه الذهبي لا يعد إقرار،[187] فيجب على الباحث النظر في الأثر؛ لاحتماله القبول والردّ.

---

184)النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 146/1.

185) انظر: الواضح في مناهج المحدثين 259.

186) انظر: المصدر السابق 90.

187) انظر: الإيضاح الجلي في نقد مقولة صححه الحاكم ووافقه الذهبي 28. وجرى الخلاف كذلك فيمن سكت عليهم البخاري في تواريخه. انظر: تحرير علوم الحديث507/1.

ـ المستخرجات وفوائدها:

المستخرجات وهي أن يقصد مؤلفها تخريج أحاديث بأسانيد أخرى، وبذلك تتعدَّد الطرق للحديث الواحد، وهي كتب تعين على إيجاد المتابعات والشواهد التي قد يحتاجها الباحث لتقوية حديث معين وخاصة إن كان حديثه لا يصلح بمفرده للاحتجاج، ويستفاد من كتب المستخرجات: تصريح بعض الطرق بالسماع عند العنعنة، وقد يتضح من خلالها المدرج والمهمل والمبهم وعلو الإسناد وكل ذلك مما يجب الاهتمام به في القضايا والأبحاث الحديثية؛ فقد تتسبب هذه المعاني في قبول الحديث أو رده أو رجحانه.

ـ كتب الزوائد:

هي مصادر حديثية اهتمت بذكر النصوص التي لم تُرو في الكتب الستة الأصول، وقد تكون الزوائد فيها ببسط المختصر أو بتغير الألفاظ المؤثرة في استنباط الأحكام، وهي ميدان خصب لجمع أدلة الفقهاء عند أبحاث الفقه المقارن، ومن أبرز هذه الكتب: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لعلي بن أبي بكر الهيثمي(ت807هـ).

ـ كتب السِّيَر:

إن هذه المصادر لا تُخَرَّج منها النصوص النبوية المتعلقة بالأحكام، إلا ما اختصت به كذكر المراحل والمسالك وقت الهجرة أو الغزو.

ـ مراعاة الاختلاف بين الفقهاء والمحدثين في التصحيح والإعلال:

قد يختلف قبول الاحتجاج ببعض النصوص ككونها من المرسَّل، أو أنها من زيادات عامة الثقات، فسببه الاختلاف في الأصول ولكل أصله.

مصادر علم الحديث دراية:

اعتنى المسلمون بحديث النبي صلى اللَّه عليه وسَلَّم منذ البعثة سماعا وفهما وتطبيقا، وقاموا بكتابة بعضه، وبعد وفاة النبي صلى اللَّه عليه وسَلَّم برز من بينهم من كان ملازما للنبي صلى اللَّه عليه وسَلَّم كأبي هريرة وأنس ابن مالك وأم المؤمنين عائشة وجابر بن عبد الله، ومن حرصهم كانوا يتثبتون عند سماعهم للحديث ويقومون بنقد الروايات خوفا من الخطأ والنسيان، وبعد مقتل عثمان بن عفان ظهر في الناس الكذب على رسول الله صلى اللَّه عليه وسَلَّم فزاد الاحتياط والنقد، قال ابن سيرين: «فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم» وبطول العهد طالت الأسانيد واحتاجت إلى مزيد من العناية في فحص الرواة وصاروا لا يروون إلا عن التقاة، وبدأة المصطلحات الصحيح والضعيف والموضوع والمنقطع وغيرها تنموا شيئا فشيئا على يدي طبقة شعبة بن الحجاج ومالك وسفيان، وفي عصر تدوين الحديث صاحبت هذه الأحكام رواية الحديث مثل كتب البخاري والترمذي وغيرهما، ثم ظهر التصنيف في علم الحديث دراية منفصلا عن غيره في مراحل مختلفة، ومن أبرز من ساهم في إنشاء هذه المصنفات:

مرحلة الجمع والتأسيس:

قام بهذه المرحلة ثلة من العلماء منهم من اكتفى بالمشافهة في نقل القواعد ومنهم من صنف، ومنهم:

ـ أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي الفارسي(ت360ه) جمع شتات المسائل وألف كتاب (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) قال عنه الذهبي: طلب الحديث مبكرا وألف وأجاد وأحسن في كتابه، قال: وكتابه ينبئ عن إمامته.[188]

ـ الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه(ت405ه) له مؤلفات منها: (معرفة

[188]) انظر: سير أعلام النبلاء 73/16.

علوم الحديث) وكتاب (المستدرك على الصحيحين) وهو في أهل عصره من أعلم الناس بصحيح الحديث وتمييزه عن سقيمه.

ـ أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي(ت463ه) (الكفاية في علم الرواية) و (الجامع، لأخلاق الراويّ وآداب السامع) و (شرف أصحاب الحديث) و (الرحلة في طلب الحديث) (موضح أوهام الجمع والتفريق) (المتفق والمفترق) قال عنه الذهبي: جمع الخطيب وصنف عدل وجرح فصار أحفظ أهل عصره، وقال نور الدين عتر: عن كتابه الكفاية: «استوفى فيه البحث في قوانين الرواية، وأبان فيه عن أصولها وقواعدها الكلية، ومذاهب العلماء فيما اختلفت آراؤهم فيه، ولا يزال حتى يومنا أعظم كتاب في هذا الباب»[189]

ـ مرحلة التهذيب والتحرير:

برز في هذه المرحلة جماعة من المحدثين الذين لعبوا دورا مهما في تطبيق قواعد النقد على الروايات، وحرروا ألفاظ من سبقهم وضبطوا بعض الأحكام المطلقة وبينوا مرادها، ومن هؤلاء:

ـ ابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمان الكردي(ت643ه) كتابه مشهور باسم: (مقدمة ابن الصلاح) قال نور الدين عتر: ابن الصلاح رائد التحول العظيم في علوم الحديث، جمع ما تفرق في الكتب السابقة، وتميز بالاستنباط الدقيق، وضبط التعاريف، وحقق أقوال العلماء حتى صار الكتاب إماما لمن بعده من المصنفين، واعتنوا به بالشرح والنظم.

ـ عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، العراقي الكردي(ت608ه) له كتاب: (التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح) وكتاب: (المغني عن حمل الأسفار في الإسفار) في تخريج أحاديث الإحياء. وله نظم باسم(ألفية العراقي) من أبرز شروحها: كتاب: (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث) وهو شرح حافل أوضح غامضها وفتح مغلقها، وأبرز فوائد حديثية كثيرة

[189]) منهج النقد في علوم الحديث64.

ونافعة لطلبة العلم.

ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت852هـ) ومن مصنفاته: (نخبة الفكر) وهو على وجازته يمتاز بغزارة الفوائد وحسن ترتيبها، وشرحه: (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر) و (فتح الباري في شرح صحيح البخاري) فَصَّل فيه الجوانب الفقهية والجوانب الحديثية بذكر الطرق الأخرى التي جاءت موافقة لأحاديث البخاري أو مخالفة مع بيان حالها من حيث القبول والردّ، و (التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير) وهو الكتاب الذي عليه اعتماد كثير من الباحثين في تخريج الأحاديث و (بلوغ المرام من أدلة الأحكام) وما له من شروح غاية في الشهرة والنفع، ومنها: (سبل السلام في شرح بلوغ المرام للصنعاني)؛ والتي من خلالها يمكن جمع مادة علمية كبيرة في علم الحديث دراية.

ـ مصنفات خاصة بفنٍّ من فنون علوم الحديث:

ـ كتاب: (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الحديث) لأبي بكر محمد بن موسى الهمذاني(ت584هـ)

ـ كتاب: (عجالة الإملاء على الترهيب والترغيب) لبرهان الدين الناجي(ت900هـ)

ـ كتاب: (التبيان في أوهام المحدثين) لعماد بن حسن المصري.

ـ كتاب: (أبكار المنن في تنقيد آثار السنن) لمحمد عبد الرحمن المباركفوري(ت1353هـ)

ـ كتاب: (شرح علل الترمذي) زين الدين عبد الرحمن بن رجب(ت795هـ)

ـ كتاب: (تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل) للحافظ العراقي.

ـ كتاب: (اللمع في أسباب ورود الحديث) لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت911هـ)

البحث عن طريق تخريج الفقه والأصول

ـ البحث بتخريج الأصول من الفروع:

هي عبارة أطلقها البعض،[190] وأنكرها آخرون[191]،وهو البحث عن أصول إمام من الأئمة من خلال مؤلفاته لمعرفة المنهج الذي سلكه في استنباط الأحكام من النصوص، فمنهم من لم يصرح بقواعده الأصولية في كتابه، ولمعرفتها علي الباحث أن يتتبع أحكام الجزئيات؛ ليدرك القواعد التي اعتمد عليها، مثال ذلك ما يجري في مسائل الخلاف قولهم: هل يقاس على الرخص أو لا؟ فمعرفة الأصل الذي اعتمده من القياس يعرف من خلال استقراء ما استجد من صور، هل أعطاها حكم الرخصة أو لا؟ فالتخريج هنا كشفٌ عن أصولٍ موجودة وليس تأسيسا لها، وبهذا يجاب عمن أنكر عبارة (تخريج الأصول من الفروع) باعتبار أن الأصول يجب أن تكون سابقة للفروع؛ لأنها هي التي أنتجتها.

وعلى هذا لو قام الباحث بدراسة لكتاب من كتب رواية الحديث مثلا، فأراد بيان منهجه، ومعرفة شرطه في قبول الرواية، وما تميز به من حيث الإسناد والمتن، فإن ذلك يمكن أن يسمى تخريجا؛ ما دام قد اكتشف ذلك من خلال استقراء الكتاب.

ـ البحث بتخريج الفروع على الأصول:

تتم هذه الطريقة بالتَّعرُّف على أحكام الجزئيات من خلال دراسة النصوص القرآنية والنبوية والقواعد الأصولية والفقهية، وهو أمر يحتاجه الباحث في كل المستويات؛ لتحقيق الواجب من المجتهد وللمران والتدريب من المبتدي، لتحصل إحدى الفائدتين: إما استنباط الحكم من الأصل بالكشف عنه، وإما إلحاق المسائل والأحكام لأدلتها؛ فيطمئن المكلف بعد

---

[190]) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين 6.

[191]) انظر: الواضح في أصول الفقه 17/3.

علمه أن هذا القول له أصل معتبر.

وكذلك حمل المسائل على أدلتها له علاقة بالفقه المقارن، فعند إثارة الخلاف لا سبيل إلى الإنصاف إلا بالنظر في أصول هذه الأحكام المختلفة ليعلم الراجح منها من المرجوح، فعمد الأصوليون إلى فروع أئمتهم وخرَّجوها على أصولهم، ومنها كتاب:

1 ـ (كتاب تأسيس النظر):

لأبي عبد الله الدبوسي الحنفي(ت430هـ)، يأتي بأصل إمامه أبي حنيفة ويقابله بما خالفه فيه أصحابه كأبي يوسف وزفر ومحمد، ثم يأتي بالأصول التي خالف فيها مالك، ثم ما خالف فيها ابن أبي ليلى، ثم ما خالف فيه الشافعي، ثم يذكر أصولا لأبي حنيفة وحده، ويخرج على كل أصل مسائل، ومنها: (الأصل عند أبي حنيفة: أن كل من لا يقدر بنفسه فوسع غيره لا يكون وسعا له، وعلى هذه مسائل منها): وذكر العاجز عن استقبال القبلة مع وجود من يوجهه وقد صلى لغير القبلة، أو صلى على فراش نجس لعجزه عن إزالتها وهناك من يزيلها، جاز له ذلك عند أبي حنيفة؛ لأن وسع غيره لا يكون وسعاله، خلافا لصاحبيه فعندهما: لا يجوز فعله، ووجب عليه تكليفهم؛ لأن وسع غيره يكون وسعا له، ومثله عجزه عن الوضوء بنفسه.[192]

2 ـ كتاب: (مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول)

لأبي عبد الله التلمساني المالكي(ت771هـ) يذكر القاعدة أو الضابط ثم يخرج عليه فروعا ولربما ذكر المخالف من المذاهب الأخرى، ومنه قال: (في النهي هل يدل على فساد المنهي عنه أو لا؟) ذكر بأن فيه خلافا بين الأصوليين، والجمهور منهم قالوا: يدل على الفساد إلا ما خرج بدليل، فصار الفساد أصلا.

ثم ذكر قول المالكية وحققه، وخلاصته: إن كان النهي لحق الله سبحانه دل على فساد

[192]) انظر: كتاب تأسيس النظر 46.

المنهي عنه، وإن كان لحق العبد فلا، وذكر بأن النصوص النبوية التي جاءت بالتخيير كلها في حق العباد كحديث المصراة، ويجري عليه كل فراق حكم به على الزوجين إن كان السبب لحق الله سبحانه كان فسخا، وما خير فيه الزوج أو الزوجة أو الولي كان طلاقا؛ لفساد الأول وانعقاد الثاني.[193]

3 ـ كتاب: (التمهيد في تخريج الفروع على الأصول)

لجمال الدين الإسنوي الشافعي(ت772ه) يذكر القاعدة أو الضابط ثم يفرع عليها مسائل يخرجها على أصل إمامه ويذكر الخلاف، مثاله: قال: (الكفار هل هم مكلفون بفروع الشريعة؟) وذكر الخلاف قول بالتكليف وصححه، وقول بعدمه، وقول بتكليف المرتد دون الأصلي، وجاء بمسائل منها: إذا نذر ثم أسلم هل يوفي بنذره نعم على التكليف، إعانة المسلم للكافر على المفطرات في نهار رمضان تحرم على القول بالتكليف، إن جاوز الميقات مريدا للنسك ثم أسلم وأحرم وجب الهدي على القول بالتكليف.[194]

4 ـ (القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية)

لأبي الحسن علاء الدين البعلي المعروف بابن اللحام الحنبلي(ت803ه)، يذكر القاعدة أو الضابط ثم يأتي بمسائل مخرجة على ما تقتضيه القاعدة، مثاله: قال (شرط التكليف العقل وفهم الخطاب) أشار إلى الخلاف في تكليف المجنون، وذكر لو أن المجنون أفاق في منتصف الشهر هل يلزمه قضاء أوله؟ منهم من ألزمه، قال والصحيح خلافه.[195]

---

[193]) ينظر: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول 418.

[194]) انظر: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول 213.

[195]) انظر: القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية 33.

ـ البحث بتخريج الفروع على الفروع:

وذلك بالتعرف على أحكام الجزئيات المستجدة بتكييفها لتنضوي تحت قاعدة فقهية كلية، فينسحب عليها حكم القاعدة، أو إلحاقها بما يشبهها من الأشباه والنظائر مع انعدام الفرق، أو إلحاقها بفرع اتحدت معه في العلة، وهو نوع من أنواع الاجتهاد داخل المذهب، ولهذا يجب على البحاث وصغار طلبة العلم أن لا يتعجلوا في إلحاق بعض المسائل الجديدة بالقديمة؛ خشية أن يكون بينها فرق معتبر، والفروق منها الظاهر ومنها الخفي الذي لا يدركه إلا من كان له نظر ثاقب وخبرة في تنزيل الأحكام.

ـ البحث بتخريج المناط[196]

وهو: الاجتهاد في استنباطه علة الحكم الذي دلَّ النص والإجماع عليه، من غير تعرض لبيان علته لا بالصراحة ولا بالإيماء.[197]

يحتاجه الباحث عند استخدامه للمنهج الاستقرائي الناقص؛ ليتعرف على حكم بقية الأفراد؛ فيقوم الباحث عند قياسه فرع عن أصل من الأصول بثلاث عمليات عقليه: الأولى تخريج المناط: وذلك بالنظر في النص الذي خاطبنا بالحكم لمعرفة العلة التي تعلق بها الحكم، وقد يجد أوصافا متعددة يحتمل أن تكون هي العلة، فينتقل إلى العملية الثانية وهي: تنقيح المناط، فيختبر الأوصاف ليحدد أحدها علة يتعلق بها الحكم ويحذف ما عداها بالدليل، ثم ينظر في الفرع وهو تحقيق المناط، لينظر هل وجدت العلة بعينها في الفرع أو لا؟[198]

مثاله: النهي عن التفاضل في بيع الشعير بجنسه.

---

[196]) المناط: لُغَة: مَوضِع النوط وَهُوَ التَّعَلُّق والإلصاق، من ناط الشَّيْء بالشَّيْء إِذا ألصقه وعلقه. الكليات للكفوي 873. وعند الأصوليين العلة. التعريفات الفقهية 218.

[197]) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي 336/3.، الإبهاج في شرح المنهاج 83/3.

[198]) انظر: رفع النقاب عن تنقيح الشهاب 293/5.

تخريج المناط: هل العلة القوت والادخار، أم الكيل والوزن.

تنقيح المناط: قال المالكية بأن العلة هي القوت والادخار؛ ليعم النهي كافة الشعير بمختلف صور بيعه، القليل منه والكثير، الجزاف والمكيل، وتلغى علة الكيل؛ والدليل: لأنها تؤدي إلى جواز التفاضل في الجزاف.[199]

تحقيق المناط: (بيع الأرز بجنسه متفاضلا) (بيع التفاح بجنسه متفاضلا) الأرز: من صفاته أن يُتَّخذ للقوت ويدخر، تحقق مناط العلة.

أما التفاح فهو مأكول ولكنه لا يقتات ولا يدخر؛ تخلفت العلة فيتخلف الحكم.

مصادر ومراجع المفسرين[200]

تعددت كتب التفسير وتنوعت باختلاف مناهجها، ومثالها:

أولا ـ كتب التفسير بالمأثور:

ويشتمل على أنواعه الأربعة: أولها: تفسير القرآن بالقرآن. ثانيها: تفسيره بالسنة النبوية. ثالثها: تفسيره بأقوال الصحابة -رضي الله عنهم-.

رابعها: تفسيره بأقوال التابعين -رحمهم الله تعالى- ومن الأمثلة على هذه التفاسير:

1 ـ كتاب: (جامع البيان في تفسير القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري(ت310هـ) يُعد المرجع الأول عند المفسرين، قال عنه السيوطي: «أجلُّ التفاسير» وقال النووي: «أجمعت الأمة على أنه لم يصنف مثل تفسير الطبري»

---

[199]) انظر: رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام 388/4.

[200]) انظر: الكتب وترجمها من كتاب: التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي، دار الحديث القاهرة، سنة الطبع 1426هـ 2005م.

2 ـ كتاب: (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) لأبي محمد عبد الحق بن عطية(ت546ه) قال ابن خلدون: لخصه من كتب التفاسير وتحرى ما هو أقرب للصحة، وقال ابن تيمية: وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة والجماعة وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري.

3 ـ كتاب: (تفسير القرآن العظيم) لأبي الفداء إسماعيل بن كثير(ت774ه) من أشهر ما دون في التفسير بالمأثور، وله المرتبة الثانية بعد تفسير ابن جرير الطبري، وينبه عن الإسرائيليات، ويناقش المسائل الفقهية.

4 ـ كتاب: (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد الثعالبي(ت876ه) قال مؤلفه: قد ضمنته ما اشتمل عليه تفسير ابن عطية، قال الذهبي: الكتاب مفيد جامع لخلاصات كتب مفيدة.

ثانيا ـ كتب التفسير بالرأي:

1 ـ كتاب: (مفتاح الغيب) لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي(ت606ه) وقيل: إن المؤلف توفي ولم يكمله، وإنما الذي أتمه: أحمد بن محمد القمولي(ت727ه) وقيل: شاركه شهاب الدين الخوي(ت639ه)

2 ـ كتاب: (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) لناصر الدين أبي الخير بن علي البيضاوي(ت691ه)جمع فيه صاحبه بين التفسير والتأويل، مع اشتماله على أحاديث موضوعة في فضائل السور.

3 ـ كتاب: (لباب التأويل في معاني التنزيل) لعلاء الدين أبي الحسن الشيحي الخازن(ت741ه) اختصره المؤلف من معالم التنزيل للبغوي وما تقدم عليه من تفاسير، مكثر من رواية التفسير بالمأثور مع حكاية قصص الإسرائيليات.

4 ـ كتاب: (البحر المحيط) لأثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي(ت745ه) يعد المرجع الأول لمن يريد أن يقف علىٰ وجوه الإعراب لألفاظ القرآن الكريم وتوسع في الخلاف النحوي، مع عدم إهماله للناحية البلاغية والأحكام الفقهية.

كتب التفسير التحليلي والإجمالي:

وتنقسم كتب التفسير إلىٰ نوعين من حيث التوسع في الألفاظ والمعاني وعدمه إلى تحليلي وإجمالي.

التحليلي ما توسع فيه المفسر بالتفصيل لما ذكره من الجزئيات مثل تفسير الطبري والقرطبي.

والإجمالي يحرص فيه المفسر علىٰ بيان المعنى العام للآية دون تفصيل، ومثله: (تفسير الجلالين) جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي.

ـ التفسير الفقهي:

من المفسرين من كانت له عناية بتفصيل الأحكام الفقهية ومنهم:

أولا ـ من تفاسير الأحناف:

1 - تفسير «أحكام القرآن»، لأبى بكر الرازى المعروف بالجصاص(ت370ه)

2 - تفسير «التفسيرات الأحمدية فى بيان الآيات الشرعية» لأحمد أبى سعيد المدعو ب (ملاجيون) من علماء القرن الحادى عشر الهجرى.

ثانيا ـ من تفاسير المالكية:

1 – (أحكام القرآن) لأبي بكر ابن العربى(ت543ه)

2 – (الجامع لأحكام القرآن)، للإمام القرطبى(ت671ه)

ثالثا ـ من تفاسير الشافعية:

1 – (أحكام القرآن) للشافعى، من جمع أبى بكر البيهقى صاحب السنن.

2 - تفسير «أحكام القرآن» للكيا الهراسى(ت504ه)

رابعا ـ من تفاسير الحنابلة:

1 ـ (تفسير القرآن الكريم) لمحمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية(ت751ه)

2 ـ (تفسير القرآن العظيم) لأبي الفداء إسماعيل بن كثير(ت774ه)

هذه أهم المصنفات فى التفسير الفقهى لأئمة المذاهب من أهل السنة، أما الفرق الأخرى من الشيعة وغيرها فلها مؤلفات فى ذلك، ولكنها لا تخلو من التعصب الشديد؛ بحيث تؤول النصوص القرآنية تأويلا يخدم مبادئها، أو على الأقل لا تتعارض معها، بما يخرج فى النهاية بالألفاظ القرآنية عن معانيها ومدلولاتها.

ـ التفسير العلمي:

وهو ربط الاكتشافات والظواهر الكونية بمعاني بعض الآيات، وهو أمر إن كان المعنى فيه من المأثور فهو مُسَلَّم وإلا وجب أن يُحتاط من ربط الاكتشاف العلمي بمراد الآية الكريمة مخافة نسبة الخطأ إلى معاني القرآن.

ـ التفسير الموضوعي:

وهو دراسة لقضايا معينة بحسب دلالة الآيات في القرآن كله أو في سورة معينة، ومنه كتاب:

ـ «هدي القرآن إلى الحجة والبرهان» و «هدي القرآن إلى معرفة العوالم والتفكر في الأكوان» كلاهما لعبد الله سراج الدين.

ـ وكتاب: (نبوة محمد صلى الله عليه وسلم في القرآن) لحسن ضياء الدين عتر.

المعاجم اللُّغوية ونشأتها

ـ نشأة معاجم اللغة:

القرآن الكريم كلام رب العالمين أنزله بلغة العرب وأعجزهم في فصاحته وبلاغته فكانت قريش وهي على الكفر تسمع للنبي صلى اللَّه عليه وسَلَّم وهو يتلو آياته البينات، معجبين بحسنه وبيانه، فما بالكم بمن أسلم منهم يعتقدون صدقه ووجوب اتباعه؛ فكانت العناية والحرص على معرفة المراد من كل كلماته ولعلوّه في خطابه وكلماته احتاج الناس في صدر الإسلام إلى معرفة معاني بعض كلماته والحال أنهم من أهل الفصاحة والبيان فكانوا بعد وفاة النبي صلى اللَّه عليه وسَلَّم يسألون علماء الصحابة كعمر وعبد الله بن عباس رضَي اللَّه عنهما، وكانت الاستعانة أحيانا بكلام العرب من الشعر والنتر لمعرفة المعنى؛ إن كان هذا حال الصحابة الذين شهدوا التنزيل فما بالكم بمن يخوض في تفسير آيات الله بغير علم ولا برهان، ومما ورد عن الصحابة ما ذكره السيوطي: رُوي أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ سُئِلَ عَنْ قوله: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبّاً﴾[201] ، فَقَالَ: أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي أَوْ أَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إِنْ أَنَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَا أَعْلَمُ!

وَأَخْرَجَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي اللَّه عنهما قَرَأَ عَلَى الْمِنْبَرِ ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبّاً﴾ ، فَقَالَ: هَذِهِ الْفَاكِهَةُ قَدْ عَرَفْنَاهَا فَمَا الْأَبُّ؟ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْكَلَفُ يَا عُمَرُ!

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ لَا أَدْرِي مَا فَاطِرُ السموات حَتَّى أَتَانِي أَعْرَابِيَّانِ يَخْتَصِمَانِ فِي بِئْرٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَنَا فَطَرْتُهَا، يَقُولُ: أَنَا ابْتَدَأْتُهَا.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَحَنَاناً مِنْ لَدُنَّا﴾[202] ، فَقَالَ: سَأَلْتُ عَنْهَا ابْنَ

---

[201]) سورة عبس الآية: 31.

[202]) سورة مريم الآية: 13.

عَبَّاسٍ، فَلَمْ يُجِبْ فِيهَا شَيْئًا.

وفي قوله تعالى: ﴿كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاء﴾[203] قال الْفَرَّاءُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَاءِ هَاهُنَا الْبِئْرُ، لِأَنَّهَا مَعْدِنٌ لِلْمَاءِ، وَأَنَّ الْمَثَلَ كَمَنْ مَدَّ يَدَهُ إِلَى الْبِئْرِ بِغَيْرِ رِشَاءٍ، وَشَاهِدُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي ... وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ[204]

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُلُّ الْقُرْآنِ أَعْلَمُهُ إِلَّا أَرْبَعًا: ﴿غِسْلِينٍ﴾[205] و ﴿حَنَاناً﴾ و ﴿أَوَّاهٌ﴾[206] و ﴿الرَّقِيمِ﴾[207] . ولأجل هذا اعتنى العلماء بجمع كلام الأعراب والمعاني التي يقصدونها من أفواه الرواة كما روي أن الأصمعي وأمثاله كانوا يذهبون إلى البوادي للاستماع من الأعراب في عكاظ وذي المجاز ومجنة، ومنه ذهابهم إلى المربد، وهو سوق الإبل يأتيه أهل البادية للبيع ويذهب الناس للشراء والرواة للاستماع إلى كلامهم فيكتبون من ألفاظهم، ويحفظون من أشعارهم، يستمعون إلى رؤبة بن العجاج وهو ينشد، وقد دارت في المربد معركة أدبية بين جرير والفرزدق وتدخل الأخطل وسراقة البارقي[208]؛ والرواة يوثقون غرائب الكلمات، ومن هنا نشأت فكرة التصنيف للغريب بقصد حفظ الدين، قال ابن منظور في مقدمته: «لم أقصد سوى حفظ أصُول هَذِه اللُّغَة النَّبَوِيَّة وَضبط فَضلهَا؛ إِذْ عَلَيْهَا مدَار أَحْكَام الْكتاب الْعَزِيز وَالسّنة النَّبَوِيَّة»

---

[203] سورة الرعد الآية 14.

[204] تفسير القرطبي 300/9.

[205] سورة الحاقة الآية: 36.

[206] سورة هود الآية: 75.

[207] سورة الكهف الآية: 9.

[208] انظر: الأعراب الرواة 123. اعبد الحميد الشلقاني، المنشأة العامة للنشر والتوزيع طرابلس، الطبعة الثانية سنة: 1982م.

تسمية المعجم والقاموس:

سميت معاجم من العُجْمَة وهي عدم الفهم تقول: فلان أعجمي اللسان، أي لا يُفهم كلامه، وأطلق المعاصرون اسم (القاموس) على أي معجم سواء كان باللغة العربية أم بأي لغة أجنبية، وأول من أطلقه الفيروزأبادي على معجمه فسماه: (القاموس المحيط) والقاموس قعر البحر.[209]

ـ مناهج المعاجم:

وبرزت مناهج عدة في كيفية جمع كلام العرب؛ منهم من نهج جمع الكلمات ذات الموضوع الواحد، ومنهم من نهج جمع الأضداد، وآخر نهج قلب الحروف، وآخر ...، وصار لكل معجم منهجان: منهج موضوعي للجمع، ومنهج شكلي للترتيب.

ومنهم علماء ألفوا معاجم شاملة للغة العربية، غير متخصصة في موضوع واحد، كالخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة 175هـ، الذي ألف معجم (العين)

ثم تلت عصور توقفت روايتهم من الرواة، وعكفوا على كتب الأولين بالجمع والتنسيق والتبويب لمناهج مختلفة، فنشأت عندنا أنواع من الجمع وأنواع من الترتيب.

أولا ـ المنهج من حيث الجمع الموضوعي وهي أنواع:

ـ النوع الأول ـ منهج جمع ألفاظ القرآن الكريم:

هذا النوع يجمع المادة اللغوية الخاصة بألفاظ القرآن العظيم، ومنه كتاب: (معني القرآن) لأبي زكريا يحيي بن سعيد الفراء(ت207هـ) و(معاني القرآن) لأبي جعفر أحمد النحاس

---

[209] انظر: البحث اللغوي عند العرب 173، لأحمد مختار عبد الحميد، عالم الكتب، الطبعة الثامنة لسنة:2003م.

(ت338هـ)

ـ النوع الثاني ـ **منهج جمع ألفاظ الحديث النبوي**:

يجمع المادة اللغوية الخاصة بألفاظ الحديث النبوي، مثل كتاب: (غريب الحديث) لأبي عبيد القاسم بن سلام(ت224هـ) و(النهاية في غريب الحديث) لمجد الدين ابن الأثير الجزري(ت606هـ)

ـ النوع الثالث ـ **منهج جمع المعاني على الأبواب**:

يجمع المادة على حسب المعاني والموضوعات الخاصة المتنوعة، مثل معجم: (كتاب الألفاظ) لابن السكيت يعقوب بن إسحاق(ت244هـ)

ومعجم (الألفاظ الكتابية) لعبد الرحمن بن عيسى الهمذاني المتوفى سنة 320هـ،

ومعجم (متخير الألفاظ) لابن فارس اللغوي المتوفى سنة 395هـ منهجه جمع الكلمات بحسب موضوعاتها مثل:

باب الفَرَح والسُّرور(ص92) يقال: سُرَّ، وجذِل، وبلِج، وحبُر (بضم الباء وكسرها). قال قطرب: يقال حبَرَه اللهُ، أي نعَّمه. وقالت امرأةٌ من العرب: على ابنَيْ مُجِلٍّ صوتُ ناعٍ أصمَّني فلا آبَ مجبورًا بَريدٌ نعاهما، وقد ابتهج به، وبجِح به: أي فرِح، وبجَح أيضًا. وفي حديث أم زرع: (وبَجَّحني فبجَحْتُ). وقال الراعي: وما الفقرُ مِن أرضِ العشيرة ساقَنا إليك ولكنَّا بقُرباك نُبجَحُ

باب البَشاشة (ص74)

يقال: تَحفَّى به إذا ألطَفَه. وقد بَشَّ إليه وهَشَّ، وتَهلَّل، وأصلُ التهلل إشراقُ الوجه وطَلاقتُه. قال الحطيئة: مُفيدٌ ومِتلافٌ إذا ما سَألْتَه ... تَهلَّل واهتزَّ اهتزازَ المهنَّدِ

ـ ومنه كتاب: (المخصص) لأبي الحسن علي بن سيده (ت458هـ) مع أنه كفيف البصر

فقد أبدع، مثاله: (1/ 51)(الرَّضَاع والفطام والغذاء وَسَائِر ضروب التربية) و ص (1/ 56) (أَسْنَان الْأَوْلَاد وتسميتها من مبدأ الصغر إِلَى مُنْتَهى الْكبر)

ـ النوع الرابع ـ منهج جمع المعاني بقلب الحروف:

هذا النوع يجمع المادة اللغوية باختلاف معاني القلب: على حسب مخارج الأصوات بعموم معانيها، منهم من سار بطريقة التقاليب لمادة الحروف، مثل تقليب مادة الضاد والراء والباء مثلا، على: ضرب - ضبر - ربض - بضر - برض، وغير ذلك. وهي طريقة الخليل بن أحمد في كتابه: (العين)وقد سار على هذه الطريقة كتاب:

أبو منصور الأزهري المتوفى سنة 370هفي كتابه: (تهذيب اللغة) (1/ 97) (بَاب الْعين وَالْهَاء مَعَ الدَّال) اسْتعْمل من وجوهه: عهد، عده، هدع، دهدع يأتي بمعاني كل قلب للكلمات المستعملة وإلا كتب أمامه مهمل.

(1/ 126)(بَاب الْعين وَالْقَاف مَعَ الزَّاي) عزق، زعق، زقع، قزع: مستعملة

ـ النوع الخامس ـ **منهج جمع المشترك**:

هذا النوع منهج جمع المشترك اللفظي: ك(المنجد في اللغة) لعلي بن الحسن كراع (ت309ه) منهجه يجمع مادته بحسب المشترك اللفظي، وهو أقدم كتاب شاملٍ يصِلُنا في موضوع المشتَرَكِ، وتميز بأن كثيراً من مادته اللغوية مأخوذة من مراجع قديمة لم تصل إلينا، ولذا يُعَدُّ كتاب كراعٍ أقدم كتاب يحويها؛ ويفسر هذا كثرة ما روى في كتب اللغة منسوبًا إلى كُراع وَحْدَه، كقول ابن مَنْظور: "الجَنِيبة: صوفُ الثنيّ عن كراع وحده"[210]ومثال مادته في المشترك، قال(ص66): والجَحْش: وَلدُ الحِمار إلى أن يُفْطَمَ، وجمعه جِحْشانٌ وجِحَاش، والأنثى جَحْشَة.

والجَحْش: مصدر جَحَشه، أي: خَدَشه، وقد جُحِش الرجلُ، فهو مَجْحُوش: إذا أصابه شيء

[210] لسان العرب 280/1.

يَنْسَحِجُ منه كالخَدْش ونحوه، والجَحِيش: المُتَنَحِّي عن الناس، والجِحاش والمُجاحَشَةُ: مصدر جَاحَشْتُه، أي: زاحَمْتُهُ، وفلانٌ جُحَيْشُ وَحْدِهِ، وعُيَيْرُ وحدِه، ونسِيجُ وحده: للذي ينفرد برأيه ولا يُشاوِرُ أحدًا.

وقال: (ص84) والعُقاب: طائر، يقال: هي العُقاب، للذَّكر والأنثى، بالتَّأنيث؛ وثلاثُ أعْقُبٍ وأعْقِبةٍ، إلى العَشْر، والكثيرُ العِقْبانُ.

والعُقاب: الحَرْب، والعُقاب: رايةُ الحَرْب، والعُقاب: حَجَرٌ يَنْتَأُ من طيِّ البئْر، ورُبّما قام عليه المُسْتَقِي، والعُقابان: خَشَبتَان يُشْبَحُ الرَّجلُ بينهما للجَلْدِ.

وقال(ص163): والجَدُّ: أبُ الأب، والجَدُّ: القَطْع، والجَدُّ: البَخْتُ والحُظْوَة، والجَدُّ: العَظَمَةُ، ومنه قوله عزَّ وجلَّ: {تَعَالى جَدُّ رَبِّنا} [سورة الجن/ 3] أي، عَظَمَتُه.

النوع السادس ـ منهجه جمع الأضداد:

هذا النوع يهدف لجمع الأضداد، فكتاب: (الأضداد) لأبي بكر بن القاسم الأنباري (ت328ه) منهجه يجمع مادته اللُّغوية على المعاني المتضادة ، فيكونُ الحرفُ منها مؤدِّياً عن معنييْن مختلفيْن.

مثاله، قال: (ص32) وعَسْعَسَ حرف من الأَضْداد. يقال: عسعس اللَّيل، إذا أَدبر، وعسعس إذا أَقبل. قال الفَرَّاءُ في قول الله عزَ وجلّ: ﴿واللَّيْلِ إذا عَسْعَسَ﴾[211]أَجمع المفسِّرون على أَنَّ معنى عَسْعَسَ أَدْبَرَ

وقال: (ص45)وأَسْرَرْتُ من الأَضْداد أَيْضاً، يكون أَسررت بمَعْنَى كتَمْت وهو الغالب على الحرْف. ويكون بمَعْنَى أَظهرت، قال الله عزَ وجلّ: وأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذينَ ظَلَمُوا يعني أَسرُّوا

[211]) سورة التكوير الآية: 17.

هاهنا كتموا. وقالَ تبارك وتعالى في غير هذا الموضع: ﴿وأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأُوا العَذَابَ﴾[212] فقال الفَرَّاءُ والمفسِّرون: معناه كتم الرُّؤساء النَّدامة من السَّفِلَةِ الَّذين أَضلُّوهم، وقالَ أَبو عُبيدة وقُطْرب: معناه: وأَظهروا النَّدامة عند معاينة العذاب.

النوع السابع ـ منهج جمع المصطلحات:

هذا النوع يهدف لجمع المصطلحات المستعملة، مثل (الكليات) لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي(ت1094ه) منهجه في الجمع معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. ومنهجه في الترتيب علىٰ حروف الهجاء. ومثاله قوله:(ص: 705)

الْقَضَاء: مَمْدُود وَيقصر وَقد أَكثر أَئِمَّة اللُّغَة فِي مَعْنَاهُ، وآلت أَقْوَالهم إِلَى أَنه إتْمَام الشَّيْء قولا وفعلا، وَقَالَ أَئِمَّة الشَّرْع: الْقَضَاء قطع الْخُصُومَة، أَو قَول مُلْزم صدر عَن ولَايَة عَامَّة، وَقضى عَلَيْهِ: أَمَاتَهُ، و [قضى] وطره: أتمه وبلغه، و [قضى] عَلَيْهِ عهدا: أوصاه وأنفذه، و [قضى] إِلَيْهِ: أنهاه، و [قضى] غَرِيمه دينه: أَدَّاهُ، ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ﴾[213] : أَي فَرَغْتُمْ، ﴿وَإِذا قَضى أَمْرا﴾[214]أَي: أَمر، وَالْقَضَاء: الْأَجَل: ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ﴾[215]، والفصل: ﴿لَقُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾[216]والمضي: ﴿لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْراً كانَ مَفْعُولا﴾[217]وَالْوُجُوب: ﴿لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ﴾[218] والإعلام: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيل﴾[219] وَالْوَصِيَّة: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾[220]

---

[212]) سورة يونس الآية: 54.

[213]) سورة البقرة الآية: 200.

[214]) سورة البقرة الآية: 117.

[215]) سورة الأحزاب الآية: 23.

[216]) سورة الأنعام الآية: 58.

[217]) سورة الأنفال الآية: 44.

[218]) سورة الرعد الآية: 22.

[219]) سورة الإسراء الآية: 4.

والخلق: ﴿فَقَضَيٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾[221] وَالْفِعْل: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾[222] : يَعْنِي حَقًا لم يفعل، والإبرام: ﴿فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَاهَا﴾[223] والعهد: ﴿إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْر﴾[224] وَالْأَدَاء: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ﴾[225] فَكل مَا أحكم عمله وَختم وَأدّى وَأوجب وَأعلم وأنفذ وأمضى فقد قضى وَفصل، وقَالَ الطَّيِّبِيّ: الْقَضَاء مَوْضُوع للقدر الْمُشْتَرك بَين هَذِه المفهومات وَهُوَ انْقِطَاع الشَّيْء وَالنِّهَايَة.

النوع الثامن ـ منهج تصويب التصحيف:

هذا النوع يهدف لجمع الكلمات التي وقع فيها تصحيف وبيان الصواب، مثل: (تصحيح التصحيف وتحرير التحريف) اصلاح الدين خليل الصفدي (ت764هـ) كان منهجه في الجمع يتعلق بذكر اللحن وتصحيحه، ومنه: قال(ص106)الهمزة والشين المعجمة

(ح) ويقولون: فلان أَشَرُّ من فلان. والصواب أن يقال: هو شَرٌّ من فلان، بغير ألف، كما قال تعالى:﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ﴾[226] ، وكذا فلان خير من فلان، بحذف الهمزة، لأن هاتين اللفظتين كثُرَ استعمالهما في الكلام، فحذفت الهمزة تخفيفاً ولم يلفظوا بها إلا في أفعل التعجب خاصةً، كما صححوا فيه المعتل فقالوا: ما أخيرَ زيداً، وما أشرَّ عَمْراً، كما قالوا: ما أقولَ زيداً، وكذلك قالوا في الأمر: أَخْيِرْ بزيدٍ، وأشرِرْ بعَمْرو.

---

220) سورة الإسراء الآية: 23.

221) سورة فصلت الآية 11.

222) سورة عبس الآية: 23.

223) سورة يوسف الآية: 68.

224) سورة القصص الآية: 44.

225) سورة الجمعة الآية 10.

226) سورة الأنفال الآية: 22.

(ح) ويقولون: اشتدّ ساعِدُه. والصواب: اسْتَدّ بالسين المهملة، المراد به السداد في المَرْمَى، وعليه قول امرئ القيس:

أعلّمُه الرمايةَ كُلَّ يومٍ ... فلما استدّ ساعِدُه رَماني

ـ ومن الكتب المعاصرة في هذا المنهج:

كتاب(معجم الخطأ والصواب في اللغة) لإميل يعقوب، قسم كتابه إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول لبيان مفهوم اللحن، والثاني لذكر ما خطأه البعض وله وجه من الصواب، والثالث الخطأ الذي لم يجد له مُصَحِّحاً.

مثل القسم الثاني: قال (ص:141): الأعضاء الرئيسة، أو الرئيسية.

قال: خطأ بعضهم من قال: الرئيسية بياء النسبة. ولكن بحثتها لجنة من مجمع اللغة فاختلفوا في (الرئيسية) بين الرفض والجواز.

مثل القسم الثالث: قال(ص285): (الشعوب البِدائية) خطأ والصواب: (...البُدائية أو البَدائية)

(ص297): (احتار فلان في أمره) خطأ، والصواب: (حار فلان...) فاختار لم يسمع من العرب.

(ص299): (الخِطَّة الاقتصادية) خطأ، والصواب: (الخُطَّة...) بالكسر الأرض التي يختطها الرجل بالخط ليعلم أنه قد احتازها للبناء فيها، أما بالضم فهي الأمر المعزوم عليه.

(ص330): (اضرب به عَرْضَ الحائط) خطأ، والصواب: (... عُرْضَ الحائط) بالفتح يقابل الطول، أما بالضم فيعني: الوسط أو الجانب.

ثانيا المنهج من حيث الترتيب الشكلي هو على نوعين:

النوع الأول ـ نظام التقفية:

من المعاجم: يرتب المادة اللغوية، على نظام التقفية وهو نظام القافية أو الأصل الأخير من الكلمة وقال بعض المحققين: إن أغلب الظن أن اللُّغويين اختاروا هذا الترتيب إعانة للشعراء في اختيار القوافي الشعرية.

ـ **كتاب (العين)**: سار عليه الخليل في كتابه (لعين) وسُمي بهذا الحرف لأن الخليل رتب كتابه على الحروف بحسب مخارجها فوجد من أعمقها الهمز فالهاء فالعين فالحاء فالغين فالخاء. فنظر إلى الهمزة فوجدها تتقلب بين التسهيل والإبدال والحذف ونظر في الهاء فوجده حرف ضعيف مهموس فبدأ بالعين فهو حرف واضح مجهور، ورتب الأصوات على الوجه الآتي:

(ع ح هـ خ غ / ق ك / ج ش ض / ص س ز / ط د ت / ظ ذ ث / ر ل ن / ف ب م / وأ ي) وقسم معجمه كتبا بحسب الحروف كتاب العين، كتاب الحاء....وبالقلب يبين المستعمل والمهمل. وهو أول معجم فهو المبتكر والرائد في فن المعاجم اللغوية مع صعوبة في البحث في مثل هذه المصنفات التي اعتمدت على الكلمة ومقلوباتها مثل: قبل، تقلب إلى: قلب وبقل وبلق ولبق ولقب، فإذا أردنا كلمة منها لا نعرف في أي الابواب ذكرت، لأننا لا نعرف أيها الاصل وأيها الفرع.[227] سار على نهج العين:

ـ **(التقفية) لأبي بشر** اليمان البندنيجي(ت284هـ)

ـ **كتاب (المحكم والمحيط الأعظم)** لابن سيده: جعله على نظام العين مع فروق طفيفة، مثل إدماج الخليل الهمزة في حروف العلة، وإفراد ابن سيده الهمزة بالذكر.

ومن المعاجم التي سلكت هذه الطريقة ما يلي:

---

[227]) انظر: البحث اللغوي عند العرب 190.

ـ **تاج اللغة وصحاح العربية** - أبو نصر الجوهري (ولد سنة 332هـ، وتوفي سنة 400هـ تقريباً)

الصحاح: انتخب له الجوهري هذا الاسم؛ لاقتصاره فيه على ما صح عنده من ألفاظ اللغة، واختط لمعجمه هذا منهجاً خاصاً أعرض فيه عن الترتيب الصوتي (المخرجي) للحروف كما أعرض عن نظام التقاليب والأبنية، وعمد إلى الترتيب الهجائي (الألفبائي) للحروف، واتخذه الأساس الأول والأخير في تنظيم معجمه أبواباً وفصولاً وما تضمنه من مواد لغوية، مخالفاً بهذا المدارس السابقة متخلصاً مما شاب مناهجها من صعوبات، ولقد طبق الترتيب الهجائي - أول ما طبقه - على أواخر الألفاظ ومن ثم على أوائلها وعلى ما تلا الحروف الأولى حتى أتى على حروفها كافة، فقسم معجمه إلى ثمانية وعشرين باباً، جعل لكل حرف من حروف الهجاء باباً منها، إلا أنه جمع الواو والياء في باب واحد.

وأودع في كل باب جميع الألفاظ المنتهية بحرفه، فالباب - عنده - يشير إلى الحرف الأخير من اللفظ ولهذا سمي نظامه بنظام القافية. ففي باب الهمزة - مثلاً - جمع كل ما انتهى بها من ألفاظ وهكذا.

وقسم كل باب منها إلى فصول بعدد وترتيب حروف الهجاء (الألفباء) مشيراً بهذه الفصول إلى أوائل حروف الألفاظ. فابتدأ باب الهمزة بفصل الهمزة وأعقبه بفصل الباء ثم التاء إلى آخر الحروف.

ـ **كتاب**: **(لسان العرب)** لمحمد بن مكرم ابن منظور الإفريقى(ت711هـ)الليبي التاجوري؛ بسوق تاجوراء مسجد قديم يسمَّى: (زاوية مكرم) تسكن بجواره عائلة مكرم أخبرني أحدهم أن المؤلف من أسرتهم قديما، وقد حاول إثبات ذلك رسميا قبل سنين، وقد اعتمد المصنف على مصادر منها: (تهذيب اللغة) للأزهري، و(المحكم) لابن سيده، و(الصحاح) للجوهري، و(الجمهرة) لابن دريد، و(النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير.

وبذلك فهو يغني عن كثير من مصادر اللغة، وكما قيل: فَهُوَ كتاب لُغَة، وَنَحْو، وَصرف، وَفقه، وأدب، وَشرح للْحَدِيث الشريف، وَتَفْسِير للقران الْكَرِيم، وقد أخبرني بعض من اشتغل بالتحقيق: أنه بحث عن بعض روايات الغريب من الحديث فوجدها فيه، وقد طبع الكتاب عدة طبعات على الترتيب الذي وضعه المؤلف وهو نظام التقفية، وله طبعة أخرى قامت بها دار لسان العرب ببيروت بعد أن أعيد ترتيبها على حسب الأوائل، وأضيف إليها المصطلحات العلمية التي أقرتها المجامع العلمية والجامعات العربية، وزودت بالصور والرسوم والخرائط، واختارت لهذه الطبعة اسم (لسان العرب المحيط) وقد قام بإعداد هذه الطبعة وترتيبها السيدان: يوسف خياط ونديم مرعشلي.[228]

ـ **كتاب**: (**القاموس المحيط**) لمجد الدين محمد الفيروز آبادي(ت817ه) اتبع منهج القافية بمراعات الحرف الأول والأخير للكلمة، وذكر: بأن كتابه اشتمل على فوائد وفرائد كثيرة، وإيراد المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة، وذكر: بأنه نبه على ما في الجوهري من غير الصواب، واهتم بضبط الكلمات وما زاده عن الجوهري كتبه باللون الأحمر.

ـ النوع الثاني ـ ترتيب على هجاء الحرف الأول فالأول:

من المعاجم يرتب المادة اللغوية على هجاء الحروف الألف باب بطريقة الحرف الأول والثاني، ومن أقدم من صنّف عليها الزمخشري في القرنين الخامس والسادس، واستمرّ أكثر أصحاب المعاجم يصنّفون عليها حتى انفردت عند المعاصرين، ومن المعاجم التي رتبت بهذه الطريقة:

1 ـ كتاب: (**أساس البلاغة**) لمحمود بن عمر الزمخشري(ت538ه) رتبه من حيث الشكل على مراعات الحرف الأول ثم الذي يليه، وغرضه التعرف على وجوه الإعجاز البلاغي بحسب

[228]) انظر: البحث العربي عند العرب 256.

الأساليب العربية.

2 ـ مختار الصحاح - محمد بن أبي بكر الرازيّ (- 666 ه)

اختصر فيه الصحاح للجوهريّ مع الزيادة عليه ممّا رآه مهمّاً للعالم والفقيه والأديب ممّا يكثر جريانه على الألسنة.

3 ـ كتاب: (**المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**) لأحمد بن محمد المُقْري الفيّوميّ (ت 770 ه) رتبه على منهج الحرف الأول ثم الذي يليه على ترتيب الألف باء، شرح فيه غريب شرح الرافعيّ للوجيز في الفقه، وفصّل في المسائل اللغويّة والصرفيّة والنحويّة.

قال: (ص1/ 99)(ج ز ف) : الْجُزَافُ بَيْعُ الشَّيْءِ لَا يُعْلَمُ كَيْلُهُ وَلَا وَزْنُهُ وَهُوَ اسْمٌ مِنْ جَازَفَ مُجَازَفَةً مِنْ بَابِ قَاتَلَ وَالْجُزَافُ بِالضَّمِّ خَارِجٌ عَنْ الْقِيَاسِ وَهُوَ فَارِسِيٌّ تَعْرِيبُ كُزَافٍ وَمِنْ هُنَا قِيلَ أَصْلُ الْكَلِمَةِ دَخِيلٌ فِي الْعَرَبِيَّة.

المعاجم الحديثة:

تعدّدت المعاجم العربية الحديثة وكثُرت وتفاوتت في الكم والكيف، وسلك بعضها مسلك المعاجم القديمة، وحاول بعضها التجديد في مادّتها بإدخال بعض الألفاظ التي لم تدخل في المعاجم القديمة، ومن هذه المعاجم:

ـ **كتاب** (**مختار القاموس**) للطاهر أحمد الزاوي، مرتب على طريقة مختار الصحاح والمصباح المنير، اختصره المؤلف من كتاب(القاموس المحيط) للفيروز آبادي، قال بأنه حذف أسماء الأشخاص والبلدان والنباتات والحيوان، وحافظ على عبارة القاموس وما زاده وضعه بين معكوفين، مع إعادة ترتيبه على منهج الحرف الأول والثاني.

ـ **المنجد** للأب الويس المعلوف أخرجه سنة 1908م اختصر فيه محيط المحيط البستاني وسار على نظامه.

5 ـ المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، تولى إصداره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فاضطلع بإعداده، في طبعته الأولى سنة 1380 هـ، إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وغيره

ـ المعجم الكبيرـ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، صُنف لتتبع معاني الكلمات عبر العصور، ويرصد التطورات وقد صدرت بعض أجزائه.

كيفية البحث في المعاجم اللُّغوية

كما تقدم أن الترتيب له منهجان:

أولاهما ـ طريقة منهج التقفية:

طريقة الصحاح، والقاموس المحيط، ولسان العرب، وهى الطريقة المعروفة بطريقة (الباب والفصل) والتي رتبت فيها الكلمات في باب الحرف الأخير من جذورها، ثم رتبت ترتيبا هجائيا داخل الباب بعد ذلك، فـ (أكل) و (ذهب) توجدان:

الكلمة الأولى: في باب اللام فصل الهمزة، والثانية في باب الباء فصل الذال.

ثانيهما ـ طريقة هجاء الحرف الأول فالأول:

ما رتب على الطريقة الهجائية المألوفة القائمة على الحرف الأول والذي يليه، وهو ما عليه المعاجم الحديثة وبعض القديمة مثل: كتاب (أساس البلاغة) و(المصباح المنير) وهى: وضع الكلمة في باب الحرف الأول من جذورها، مع مراعاة الترتيب الهجائي أيضاً في الحرف الثاني والثالث وهكذا، فالكلمتان السابقتان (أكل) و (ذهب) توجد الأولى في باب الألف فصل الكاف، والثانية في باب الذال فصل الهاء.

ـ خطوات البحث في المعجم:

للبحث عن كلمةٍ نسلك الخطوات التالية:

1 - تجريد الكلمة من الزوائد لنعرف الحروف الأصلية.

2 - البحث عن الكلمة في الحرف الأخير منها، حيث وُضعت الكلمات تحت الحروف الأخيرة منها.

3 - تحديد موضعها من الباب بحسب حرفها الأول، حيث رُتّبت الكلمات في الأبواب بالنظر إلى أوائل الكلمات على الترتيب الألفبائي.

الفرق بين الترتيب الألفبائي والأبجدي والصوتي:

1 ـ الترتيب الأبجدي وهو أقدم ترتيب عرفه العرب، وقيل الذين وضعوه كانوا ملوكا فرُتِّب على أسمائهم وتبدأ (أ ـ ب ج ـ د) وكرهه العلماء فصار مهجورا.

2 ـ الترتيب الألفبائي يُنسَب لنصر بن عاصم الذي وضع الهمزة أولا على النظام القديم، ثمَّ راعى التشابه الكتابي للأحرف فيضع الثلاثيات متجاورة ثم الثنائيات وينتهي بالأحرف المفردة. (ء ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ وي) وهو الذي سارت عليه المعاجم العربية في ترتيب مادتها، وسار عليه المعاصرون في أبحاثهم.

3 ـ ترتيب الحروف بقربها من مخرجها الصوتي: وهي: (الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشين، والياء، والضاد، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو)[229].

[229]) انظر: سر صناعة الإعراب 59/1، واللغة العربية معناها ومبناها72.

مصادر ومراجع النحاة

نشأة تدوين قواعد النحو:

كان التواصل بين بلاد العرب والعجم قديما محدوداً بسبب التجارة والغزو والرق، ولكن لما جاء الإسلام ودخل فيه الناس فرادى وجماعات كان التواصل بل الاختلاط بين الجنسين في سائر الأمصار، وصاروا أمة واحدة أمة الإسلام؛ فكان من الطبيعي أن يحصل التأثير والتأثر، فكما تعلم الأعاجم العربية وصار منهم أئمة فيها كسيبويه، كذلك تأثر اللسان العربي باللحن واكتساب بعض الألفاظ الدخيلة.

وظاهرة اللحن يبدو أنها كانت مبكرة من عهد أصحاب رسول الله صلى اللَّه عليه وسَلَّم ولا شك أنها كانت قليلة وقد تنحصر في الموالي، ومما روي في هذا عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا قَرَأَ فَلَحَنَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ»[230] وروي أن عمر كان ينهر من يلحن في خطاب أو كتاب.

أصل وضعه: قالت بنت أبي الأسود الدؤلي: يا أبت ما أَحْسَنُ السَّماء (بضم النون) فقال: أي بنية نجومها، وظن أنها أرادت أي شيء أحسن منها، فقالت: يا أبت إنما أردت التعجب من حسنها، فقال: قولي ما أحسنَ السماء (بفتح النون) فلما أصبح قال لعلي رضِيَ اللَّه عنه : حدث في أولادنا ما لم نعرفه وأخبره، فأمره بوضع النحو[231]ثم جاء الخليل بن أحمد(ت175ه) فعكف على دراسة هذا العلم، وأخذ يخترع ويستنبط الأصول من الفروع، وكان له الفصل الأول في إرساء قواعده ومسائله، ولم يؤلف في ذلك كتابا، وجاء تلميذه سيبويه (ت180ه)، فجمع ذلك وضم

---

[230]) أخرجه الحاكم في المستدرك وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي 477/2.

[231]) انظر: غرر الخصائص الواضحة248. لأبي إسحاق برهان الدين محمد المتوفى سنة: 718ه، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى لسنة: 2008م.

إليه كثيرًا من أقوال علماء عصره، ومن سبقهم، وما سمعه بنفسه عن العرب، ورتبه وبوبه وبسطه على النحو الذي نعرفه الآن، وألف فيه كتابه المعروف، وقد حاز هذا الكتاب ثقة العلماء بعده، وتناولوه بالشرح والإيضاح، وأصبح لفظ (الكتاب) إذا أطلق عند النحاة لا ينصرف إلا إلى كتاب سيبويه. وما ألف بعده مبني عليه ومستمد منه، وبعده تلميذه الأخفش شرح كتابه، وله أقران في زمانه، وبعده تلميذه الفراء[232]

ـ المدارس النحوية:

كان بين أهل البصرة والكوفة تعصب قبلي، انقلب بعد إلى تعصب سياسي، ثم علمي؛ فنشأت مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، ولقرب البصرة من المربد وبادية نجد فقد اعتمدوا على السماع والقياس على المشهور؛ بخلاف أهل الكوفة الذين توسعوا في القياس حتى على النادر كالشاهد الواحد.

نشأت المدرسة البغدادية بعد أن صارت بغداد زاخرة بالعلوم وماجت الفتن في البصرة والكوفة فهاجر إليها كثير من العلماء، فأسسوا مذهبا نحويا مزيجا بين مبادئ الكوفيين والبصريين، كما اختار أهل الأندلس لأنفسهم مذهبا، كل ذلك مستنبط من مشافهة الأعراب ودواوين الشعراء ومدارسة القرآن[233].

ما يحتجُّ به الباحث على اللغة:

للباحث أن يحتج بأمرين: النصوص الصحيحة، والقواعد المستنبطة.

---

[232]) انظر: الوسيط في الأدب العربي وتاريخه 227، لأحمد الإسكندري، ومصطفى عناني، دار المعارف 1978م.

[233]) انظر: المصدر السابق.

أولا ـ النص الصالح للاحتجاج:

عرف السيوطي السماع بقوله: «هوما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمل: كلام الله تعالي وهو القرآن، وكلام نبيه صلى اللَّه عليه وسَلَّم، وكلام العرب قبل بعثه وفي زمانه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا من مسلم أوكافر» [234]

القرآن الكريم، وهو مُسَلَّمٌ، وحديث الرسول صلى اللَّه عليه وسَلَّم، على خلاف فيه وعند السيوطي بقيد صحته إسنادا ومتنا؛ ليخرج الضعيف وما روي بالمعنى، وكلام العرب شعرا ونثرا في حدِّه الزماني؛ بحيث لا يتجاوز نهاية القرن الثاني الهجري في الحواضر، ونهاية القرن الرابع الهجري في البوادي، وحَدِّه المكاني: لا يتعدى قبائل الحجاز ونجد وتهامة، وسائر القبائل التي تبعد عن حدود الأعاجم.

ثانيا ـ مصادر القواعد المستنبطة:

بعد كتاب سيبويه تتابع التأليف للقواعد النحوية بين جمع أو شرح أو تعليل أو تعليق أو اختصار لما سبق، وكلها مَقِيسَةٌ ومُستَنبطَة من النصوص التي يُحتج بها ومن هذه المصادر والمراجع:

ـ **كتاب: (الكتاب) لسيبويه** عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180ه) وقامت عليه شروح ومن أقدم ما وجد شرح أبي سعيد السيرافي الذي حظي باهتمام الباحثين شرقا وغربا، كان المازني يقول من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي.

ـ **(المقتضب)** لمحمد بن يزيد أبي العباس المبرد (ت285ه) وهو من أهم نحاة المدرسة البصرية في القرن الثالث الهجري، لقد ألف المبرد مجموعة كبيرة من الكتب اللغوية بالمعنى

---

[234]) الاقتراح في أصول النحو 39، لعبد الرحمن جلال الدين السيطي المتوفى سنة: 911ه، دار البيروتي دمشق الطبعة الثانية لسنة: 2006م.

الشامل، ولكن أهمها هو كتاب (المقتضب) وهو كتاب شامل يضم كل الجوانب النحوية والصرفية والصوتية التي تناولها كتاب سيبويه، وهذا الكتاب هو الكتاب الثاني بعد كتاب سيبويه في تناوله لكل هذه الجوانب، وله كتب أخرى بين فيها عدم اتفاقه التام مع سيبويه؛ للحدِّ الذي أُلِّفَ فيه كتابٌ للانتصار لسيبويه من المبرد.[235]

ـ **(أصول النحو) لابن السراج**(ت316هـ)

ـ **(الجمل) للزجاجي**(ت340هـ): عرف القرن الرابع الهجري اتجاهًا جديدًا لتأليف كتب تعليمية في النحو، وأول كتاب في هذه المجموعة هو كتاب الجمل للزجاجي، وقد ضم في كتابه (الجمل) كل أبواب النحو والصرف بأسلوب سهل موجز.

ـ **(المفصل)** للزمخشري(ت538هـ): تميز باستشهاده بالقرآن والحديث؛ خلافاً لبعض النحاة، وكان للمفصّل أهمّيَة كبيرة لدى العلماء، فأقبلوا عليه ثناءً وشرحًا، ونظمًا، واختصارًا، وردًّا على أخطائه، ومن الذين أثنوا عليه ابن يعيش، فقد قال في مقدمة شرحه: إنّه كتاب جليل القدر، نابه الذكر، جمعت فصوله أصول علم النحو، وأوجز لفظه، فتيسَّر على الطالب تحصيله، ووصفه حاجي خليفة: بأنه كتاب عظيم القدر.

ـ **(الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين)**: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري(ت577هـ) من أهمية هذا الكتاب أنه مَهَّدَ الطريق إلى إيجاد رؤية متكاملة في المجال النحوي، يمكن أن نطلق عليه اسم: النحو المقارن، وهو مجال خصب للباحثين المتخصصين في هذا المجال وكذلك للباحثين في الخلاف الفقهي الذي كان من أسبابه اختلاف الإعراب.

ـ **(شرح المفصل)** لموفق الدين أبي البقاء ابن يعيش الموصلي(ت643هـ): شرح ابن يعيش

---

[235]) انظر: علم اللغة العربية 86لمحمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

من أبرز شروح المفصل، وانفراده بالشهرة بين العلماء؛ لأن الشارح أقبل على المفصَّل، كما يقول في مقدمة شرحه، وهو في سِنِّ السبعين، بعد أن نضج علمًا، وترسّخت قدمه في النحو والصرف، وأصبح خبيرًا بمذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين.

ـ **(ألفية ابن مالك وشروحها)** (الألفية): لابن مالك محمد بن عبد الله، الطائي الجيّاني(ت672هـ)جمع فيها مقاصد العربية وسماها: (الخلاصة) وإنما اشتهر (بالألفية) لأنها ألف بيت في الرجز، وعليها شروح كثيرة، منها:

شرح ولده بدر الدين(ت686هـ) وهو شرح منقح اشتهر: (بشرح ابن المصنف) خطَّأ والده في بعض المواضع، وأورد الشواهد من الآيات القرآنية.

وشرح لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن، الشهير بابن عقيل النحوي(ت769هـ) ويكفي للاحتجاج بكتابه قول ابن حيان: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل»[236]

ـ **وكتب: عبد الله بن يوسف ابن هشام**(ت761هـ) منها: (شذور الذهب) و(قطر الندى) و(أوضح المسالك) و(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) ويكفيه من الوصف بالفخر والتمكن من علم العربية قول ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه»[237]

مصادر ومراجع الأدب

تميز الشعر عن غيره من الكلام المنثور:

تميز الشعر على النثر؛ لأنه يشدُّ أذان السامعين ويأسر قلوب المخاطبين؛ ففضل على غيره

---

[236] الأعلام للزركلي96/4.

[237] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك24/1، لبدر الدين حسن المرادي المتوفى سنة: 749هـ، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي الطبعة الأولى لسنة: 1428هـ2008م.

بطول بقائه على أفواه الرّواة، وامتداد الزمان الطويل به؛ وذلك لارتباط بعض أجزائه ببعض؛ وهذه ميزة له فى كلّ لغة، وعند كلّ أمة، وفضُل باستفاضته فى الناس وبعد سيره فى الآفاق، وليس شيء أَسْيَر من الشعر الجيّد، وهو فى ذلك نظير الأمثال، ويليه من الأدب النثر المسجوع البليغ المملوء بالمحسنات البديعية والبيانية، ولما تميز به الشعر خاصة وُظِّف في أغراض كثيرة، المحمودة والمذمومة به يحثُّ الشاعر على الفضيلة، ويلهب الحماس للغزو، ويحرض على العدوان، وتكتسب به الأموال بالمدح، وبه المجون والرقص، وسواء في ذلك الجاهلي أم الإسلامي أم المعاصر.

ـ مصادره التي يستعين بها الباحث بحسب عهوده الآتية:

أولا ـ عهد الفصاحة بالسجية، وهم طبقات:

1 ـ طبقة الجاهليين كامرئ القيس وعنترة. 2 ـ طبقة المخضرمين الذين أدرك شعرهم الجاهلية والإسلام كلبيد والنابغة. 3 ـ طبقة شعراء الإسلام كحسان وكعب بن الزهير وابن رواحة. 4 ـ طبقة ما بعد التابعين إلى نهاية عصر الاحتجاج بشعرهم. 5 ـ طبقة شعراء ما بعد الاحتجاج إلى نهاية أدباء الفصحى بالسجية. 6 ـ طبقة شعراء الفصحى بالتكلف بعد فشوِّ العامية، ومن هم في طبقة الجاهليين وطبقة المخضرمين وطبقة الإسلاميين يُحتج بشعرهم، واختلف في من كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق والصواب الاحتجاج بهم.(238)

مصادرهم:

ـ **دواوين الشعراء** التي دونوها أو التي جمعت لهم.

ـ **شروح المعلقات** السبع للزوزني أو غيره.

---

[238]) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 73/1 لمحمد بن يوسف ناظر الجيش المتوفى سنة: 778هـ، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام القاهرة، الطبعة الأولى لسنة: 1428هـ.

ـ **كتاب**: (**أمثال العرب**) للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي(ت168ه)

تعد أمثال الضبي أقدم مجموعة وصلتنا من الأمثال، وهي لذلك أقدم صورة لدينا من المثل الجاهلي المقترن بالحكاية، ومن ثم كانت قيمة هذا الكتاب كبيرة؛ لأنه أصبح مصدراً لأكثر الكتب التي ألفت بعده في هذا الموضوع، وقد اتسع نطاق الأمثال بعد المفضل، فشملت ضروباً أخرى مثل الحديث والحكمة والشعر، وتعددت المؤلفات فيها، وازداد عددها على مر الزمن، وتفرعت في ثلاثة أقسام على الأقل: الأمثال القديمة، وأمثال المولدين، وأمثال العامة، وعلى مر الزمن أيضاً كثرت فيها الخرافات على ألسنة الحيوانات.

ـ **كتاب**: (**جمهرة أشعار العرب**) لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي(ت170ه): هذا الكتاب جمع أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، الذين نزل القرآن بألسنتهم، واشتقت العربية من ألفاظهم، واتخذت الشواهد في معاني القرآن وغريب الحديث من أشعارهم، وأسندت الحكمة والآداب إليهم، ومن جاء بعدهم من الشعراء هم عالة علىٰ هؤلاء، يقتفون آثارهم، ويقتبسون محاسن ألفاظهم.

ـ **كتاب**: (**المفضليات**) للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي(ت178ه): يحتوي هذا الكتاب علىٰ مجموعة شعرية من اختيار المفضل الضبي، وهي بهذه المنهجية أقدم مجموعة تصل لأيدي الباحثين ومن سبقه فقد كانوا يجمعون شعر شعراء من قبيلة واحدة، أو يقصدون اختيار بيت واحد هو الأفضل في غرض من الأغراض، وجاءت بعده الاختيارات للأصمعي وغيره.

ـ **كتاب**: (**الأصمعيات**) للأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن أصمع(ت216ه)

ـ **كتاب**: (**الأمثال في الإسلام**) لأبي عبيد القاسم بن سلام(ت224ه)

ـ **البيان والتبيين**) لعمرو بن بحر الجاحظ (ت255ه)

ـ **كتاب**: (**العقد الفريد**) لأبي عمر شهاب الدين بن عبد ربه(ت328ه)

ـ **كتاب**: (**نقد الشعر**) لقدامة بن جعفر البغدادي(ت337ه) وضع هذا الكتاب في نقد الشعر وتخليص جيده من رديئه.

ـ **كتاب**: (**الأغاني**) علي بن الحسين بن محمد المرواني الأصفهاني(ت356ه) هذا الكتاب جمع فيه المؤلف أخبار العرب وأشعارهم وأنسابهم وأيامهم ودولهم، وجعل مبناه على الغناء، وقال بعضهم: ولعمري إنه ديوان العرب، وجامع أشتات المحاسن التي سلفت لهم في كل فنّ من فنون الشعر والتاريخ والغناء وسائر الأحوال، ولا يعدل به كتاب في ذلك فيما نعلمه، وهو الغاية التي يسمو إليها الأديب ويقف عندها، وأنّى له بها.

ـ **كتاب**: (**زهر الآداب وثمر الألباب**) لإبراهيم بن علي القيرواني(ت453ه) مما جاء في المقدمة أنه كتاب حافلة بألوان البلاغة والشعر والإنشاء وبكل ما يصور العصر ويبين بوضوح العادات الاجتماعية التي كانت محمودة في عصره؛ حتى أن دارس الآداب المهتم بذلك العصر ليكتفي بدراسة هذا الكتاب كمرجع رئيسي شامل، وإنه دائرة معارف أدبية، لا غنى للقارىء الأديب الباحث عن المعرفة والمتطلع إلى التزيد من بحور الفنون الأدبية عن اقتنائه.

ـ **كتاب**: (**العمدة في محاسن الشعر وآدابه**)لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني(ت463ه)

ـ **كتاب**: (**شرح القصائد العشر**) ليحيي بن علي التبريزي(ت502ه): كما صرح في مقدمته بأنه لخص شرح القصائد السبع، مع القصيدتين اللتين أضافهما إليها أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي - قصيدة النابغة الذبياني الدالية، وقصيدة الأعشى اللامية - وقصيدة عبيد بن الأبرص البائية تمام العشر، خلاف شروحها، فقد طالت بإيراد اللغة الكثيرة والشواهد، والتبريزي عرف بالغريب، والمشكل من الإعراب، وصحح الروايات.

ـ **كتاب** (**حاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**): لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني(ت502ه) هذا الكتاب هو وجه يكاد يكون فريدا في بابه بين كتب الطرائف والحكايات؛ لأنه يمتاز بالشمولية والعمق، جامع بين الجدّ واللهو والأخبار والملح

الأدبية، وفي ضوئه وضع شهاب الدين الأبشيهي كتابه (المستطرف في كل فن مستظرف) وكتاب (طرف الألباب وتحف الأحباب) لليافعي.

ـ **كتاب**: **(شرح مقامات الحريري)** لأبي العباس أحمد القيسي الشريشي(ت619ه): وقد حظيت هذه المقامات بكمّ كبير من الشروح والتعليقات، وتعود كثرة الشروح إلى ما زخرت به المقامات: من الألفاظ، والأمثال، والأحاجي والألغاز، والنكت النحوية، والبلاغية؛ مما جعلها ميدانا رحبا للشرح والتفسير والاستطراد.

ويعتبر هذا الشرح ا من أهم الشروح وأغزرها، قال الشارح: لم أدع كتابا ألّف في شرح ألفاظها وإيضاح أغراضها إلا وعيته نظرا، وتحققته معتبرا ومختبرا وترددت في تفهمه وردا وصدرا، وعكفت على استيفائه بسيطا كان أو مختصرا، ولم أترك في كتاب منها فائدة إلا استخرجتها، ولا نكتة إلا علقتها، ولا غريبة إلا استلحقتها.

ثانيا ـ الأدب المعاصر:

ـ مصادر الأدب المقارن:

كما اعتنى النقاد بالموازنات بين شاعر وآخر، وبين عصر وآخر، كذلك جرت المقارنات بين الأمم، فتطلعوا إلى الأدب الأسطوري اليوناني القديم، كوصف هوميروس رحلة أوليس، وشاعر الإليادة، والأدب الفرنسي وغيره من آداب الغرب، من شعر ونثر كالروايات المترجمة التي منها الغث والسمين، ومن هذه المصادر:

ـ كتاب: (ملامح يونانية في الأدب العربي) لإحسان عباس(ت1424ه)

ـ كتاب: (الأدب المقارن أصوله وتطوره ومناهجه) للطاهر أحمد مكي.

ـ مصادر الأدب التربوي للأطفال:

مع الاهتمام بالطفولة في كل الأمم وخاصة شريحة الذكور التي حظيت بالتحيز لها غالبا،

وجاء الإسلام وحث على تمام العناية بالأطفال دون تمييز، ولكن لم يصدر كتاب مطبوع خاص بأدب الطفل إلا سنة(1744م) في بريطانيا، واسمه: (كتاب الجيب الرائع الصغير) وفي العالم العربي أول من قدم كتابا للطفل رفاعة الطهطاوي بترجمة كتاب إنجليزي اسمه: (عقلة الصباع).

مصادر علوم البلاغة

البلاغة بعلومها الثلاثة: البيان، والمعاني، والبديع، كانت أول الأمر عند العرب بالسليقة، حتى بدأ عصر التدوين، فأخذت حظها من التأليف.

أولا ـ عهد الإبداع والجمع:

من أوائل الذين كان لهم دور بارز في تأسيس علوم البلاغة:

ـ **أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ** الكناني(ت255ه) إمام الأدباء في عصره، والقدوة في أساليبه، له كتاب: (إعجاز القرآن) و (البيان والتبيين)

ـ **محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة**(ت276ه) وكتابه: (الشعر والشعراء)

ـ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت285ه) وكتابه: (الكامل في اللغة والأدب)

ـ **الخليفة عبد الله بن المعتز** بن المتوكل العباسي(ت296ه) وكتابه: (البديع) استقصى ما في الشعر من المحسنات، وذكر فيه سبعة عشر نوعا، منها: الاستعارة، والكناية، والتورية، والتجنيس، والسجع، ... وقال: «ما جمع قبلي فنون البديع أحد، ولا سبقني إلى تأليفه مؤلف».

ـ **قدامة بن جعفر الكاتب** البغدادي(ت310ه)وكتابه: (نقد قدامة) ذكر فيه ثلاثة عشر نوعا من البديع زيادة على ما أملاه ابن المعتز فتممها ثلاثين نوعا.

ـ **أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني**(ت471ه) وكتابه: (أسرار البلاغة)

و(دلائل الإعجاز)

- **أبو يعقوب يوسف السكاكي**(ت626هـ) وكتابه: (مفتاح العلوم) ولخصه في كتابه: (التبيان)

6- **الوزير ضياء الدين بن الأثير الجزري**(ت637هـ) وكتابه: (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر)

ثانيا ـ عهود الاختصارات والشروح:

ومن أبرز الشراح في هذه المرحلة:

ـ **مسعود سعد الدين التفتازاني**(ت791هـ) وكتابه: (المطول في البلاغة) و(المختصر لشرح تلخيص المفتاح)

ـ **علي بن محمد الشريف الجرجاني**(ت816هـ) وكتابه: (الحواشي على المطول للتفتزاني)

المصادر والمراجع من كتب المستشرقين

التعريف بالمستشرقين:

المستشرقون هم: نخبة من الغربيين تصدَّروا لدراسة العلوم الإسلامية والعربية بمختلف فنونها ثم الكتابة في هذه العلوم التي درسوها بما يحقق أهدافهم.

سبب نشأتهم:

منذ أن بعث النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الدين العظيم واجهته قريش وقبائل العرب باللسان والسنان؛ دفاعا عن أصنامهم وأوثانهم وحمية لمعتقدات آبائهم، ولما أظهره الله عليهم وتأسست الدولة وظهرت حضارة إسلامية لا مثيل لها انتبهت الأمم الأخرى كفارس والروم، ولم يدخروا وسعا في إخماد هذا النور، وبدأت المواجهة مع الروم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

في غزوة مؤتة، وبعد وفاته صلى الله عليه وسلم فتحت مصر وأطرافا من بلاد الشام، وفي سنة: 489 هـ بدأت الحروب الصليبية، وذكر محمود شاكر ـ رحمه الله ـ أن للصراع بين الإسلام ورجال الكنيسة مراحل تأجج فيها الغضب، بدأت بفتح الشام ودخول الأهالي في الإسلام طوعا مع تقديم الخدمات، وما في تلك الأقطار من علوم وكتب ترجمت للعربية، ومرحلة أخرى زادت من أحقادهم؛ وهو رجوع فلول جندهم إلى أوربا مهزومة يائسة من الرجوع للمستعمرات، ثم فجر غيظهم فتح عاصمة من عواصمهم وهي القسطنطينية؛ فأحاط بهم الذعر والخوف على بقية أقطارهم وأيقنوا أن الواجب تأجيل المواجهة بالسلاح، وأن الوقت للعلم والعقل والدهاء والمكر، وبسبب مخالطة عامتهم للعرب عند التجارة أو الحروب أو المجاورة صارت لهم معرفة باللسان العربي، فانتدبوا جماعة من رجالهم؛ لبثهم في بلاد العرب وهم أول طلائع الاستشراق، فخالطوا الخاصة من العلماء والساسة والدهماء؛ فتعلموا اللهجات العربية والعلوم، وحازوا المخطوطات بالشراء أو السرقة، يظهرون البراءة، ويخفون لهيب أحقادهم.

جهود الاستشراق لطائفتين:

يعود المستشرقون في كل مرة إلى أوطانهم بكنوز معرفية لتبنى عليها الخطط المستقبلية لطائفتين:

الأولى ـ طائفة الساسة؛ لِيُعِدُّوا كيفية قهر الإسلام بالقوة، وهو الاستعمار.

الثانية ـ طائفة التنصير، هذه الطائفة تسعى لنزع الإسلام من قلوب الناس، وهي تسمى حركة (التبشير) ليلبسوا على الناس وكما قال محمود شاكر في كتابه (رسالة في الطريق إلى ثقافتنا): الاستشراق والاستعمار والتبشير إخوة لأب وأم واحدة.[239]

خيب الله سعيهما، ونسأل الله بعظيم حكمته أن يهدي الطائفتين للإسلام؛ لتكون

[239]) انظر: رسالة في الطريق إلى ثقافتنا 42.

جهودهم بالسنان والبنان لله رب العالمين، ولما كان المستشرقون يكتبون لأبنائهم فإن أعمالهم على نوعين:

كتابة المستشرقين:

النوع الأول ـ أنصفوا فيه وأجادوا:

حيث عُرِف نِتاجهم هذا بالدقة والمنهجية والاستيعاب والتجرد، ومنهم:

ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي:

كتاب (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث) كتبه ونسنك ونقله إلى العربية فؤاد عبد الباقي وسماه مفتاح كنوز السنة، ولهم أعمال قيمة في فهرسة المخطوطات وجمعها والعناية بها، مع أنَّه قد ورد عنه أنَّه وصف النبي صلى الله عليه وسلَّم بالدَّهاء والعبقرية ونفى عنه النُّبوَّة[240].

ـ كتاب (محمد أعظم الخالدين)

كتبه مايكل هارت عندما حدثت مناقشة من الأعظم الأمبراطور قيصر أو الإسكندر أو تيمور أو...؟ فجعل المؤلف لاختياره أُسُساً منهجية ثم قال: «لقد اخترت محمدا في أول القائمة...هو الإنسان الوحيد في التاريخ نجح نجاحا مطلقا على المستوى الديني والدنيوي»[241] حتى أن منهم من أسلم بعد بحثه، وقد تبين له الحق وأيقن أنه كان في ضلال مبين.

ـ كتاب(الإسلام كبديل)

كتبه مراد فلفريد هوفمان، الذي أسلم وحجَّ بيت الله الحرام، ووصف هذه الرحلة بكل

---

[240] انظر: كناشة البيروتي 36،

[241] محمد أعظم الخالدين 7، لمايكل هارت تقديم أنيس منصور، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة 2004م.

إجلال في كتابه(الطريق إلى مكة)[242] ومنهم: لوبلا.

ـ كتاب(الإنجيل قادني إلى الإسلام ربحت محمدا ولم أخسر المسيح)[243]

المؤلف يذكر في هذا الكتاب الإسلام وأنه عبادة دائمة مع الله، ويذكر النصرانية وما فيها من معتقدات باطلة، ثم يذكر قصصا لرهبان وقساوسة أسلموا، ونجد من يثني على الإسلام وهو لا يزال على دينه الأول فقال بعضهم: «لا ريب أن محمدا من كبار المصلحين» وقال غوستاف لوبون: « إن أكبر سلاح استعمله المسلمون لبث الدعوة الإسلامية هو اتصافهم بالشيم العالية اقتداء بالنبي محمد» وقال الفرنسي فولتير: كنت ضابطا في الجيش الفرنسي، خرجت أجوب الصحراء وخلفي ثلاثون من فرسان العرب، ولما حان وقت صلاة العصر ترجلوا عن جيادهم واصطفوا للصلاة؛ أحس بالخجل لبقائه مع الخيول وهم يتعبدون، قال: وددت لو أن الأرض انشقت وابتلعتني، أسمعهم يكبرون ...أولئك الفرسان الذين كانوا يتدانون أمامي... يشعرون في صلاتهم أنهم أرفع مني.

ومنهم من ترجم القرآن مثل: جورج سيل(ت1736م) مستشرق إنجليزي ترجم القرآن للإنجليزية ونالت رواجا وترجمت إلى الألمانية. وريجي بلاشير(ت1973م) فرنسي ترجم القرآن للفرنسية، ولويدجي بونللي(ت1947م) إيطالي ترجم القرآن إلى الإيطالية، [244] وكل ما كتبوا من مدح وحق يشكرون عليه لإنصافهم، ولكن يحتاط من كتابتهم بالجملة، ولا سيما ترجمة القرآن، والواجب على أبناء المسلمين الذين يحسنون اللغات الأخرى أن يقوموا هم بالترجمة،

---

[242] الطريق إلى مكة، لمراد فلفريد هوفمان، دار الشروق القاهرة، الطبعة الثانية سنة: 1426هـ2006م.

[243] الإنجيل قادني إلى الإسلام ربحت محمدا ولم أخسر المسيح، لوبلا الحسيني الحسيني معدي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى سنة:2010م

[244] انظر: الإسلام بعيون مسيحية. للطفي حداد، تقديم محمد السماك، الدار العربية للعلوم الطبعة الأولى سنة: 1425هـ 2004م.

ويقوموا بالمراجعة الدقيقة والتقييم لما كتبه غيرهم.

النوع الثاني ـ لؤم ومكر وتزوير:

أعمال لهم، هي غاية في اللؤم والمكر حيث أنهم يدسون السم في العسل قصدا في مواطن كثيرة، وربما أخطؤوا في مواطن أخرى؛ مما يوجب الاحتياط والحذر من مصادرهم فيستعان بها في مواطن الصواب وتترك في مواطن الزلل.

ـ (تاريخ الشعوب الإسلامية)[245]

من المصنفات التي يجب التنبيه على خطرها هذا الكتاب وهو لكارل بروكلمان المستشرق الألماني، ومن الأمثلة على زيغه:

ـ الإشارة المتكررة إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ ويقتبس بعض شرائع الإسلام من بعض الديانات، فقال: «كان المؤمنون في مكة لا يصلون إلا مرتين في اليوم، أدخل في المدينة على غرار اليهود أيضا صلاة ثالثة عند الظهر» ص47.

ـ جعل القصد من الأذان الإزعاج فقال: « كان في وسعه ووسع أتباعه أن يقيموا الصلوات منذ عهده بالمدينة جهارا ومن غير إزعاج ...» ص 47.

ـ تكلم عن فريضة الصوم فقال: « ولسنا نعرف حتى الآن ما إذا كان محمد قد اقتبس هذه الفريضة عن إحدى الفرق الغنوستية أم عن المانيين الذين نفذ مبشروهم إلى بلاد العرب ....» ص48.

ـ تكلم عن غزوة بدر فقال: « ... ولكن هذا النقض للقانون الخُلقي القبلي لم يلبث أن

---

[245]) تاريخ الشعوب الإسلامية لكارل بروكلمان، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الأولى سنة: 2002م.

أثار عاصفة من الاستنكار في المدينة نفسها، فما كان من محمد إلا أن أنكر صنيع أتباعه الذي تم وفقا لرغبته بلا خلاف وعزاه إلى سوء فهم الأوامر....» ص49.

ـ يتحسر على اليهود « وكان موقف النبي من اليهود أقسى وأعنف» ص50.

ـ التشكيك في مصادر التشريع: «القرآن بوصفه قانون ...أكمل للمسلمين بسنة النبي ... ولكن القسم الأعظم من الحديث المتصل بسنة الرسول لم ينشأ إلا بعد قرنين من ظهور الإسلام ومن هنا تعين اصطناعه كمصدر» ص71.

ـ تهمة أساطير الأولين: « إنما ترجع معتقداته في ما يتعلق بالعالم الآخر إلى مصادر يهودية، وهكذا تتصل بصورة غير مباشرة بمصادر فارسية وبابلية قديمة» ص71.

جيل ما بعد النهضة:

من عصر محمد علي باشا صار الكُتَّاب علىٰ فريقين، فريق سار علىٰ منهج التحقيق والتَّلقِّي من أهل العلم، وفريق تأثَّر بمنهج الغرب وهم فريقان:

الفريق الأوَّل تبنَّى منهج انتقاد العلوم الشرعيَّة كعلوم القرآن والسُّنَّة النبويَّة مع وقوعهم في شبهات الاستشراق أحيانا، قال السباعي: «من أبرز الكُتَّابِ المُعَاصِرِينَ الذين سلكوا هذا السبيل (المرِحوم) أحمد أمين خِرِّيجُ القضاء الشرعي وعميد كلية الآداب سابقاً مؤلف كتاب " فجر الإسلام " و" ضُحَاهُ "، و" ظُهْرُهُ " وقد تحدث في: " فجر الإسلام " عن «الحديث» فَمَزج السُمَّ بالدسم، وخلط الحق بالباطل»[246] فعلى الباحث أن ينتبه من بعض المراجع عند مناقشته للقضايا الشرعيَّة.

الفريق الثاني يمثل مصادر الصراع بين أدب اللغة العربية والشعوبية، قال محمود شاكر: إنَّ هذا الصراع المتأخر وليد حركة الاستشراق، والتي بدأت ببعثة الوفود للدراسة في باريس في

[246]) السُّنَّة ومكانتها في التشريع 236/1.

عهد محمد علي، والتي من نتائجها قولهم: الأدب العربي لا يصلح لتربية الأذواق في الجيل الجديد، والدعوة إلى إحياء مجد الفراعنة وأمثالهم، ومن رجال هذا التوجه طه حسين.

ـ كتاب: (المعارك الأدبية) لأحمد أنور الجندي(ت1422هـ)

ـ كتاب: (المتنبي رسالة في الطريق إلى ثقافتنا) لمحمود محمد شاكر.

الحذر من بعض الألفاظ

عبارات من عصر النبوة:

ـ ذكر القرآن بعضا من مكر اليهود بالقول، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا﴾[247] لما استعمل اليهود الأولى للسخرية نهى الله المؤمنين على التكلم بها وامروا بالتكلم بالثانية.

ـ قولهم« السَّامُ عَلَيكُم» يتظاهرون بالسلام ويتلفظون بالسام وهو الموت، دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ اليَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَفَهِمْتُهَا فَقُلْتُ: وَعَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ»[248]

ـ عبارات معاصرة لها دلالة مهينة:

ـ المسجد بالإنجليزية Mosque وهي تعني بيت البعوض؛ والصواب كتابته: MASJID.

---

[247] سورة البقرة الآية: 103.

[248] صحيح البخاري 12/8.

ـ مكة المكرمة تسمى بالإنجليزية: MECCA وتعني: بيت الخمر؛ والصواب: MAKKAH

ـ عدم اختصار اسم سيد البشر محمد صلَّى اللَّه عليه وسلَّم: MOHD لأنها تعني معنى لا يليق؛ والصواب: كتابة الاسم كاملا MOHAMMED.

ـ ما يكتب على الثياب من عبارات مهينة فلا يقلدون فيها....

ـ تعظيم ما عظمه الشرع وتحقيره ما حقره، ومنها:

ـ تعظيم كلام الله وأسمائه الحسنى وإجلالها بما يليق بها بعدم كتابتها في الأماكن الممتهنة كمؤخرة السيارات ولا سيما المعدة للنقل فقد تنقل أوساخا وقاذورات وتجد من يكتب من خلفها (ما شاء الله) أو (تبارك الله) وما شابه ذلك.

ـ تعظيم الجنة بحبها والحرص على دخولها بالدعاء والعمل، وتعظيم النار بالخوف منها والحرص على النجاة منها بالدعاء والعمل، ولا يجوز مخالفة هذا ولو بالمزاح مع الآخرين بالتهكم عليها.

ـ تعظيم المساجد ولا سيما المساجد الثلاثة: الحرام، والنبوي، والأقصى، فلا يتكلم ولا يكتب عنه إلا بما يجله، فلا تصغر المساجد بالنطق والكتابة.

ـ توقير أسماء الأنبياء بأن يقترن بوصف النبوة أو الرسالة، أو بالسلام لسائر الأنبياء، والصلاة والسلام لنبينا محمد صلَّى اللَّه عليه وسلَّم .

ـ تحقير من حقره الله كالشيطان لعنه الله، فلا يقال: فعل فلان ما يستحي منه الشيطان، أو يغطي منه الشيطان وجهه؛ فنسب للشيطان شيئا من الحياء وهو على خلاف ذلك برده الأمر على الله جلَّ جلالُه، وأقسم متبجحا بإغواء عباده، اللَّهُمَّ إنا نعوذ بك من همزاة الشياطين وأن يحضرونا من إنسهم وجنهم.

ـ اجتناب كتابة القرآن وأسماء الله على الورق الذي يُظن به عدم المحافظة عليه، وإن

احتاج كتب كما جاء في القرآن سورة كذا الآية رقم كذا، كما في الجرائد والمطويات، والجمل الدعائية التي في آخر أسئلة الامتحانات فقل: ونتمنى لكم التوفيق بدل: والله الموفق، وكذلك الكتابة لدعوات المناسبات يتفننون بكتابة القرآن على الورق وعلى بعض التحف الصغير من المعدن أو الفخار، ومنهم من يوزع على الحاضرين مصاحف صغيرة لا تكاد تُقرأ حروفها والتي مصيرها ستوضع مع التحف أو تترك، وكتابة الدعاء بأسماء الله ثم سرعان ما تجدها ملقاة في الأرض، فالواجب الدعاء فيها بمبارك عليهما أو بالبنين والحياة الطيبة وما أشبه ذلك دون قرآن أو ذكر لله.

والدليل على ما تقدم النهي عن السير بالمصحف عند ملاقاة العدو خشية امتهانه؛ العلة الامتهان وهي محققة فيما ذكر.

كيف يُصنع بالرقاع المهملة؟

للباحث أن يسأل: كيف يصنع بالأوراق والبطاقات المتفرقة بعد انتهاء البحث وهي لا تخلو من ذكر لله أو قرآن؟ الجواب: عليه أن يجمع كل ذلك ويقوم بحرقه ودفن رماده، وكذلك يُفعل بالجرائد ومخلفات العام الدراسي من كراسات ومذكرات؛ ودليله فعل الصحابة رضِي اللَّه عنهم لما انتهوا من جمع القرآن قاموا بحرق الصحف والمصاحف الذي كتبت متفرقة قبل الجمع.[249]

استعمال ألفاظ يُخَطِئها النُّقَّاد:

ـ شاع في الناس كلمة (البسيط) يطلقونها على القليل المُحتَقَر، وهي وُضِعَت للكثير

[249] انظر: فضائل القرآن لابن كثير76، لإسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى سنة:774هـ، مكتبة ابن تيمية الطبعة الأولى لسنة: 1416هـ

المُعظَّم، والبَسْطُ نقيض القَبض، قَالَ الله جلّ وعزّ: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾[250]

ـ مما يُكتب أحيانا: (حَيْثُ أَنَّ) بفتح الهمزة، والصواب: (حَيثُ إِنَّ) قال ابن هشام: «وَقد أولع الْفُقَهَاء وَغَيرهم بِفَتْح إِن بعد حَيْثُ وَهُوَ لحن فَاحش فَإِنَّهَا لَا تُضَاف إِلَّا إِلَى الْجُمْلَة وَأَن الْمَفْتُوحَة ومعمولاها فِي تَأْوِيل الْمُفْرد»[251] وسببه أن (حيث) ظرف مكان مُبهم يحتاج لجملة تبينه وترفع عنه الإبهام فلا تقول: جلست حيث زيد، ولكن قل: جلست حيث جلس أو نام أو وقف أو تكلم زيدٌ، وإن جِئت بعدها ب(ما) فالاختيار أن تكون موصولة فتقول: (حيثما)

ـ يقول بعضهم: (لَا سِيمَا والأمر كذا) عطف جملة بالواو على (لاسيما) قال السيوطي وأَبُو حَيَّان: هو لحنٌ من المصنِّفين، وَلَا تحذف (لَا) من لَا سِيمَا لِأَنَّهُ لم يسمع إِلَّا فِي كَلَام المولدين، ولم ترد في كلام من يُحتج بهم، وقيل هي استثناء لما بعدها مما قبلها لمخالفته لما قبله بالأولوية، والصحيح أنه تأكيد على مشاركته في الحكم وزيادة الأولوية[252]

ـ قال علي الهادي شونة: الصفات المتداولة للرجال ويشترك فيها النساء، أغلب الجهات لا تفرِّق بينهما؛ فتقول: تتكوَّن لجنة المناقشة من: الدكتور هند، أو فاطمة، أو غيرها من أسماء النساء، أو صفة الرئيس، أو الوزير وغيرها، والصواب تأنيث الصفة، بقولهم: الدكتورة هند أو الوزيرة فلانة.

ـ يقول بعضهم: (ساهمت بهذا البحث) والصواب أن يقول: (أُسْهِمُ...) لأن ساهم من المساهمة بالنبل للقرعة، والعبارة الثانية: أُسْهِم من الأسْهُم وهي الأنصباء عند الشركة؛ وهو

---

[250]) سورة البقرة الآية:247. وانظر: العين باب الباء والسين والطاء217/7، تهذيب اللغة مادة بسط 241/12.

[251]) شرح شذور الذهب لابن هشام266.

[252]) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2/ 287، وجامع الدروس العربية3/ 146.

المعنى المراد.

ـ يقول بعضهم: (تَجْرُبَة) بضم الراء، والصواب (تَجْرِبة) بكسر الراء في المفرد والجمع، فتقول: (تَجْرِبَة والتَّجارِب)[253] ومنه قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لاَ حَلِيمَ إِلاَّ ذُو عَثْرَةٍ، وَلاَ حَكِيمَ إِلاَّ ذُو تَجْرِبَةٍ»[254].

ـ ومن قبيح الخطأ قول بعضهم: (تخصص اللَّغويات) بفتح اللَّام، ومراد المتكلم: تخصص اللُّغة العربية، أو غيرها من اللُّغات، ودلالة الكلمة بالفتح كما نطقها: من اللَّغو، وهو الكلام الساقط لا الذي لا قيمة له؛ فالصواب: (تخصص اللُّغَويات) بضم اللام.

ـ عند إرادة التفصيل يقول بعضهم: (ما يلي) فيُخَطِّئها بعض النُّقَّاد ويلزمونه بعبارة: (ما يأتي أو الآتي) والإتيان المَجيء، الذي يحتمل أن يكون قريبا أو بعيدا، قال تعالى: ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[255]

بخلاف كلمة: (ما يلي) التي تدل على المجاور القريب، جاءت على لسان المصطفى صلى الله عليه وسَلَّم، قال الصحابي: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم يَمْسَحُ مَنَاكِبَنَا فِي الصَّلاَةِ، وَيَقُولُ: اسْتَوُوا، وَلاَ تَخْتَلِفُوا، فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ، لِيَلِنِي مِنْكُمْ أُولُو الأَحْلاَمِ وَالنُّهَى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»[256].

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ أَخْيَرَ أَعْمَالِنَا مَا يَلِي آجَالَنَا وَاجْعَلْ خِيَارَ أَيَّامِنَا يَوْمَ نَلْقَاكَ»[257] ومن كلام الصحابي الجليل أبي رافع يصف صلاة عمر رضي

---

[253] انظر: لسان العرب مادة: جرب 259/1.

[254] أخرجه الترمذي وقال حسن غريب 447/3.

[255] أول سورة النحل.

[256] صحيح مسلم 186/2.

[257] مسند الحارث756/2.

الله عَنْهُم جَميعا: «وَأَنَا فِي آخِرِ صُفُوفِ الرِّجَالِ مَا يَلِي النِّسَاء»[258]

وقال الخليل ابن أحمد وهو من أعلام القرن الثاني الهجري (ت170هـ) «ومُقْدِمُ العين: ما يلي الأنف، والمؤخر: ما يلي الصدغ»[259]فلا بأس من استعمالها وقد تكون أبلغ لدلالتها على القريب المجاور.

ـ ذكر إميل يعقوب الخلاف في قولهم: (القانون الدُّولي) بضم الدال أم بفتحها، وبَيَّن جواز الوجهين فبضم الدال نسبة إلى الجمع (الدُّول ـ دُولي) وبالفتح نسبة إلى المُفرد (دَولة ـ دَولي)[260]

ـ حذف ياء النسبة من كلمة: (رئيس أو رئيسة) فتقول المبحثُ أو العضو الرئيس، ولا تقُل الرئيسي، وتقول الفقرات أو اللجنة الرَّئيسة، ولا تقُل: الرئيسيَّة.

ـ خطَّأ بعض النُّقاد إضافة الألف واللام لكلمة: (غَير، وكل، وبعض) فلا تقُل: (الغير ولا الكل ولا البعض) وأجازها بعضهم.

ـ كلمة: (كافَّة) لم تُستَعمل في العربية إلا منصوبة على الحال، فلا تكون مضافة ولا مُعرَّفة بالألف واللام؛ فلا تقل: (قرأت كافة الكتاب) ولا (الكافة) وعقَّب إميل يعقوب بأنها وجوه جائزة؛ فقد استخدمها بعض أهل اللغة مضافة ومحلاة بالألف واللام، وقال عمر بن الخطاب في رسالته: (علىٰ كافَّة الناس)[261].

ـ مما يجري علىٰ بعض الألسن أنهم يقولون: (مَساحة الأرض كذا) وفي المعاجم: «المِساحَة

---

[258]) مختصر قيام الليل وقيام رمضان 142.

[259]) كتاب العين باب القاف والدال والميم 123/5.

[260]) انظر: معجم الخطأ والصواب 135.

[261]) معجم الخطأ والصواب 232.

ذرع الأرض» فالصواب: (مِساحة الأرض كذا) ولا تكون بالفتح[262].

قواعد الإملاء

إن الباحث عند كتابته لا يخلو بحثه غالبا من الآيات القرآنية في الموضوعات الشرعية، ولربما ذكر بعضها في الأبحاث اللغوية؛ وهنا ينبغي أن تكون كتابتها بالرسم القرآني بعد أن يتقيد بضبط معين كخراز أو الداني، وقراءة معينة كقراءة قالون أو حفص.

كتابة القرآن بالإملاء الاصطلاحية:

اختلف العلماء في رسم حروف المصحف على فريقين: منهم من يرى أن كتابة حروف المصحف أمر توقيفي من النبي صلى اللّه عليه وسَلَّم فلا يحلُّ استبداله بغيره، وبه يقول مالك وانتصر له السخاوي.

وفريق آخر يقول بجواز كتابة حروف المصحف بالإملاء الاصطلاحية، فالكتابة متطورة عبر العصور كانت بغير نقط، واختلفت الخطوط من قديم بحسب خط الكاتب، وبه يقول أبو بكر بن العربي وابن خلدون.[263]

قواعد الإملاء الاصطلاحي:

إن الإملاء من العلوم التي تطورت عبر العصور ابتداء من الحروف المهملة من النقط والشكل، ثم وضعت في عهد أبي الأسود الدؤلي(ت69ه) واستمرَّ التطور، وإليك بعض مسائل

---

[262]) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة: مسح404/1، مختار الصحاح مادة مسح294.

[263]) مناهل العرفان في علوم الفرآن379/1، لمحمد عبد العظيم الزرقاني المتوفى سنة: 1367هـ مطبعة عيسى الحلبي الطبعة الثالثة.

الإملاء:

ـ نقط الحروف:

يسمى نقط الحروف بالإعجام مِن أعجم، أي: أزال الغموض، وأول من نقط الحروف أبو الأسود الدؤلي أو تلاميذه؛ ليزول اللبس بين الباء والتاء والثاء والياء وغيرها من الحروف المتشابهة في الرسم، والحرف الذي له نقطتان رسمت واحدة فوق أخرى أو في سطر، وإذا تقاربت الحروف المنقوطة وخيف اللبس تعين جعل النقط واحدة فوق أخرى.[264]

ـ شكل **الكلمات**:

الشكل هو: وضع الحركات على الحروف لتضمن للكلمة المعنى المراد، وإذا انعدم الشكل والنقط قد يحصل الإبهام والإهمال المؤدي لضياع المعنى المراد من الباحث، فكم من أقوال نقلت عن العلماء اختُلِف في مرادهم بسبب الاحتمال، وكم من أحاديث ضُعِّفت بسبب التردد في اسم راوٍ في الإسناد؛ لاحتماله أكثر من واحد وأحدهما ضعيف، مثل: عباس وعياش، عند خلوهما من النقط، ومنه: عَبَّاد وعُباد، وعَقيل وعُقيل.

ـ اللام الشمسية والقمرية:

يؤتى بها للتعريف، وكونها شمسية أو قمرية بحسب الحرف الذي يليها؛ فإن كان الذي يليها من الحروف التي تكونت منها العبارة الآتية: (إبغ حجك وخف عقيمه) فإنها تسمى قمرية يجب النطق بها ساكنة يكون ما بعدها متحركا خاليا من التشديد، مثل: القمر، الأرض، وإن كان ما بعدها حرفا من بقية الحروف الأخرى فإنها تسمى شمسية، فلا تنطق وتدغم في الحرف الذي يليها، فيكون ما بعدها مشددا مصحوبا بالغنة إن جاء بعدها حرف (النون) مثل: الشمس، النَّاس.

---

[264]) انظر: حكمة الإشراق إلى كتابة الآفاق 62.

ـ التاء المفتوحة والمربوطة:

إن مما يشكل أحيانا على الطالب كتابة حرف التاء في نهاية الكلمة، فهل تكتب مفتوحة أم مربوطة؟ جعل بعض الكتاب ضابطا متى تكون مفتوحة وضابطا متى تكون مربوطة،

الضابط الأول ـ للتاء المفتوحة:

كل تاء إذا وقفنا عليها بالسكون في آخر الكلمة نطقناها تاء.

الضابط الثاني ـ للتاء المربوطة:

كل تاء إذا وقفنا عليها بالسكون في آخر الكلمة نطقناها هاء.

ومن التفصيل في ذلك:

ـ المواضع التي تكتب فيها مفتوحة:

1 ـ التاء التي تختم بها الأفعال، سواء الأصلية للفعل أم تاء التأنيث أم تاء الفاعل، الأصلية كفات، ومات، وللتأنيث كجلستْ وتأدبتْ الطالبة، وللفاعل كصمتُ وصليتُ.

2 ـ التاء التي يختم بها جمع المؤنث السالم كالطالبات والمدرسات.

3 ـ تاء الاسم الثلاثي الساكن الوسط وجمع التكسير منه، مثل: وقت وأوقات وموت وأموات.

4 ـ تاء اسم العلم المفرد مثل: جودت وعصمت وشوكت وصفوت ورفعت وطلعت وحكمت ومدحت وبنزرت وأسمنت وأسفلت[265].

[265]) انظر: معجم الإملاء 3.

ـ المواضع التي تكتب فيها مربوطة:

1 ـ تاء الاسم المؤنث غير الثلاثي علما كفاطمة وناجية، وغير علم كشجرة.

2 ـ تاء جمع التكسير إن لم يكن في مفرده تاء، كجابي جباة، وقاضي قضاة، وراعي رعاة.

ـ ما ورد كتابته بالتاء المربوطة والمفتوحة:

(اللَّات واللَّاة صنم، لات ولاة، هيهات وهيهاة، ثُمَّت وثُمَّة حرف العطف، وثَمَّت الظرفية منهم من خصها بالمربوطة (ثمة) للتفريق بينها وبين العاطفة، (رُبَّت وربَّة حرف الجر الزائد)[266] والاحتكام لما يوقف عليه بالهاء تاء مربوطة وعكسها مفتوحة أضبط للباحث وأيسر.

أحكام كتابة الهمزة: **الهمزة نوعان**:

النوع الأول ـ همزة القطع:

رسمها كرأس حرف العين، وتكون على كرسي ومفردة والأصل أنها على الألف، وتكون في الكلمة متطرفة ومتوسطة، وهي حرف صحيح؛ لقبولها الحركات ومشبهة بحروف العلة لتسهيلها وقلبها حرف علة، وتكون حرفا أصليا وزائدا.

النوع الثاني ـ همزة الوصل:

تكون زائدة في أول الكلمة الساكن أولها، ورسمها ألف فوقه رأسها حرف الصاد صغيرا أو دائرة أو فوق الحركة مثل: (ٱلذِينَ) أو خاليا (ابنه) وهو الشائع، وقيل: تكتب على صورة همزة القطع؛ حملا للخط على اللفظ، (إبنه) وهو غريب.

---

[266]) انظر: معجم الإملاء 36، وقواعد الإملاء 65 لعبد السلام محمد هارون المتوفى سنة: 1408هـ.مكتبة الأنجلو المصرية، سنة النشر 1993م.

نطق همزة الوصل ومواطنها:

أما النطق بها ابتداء فبلفظ همزة القطع، وفي الوصل تسقط لفظا.

مواطنها: السماعي منه: لام التعريف (ال) ولفظ الجلالة (الله) ولفظ القسم (ايمن) و(اسم) و(ابن وابنة) و(ابنم) و(اثنان واثنتان) و(است) و(امرُؤٌ) و(امرَأَةٌ)[267]

والقياسي:

أ ـ الأمر من الفعل الثلاثي: مثل: ذهب قرأ تقول: اذهب اقرأ.

وقد يجوز فيه إدخال همزة الوصل وعدمها، مثل: أكل أمر، تقول في الأمر على القياس: اؤكل الطعام، اؤمر بالمعروف، وعلى غير القياس: كُل ومُر.

ومنه ما لا تدخله همزة الوصل مثل: يطأ يظنون، الأمر: طَأْ، ظُنُّوا.

ب ـ ماضي الخماسي والسداسي وأمرهما ومصدرهما، مثل: اتَّصلَ اتصلْ اتصال، اسْتَحْيا اسْتَحْيِ اسْتحياء.

ـ حذف همزة الوصل:

تحذف همزة الوصل إن دخلت على كلمة فاؤها همزة قطع ساكنة، ودخل على همزة الوصل حرف مفتوح متصل، مثل: اِئْذَنْ ائْتِمان، تقول: فأْذَنْ كأْتِمان، حذفت همزة الوصل؛ للاستغناء بالحرف الداخل، وبدخول همزة الاستفهام، تقول: أائذن أائتمان تحذف همزة الوصل، وتستبدل الهمزة مدة آأذن آئتمان، ومنه أالله آلله.

ـ انقلاب همزة الوصل إلى قطع:

تقدم أن همزة الوصل من مواطنها مصادر الخماسي والسداسي، ولكن إن أطلقنا مصدرا

[267]) انظر: شرح المفصل لابن يعيش302/5، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 203.

منها اسما لآدمي صار علما وانقلبت همزته للقطع، كمن سمى ابنته: إتصال أو إئتمان أو إبتسام.

ـ ضابط سقوط همزة الوصل من كلمة(اسم):

إذا اقترن بحرف الجر الباء وأضيف إلى لفظ الجلالة (بسم الله) فإنه تحذف منه همزة الوصل بشرط عدم ذكر متعلق الباء مقدما أو مؤخرا مثل: توضأ باسم الله، أو باسم الله اشرب، وتبقى إذا أضيف لغير لفظ الجلالة، مثل: باسم ربك، أو كَتَبْتُ العَقْدَ باسم زيد.

ـ سقوط همزة (ابن) بين علمين:

تسقط همزة الوصل من كلمة: (ابن) إن وقعت بين علمين، ثانيهما أب للأول، مثل: عبد الله بن عمر رضيَ اللَه عنهما، بخلاف قولك: هذا الرجل ابن زيد، فلا تحذف، واختلفوا في وقوعها بين علم وكنية، ولا تسقط إن كان العلم الثاني ليس أب للأول مثل: علي ابن المديني، فإن علي بن عبد الله واشتهر بابن المديني، أو كانت كلمة: (ابن) متطرفة في أول السطر أو آخره.

همزة القطع في أول الكلمة:

همزة القطع في أول الكلمة تكتب على الألف؛ سواء كانت مفتوحة مثل: أحمد، أم مضمومة مثل: أُمَّهات، أما المكسورة فتكون تحت الألف مثل: إنَّ، إلا إن سبقها شيء صيرها متوسطة، مثل: لِئَلاَّ، لَئِن، حينئِذٍ. [268]

ـ ضبط كتابة الهمزة المتوسطة:

كتابة الهمزة في وسط الكلمة: لجمع شتات مسائل الهمزة يمكننا أن نستعين بضابطين:

---

[268]) انظر: المجمل في الإملاء33، لأبي النور محمد أبي نعامة، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية طرابلس ليبيا، الطبعة الأولى سنة: 1984م.

الضابط الأول ـ حركة الهمزة وحركة ما قبلها:

إن الذي يحدد موضع كتابة الهمزة على الألف أو النبرة أو الواو أو السطر حركة الهمزة وحركة الحرف الذي قبلها، والحركة إما الفتح فيناسبها الألف، وإما الضم فيناسبها الواو، وإما الكسر ويناسبها الياء، وإما السكون فيناسبه السطر، والحركة المعتبرة حركة الهمزة وما قبلها.

الضابط الثاني ـ قوة الحركة:

إن أقوى هذه الحركات في هذه المسألة هي الكسرة، ثم الضمة، ثم الفتحة؛ والأقوى يحدد كتابة الهمزة على ما يناسبه.

أ ـ كتابة الهمزة على النبرة:

متى ما جاءت الهمزة المتوسطة مكسورة فإنها تكتب على النبرة دائما، سواء كان ما قبلها مفتوحاً مثل: يَئِن يَئِس، أم مضموماً مثل: سُئِل، أم ساكناً مثل: أَفْئدة، وائل تنوئين، مشائين.

بل ولو كان الكسر على الحرف السابق للهمزة؛ فإنه يؤثر بكتابة الهمزة على النبرة؛ سواء كانت الهمزة مفتوحة مثل: مِئَة فِئَة رِئَة، أم مضمومة مثل: مِئُون، أم ساكنة مثل: بِئْر وبِئْس.

ب ـ كتابة الهمزة على الواو:

متى ما جاءت الهمزة مضمومة أو ما قبلها مضموم، ولم تجتمع مع الكسر؛ فإن الحكم للضم تكتب الهمزة على الواو؛ سواء كانت هي مضمومة وما قبلها مفتوحا مثل: لَؤُم وصَؤُل البعير، أم مضموم مثل: فُؤُوس ورُؤُوس، أو ساكن مثل: تَساؤُل تثاؤُب، أم كان ما قبلها مضموماً وهي مفتوحة مثل: مُؤَذن ولُؤَي، أم ساكنة مثل: مُؤْتمن ومُؤْتمر.

ت ـ كتابة الهمزة على الألف:

تكتب الهمزة على الألف عند غياب الكسر والضم على الهمزة وعلى ما قبلها، وذلك إن

كان هناك فتحة على الهمزة وما قبلها مفتوح مثل: دَأَب وسَأَل، أو ما قبلها حرف صحيح ساكن مثل: مسْأَلة مشْأَمة، أو على ما قبلها فتحة وهي ساكنة مثل: كَأْس وفَأْر.

ث ـ كتابة الهمزة على السطر:

تكتب الهمزة على السطر عند سلب الحركة الموجبة للنبرة أو الواو أو الألف؛ ولذا هي من أضعف الأحوال كالآتي:

ـ إن كانت مفتوحة وما قبلها حرف علة ألف أو واو ساكنة، مثل: جاءَهم، وسوءة، ومروءة.

ـ إن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها واو مشددة، مثل: متبوَّءهم.

ـ سبب الاختلاف في مواطن كتابة الهمزة المتوسطة:

أ ـ نلاحظ أن الكُتَّاب يختلفون في بعض مواطن كتابة الهمزة ومن أسباب ذلك:

أ ـ توالي الأمثال **هل يقبى أم يحذف المثل الأول؟ خلاف ...**

والمراد بتوالي الأمثال اجتماع أكثر من ألف أو واو أو ياء متجاورة، والعلماء في ذلك على وجهين:

ـ فريق يرى الإبقاء على الأمثال وكتابة الهمزة على كرسيها أولى مراعاة لقاعدة الحركات ومنعا للبس. فتكتب: قراءات، شؤون، يسوؤون، الرائي الجائي.

ـ فريق آخر يكره توالى الأمثال إن كان التكرار للألف فهو أكثر كراهة، ويليه في الكراهة توالي الواو، ثم توالي الياء وخفتها لاختلاف صورتها، وتزداد الكراهة إن تكرر الحرف ثلاث مرات؛ فيحذف كرسي الحرف، فيكتب: قراءات قرآآت، شؤون شئون، ويسوؤون يسوءون،

والجائي الجاءي، والكِسائي الكِساءي، وإسرائيل إسراءيل[269].

ب ـ توالي الأمثال من نوع الألف له أحوال كما يأتي:

الحال الأول ـ ما يلزم فيه حذف الألف الأول كرسي الهمزة؛ فيكون للهمزة وجهان كتابتها على السطر أو تنقلب مدا كما في (قرأان) تكتب: قرءان أو قرآن، أو تكتب على الجرة أو مدة، كما في (دفأان) تكتب: دفـــان (همزة على الجرة)، أو على النبرة: دفئان، أو مدة: دفآن. وفي (قرااات) إما الحذف: قراءات، وإما الإبدال: قرآآت.

الحال الثاني ـ ما يخير فيه بين الإبقاء والحذف والإبدال: وذلك إذا جاء بعد الهمزة المفتوحة ألف المثنى مثل: بدأا وقرأا ولجاا، فإما أن تبقيها أو تحذف كرسي الهمزة: بدءا وقرءا ولجـــا (على الجرة)، أو الابدال: بدآ وقرآ ولجآ[270]، ومثله: تتجرأان ويسوأان ـ تتجرءان ـ تتجرآن .[271]

ت ـ الاختلاف عند اجتماع الفتح والسكون:

تقدم أنه إن اجتمع الفتح والسكون قدم الفتح فتكتب الهمزة على الألف؛ إلا إن سبق الهمزة واو أو ياء ساكنتين أو واو مشددة فهي على السطر، وهو أمر ليس متفقاً عليه؛ فتكتب: مرْأَة ومرْءة، وجُرْأة وجُرْءة، وكمْأَة وكمْئة وكمْـــــة، (الهمزة على الجرة) ووطْأة وطْئة وطـــة(على الجرة)، ومشْأمة مشئمة مَشْـَمَةِ(على الجرة)، والذي عليه العمل ما تقدم في القاعدة (إن تقدمها ساكن صحيح كتبت على الألف)

---

[269]) ولعله يكتسب قوته لموافقته للرسم القرآني.

[270]) (لجأا) لا تكتب همزتها على النبرة لكي لا تشتبه بالمبني للمجهول الذي يجوز وضع همزته على النبرة، وبخلاف: (تباطأا) يجوز فيها: تباطئا وتباطـــا (على الجرة) وتباطآ

[271]) انظر: معجم الإملاء 95 .

وهيْئة وهَيْئَة (على الجرة) وهيْأة، وكتابتها على النبرة أو الجرة أولى لموافقتها للقاعدة الإملائية وللرسم القرآني (كَهَيْئَةِ الطَّيرِ)(كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ)[272] (وَلاَ تايْئسوا) ﴿وَلاَ تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لاَ يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلاَّ ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَۖ﴾[273] (اسْتَيْئسَ) (ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ)[274](يَجْئَرُون) (حَتَّىٰٓ إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْـَٔرُونَ ﴿٦٤﴾ لاَ تَجْـَٔرُواْ ٱلْيَوْمَۖ إِنَّكُم مِّنَّا لاَ تُنصَرُونَۖ)[275]ومثلها: فيئة وجيئة، وتوأم وتوءم، وسموأل وسموءل.[276]

ث ـ الهمزة المكسورة بعد ضم:

الهمزة إن كانت مكسورة وقبلها حرف مضموم فيها وجهان، والمعمول به كتابتها على الياء على القاعدة، وهو مذهب سيبويه، وجاز كتابتها على الواو، وهو مذهب الأخفش، مثل: سُئِلت وسُؤِلت، ورُئيتا ورُؤِيتا، تجرُئِين وتجرُؤِين، اللُّؤلُئِيُّ واللُّؤلُؤِيُّ، لتكافُئِهنَّ ولتكافُؤِهنَّ، ولتواطُئِهم ولتواطُؤِهم.[277]

ـ الهمزة المتطرفة:

الهمزة إن جاءت في آخر الكلمة فقد تكتب على الحرف أو على السطر؛ والذي يعين محلها هي حركة الحرف الذي قبلها، فتكتب على ما يناسب الحركة السابقة لها فإن سبقت بفتحة كتبت على الألف، مثل: صبَأَ وذرَأ، وإن سبقت بضمة كتبة على الواو مثل: (يجرؤ) وإن سبقت بكسرة كتبت على الياء مثل: صدِئ، وإن سبقت بساكن كتبت على السطر مثل: (جزْء وسوء) شتاء

---

[272]) سورة آل عمران الآية: 48.

[273]) سورة يوسف الآية: 87.

[274]) سورة يوسف الآية: 110.

[275]) سورة المؤمنون الآية: 66.

[276]) انظر: الهمزة في اللغة العربية238.

[277]) انظر: معجم الإملاء 89.

(شيء)[278]

ـ الهمزة والتنوين بالنصب:

في حالة التنوين بالنصب تكون أحوال الهمزة كالآتي:

1 ـ إن كانت الهمزة على الألف لانفتاح ما قبلها فيجوز بقاؤها على الألف، أو كتابتها على الجرة أو على النبرة ويزاد في الحالتين الأخيرتين ألف التنوين، مثل: موطَّأ وملجَأ ومنشأ: موطأً وموطئاً وموطـاَ (على الجرة) ملجأً وملجئاً وملجـاً(على الجرة) ومنشأً ومنشئاً ومنشـاً(على الجرة)

2 ـ إن كانت الهمزة على الياء لانكسار ما قبلها تنون ويزاد بعدها ألف التنوين، مثل: (قارئ متكئ) قارئاً متكئاً.

3 ـ إن كانت الهمزة على الواو لضمِّ ما قبلها تنون ويزاد بعدها ألف التنوين مثل: كفؤ كفؤاً.

4 ـ إن كانت الهمزة على السطر لسكون ما قبلها تنون ويزاد بعدها ألف التنوين إلا إذا سبقها ألف فالتخيير بين حذف ألف التنوين لكراهة توالي الأمثال، وبين كتابته. مثل: دفء وضوء وشيء وماء) تكتب: دفئاً ضوءاً شيئاً ماءاً ماءً.

ـ مما يلفظ ولا يكتب:

إن حرف الألف (المد) قد يتلفظ به المتكلم دون أن يقوم بكتابته، وعدم الكتابة قد تكون وجوبا أو جوازا، ومن ذلك ما يأتي:

[278]) انظر: الهمزة في اللغة العربية 242.

حذف الألف وجوبا:

الألف الذي بعد اللام الثانية من كلمة (الله ـ اللّهُمَّ ـ لكنْ ـ لكنَّ ـ ذلك ـ كذلك ـ هكذا ـ هذه ـ أولئك ـ الرحمن) والأحسن كتابة الألف الخنجرية فوق الكلمة (الألف المحذوف) للإشارة للمد(الرَّحْمَنِ).

ونطقها: (اللاه ـ اللاهم ـ لاكنْ ـ لاكنَّ ـ ذالك ـ هاكذا ـ هاذه ـ أولائك ـ الرحمان) ما يحذف جوازا: إلاه وإلٰه، إلاهي وإلهي، الإلاهيات والإلٰهيات، رحمان ورحمن، تعالى وتعلى، سبحان وسبحن الله، ملائكة وملئكة، ذالكم وذلك، هؤلاء وهأولاء وهاؤلاء، يا أيها الرجل ويأيها، يا الله ويالله ويا ألله ويألله، يا ابن ويابن.

ـ وجوه كتابة: (ثلاثمائة):

جازفي كتابة : (ثلاثمائة وثلثمائة وثلاث مائة وثلاث مئة وثلاثمئة) ولا تجمع بين حذف حرف الألف من ثلاثة ومن مائة.

ـ وجوه كتابة: (صلة الجمع):

وجاز: (أكرمته بالمال وأكرمتهو بالمال) و(وعليكم السلام وعليكموا السلام) وهي التي تسمى عند القراء بصلة الضمير وصلة الجمع، وفي الجملتين الأول المشهور.[279]

تنبيه عن ذكر الخلاف:

فائدة ذكر غير المشهور كي لا يحكم الباحث بخطئها إن وجدها في نص مكتوب أو مسموع.

[279]) انظر: معجم الإملاء 108.

ـ من مسائل حرف الواو في الإملاء:

المسألة الأولى ـ الواو تنطق ولا تكتب:

ما كان على وزن (فاعول) مما عينه واو تحذف وتنطق، مثل: طاووس وداوود، تكتبان: طاوس وداود، تحذف في الخط وتنطق في اللفظ.

المسألة الثانية ـ الواو قد تكتب ولا تنطق:

حرف الواو قد يكتب ولا ينطق مثل: أولئك. ومثله في: (عَمْرو) تكتب الواو ولا تنطق للتفريق بينها وبين عُمَر، ويجري إعراب (عَمْرو) في الراء تقول: جاء عمرٌو، ومررت بعَمْرٍو، وأكرمت عَمْرًا، وفي لغة ربيعة: (عَمْرًو) وفي الوقف: عَمْرْ، وفي لغة ربيعة: عَمْرَا.

المسألة الثالثة ـ جواز كتابة الواو وحذفها:

جاز كتابتها وحذفها في الآتي: (أولاء، أُلاء) و (أوخي، أُخي) تصغير أخ، (أخ الرجل، أخو الرجل)

ـ حرف (ما) و(مَن) وما يتصل بهما:

1ـ (ما) الموصولة بمعنى الذي وكذلك (مَن) مثل: خذ ما شئت من المال، أكرم مَن شئت، قد يدخل حرف الجر عليهما (ما) ولهما ثلاثة أحوال:

الحال الأول ـ ما يجب وصله وهو ما كان على حرف واحد، مثل: تصدق بما شئت من المال، ائت بمن شئت.

الحال الثانية ـ ما يجوز فيه الوصل والفصل، وهو ما كان على حرفين مثل: (مِن وعن وفي) تصدق مما شئت، تصدق مِن ما شئت، سألتك عن مَن جاء، وعمَّن.

الحال الثالثة ـ ما يجب فيه الفصل، وهو ما كان على ثلاثة أحرف، مثل: اجلس على ما

أحببت، تصدق على مَن شئت.

2 ـ (ما) الاستفهامية مع حرف الجر:

إذا دخل عليها حرف الجر اتصلت به وحذف منها حرف الألف، مثل: بم أحرمت، ولم قمت، ومم تصدقت، عمَّ سألك، فيم سكنت، علام سألت، إلام تُسَوِّف، حتَّام تتكاسل.

3 ـ (ما) المصدرية:

يجب وصل (ما) المصدرية بما قبلها إن كانت شرطية، مثل: كلما سأل الطالب تعلم.

4 ـ (ما) الكافة:

تتصل (ما) مع ما قبلها إن كانت كافة مثل: إنما العلم نافع، وإذا تقدمت على (ما) (قبل وبعد وحيث وإذ ورب) وجب وصلها، مثل: قبلما وبعدما وحيثما، وإن تقدم عليها فعل: (قلَّ وطال) جاز الوصل وعدمه بعد الأفعال.

ـ وصل (إن وأن وكي) مع (لا) النافية:

دخول (إن) الشرطية على (لا) النافية يقتضي وصلها وجوبا، مثل: إلاَّ تستقمْ تندمْ.

أما دخول (أن وكي) الناصبتين للمضارع فوصلها جوازا وهو الغالب، ومثله لو دخلت عليهما لام الجر، مثل: أنصحك أن لا تتكاسلَ، أو ألاَّ، أو لئلاَّ ، لئن لا ومثل: ذكرتك كي لا تنسى، وكيلا ولكيلا.

ما اختلفت كتابته بحسب الاقتصار على الحركة أو إشباعها:

مما يشكل على الطالب أحيانا عند بحثه في المصادر اختلاف كتابة بعض الأسماء العربية أو المعربة فلربما أجهد نفسه لإدراك الصواب، والواقع أن الاختلاف بحسب نطق القبائل والشعوب ومنه الآتي:

ـ فمنهم من يقتصر على الفتحة، ومنهم من يشبعها ألفا مثل: بكالوريا وبكلووريا، مغناطيس ومغنطيس، نارجيلة ونرجيلة.

ـ ومنهم من يقتصر على الضمة، ومنهم من يشبعها **واوا** مثل: بورصة وبرصة، أوغسطس وأغسطس، وبورسعيد وبرسعيد.

ـ ومنهم من يقتصر على الكسرة ومنهم من يشبعها ياء مثل: اللاَّتي واللاَّت، يا أبي ويا أبِ، وسنتيمتر وسنتمتر، مِيكرفون مِكرفون.[280]

ـ كلمة: (قاضي) بين الياء والتنوين:

الاسم المنقوص المنصرف المختوم بالياء مثل: (قاضي وماضي) اختلف في الوقف عليه فمن وقف عليه بالياء أثبتها في الوصل فقال: هو قاضي والأمر ماضي، ومن وقف عليه بالتنوين حذفها فقال: هو قاضٍ وأمر ماضٍ، ومنه شادٍ وناجٍ ، شادي وناجي، والمشهور: إن كان نكرة كُتب بغير ياء قاضٍ وماضٍ وشادٍ، وإن كان معرفة ختم بالياء القاضي والماضي والشادي.

ـ ما يجب أن يجتنب في الكتابة:

ـ الوقف القبيح:

كما يقبح الوقف في القراءة بسبب خلل المعنى في مثل قول الله تعالى: ﴿فَوَيلٌ لِّلمُصَلِّينَ ٱلَّذِينَ هُم عَن صَلَاتِهِم سَاهُونَ﴾[281] فلا ينبغي الوقف على كلمة (للمصلين)

كذلك الكتابة في مثل: (عبد الله بن عمر) و(رسول الله صلى الله عليه وبارك وسلم) فلا يكتب الكلمة الأولى من الجملتين في آخر السطر وبقية الجملة أول السطر، وإنما الواجب

---

[280]) انظر: معجم الإملاء136.

[281]) سورة الماعون الآية: 5.

الوصل؛ لقبح المعنى عند الفصل عند بداية السطر.[282]

ـ الرمز بدل (صلى الله عليه وسلـم):

فيجتنب الاقتصار على الرمز (ص) أو (صلعم) أو (التصلية) أو غيرها من الرموز؛ وذلك للبخل والشح بالصلاة والسلام عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلـم، ولقبح المعنى في رمز (التصلية) إذْ هي من الصلي على النار؛ فلا تكتب ولا تذكر عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلـم.

ـ قد يستعمل الكاتب علامة الحذف عند اقتباس النص؛ فلا يكون عند كتابة القرآن، وله أن يقتصر على بعض الآيات وإن كان المراد أكثر منها، مثل كتابة الآيات في الفهرس.

ـ تمام ضبط الكتابة عند الحاجة:

تضبط الكلمة بضبط حروفها بنقطها وشكلها، ولخشية أن يغفل الناسخ أو الطابع عن الحركات والحال أن الكلمة تشبه معنى غير مقصود، أو كانت الكلمة من أسماء الأعلام المتشابهة؛ فإنه لا بأس أن يكتب ضبطها بالحروف كما هو في بعض أمهات الكتب، مثل: بيع العُرْبان بضم العين المهملة وسكون الراء، ويَلْهَث بفتح الياء وسكون اللام والثاء المثلثة،[283] ومثل شدة اللبس الموجب للضبط بالحروف: كمن يكتب في نسك الحج: الوقوف بعرفَة (بفتح الفاء) والارتفاع عن بطن عُرَنَة (بفتح النون) للشبه بين عرفة وعرنة في الصورة.

كتابة الكلمات الأعجمية

الكلمات الأعجمية بلغاتها المختلفة كالمصطلحات وأسماء الأعلام:

---

[282]) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 268/1.

[283]) ينظر: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين 39.

عند تعرض الباحث للكلمات الأعجمية فإنه سيكتبها بحروف عربية، ولربما كررها بالحروف الأعجمية جمعا بينهما.

ويرى البعض أن كتابته بالعربية مع مراعاة كيفية نطق أهلها، وذلك بإدخال بعض الحروف على غير الرسم العربي من حيث النقط، فيكتب الباء مثلا بثلاث نقط ـپـ وفي النطق كأنه حرف: (P) مثل: (ناپليون بوناپرت) (پاريس) ويكتب حرف الفاء (ڤ) وفي النطق كأنه حرف: (V) مثل: (ڤيينا) (نوڤمبر) ويكتب حرف (ج) بثلاث نقط وفي النطق كأنه حرف: (G) مثل: (إنچلترا) (تلچراف) (چرام) ومنهم من يكتب الجيم (ك) ومنهم من يكتبه بثلاث نقط تحته (ڮ)، ومنهم من يكتب الجيم (غ) ومنه: كيلو جرام وغرام، إنجلترا وإنكلترا وإنغلترا. كل ذلك بحسب نطق أهلها[284].

ولنذكر دائما: أن اختلاف اللغات واللهجات هو من عظيم حكمة الله وقدرته، سبحانه وتعالى، يُثْنى عليه ويستغاث به ويمجد بجميعها، سبحانه العلي العظيم.

علامات الترقيم

نشأة علامات الترقيم:

هذه العلامات لم تكن معروفة عند علماء المسلمين القدامى، وإنما جاءت إلى العالم العربي من الغرب بعد ظهور الطباعة عندهم، إلا أن المسلمين من قبل كانوا يستخدمون بعض الرموز في الكتابة كالدائرة بداية الجمل ونهايتها، وبعض الاختصارات.

[284]) انظر: معجم الإملاء 3.

فائدة علامات الترقيم:

الترقيم هو وضع علامات؛ لبيان مواضع الوقف واكتمال المعنى، ويضيف إليه الإشارة إلى نبرة الصوت التي تفيد طلب العلم من المخاطب وهو الاستفهام، أو الحيرة أو السخرية أو التعجب، أو الانتهاء من جملته؛ ليلحق بها جملة أخرى في موضوعها، فيجعل بينهما فاصلة، أو ليبتدئ خطابا جديدا وهي النقطة.

العلامات الأربع عشرة هي:

(الشارحة، والفاصلة، والفاصلة المنقوطة، والنقطة، والاستفهام، والتعجب، والحذف، والنتصيص، والقوسان، والمعقوفان، والمزهران، والشرطة، والشرطتان، وعلامة المتابعة)

1 ـ الشارحة (:)

الشارحة تكون بعد كل كلام يكون ما بعده بيان له وتفصيل، مثل:

ـ مقول القول: **قال زيد: لا إله إلا الله.**

ـ بين الشيء وأقسامه: **أركان الإسلام: الشهادتان، والصلاة،** والصوم، والزكاة، والحج.

ـ بين التعريف والمعرف: **الصوم هو: الكف عن المفطرات** من طلوع الفجر إلى غروب الشمس احتسابا لله.

2 ـ الفاصلة (،):

الفاصلة الصغرى تكون في المكان الذي يحسن فيه السكوت قليلا، ومنه:

ـ بين المفردات المعطوفة باعتبارها أنواع أو أقسام مثل: أركان الحج: (الإحرام، **الطواف، السعي، الوقوف بعرفة)**

ـ بين الجمل القصيرة المعطوفة، مثل: **أكرمنا الله بالإسلام، وأمرنا بالطيبات، ونهانا عن**

الخبائث والمفسدات.

ـ بعد جملة طويلة عطفت عليها جملة أخرى كانت الثانية للأولى جواب شرط أو قسم أو حالا أو صفة أو ظرفا، مثل: من غلبته نفسه الأمارة بالسوء فوقع في المعاصي، كان من النادمين.

ـ بعد حرف جواب، مثل: (هل أنت مسلم؟ **نعم،** أنا من المسلمين) (هل تدخن السجارة؟ **لا،** فهي خبيثة) (**أجل،** سأدرس العلم النافع) (يحب الناسُ المال. إي، فقد فُطروا على ذلك).

3 ـ الفاصلة المنقوطة (؛):

الفاصلة المنقوطة وتسمى: (الكبرى) محلها في المكان الذي يحتاج لوقفة طويلة، ومن ذلك:

ـ أن تأتي جملة بعد أخرى تكون لها بالأولى علاقة في المعنى دون الإعراب فتكون معللة أو مسببة، مثل: اتبعنا هدي محمد صلى الله عليه وسلم ؛ فسعدنا به في الدنيا والآخرة.

ـ أن تأتي جملة بعد أخرى تكون لها مؤكدة أو موضحة، مثل: التعجيل بقضاء الدين واجب؛ ومطل الغني ظلم.

4 ـ النقطة (.) :

النقطة موضعها في المكان الذي تم فيه الكلام ولا علاقة له بما بعده في المعنى والإعراب؛ فيحسن السكوت طويلا، مثل: الدنيا دار غرور؛ تجري بأهلها إلى الزوال. والعلم نور تستقيم به الأخلاق. الأم مدرسة إذا أعدتها ضمنت جيلا طيبا.

5 ـ علامة استفهام (؟) :

علامة الاستفهام تكون بعد الجملة الاستفهامية سواء تقدمتها أذات استفهام أم عرف ذلك من السياق، مثل: أصدقت في قولك؟ كيف ينعقد البيع؟ هل فهمت الدرس؟

6 ـ علامة التعجب (!):

علامة التعجب موضعها بعد الجملة التي تدل على انفعال المتكلم متعجبا أو مستنكرا أو مستغربا أو متأسفا أو محذرا، مثل: أتغضب أمك!، أتسخر من أستاذك!، تأكل في نهار رمضان!، يا خسارة على ضياع الأندلس!، نسأل الله العافية!

7 ـ علامة الحذف (....):

علامة الحذف وهي نقط توضع على السطر للإشارة لكلام محذوف من النص. مثل: قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (قَالَ تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ ....فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ)[285] ولا تكون في النص القرآني.

8 ـ علامة التنصيص « »:

علامة التنصيص المزدوجان من كل جهة يوضع بينهما الكلام المنقول بالنَّصِّ مثل: «وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَان»[286]

9 ـ المعقوفان [ ] :

المعقوفان يوضع بينهما كل كلام يرى الباحث أنه حشو احتاج إليه، إما لكون الكلمة عامية أو أعجمية أو زيادة في نص منقول كما يفعل في متن المخطوطات إن زيدت فيها كلمة أو عنوان. مثل: نصاب الحبوب ستون صاعا وتعرف عند العامة بأربعين [مرطة] وهي مكيال للحبوب.

---

[285]) أخرجه مسلم 1062/2.

[286]) أخرجه البخاري 11/1.

10 ـ المزهران ﴿ ﴾ : **وتكتب بينهما الآيات القرآنية.**

11 ـ الشرطة ـ :

توضع الشرطة بين العدد والمعدود، وتكون بداية السطر للاستغناء عن ذكر المتكلم كالسائل والمجيب، مثل: سأل الأب ابنه:

ـ متى جئت من المدرسة؟

ـ على تمام الساعة الثانية ظهرا.

ـ قم لأداء صلاة الظهر.

ـ حسنا ولن أتأخر.

12 ـ الشرطتان ـ ـ :

الشرطتان توضع بينهما الجمل الاعتراضية، مثل: من أعمال أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ حرب الردة، والشراب المسكر ـ وإن قلَّ ـ حرام شربه وبيعه.

13 ـ إشارة المتابعة = :

إشارة المتابعة يؤتى بها في نهاية الهوامش في الصفحة للدلالة على أن بقية الكلام في الصفحة التالية.

14 ـ القوسان ( ): **ولهما مواطن منها**:

ـ يؤتى بها في المتن إذا ذُكر كلام لا يراد لذاته؛ وإنما هو لضبط كلمة أو تاريخ وفاة أو نحو ذلك، مثل: مما يُزكى: الشعير والأرز والدُخن **(بضم الدال وسكون الخاء)** والسلت. والحكم كذا قال به فلان (ت 300هـ) وخالفه قوم.

ـ ويؤتى به وسط الكلام للعبارة التي يُراد لفت الأنظار إليها، مثل: الأخوة بين المسلمين

مقصد شرعي وتقتضي (**الصدق والوفاء**) وبها يحصل الأنس والتعاون.

المرحلة النهائية للطباعة والتقديم والتقييم

ـ الأذن بالطباعة:

بعد الانتهاء من تمام المراجعة يجب أن يأذن أولا الأستاذ المشرف على البحث بتسليم النسخ إلى القسم برسالة محررة في بحوث الماجستير والدكتوراه، وقد يُكتفى بالإذن الشفهي[287] في بحوث التخرج، وإذن المشرف بالتسليم يتضمَّن رضاه على البحث، وأنه يستحق المناقشة، وإن لم يرض المشرف عن جودة البحث فالواجب إما أن يمهل الباحثَ بقدر ما يكمل النقص ويصوب الأخطاء، وإما أن يحرر بذلك تقريرا إلى القسم العلمي الذي سُجل فيه البحث يتضمن عجز الطالب عن الإتمام، وبعد إذن المشرف بالتسليم يقوم الباحث بطباعة البحث وإعداد النسخ بالعدد الذي تحدده إدارة القسم في بحوث التخرج، أو بحوث رسائل الماجستير أو الدكتوراه.

مواصفات الطباعة:

على الباحث أن يلتزم ببعض الضوابط التي تشترطها المؤسسة التي سيقدم لها البحث، ومنها:

---

[287]) اتفقوا على تصويب قولك شفهي نسبة للشفه، واختلفوا في (شفوي) حتى قال بعضهم: لم أر لها وجها. انظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم3500/6، لنشوان بن سعيد الحميري المتوفى سنة: 373هـ، تحقيق: حسين العمري وغيره، دار الفكر المعاصر بيروت، الطبعة الأولى لسنة: 1420هـ1999م، والمطلع على ألفاظ المقنع 446، لمحمد بن أبي الفتح البعلي المتوفى سنة: 709هـ، تحقيق: محمود الأرناؤوط وغيره، مكتبة السوادي، الطبعة الأولى لسنة: = 1423هـ2003م.

ـ حجم الخط والترقيم:

ينبغي أن يكون حجم الخط للمتن (16) ست عشرة درجة، وحجم الهامش: (14) أربع عشرة درجة. أما ترقيم الصفحات فللباحث الخيار أن يجعله في أعلى الصفحة أو أسفلها، وقال أحمد شاكر: أستحسن أن يكون في أعلاها كما كان في الكتب القديمة؛ لأن الناظر في الإحالة ينظر إلى رقم الصفحة أولا، إلا إن كان أعلى الصفحة مزدحم بالعناوين فيكون من أسفل[288]، ولعله الغالب في وقتنا المعاصر.

ـ المقاطع وبداية الفقرة:

أما بدء السطر فإن كان أول المقطع في الكلام رجع عن أول السطر بقدر كلمة؛ ليبرز وليفيد أن كل مقطع يتضمن معنى جديد، فيفيد بذلك جمالا ومعنى، وكتابة التعليقات في الهامش منهم من جعله كالمتن، قال عبد الفتاح أبو غدة: وهو أجمل، ومنهم من جعل الرجوع بداية رقم الهامش ثم تستوي المقاطع حتى يأتي رقم جديد، وقال عبد الفتاح: إن التصريح باسم الكتاب في المتن عند الإحالة إليه يفيد معنى علميا يتصل بالكلام المنقول، وقال: لراحة الدهن ونشاطه من السداد أن لا يزيد المقطع عن ستة أو سبعة أسطر، لا كما هو موجود في الكتب القديمة التي تؤدي بالقارئ إلى الملل والسآمة.

ـ تجليد الغلاف وما يكتب عليه:

قال عبد الفتاح: كتابة اسم المؤلف في الأسلوب العربي القديم يكون بعد العنوان، خلاف ما يحصل في بعض الكتب الجديدة من كتابة اسم المؤلف في أعلى الصفحة والعنوان في

---

[288]) انظر: تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة 96 لأحمد شاكر المتوفى سنة: 1377هـ، تعليق: عبد الفتاح أبو غدة، دار الجيل بيروت، الطبعة الثانية 1415هـ1975م.

وسطها،[289] وعلى الباحث أن يقوم بتجليد النسخ التي ستسلم للقسم، ويفضل أن يكون التجليد باللون الأسود، ويكتب على التجليد باللون الذهبي البيانات التي كتبها على صفحة العنوان، وعلى كعب التجليد يكتب العنوان واسم الباحث واسم الجامعة.

ـ الاستعداد للمناقشة:

تسلم النسخ ليحدد القسم لجنة للمناقشة، ويحدد لذلك الزمان والمكان، ويحدد المناقشة العلنية أو السرية، ويكون الإعلان بالوسائل المتاحة لجمع الحضور، وينبغي للباحث أن يحرص على حضور عدة مناقشات؛ ليعلم الكيفية، وليكون حضوره تمهيدا لنفسه، وتمرينا على المواجهة.

مناقشة الرسالة ومعايير تقويمها

ـ أفراد لجنة المناقشة: تتكون لجنة المناقشة كالآتي:

ـ لجنة مناقشة بحوث التخرج من مناقش واحد مع المشرف، إلى مناقشين والمشرف ثالثهما.

ـ لجنة مناقشة بحوث الدبلوم والماجستير من مناقشين وثالثهما المشرف.

ـ لجنة مناقشة الدكتوراه ثلاثة مناقشين ورابعهم المشرف.

ـ الذي يجب أن يتحلى به الطالب حين المناقشة:

ـ مكارم الأخلاق، وحسن الخطاب مع المناقشين.

ـ أن يوقن بأن العمل البشري قاصر مهما بُذِلَت فيه الجهود، وأن التمام وعدم الاستدراك وعدم الريبة والنقص هو من خصائص القرآن العظيم.

---

[289]) انظر: تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة 102.

ـ يجب أن يستقبل انتقاد المناقشين بكل سرور فما كان له فيه وجهة نظر دافع عن وجهته بكل هدوء، وما كان من النقض لأخطائه قيده؛ ليزداد بحثُه تنقيحا وحسنا.

القصد من المناقشة:

الباعث والقصد من مناقشة البحوث يجب أن تَنحصِر في أمرين، الأوَّل: تقويم البحث؛ وذلك بالنظر في صلاحيته بأن يكون بحث تَخَرُّج، أو لنيل درجات عليا كالماجستير وغيرها، فإن لم يكن صالحا كأن يكون مسروقا، أو بعيدا كلَّ البُعد عن المنهجية العلمية، فإنَّه يُرَدُّ ويطالب الباحث بغيره، ومن السُّبُل التي يمكن أن تكون حَلاًّ مناسِبا في بحوث التخرج عند اكتشاف سرقة البَحث، بأن نَزع اسم صاحبه وادَّعاه لنفسه، أن يُطالَب الطالب بتلخيص هذا البحث المُقَدَّم، وتكون الدرجة على المُلخَّص حين الإتيان به لتقويمه؛ ذلك لأنَّ التَّلخيص غَرض من أغراض التأليف، والتي يُمكن أن تكون موضوع بحث ابتداءً.

وإن كان البحث صالحا بالجملة فإنه يُناقَش ويُنتَقَد؛ لتَنقِيحِه وإثْراء مسائله العلمية، وإظهاره في أحسن ما يمكن أن يكون للانتفاع به مُستقبلا.

والأمر الثاني: أن يكون القصد توجيه الباحث ليُتقن منهجية البحث، ويُمَكِّنُه من الإجابة عن مواطن النَّقد؛ لتَمْرينه على الحوار، والدفاع عن وجهة نظره بالضَّوابط العلمية.

أما القَصد الفاسد من المناقِش: أن يكون غَرضُه التَّضييق على الباحث، وتعجيزه وإحراجه أمام الحضور، فإنَّها نِيَّة فاسِدَة تُضَيِّعُ عليه الأجرَ، وقد يَصل إلى حَدِّ الظُّلم بالتَّعَسُّف؛ وذلك بتوظيف ولايته على الباحث لغرض قهره، فيتَّقى الله سبحانه ولا يَقْصِدُ إلا النَّفع للطالب، سواء رُفِض البحثُ أم نُوقِش بدقَّة علمية كما هو مطلوب، أما التَّمريرُ والتَّساهُل في طلب العلم فلا يورث إلا الكَسل والجهل.

ومن فساد النِّيَّة أن يقصد المناقِشُ الاستعراض أمام زملائه الحضور؛ ليُظهِر حُسن حاله

ومقدار علمه، ومنهم من يَغضب لنفسه؛ إذا حاوره الباحث في مسألة غَضب وتشدَّد على الباحث، للنَّيل منه لا لنفعه، والأغراض الدنيئة لا حدود لها؛ فوجب استحضار نفع الطلبة لوجه الله وحده لا شريك له، ومن الظُّلم التَّشفِّي من الباحث بالمُماطَلة في تحديد زمن المناقشة، والانتظار شهورا طويلة.

ـ بدء المناقشة:

ـ **يستفتح المشرف المناقشة** بذكر الله وحمده والصلاة والسلام علىٰ نبيه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم ثم يرحب بالأساتذة المناقشين وسائر الحضور، ويُعرِّف بعنوان البحث والباحث، ثم يأذن للباحث أن يقرأ ملخص بحثه.

ـ **قراءة ملخص البحث من الباحث**: يُعِدُّ الباحث قبل موعد المناقشة ورقة تحتوي علىٰ ملخص البحث؛ علىٰ ألا تتجاوز قراءتها (15) خمس عشرة دقيقة، ينبغي أن تشتمل الورقة بعد ذكر الله وحمده والصلاة علىٰ نبيه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم علىٰ تحية وتقدير خاصة بمشرفه، ثم بالأساتذة المناقشين وسائر الحضور، ثم يبين موضوعه وسبب اختياره والمنهجية التي سار عليها وخطة تقسيمه، ثم يذكر بإيجاز النتائج والتوصيات التي انتهى إليها البحث.

ـ **دور المناقش**: بعد انتهاء عرض الباحث يحيل المشرف الكلمة لأحد المناقشين لنقد الطالب في الجوانب الشكلية والموضوعية، وله أن يطالب الباحثَ بقراءة بعض ما كتبه وبيان مراده منه.

ـ **اختتام النقاش**: بعد انتهاء المناقشين يطالب المشرف ـ باعتباره رئيسا للجلسة ـ بإخلاء المكان من الحضور؛ لتتمكن لجنة المناقشة من تحديد النتيجة التي وصل إليها الباحث، ثم يأذن للجميع بالحضور؛ ليقرأ على الجميع نتيجة البحث.

المعايير التي تحدد من خلالها الدرجات

أ ـ درجات الأستاذ المشرف: المجموع (40) أربعون درجة، كالآتي:

1 ـ سلوك الطالب خلال رحلة البحث والمناقشة: (5) خمس درجات.

2 ـ الجدية والالتزام بالمواعيد خلال رحلة البحث(7) سبع درجات.

3 ـ الالتزام بالإرشاد والتوجيه(7) سبع درجات.

4 ـ سلامة اللغة العربية وحسن الصياغة(7) سبع درجات.

5 ـ الجوانب الفنية، وحسن الاقتباس والاستشهاد (7) سبع درجات.

6 ـ الطباعة والإخراج النهائي (7) سبع درجات.

ب ـ درجات الأساتذة المناقشون: المجموع (60) ستون درجة، كالآتي:

1 ـ تحديد مشكلة البحث وحسن اختيارها وأهدافها(10) عشرة درجات.

2 ـ الموضوعية وصياغة الفرضيات وتنقيحها (10) عشر درجات.

3 ـ الأسلوب العلمي في جمع المادة العلمية، والجوانب الفنية (9) تسع درجات.

4 ـ المنهجية وطرق التفكير العلمي كالتحليل والتركيب (8) ثماني درجات.

5 ـ دقة النتائج والتوصيات بالخاتمة (9) تسع درجات.

6 ـ حضور شخصية الباحث والقدرة على الحوار والإقناع (8) ثماني درجات.

7 ـ درجة الاستيعاب والإحاطة بجزئيات المشكلة(8) ثماني درجات.

وتختلف المؤسسات العلمية في المعايير من الناحية التفصيلية، ولكنها من حيث الجملة تؤكد على جانبين:

الجانب الأول: ما يتعلق بالبحث شكلا ومضمونا؛ من حيث: حسن اختياره، والجدة، والطرافة، والإحاطة، وحسن الصياغة، والمنهجية العلمية، وحسن الإخراج من طباعة وتجليد.

الجانب الثاني: ما يتعلق بالباحث من: الالتزام، وحسن الخطاب، والأمانة العلمية، والاستيعاب والفهم للمكتوب.

ملاحظة: إنَّ البحوث لا يمكن أن نأخذ من خلالها تقييما دقيقا للمفاضلة بين بحوث التخرُّج، بحيث يَتحصَّل صاحب هذا البحث على درجة عالية، والآخر متوسِّطة أو ضعيفة؛ فتكون مؤثِّرة على التقديرات العامَّة للمواد الدراسيَّة؛ والسَّبب أنَّ البحث لا يمكن أن يحدِّد إمكانيَّة كل طالب وتفوُّقه على غيره في تطبيق البحث، لاختلافهم في الموضوع والظروف المحيطة بالطالب، فَرقٌ بَيْنَ من يجد مادَّة عِلميَّة جاهزة للنَّقل، ويجد مُعيناً على جمعها وتنسيقها، كالأب والأخ والزوج، وقد تصل نِسبَة الإنجاز منهم إلى غالب البحث، والطالب الآخر أكثر إدراكا وأقلُّ عونا؛ لذلك لعلَّ من الصَّواب أن تكون درجة البحث تحت المجموع العام، أو يُجعل المعيار بعد المناقشة إمَّا أن يُقبَل البحث بدرجة جيِّد للجميع، والأدنى يُرفض لزيادة الإتقان، وبهذا المُعان لن يتفوَّق على صاحب الجهد في التقدير العام.

ـ إعلان النتيجة:

بحسب هذه المعايير المتقدمة تصدر لجنة المناقشة حكمها، وتقديرها لمنح الدرجة العلمية المناسبة، والتي لا تخلو من الآتي:

ـ إما أن يُقبل البحث، فيعتمد بحث تخرج للطالب؛ من غير أن يطالب بأي تعديل، وبإعلان ذلك يكون قد انتهى الباحث رسميا من شؤون البحث، وصار قابلا للطباعة والنشر، مع اختلاف قدر الدرجة من بحث لآخر.

ـ وإما أن يُقبل البحث ويعتمد بحث تخرج؛ بشرط قيام الباحث ببعض التعديلات شكلا

أو مضمونا؛ وبهذا يؤجل اعتماد البحث وتحديد الدرجة بعد الاطلاع على التعديلات المطلوبة.

ـ وإما أن يُرفض البحث، فيطالب الباحث بإعداد بحث آخر؛ بسبب اكتشاف سرقة للبحث أو أخطاء جسيمة، أو غير ذلك مما يوجب الرفض وعدم القبول.

الجزء الثاني ـ تحقيق المخطوطات

تعريف التَّحْقِيق:

التحقيق في اللغة: تفعيل من (حقَّ) بِمَعْنى (ثَبت) ؛ وَقَالَ بَعضهم: التَّحْقِيق لُغَة: رَجَعَ الشَّيْء إِلَى حَقِيقَته بِحَيْثُ لَا يشوبه شُبْهَة.[290]

واصطلاحا هو: إخراج الكتاب مطابقا لأصل المؤلف، أو للأصل الصحيح الموثوق عند فقد أصل المؤلف.[291]

ـ تعريف المخطوطة: هي النُّسْخَة الْمَكْتُوبَة بِالْيَدِ. جمع مخطوطات. [292]

ـ الغاية من التحقيق:

الغاية هي إخراج المخطوط صحيحاً كما وضعه مؤلفه، مع الضبط، دون زادة عليه أو نقصان، إلا ما يكون في الهامش من تعليق.

والمراد بالضبط: تحرير الألفاظ بما يرفع اللبس بشكل ما يحتاج للشكل، وتصحيح الخطأ ولحق السقط بصدق وأمانة كما وضعه مؤلفه، وليس معنى تحقيق المخطوط الارتقاء بأسلوبه بالتغيير والتبديل لما له من أهمية تاريخية، بالإضافة إلى أن الحق فيه للمؤلف فقط من حيث تغيير وتطوير المتن.

ـ سبق علماء المسلمين للتحقيق:

كان لعلماء المسلمين السبق في مجال التحقيق والضبط والعناية باتصال الأسانيد، خلاف

---

[290]) الكليات للكفوي 296.

[291]) أصول كتابة البحث العلمي 209، ومناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين 5.

[292]) المعجم الوسيط 244/1.

ما كان عليه الغرب عند قيامهم بتحقيق وطباعة بعض الكتب المقدسة عندهم؛ فإنها لا إسناد لها، وعند محاولة طباعة بعض الكتب العربية في بداية تجربتهم ربما اعتمدوا على نسخة واحدة دون جمع للنسخ ولا مقابلة، وكما ذكر د. رمضان عبد التواب: إن من مفاخر علماء المسلمين وأعظمها نفعا تحقيق علي بن محمد اليونيني(ت658ه) لصحيح البخاري ولكثرة من تلقى هذا الكتاب الجليل على البخاري كَثُرَت رواياتُه، وكانت نصوصه مختلطة ومعقدة بفعل النُّساخ وطول العهد؛ فقام اليونيني بجمع الروايات وتحقيقها وتنقيحها من الخلط والاضطراب، وصحَّحها بقراءة متن البخاري على ابن مالك النحوي.[293]

شروط المحقق:

1 ـ أن يكون مُتقِنا لِلُّغة التي كُتب بها المخطوط، عارفا لأساليبها، فالعربية إتقانها بمعرفة نحوها وصرفها وبلاغتها وقواعد الإملاء، بل ويستحسن أن تكون للمحقق معرفة بلهجة القطر الذي كتب فيه المخطوط، فلربما ذكر المؤلف شيئا تعارف عليه القطر باسم لا يعرف عند غيرهم، كما ورد أن محققا من المشارقة حقق كتابا للمغاربة فوجد في الكتاب كلمة هي اسم لنوع من غطاء الرأس للنساء عند المغاربة؛ فصار المحقق يقربها لمعاني العربية ثم خلص إلى أنها محرفة من عمل النساخ، ولو سأل من في قطرها لعلمها.

2 ـ أن تكون له معرفة بأنواع الخطوط فقد تشتبه عليه بعض الحروف باختلاف الخط.

3 ـ أن يكون واسع المعرفة بالتخصص الذي كتبت فيه المخطوط، إن كان موضوعه العلوم الشرعية وجب على المحقق أن يكون متقنا للتخصص الدقيق مُتَفَّقا في عموم علوم الشريعة، فإن كان موضوعه الفقه وجب أن يكون فقيها، وله علم بعلوم الحديث والتفسير وغيرها، وإن كان موضوع المخطوط الحديث وجب أن يكون الباحث متقنا لعلم الحديث، عارفا

[293]) انظر: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين14.

للفقه والتفسير وغيره من سائر علوم الشريعة.

وإن كان موضوعه علوم اللغة: فإن كان في النحو وجب أن يكون الباحث متقنا للنحو، وله معرفة بسائر علوم اللغة كالبلاغة والأدب، وكذا إن كان الموضوع البلاغة أو الأدب وجب إتقانه ومعرفة سائر علوم اللغة.

وإن اختل هذا الشرط فإننا لا نستغرب من وجود خلل سيقع على المخطوط بسبب جهل الباحث ببعض مصطلحات الموضوع ودقائقه.

4 ـ أن تكون له معرفة بأماكن وجود نسخ المخطوط عن طريق الفهارس والمتخصصين من العلماء؛ فلربما فوت على نفسه فرصة الحصول على نسخة قيمة هي في مؤسسة أو مكتبة خاصة، علما بأن كل دولة في العالم الإسلامي خاصة، بل وفي غالب دول الدنيا، لها مكتبة عامة أو جامعة علمية عريقة، لا تخلو من قسم للمخطوطات العربية، قد توجد فيها نسخة للمؤلف أصلية أو مصورة.

5 ـ التجرد في تحقيق هدفه وهو **إخراج الكتاب على مراد المؤلف**، فمن انعدام الأمانة العلمية أن يتعمد المحقق حذف جزء من النص بسبب مخالفته لما يراه المحقق راجحا، والصواب إثباته والتعليق عليه في هامش الكتاب.

شروط المخطوط:

حتى تصلح الأوراق المخطوطة لأن يكون تحقيقها بحثا يقدمه الطالب لابد من إيجاد الشروط الآتية:

1 ـ حاجة الكتاب للتحقيق: يجب أن لا يكون الكتاب محققا من قبل تحقيقا صالحا؛ فإما أن يكون مخطوطا لم يخرج إلى النور، وإما أن يكون مطبوعا دون تحقيق وضبط، وإما أن يكون محققا تحقيقا ضعيفا لم يثبت الفروق المؤثرة، ولم يلحق السقط ويبين الغامض مع

توفرها في نسخ أخرى، وإلى غير ذلك من سوء الإخراج والطباعة التي تدعو الباحثين لضرورة تحقيقه من جديد.

2 ـ أن يحتوي المخطوط على مادة علمية قيمة في مجال تخصصه، ولا يكون مجرد تكرار لما قبله لا إبداع فيه، أو هو من المهجور الذي لا يُعبأ به عند علماء ذلك الفن.

3 ـ أن يوجد من النسخ ما تحصل به الكفاية: تتعدد نسخ المخطوط، **أو كان نسخة واحدة كاملة** مصححة متقنة من قبل المؤلف أو من أحد العلماء؛ بحيث يمكن الاعتماد عليها.

4 ـ أن لا يكون حجم المخطوط صغيرا جدا، فالورقات القليلة يمكن أن تكون لبحث التخرج أو الترقية فقط، أما الماجستير فيمكن أن يكون من الخمسين ورقة إلى الخمس وسبعين، والدكتوراه تكون من الخمس وسبعين ورقة إلى الخمس وعشرين ومائة. والزيادة على ذلك لا تضرّ بقدر ما يحصل به الإتقان.

ـ وهل كل ما كتب باليد يصدق عليه اسم مخطوط يصلح للتحقيق؟

قال السيد رزق الطويل: «وإذا أخذنا اصطلاح علماء الآثار في أن الأثر لا يعد أثرًا إلا إذا مضى عليه مائة عام على الأقل، فإن المخطوط لا يعد من التراث إلا إذا كان مدونًا قبل ظهور الطباعة الحديثة، وعند ذلك يدخل في دائرة التراث المطلوب تحقيقه»[294].

الخطوات التي تسبق عملية التحقيق:

ـ اختيار المشرف

المناسب لموضوع المخطوط؛ بحيث يكون في مجال تخصصه؛ ليكون أنفع في مجال توجيه

[294]) مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث 142. للسيد رزق الطويل، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثانية.

الباحث، وإن اشترك جمع من البحاث في مخطوط واحد كبير؛ فينبغي أن يتولَّى الإشراف على الجميع واحدٌ؛ فإنه أدعى لتوحيد مهنجية الكتاب عند طبعه، وذلك بإخراجه في سياق واحد.

ـ دراسة النسخ وتقييمها:

دراسة النسخ لمعرفة ما تتميز به كل نسخة ليقدم الأهم منها على بقية النسخ، وفضلها: بكمالها، وقدمها، وعناية العلماء بها، فَتُقدَّم اللاحقةُ حال تمامها وسلامتها على السابقة الناقصة.

ترتيب النسخ كالآتي:

أ ـ النسخة الكاملة للمؤلف التي كتبها بيده ثم التي كتبت له، واعتمدها في حياته.

ب ـ النسخة التي أملاها المؤلف على تلاميذه.

ت ـ النسخة التي قرأها المؤلف ثم التي قرئت عليه، وعلق بخطه بما يفيد ذلك.

ث ـ النسخة التي نقلت من نسخة المؤلف ثم التي قوبلت عليها.

ج ـ النسخة المكتوبة في عصر المؤلف وعليها سماعات، ثم الخالية من السماعات.

ـ كيف يُعرف قِدَمُ النسخة؟

معرفة قدم النسخة من خلال التاريخ إن وجد، أو اسم الناسخ إن وجد وعرف عصره، وإلا اجتهد باختبار الورق والمداد ونوع الخط.

النسخة الأم والمختارة عند التعدد:

ـ النسخة الأصل وهي النسخة الأم، إما أن تكون نسخة المؤلف التي خطها بيده أو أملاها على تلاميذه، وإما أن تكون أقرب نسخة لزمن المؤلف كأن تكون لتلاميذه.

ـ إن تعددت النسخ التي كتبها المؤلف أو كتبها تلاميذه ووجد بينها فرق بالزيادة

والنقصان وعلم تاريخها قدمت المتأخرة؛ لاحتمال أن يكون التفاوت من فعل المؤلف عند مراجعته لكتابه فيزيد فيه وينقص، وهو ما يسمى بالإبرازة الأخيرة، كالاختلاف الحاصل في موطأ مالك.

أما إن كان الاختلاف بسبب تصرف عالم آخر غير المؤلف بزيادة في مسائلها، أو بنقص كحذف الأسانيد والمكرر، واستبدال بعض ألفاظها؛ فإنها تنسب لمن تصرف فيها ويُعدُّ كتابا غير الأول، كمختصر الدردير الذي اختصره من مختصر الشيخ خليل.

ـ التعليقات التي قد توجد على غلاف بعض النسخ:

أ ـ اسم الناسخ وهو الذي قام بكتابة المخطوط، ومما هو معتاد أن يكتب الناسخ اسمه في آخر الكتاب ويذكر الأصل الذي نقل منه وقابله عليه بعد تمام نسخه.

ب ـ عادة يكتب الناسخ تاريخ النسخ وهو أمر مهم من خلاله تعرف النسخة الأقدم.

ت ـ السماعات المُسْنَدَة والإقْراء: السماعات: أن تكتب على المخطوط أسماء الذين حضروا عند عرض المخطوط لسماعه، وصورة الإسناد: كأن يكون الكتاب قد قرئ على الشيوخ بعد زمن المؤلف فيذكر الشيخ إسناده حتى يصل إلى مؤلفه، وبذلك تكون هذه النسخة متميزة بذكر اسم المؤلف، وذكر العلماء الذين قرئ عليهم الكتاب فازدادت هذه النسخة تحريرا وتنقيحا وتعليقات مفيدة.

وأما الإقراء فهو: كتابة اسم الطالب الذي قرأ الكتاب على شيخه منفردا.

ث ـ الإجازات: وذلك بكتابة الشيخ على المخطوط إذنه بإقراء الكتاب وروايته؛ وذلك يقتضي أنه مطمئن لموافقتها للأصل.

ما يستفاد من هذه التعليقات على المخطوط:

1 ـ إن ما يوجد على الغلاف من إجازات وسماعات وإقراء إنما يدل على أهمية المخطوط

لعناية أهل العلم به؛ مما يطمئن الباحث بأنه قد أحسن الاختيار ويزيده حماسا في إنجاز المهمة.

2 ـ من خلال التاريخ أو اسم الناسخ يمكن معرفة الأقدم من النسخ لتقدم على غيرها.

3 ـ يتبين من خلالها ما كان عليه الأوائل من التثبت في مروياتهم عند التحمل والأداء.

4 ـ جمع النسخ المعلق عليها وسيلة لمعرفة المنارات العلمية في العالم الإسلامي التي كان يقصدها طلاب العلم من سائر الأقطار لتلقي العلوم على أئمة العلم.

ـ للتحقيق طريقتان:

1 ـ طريقة النسخة الأم التي تعتمد في متن الكتاب، وتقابل عليها بقية النسخ لتجعل فروقها المعتبرة في الهامش.

2 ـ طريقة النص الملفق: وذلك إن استوت النسخ في الجودة فإنها تقابل ببعضها ليختار النص المناسب من الجميع ليوضع في متن الكتاب وبقية الفروق المرجوحة تكون في الهامش.

ـ الأعمال التي يقوم بها المحقق:

إن أول ما يبدأ به: اختيارَ المشرف، وتحديدَ عنوان المخطوط، ومعرفةَ مؤلفه، مع التحقق العلمي من العنوان والمؤلف، أما معلوماته الأولية عن طريق قراءته للغلاف أو شيوع هذه المعلومات في الوسط العلمي، فهو غير كافٍ من غير تحقق وتثبت؛ نظرا لما يجب أن يوصف به الباحث من الشك العلمي الذي يوجب التثبت والاستدلال على نتائجه، فيبدأ بالتحقيق والتثبت من الآتي:

أولا ـ التحقق من نسبة المخطوط إلى مؤلفه:

إن احتمال الخطأ في نسبة الكتاب إلى غير مؤلفه أمر متوقع بسبب الاشتباه في العناوين أو شبه الأسلوب مع عدم وجود اسم على المخطوط، أو لتداخل الأوراق، أو لخطأ في كتب الفهارس،

وقد ينسب الكتاب لغير مؤلفه عمدا وزورا؛ إما لترويج الكتاب بشهرة المؤلف، أو لتشويه شخص المؤلف إن كان في المخطوط ما يسوء، كما نسبت بعض الكتب السيئة للسيوطي زورا، أو للكيد للشريعة كالكذب على رسول الله صلَّى اللَّه عليه وسلَّم بنسبة بعض الأحاديث لبعض الثقات كذبا.

وقد يقوم السارق بنسبة الكتاب لنفسه كذبا وزورا واعتداء على الحقوق، كمن يسرق البحوث العلمية للترقية، أو ينشر كتابا ليس له، ومنهم من سرق تعليقات على كتاب وبادر بنشرها.

ـ الطرق التي يستدل من خلالها على صحة نسبة الكتاب:

ـ قراءة متن الكتاب؛ لعل المؤلف يترجم لنفسه في مقدمته، أو يذكر قضية في متن الكتاب يسمي فيها أبيه أو أمرا خاصا به.

ـ قد يحيل المؤلف على بعض كتبه المعروفة، كما يفعل القاضي ابن العربي أحيانا من كتاب (عارضة الأحوذي) يحيل على كتابه (أحكام القرآن) أو كتاب (قانون التأويل)

ـ يستدلُّ عليه بقراءة الكتب التي جاءت بعده في تخصصه؛ فإنهم قد ينقلون منه ويذكرونه، أو يحيلون عليه.

ـ ويستدل عليه بما يذكره أصحاب فهارس المكتبات وفهارس المخطوطات.

ـ الاطلاع على كتب التراجم والطبقات كسير أعلام النبلاء للذهبي، وترتيب المدارك للقاضي عياض، فإنهم عند التراجم أحيانا يذكرون بعض مؤلفاتهم.[295]

[295]) انظر: أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات 262.

ثانيا ـ التحقق من عنوان الكتاب:

قد يتفاجأ الباحث بأن للمخطوط أكثر من عنوان قد تكون كلها من وضع المؤلف، كأن تكون للكتاب أكثر من إبرازة في كل مرة ينقحه المؤلف بالزيادة والنقصان، ومن التعديلات التي يحدثها أحيانا صياغة العنوان فتتعدد أسماؤه، وقد يكون من عمل النساخ فلربما سقطت ورقة الغلاف أو أصابها محوٌ فاجتهدوا في إيجاد عنوان له.

سُبل التحقق من صيغة المؤلف للعنوان:

1 ـ قراءة متن المخطوط أو كتب أخرى للمؤلف لعله يصرح بعنوان كتابه.

2 ـ ينظر في كتب تلاميذ المؤلف أو من كان قريبا من عصره؛ فهم أقرب للصواب لقرب عهدهم.

3 ـ يراجع في كتب التراجم والفهارس.

ثالثا ـ ضبط اسم المؤلف:

مما يعتني به الباحث كتابة اسم المؤلف بتمامه الاسم والكنية واللقب واسم الأب والجد بالقدر الذي يميزه عن غيره ويرفع الشبه، مع ضبط ما يحتاج إلى ضبط بالشكل.

رابعا ـ مقابلة النسخ الفرعية:

وذلك بقراءة كل النسخ التي بيد الباحث، ومقارنتها بالأصل، وإثبات الفروق في النسخة المختارة؛ ليستفاد من هذه الفروق ما كان ساقطا من الأصل أو غامضا.

خامسا ـ إصلاح الأخطاء:

عند قراءة نص المخطوط قد يتوقف المحقق في بعض العبارات لا يفقه لها معنى؛ فيكون بين أمرين إما أن يتهم نفسه بعدم معرفة المراد، وإما أن يتهم النص بالخطأ؛ ولما كان الأمر

محتملا كان من الواجب احتياطا أن لا يتجرأ على ألفاظ المخطوط بزعم إصلاحها بغير ما وجده في بقية النسخ؛ لأنه من التجاسر والعجلة، وقد يظهر الصواب فيما أنكره، إلا إن كان الخطأ في كتابة آية لا تتفق مع كل القراءات فإنه يقطع بخطئها ويقوم بإصلاحها قال القاضي عياض: «الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرِّواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرونها من كتبهم، حتى أطردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرِّواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها»[296]

ـ وإذا تطرق احتمال الخطأ في العبارة لجأ إلى التصحيح أو التضبيب أو التمريض، كما يأتي:

أ ـ التصحيح: (صح)

وهو كتابة (صح) على العبارة إذا تطرَّق لها الشك مع صحتها رواية ومعنى؛ وفائدة كتابتها تنبيها للقارئ بأن المحقق وقف عليها، وتحقَّق من ورودها في الأصل.

ب ـ التضبيب والتمريض:

وهو أن يمد فوق العبارة (صـــــــــ) من غير حرف الحاء، ودون أن تلتصق هذه الإشارة بالعبارة، وسببها أن العبارة ثبتت روايتها في المخطوط مع فساد معناها؛ لاحتمال تعرضها للتصحيف والتحريف، أو يكتب بعدها كلمة(كذا) بحروف صغيرة، ويكتب في الهامش ما يراه من الألفاظ صوابا، فيكتب: صوابه ....، إن كان متحققا، وإلا كتب: لعله ....،[297] وعند قراءة كتاب وله طبعات مختلفة إن وجد الطالب فرقا في نسخته عليه ألا يضرب على ما في كتابه ولو اعتقد خطؤه، وإنما يكتب في الهامش: وفي نسخة.....ويذكر الفرق.

---

[296]) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع 185/1.

[297]) انظر: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين 33.

ـ إلحاق العبارة الساقطة:

مما يجب أن ينتبه إليه المحقق: أن الناسخ إن سقط من شيء من المتن سهوا فإنه بعد انتباهه لا يكتبه بين السطور؛ لقبح المنظر، وإنما يكتبه في الحاشية ويمد خطا من موطن السقط، ويرفعه ثم يمده يمينا أو شمالا بين سطر السقط والسطر الذي فوقه، في اتجاه الإلحاق، وهذه الإشارة تسمى بعلامة الإلحاق أو علامة الإحالة، وإن وجد كلاما مكتوبا على الحاشية دون علامة الإلحاق؛ فإنه لا يكون من المتن، وإنما هو تعليق أو توضيح.

ـ تعمد الزيادة على نص المخطوط:

من الأمانة العلمية عدم الزيادة على ما وجد في المخطوط؛ إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك، مثل: وضع العناوين للموضوعات، أو أرقاما للأحاديث؛ فالواجب أن تجعل هذه الزيادة بين معكوفين ويبين ذلك في مقدمة البحث [.....] وقد يكون في المخطوط سقط؛ بسبب انتقال نظر الناسخ من كلمة إلى كلمة مماثلة مثلا، ويترك ما بينهما، فيدرك المحقق هذا الخلل ويتمكن من معرفة الساقط من كتب للمؤلف أو غيره، سواء كان السقط جزءاً من إسناد أم غير ذلك؛ فإذا تحقق الباحث من هذا نقل الساقط وجعله بين معكوفين وأحال في الهامش على مصدره.[298]

ـ إصلاح الزيادة والتكرار (الكشط ، المحو، الضرب):

مما جرى به العمل بين نساخ المخطوطات أنهم إن أخطؤوا بكتابة ما لا يلزم قاموا بإلغائه بثلاثة وجوه، وهي:

1 ـ الكشط وهو: بسلخ المكتوب بسكين مثلا.

2 ـ المحو وهو: بإزالة المكتوب بمحوه من غير سلخ من المادة التي كتب عليها.

[298]) انظر: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين 149.

3 ـ الضرب عليه: بمد خط عليه إما من وسط الحروف وإما من فوقها دون ملامسة لها مع انعطاف في أول الخط من أول المضروب عليه وانعطاف في آخره، بحيث يصير كالباء المقلوبة.

4 ـ أن يكتب الناسخ كلمة: (لا) أو (من) فوق بداية الزائد، وفي آخره فوقه يكتب (إلى) ليعلم القارئ أن ما بين الكلمتين زائد.

5 ـ أن يرسم الناسخ دائرة أو نصف دائرة في أوله وآخره.[299]

ـ الضرب على المكرر: عند بعض النساخ الضرب على الثاني مطلقا لوقوع الأول صوابا، وعند القاضي عياض: سلامة أول السطر وآخره أجمل للمخطوط فيضرب على ما كان وسط السطر، إلا إن كانت الكلمة آخر السطر وكررت في أوله فيضرب على ما في آخر السطر تقديما لجمال بداية السطور[300].

ـ مكملات التحقيق:

إن مما يضاف على المخطوط منفصلا عن أصله، متقدّما عنه أو متأخراً المقدمة، والدراسة العلمية عن المؤلف والكتاب، والخاتمة، والفهارس العلمية:

أ ـ كتابة المقدمة للمحقق: يذكر فيها: موضوع الكتاب، وسبب اختياره، وأهميته، والصعاب التي مَرَّ بها، ومنهجه في التحقيق.

ب ـ دراسة علمية عن المؤلف: يقوم فيها بتحقيق اسمه وضبطه، وتحقيق تاريخ مولده ووفاته، ونشأته ووطنه وبداية طلبه للعلم، ذكر شيوخه، والعلم الذي نبغ فيه ومؤلفاته ورحلاته، ذكر لتلاميذه الذين تلقوا عنه.

---

[299]) انظر: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين 37.

[300]) انظر: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع1/172.

ت ـ دراسة علمية عن الكتاب: بتحقيق عنوانه ونسبته للمؤلف، موضوع الكتاب وأهميته بين المؤلفات المتخصصة، منهج المؤلف

ـ وصف نسخ المخطوط وتعريفها وإعطاء كل واحدة رمزاً تتميز بها، وتصوير ورقة من أولها؛ لتلحق بأول الكتاب

تعريفات

ـ تاريخ النسخ:

الكتابة قديمة بقدم ابتكار الحروف والكلمات، وقد كان العرب من قبل مع شيوع الأمية فيهم يكتبون ما يرونه مميزا ككتابة المعلقات وتعليقها على الكعبة المشرفة، حتى استضاء الكون بنور الوحي، فحثَّ النبي صلى الله عليه وسلم على التعلم، وصاروا يبادرون لكتابة القرآن في اللخاف، وهي الحجارة والجلود والسعف وغيرها من الوسائل المتاحة، حتى ظهرت الطباعة في القرن العاشر الهجري، والقرآن المجيد كلام الله هو أقدم نص صحيح كامل على الإطلاق، فقد سخر الله له من كتبه ومن جمعه، وتكفَّل سبحانه بحفظه، واصطفى من العباد من يرثه جيلا بعد جيل، سبحانه أحكم الحاكمين.

ـ الوراقون وظهور الطباعة:

إن النسخ والكتابة أمر قديم في تاريخ الأمم دلَّت عليه النقوش الأثرية في القلاع والكهوف والصخور، والزمن الذي نحن بصدد الكلام عليه هو ما بعد البعثة النبوية على نبينا محمد أفضل الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه أجمعين، اهتمَّ المسلمون أول الأمر بنسخ القرآن، وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم شرعوا في عهد عمر بن عبد العزيز بكتابة الحديث، ومن أقدم ما وجد اليوم من كتب السنة موطأ مالك بن أنس وتبعه بقية المصنفات والصحاح والجوامع والمسانيد والمعجمات، ثم الكتب المتعلقة بعلوم الشريعة كالأم للشافعي والمبسوط

للسرخسي والمدونة لسحنون، وكتب اللغة كالكتاب لسيبويه، وكتب الأدب كالأغاني للأصفهاني، وعلوم أخرى كثيرة، كل هذه لها نساخ يعملون على كتابتها إما تلامذة الشيوخ، وإما أناس تفرغوا للنسخ بالأجرة سُموا بالوراقين، حتى ظهرت الطباعة في بلاد الغرب في ألمانيا سنة: 1431م.

وطبع أول كتاب عربي بإيطاليا سنة: 920هـ 1514م وطبع القرآن الكريم لأول مرة بالتصوير بالبندقية سنة: 936هـ 1530م. وقيل بألمانيا طبع أول مصحف سنة: 1113هـ.

ودخلت الطباعة بلاد العرب أولا في لبنان 1610م أقيمت فيها مطبعة: دير قزحيا، لطباعة الإنجيل، ثم بمصر أول مطبعة جاءت مع الحملة الفرنسيَّة لبونابرت سنة: 1798م لطباعة المنشورات والأوامر، ثم أنشأ محمد علي باشا مطبعة بولاق بمصر سنة:1821م[301]

ـ المصححون:

هم الذين كانوا يقرؤون الكتب بعد نسخها من المخطوط؛ لتطبع، فيقومون بضبطها لغويا بتصويب التحريف واللحن، ويُختار لهذا العمل النجباء من طلبة العلم، وتكتب أسماؤهم في نهاية الكتاب.

ـ نشأة المكتبات:

نشأت المكتبات في عالم الإنسان قديما، وقد اعتنى بها الملوك والعلماء من قبل، ولنا مثل في كتاب (كليلة ودمنة) الذي ألفه بيدبا الفيلسوف الهندي، وحفظ مع نفائس الكتب في خزانة الملك، فلما علم به كسرى أنوشروان ملك فارس أرسل رئيس الأطباء عنده بروزيه إلى الهند؛ ليتلطف في الوصول إلى نسخ الكتاب، وجاء به إلى خزانة الكتب في بلاد فارس، وبعد الإسلام أُمرت هذه الأمة الأمية بالتعلم فبه التَّعبُّد وبه عمارة الدنيا، واعتنى بعض الصحابة بكتابة

[301]) انظر: كناشة البيروتي 53.

الحديث من زمن النبي صلى الله عليه وسلم كعبد الله بن عمرو كانت له الصحيفة الصادقة وورثها عنه أحفاده، وكتاب ابن حزم وهو من أصح الكتب عند آل حزم، ونشطت الترجمة في العلوم التطبيقية كالطب وغيره، ومنها ترجمة كتاب (كليلة ودمنة)، وبعد رقي الحضارة الإسلامية انتبه الغرب إلى خزائن الكتب التي في حوزة البلاد الإسلامية، فنقلوا منها الكثير إلى بلادهم وقت الاحتلال، ولا تزال في مكتباتهم ولها فهارس تبين عناوينها وأرقامها.

وفي عصرنا تعددت المكتبات في أكثر المؤسسات العلمية، وفي بيوت العلماء، ومنهم من يوصي بها بأن توضع بعد وفاته في إحدى المؤسسات العلمية؛ ليعمَّ نفعها.

ـ محتويات المكتبة الخاصة:

مما يُذكر به الطالب ضرورة أن يتخذ في بيته مكتبة تشتمل على كتب تخصصه وبعض الكتب المعينة على التخصص؛ مع مراعاة الكيف قبل الكم، وأدنا ما يكون لطالب العلوم الشرعية: كتابين أو ثلاثة في فقه مذهبه من القديم والمعاصر، وكتاب في كل مذهب آخر، وشرح متميز لكل كتاب من كتب السنة، وكتاب في علوم القرآن وآخر في علوم الحديث، وكأن يكون له كتابان قديمان في التفسير كالقرطبي وابن كثير، وآخران معاصران كالتحرير والتنوير لابن عاشور، وكتاب أضواء البيان للشنقيطي، وكتاب للسيرة وآخر للنحو والبلاغة والتاريخ، وغيرها من التخصصات.

وطالب العلوم اللغوية يكون التعدد في كتب تخصصه بين القديم والمعاصر؛ مع كتاب في فقه مذهبه وآخر للتفسير وشرح جامع للحديث كفتح الباري لابن حجر وغيرها من بقية العلوم الخادمة لتخصصه.

الباحث مع تعارض النصوص والأحكام

أ ـ تعارض النصوص:

التعارض بين النصوص الشرعية ـ سواء القرآنية أم النبوية ـ لا وجود له في الواقع، ولكن قد يشتبه الأمر على الباحث بظنه أن دلالة هذه النصوص متعارضة، فهو أمر في ظاهر الحال لقصور الباحث عن إدراك الحقيقة؛ واستحالة وجود التعارض الحقيقي؛ لأنه يؤدي إلى العبث، وهو محال على ما أُنزل من لدن عليم حكيم، فإن قال لك قائل: قم واجلس في آن واحد لا بد أن تشك في وجود عقله فضلا عن كماله.

شروط الحكم بالتعارض:

إذا وجد الباحث من النصوص ما هو في ظاهره التعارض، والذي يشترط فيها: أن تكون صالحة للاحتجاج، وأن تكون في محلّ واحد، وأن تكون في زمن واحد، عليه أن يتتبع الخطوات الآتية:

عمل الباحث عند التعارض:

1 ـ الجمع والتوفيق بين هذه النصوص بحمل كل نص على وجه لا يتعارض مع الآخر.

2 ـ الحكم بالنسخ: إن تعذر الجمع عليه أن يعمل بآخر النصين، ويجعله ناسخاً للأول؛ ولكن بشرط أن يعلم زمن ورود النص الأول والثاني.

3 ـ الترجيح بين النصين: وذلك إن جهل السابق منهما اجتهد في إدراك مرجح من المرجحات يقدم بها أحد النصين ويترك الآخر.

4 ـ الحكم بالتعارض: وذلك إذا لم يتمكن من الجمع أو النسخ أو الترجيح، وهو توقف من الباحث في خاصته بتركه استنباط الحكم من كلا النصين، ولعل غيره يوفَّق لوجه من الوجوه

السابقة.

ب ـ التعارض بين الأحكام عند الفقهاء:

إن التعارض بين الأحكام الصادرة عن العلماء أمر واقع عند اجتهاد كل واحد منهم في استنباط حكم من الأحكام؛ لأسباب منها: تعدد القراءات؛ مما يؤدي أحيانا لاختلاف الدلالة، أو تعدد روايات الحديث، وقد لا يطلع الفقيه على بعضها، أو للاختلاف في تصحيح الحديث، أو لاختلاف أنظارهم عند التعارض أو عند احتمال النص لأكثر من معنى، أو لوجود أكثر من مرجح، أو لاختلافهم في أصول تخريج الأحكام، وقد يصيب الواحد منهم أو يخطئ، وكما روي عن مالك قال: كلكم راد ومردود عليه إلا رسول الله صلَّى اللَّه عليه وسلَّم، وهذا التعارض له حالان، فقد يصدر عن إمام واحد، أو أكثر، وعند تحقيق الباحث في حكم المسألة عليه أن يتبع الخطوات الآتية:

ـ الحال الأول ـ نقل التعارض عن إمام واحد:

قد تتعارض أقوال الإمام الواحد وذلك بأن يختلف النقل عنه في القضية الواحدة بين الجواز والمنع مثلا، فيقدم أحد القولين بحسب المعايير الآتية:

1 ـ التعارض بين القولين في مصنف واحد: يقدم القول الذي هو في موضوع المسألة على القول الذي ذكر في باب آخر؛ لأن الأول هو محل عناية المؤلف وتحقيقه، والثاني إنما يذكر عرضا. (302)

2 ـ التعارض بين القولين في مصنفين متخصصين: فالذي يقدم هو المصنف الأخير؛ لاحتمال رجوع المؤلف عن قوله السابق، وقد اختُلِف في أي القولين يقدم لمالك إن اختلف قوله

---

[302]) انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه197 لعبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المكتبة المكية مكة المكرمة ،دار ابن حزم الطبعة الثانية لسنة: 1421هـ2000م.

في الموطأ والمدونة، فقيل: يقدم قوله في الموطأ ومن القائلين بذلك ابن العربي والقاضي عياض وابن رشد وابن عرفة؛ لأنه ألفه بنفسه وقرأه عمره واتفق على فضله الموافق والمخالف.

وقيل: يقدم قوله في المدونة وبه قال ابن فرحون وعامة شيوخ أهل المغرب من الأندلس وإفريقيا؛ لأنها من إملاء ابن القاسم وهو عالم بالمتقدم والمتأخر من أقوال مالك، ولأن المدونة مخصصة ومقيدة لما أطلق في الموطأ.

ومن هذه المسائل: هل يَحْرُمُ بِالزِّنَا حَلَالٌ؟ أي الزاني هل تحرم عليه أم الزانية وابنتها، وهل تحرم هي على أصوله وفروعه؟ قال مالك في الموطأ: الزنا لا ينشر الحرمة[303]، وسأل سحنون ابن القاسم: «أَرَأَيْتَ إنْ زَنَى بِأُمِّ امْرَأَتِهِ أَوْ ابْنَتِهَا، أَتَحْرُمُ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ؟ قَالَ لَنَا مَالِكٌ يُفَارِقُهَا وَلَا يُقِيمُ عَلَيْهَا، وَهَذَا خِلَافُ مَا قَالَ لَنَا مَالِكٌ فِي مُوَطَّئِهِ وَأَصْحَابُهُ عَلَى مَا فِي الْمُوَطَّإِ لَيْسَ بَيْنَهُمْ فِيهِ اخْتِلَافٌ وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَهُم»[304]

قال العدوي: «فَأَكْثَرُ الشُّيُوخِ رَجَّحَ مَا فِي الْمُوَطَّأِ وَصَرَّحَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِمَشْهُورِيَّتِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ مَا فِي الْمُدَوَّنَةِ لِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ رَجَعَ عَمَّا فِي الْمُوَطَّأِ، وَأَفْتَى بِالتَّحْرِيمِ إلَى أَنْ مَاتَ»[305].

3 ـ التعارض بين مصنفين اختلفا في التخصص: كأن يكون أحدهما في الفقه والآخر في نوازل الفتوى أو القضاء، فإنه يقدم ما في الفقه؛ لأن ما في كتب الفتاوى والقضاء إنما هو لقضايا خاصة بأسبابها وزمانها ومكانها.[306]

---

[303] انظر: الموطأ 533/2.

[304] المدونة 196/2.

[305] حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني61/2.

[306] انظر: المصدر السابق 199.

ـ الحال الثاني ـ التعارض بين إمامين:

في الحكم الفقهي بين إمامين فما على الباحث إلا أن يرجح بين القولين إن كان أهلا لذلك وإلا يكتفي بدقة نقل الحكم ودليله.

ج ـ التعارض في الأحكام عند المحدثين:

ـ التعارض في الحكم على الحديث:

قد ينقل الحكم بالتعارض بين القبول والردّ فعلى الباحث أن يتحقق أن الحكم على الحديث هو من طريق واحدة، فلربما اختلف الحكم لاختلاف الطرق، وعليه أن ينظر في الأسباب التي أوجبت الردّ، فإن كانت مسلمة قدم القول بالردّ.

ـ أحوال التعارض في الحكم على الرواة **بين التوثيق وعدمه:**

ـ نقل التعارض عن مزكٍ واحد:

فإن كان كلا القولين من مزك واحد ـ وشرط المزكي أن يكون عدلا، عالما بما يحقق العدالة، عالما بما يحقق الجرح، ورعا من الهوى والتعصب ـ وعندها وجب معرفة أسباب التعارض هل كان اختلافه لأن الحكم نسبي فلا يؤخذ توثيقه ولا جرحه، أو كان الاختلاف بسبب الاجتهاد فيؤخذ آخر القولين إن علم، وإلا توقف.

وقد يحصل الاختلاف بين مصنفين لإمام واحد، أحدهما: في مقام ذكر الرجال، والآخر: كتاب شرح من شروح السنة؛ فإنه يقدم القول من الكتاب المختص بذكر الرجال، كأن يذكر ابن حجر حكما على رجل في كتابه فتح الباري، ويذكره كذلك في كتاب تقريب التهذيب مثلا.

ـ نقل التعارض عن مزكيين:

إن كان الاختلاف بين إمامين، أحدهما وثق الراوي، والآخر جرحه؛ فإنه يقدم الجرح على

التعديل إن كان مفسرا، وإلا بأن لم يكن مفسرا أو نفى المعدل سبب الجرح، أو جرحه بما لا يكون جارحا قدّم التعديل.

منهج البحث عن حكم النوازل

تعريف النوازل:

النّازلةُ في اللغة: الشديدة من شدائد الدهر تَنْزِلُ بالقَوْم وجمعُها: النَّوازِل.[307]

وشرعا: النَّازِلَة هِيَ الْوَاقِعَة الَّتِي يجهل الناسُ حُكْمَها ويَحْتَاجُون إِلَى فتاواها[308]

والمفتي هو: المخبر بحكم شرعي عملي مكتسب من أدلته التفصيلية لمن سأل عنه في أمر نازل.[309]

وقيد: (أمر نازل) للتفريق بين المفتى والمعلِّم؛ وذلك لأن الإخبار بحكم الله تعالى في غير أمر نازل هو تعليم

وقيل: النازلة ما استدعي حكما شرعيا من الوقائع المستجدة، أو هي الوقائع المستجدة الملحّة.[310]

---

[307] كتاب العين لخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة: 170هـ، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

[308] قواعد الفقه519 لمحمد عميم المجددي، الناشر الصدف كراتشي، الطبعة الأولى لسنة: 1407هـ 1987م.

[309] الشرح الكبير لمختصر الأصول582 لأبي المنذر محمود الميناوي، المكتبة الشاملة، الطبعة الأولى 1432هـ 2011م.

[310] ذكر الجيزاوي: أن الأحناف يطلقون اسم النازلة للمسائل التي استنبط حكمها المتأخرون ولم يجدوا فيها

ـ صفات النازلة:

وبهذا التعريف لابد للنازلة من اشتمالها على ثلاثة معان:

الأول- الوقوع: أي الحلول والحصول للواقعة، وخرج بهذا القيد المسائل الافتراضية.

الثاني - الجدة: أي عدم تكرار ووقوع المسائل من قبل.

الثالث - الشدة: ومعناها أن تستدعي المسألة حكما شرعيا؛ بحيث تكون ملحة من جهة النظر الشرعي.

أنواع النوازل:

والنوازل من حيث الخطورة نوعان: الأولى ـ نوازل كبرى تتعلق بالقضايا المصيرية بالأمة في الجانب الاجتماعي أو الأمنى أو الاقتصادي أو غيرها.

الثانية ـ نوازل دون الكبرى تتعلق بفرد أو جماعة في شأن من شؤونهم.

والنازلة قد تقع لشخص، أو لمجموعة من الأفراد، وقد تكون عامة لقطر أو لعموم المسلمين.

ـ حكم الاجتهاد في النوازل:

فرض كفاية عند تعدد القادرين، وفرض عين لمن انفرد بالمقدرة.

رواية عن أبي يوسف ومحمد ومن هو في طبقتهم.

أما المالكية في بلاد الأندلس: فيطلقون النوازل على ما يفصل فيه القضاة. ومنه كتاب: (المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام) لأبي الوليد الأزدي هشام بن عبد الله(ت606ه).

وتطلق كذلك في اصطلاح المالكية على مطلق الأسئلة والأجوبة. انظر: فقه النوازل 20/1 لمحمد بن حسين الجيزاوي، دار ابن الجوزي الطبعة الثانية لسنة: 1427ه2006م.

شروط الباحث في النوازل:

ـ الشرط الأول ـ أهلية الباحث:

من أول الشروط وأهمها: وجود الأهلية ذات الملكة الفقهية، القادرة على التصوير والتكييف وتحقيق المناط، وتحصيل الأهلية بأمرين سبب فطري وهي الملكة التي خلقها الله فيمن شاء من عباده فتجد اللبيب الفطن، وتجد العيي البليد، والسبب الثاني مكتسب وهي: بتحصيل العلوم الشرعية المتمثلة في النصوص القرآنية والنبوية وكتب الأصول والفروع والمقاصد والقواعد الفقهية، وعلوم الآلة من معرفة الضروري من علم النحو والبلاغة وكل ما يعين على فهم نصوص الشرع.

فمن كان راجح العقل عالما بما لا بد منه يمكنه بدل الوسع وإعمال الفكر في استنباط الحكم الشرعي بحسب المنهجية التي تناسبه من مجتهد مطلق أو مقيد.

ومن كان عييا لا يمكنه إعمال الفكر فهذا لا يمكنه القيام باستنباط الأحكام ولو جلس للعلم أحقابا طويلة، وإنما الواجب في حقه أن يسأل العلماء عن الحكم فيعمل به، ولا يستقل بنظره، كذلك العقل وإن كان في أعلى درجات الفهم لا يستقل بمعرفة الأحكام الشرعية فالعقل تابع للشرع عاجز عن إدراك ما يتعبد به إلا عن طريق نصوص الشرع، ومما يدل على أن جودة العقل والعلم بالشرع يمثلان الأهلية قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾[311] وقوله سبحانه: ﴿ فَسْـَٔلُواْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾[312] فذكر سبحانه بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ﴾ القادرين على النظر، وفي الآية الثانية أمر العامة بالتوجه لأهل الذكر، ولنا في

---

[311]) سورة النساء الآية: 82.

[312]) سورة النحل الآية: 43.

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلا وقدوة، فكثير منهم جالسوا النبي صلى الله عليه وسلم وسمعوا منه، ولكنهم إن لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم في صحبتهم، أو كان بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، ونزلت بهم حادثة؛ لجأ بعضهم إلى بعض، فمنهم الفقيه، ومنهم دون ذلك.

الشرط الثاني ـ التحصيل العلمي:

لا بد للباحث من التمكن من علم الشرع وآلته منها:

التفسير للتعرف على آيات الأحكام وتعلم المراد منها، والسنة النبوية بمتنها وشروحها لمعرفة المراد، وأصول الفقه باعتباره الأساس والمنهجية التي يسير عليها في استنباط الأحكام من الوحيين، وعلوم الآلة كعلم النحو والبلاغة والأدب والغريب؛ ليدرك معاني الجُمَل والكلمات، وينبغي أن يكون له علم بالعامية التي يتكلم بها السائل ليعلم مقصوده، وليتثبت ويتوقف حتى يتحقق المعنى دون ريبة وتخمين[313].

وإن كانت الفتوى في مسائل المعاملات والحقوق يزاد عليه معرفة الأعراف والعادات ما دامت لم تتعارض مع الأحكام الشرعية فيلزم للباحث أن يكون من القطر الذي فيه المسألة أو مخالطا لهم في ديارهم؛ للقاعدة الفقهية المتفق عليها بين المذاهب الأربعة: «العادة محكمة» وقاعدة: «المعروف عرفا كالمشروط شرطا»[314] ويعتني عناية كبيرة خاصة بدراسة الأبواب الفقهية على

---

[313] انظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام236 لشهاب الدين أبي العباس أحمد القرافي المتوفى سنة: 684هـ، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الرابعة لسنة: 2009م.

[314] الأشباه والنظائر في قواعد الفقه 28/1 لسراج الدين أبو حفص ابن الملقن الشافعي المتوفى سنة: 408هـ، تحقيق: مصطفى محمود الأزهري دار ابن القيم الرياض، الطبعة الأولى سنة: 1431هـ2010م، والتحبير شرح التحرير في أصول الفقه 3851/1 لعلاء الدين أبو الحسن الحنبلي المتوفى سنة: 883هـ، تحقيق: عبد الرحمن الجبرين وغيره، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى لسنة: 1421هـ200م، والأشباه والنظائر 84/1 لابن نجيم إبراهيم بن محمد الحنفي المتوفى سنة: 970هـ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى

من كان فقيها؛ ففاقد الشيء لا يُعطيه، والتعلم والإتقان شرط لما يترتب على عدمه من الكذب على الله وعلى رسوله صلى اللَّه عليه وسلَّم قال سبحانه: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقاً يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَٰبِ لِتَحْسِبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [315] وقال سبحانه: ﴿وَلاَ تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لاَ يُفْلِحُونَ ۝١١٦ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [316]

الشرط الثالث ـ الورع والتقوى:

تحصيل الورع والتقوى زيادة على تحقق الإسلام والعدالة والبلوغ؛ لأن العلماء مع علو قدرهم فإنهم ليسوا بمعصومين، فإنهم يصارعون محنا عظيمة وآفات، منها: الأهواء، ومن الهوى أن يتخير الفقيه للمسألة في كل مرة حكما لا لمرجح ولا لزوال علة، وإنما بحسب علاقته هو بالسائل، ويصارعون الشهوات؛ فلربما لو أرضى الفقيهُ السائلَ تحقق للفقيه نفعا، وإن لم يُرضِهِ قد يلزم الخوف، ويجب أن لا يخشى في الله لومة لائم، فإن لم يستطع وجب الصمت، ووقوعه في ورطة الهوى والشهوات كما قال القرافي(ت684هـ): «ذلك قريب من الفسوق والخيانة في دين الله والتلاعب بالمسلمين ودليل فراغ القلب من تعظيم الله تعالى»[317].

ومن الآفات التعصب؛ بأن يكون عند بحثه عن الحكم معيار الحق والصواب يتوقف على معرفة صاحب القول، إن كان صاحبه قريبا للنفس فقوله الحق المطلق، وإن كان صاحبه بغيضا عنده فقوله الباطل المحض ولو جاء بالدلائل والبينات، وهديُ النبي صلَّى اللَّه عليه وسلَّم يحث

1999م. ونظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي199 المالكي، لأحمد الريسوني، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية لسنة: 1412هـ1992م.

[315]) سورة آل عمران الآية: 77.

[316]) سورة النحل الآية: 117.

[317]) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام250.

على الإنصاف والاحتكام للدلائل والبينات، والتعصب آفة، النجاة منها باستحضار أنه يخبر عن الله سبحانه، وأنه توعد سبحانه من خالف شرعه واتبع سبيل أهل الضلالة، فقال: ﴿وَمَنْ يُّشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيراً﴾[318] وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[319]

ومن الآفات التي ترد على القلب اتباع الهوى فليحذر الفقيه من أن يميل قلبه إلى قصد أن يشُقَّ على السائل بما لا تقتضيه أحكام الشريعة في المسألة المسؤول عنها فهو مخبر عن الشرع لا منتقم لنفسه، ولا أن يستسهل له المسألة ويجرؤه والحال أنه قد وقع في عظائم الأمور، لكونه قريبا لنفسه لسلطانه أو ماله أو قرابة أو خلة، وكذلك إن كانت المسألة بين اثنين في الحقوق فليحذر الميل مع القوي أو مع الضعيف، قال جل وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً﴾[320]

الشرط الرابع ـ الفقه المقاصدي:

يجب على من تفقه بتعلمه الموضوعات الشرعية أن يتعرف على مقاصد الشرع وهي الحِكم والمصالح العامة والخاصة المرادة من الشارع، وأن يعلم ترتيبها في نفسها؛ حتى لا يكون طالب العلم معول هدم يهدم الشرعَ بنصوص الشرع فصار كمن أفسد بقطع شجرة متمرة بغصن من أغصانها، ولكي لا يُفسد وهو يريد الخير وجب أن يتعلم فقه الموازنة بين المصالح والمفاسد، وفقه المآلات، وما تعم به البلوى، قال سبحانه: ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ

---

[318]) سورة النساء الآية 115.

[319]) سورة النور الآية: 63.

[320]) سورة النساء الآية: 134.

عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[321] فسب ما يُعبد من دون الله بذمه وبيان فساده هو من التعبد ولكن بشرط أن لا يؤول الأمر أن يسب الكافر اسم الله ـ جل سبحانه وعلا ـ فعندها يتوقف عن سبهم؛ نظرا للعاقبة.

وعن عائشة رضِي اللَّه عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا: «أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ قَوْمَكِ لَمَّا بَنَوْا الكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلاَ تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ قَالَ: «لَوْلاَ حِدْثَانُ قَوْمِكِ بِالكُفْرِ لَفَعَلْت»[322] فرد البيت على قواعد إبراهيم فيه صلاح ولكن الناس قرب عهدهم بالكفر قد يحدث في أنفسهم فسادا.

وما تعم به البلوى فيحدث حرجا خاصا وليس هو من المحرم لذاته فيؤذن فيه بغير توسع كالمرأة التي تنفق من مال زوجها الحرام، وقد يكون من الحرج العام، أما ما أحدث ضررا فيؤذن فيه بقدر زوال الضرورة، كالأكل من الميتة للمضطر، وإذهاب الغصة بالخمر.

الشرط الخامس ـ صحة المنهجية:

عند استنباط الأحكام لا بد أن تكون للباحثين ضوابط وأصول سليمة لتعاملهم مع أدلة الأحكام، وهم أنواع بحسب حال كل منهم، وهم كالآتي:

1 ـ النوع الأول ـ المجتهد المطلق:

المجتهد المطلق المؤهل الذي يجب عليه الأخذ من الكتاب والسنة مباشرة فيستنبط من أدلة الأحكام بضوابطه وأصوله هو، وهو ما يسمى بالمجتهد المطلق، وقد عُرِفَت أصول الأئمة من قبل، كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد من خلال ذكرهم لها، أو من خلال الاستقراء والتتبع، وهي ما يعرف بعلم أصول الفقه، أصول الأحناف، وأصول المالكية، وأصول الشافعية، وأصول الحنابلة.

---

[321]) سورة الأنعام الآية 109.

[322]) صحيح البخاري 146/2.

وضرورة بيان المنهجية لمن جاء بعدهم لمعرفة صحة ضوابطه وقواعده التي يستنبط من خلالها، وببيان منهجه تتضح قدرته العقلية والعلمية، فلو فسدت الضوابط فسدت النتائج، فلربما وجدنا من يسعى إلى ما يسمى بفقه التجديد[323] الذي يتناسب مع الثقافات وسائر الرغبات، ويسعى للتخلص من حال العبودية والتكليف الذي لا يتفق مع هوى النفس.

2 ـ النوع الثاني ـ المجتهد المقيد:

هذا النوع من المجتهدين يسير على ضوابط وأصول غيره من الأئمة، فبعد استيعابه لأصول إمامه صار يستنبط من خلالها الأحكام من الكتاب والسنة، وهو ما يسمى بالمجتهد داخل المذهب.

3 ـ النوع الثالث ـ أهل الترجيح:

هذا النوع كونه من أهل الترجيح ليست له القدرة على استنباط الأحكام، ولكنه متمكن من الترجيح بين أقوال العلماء بمعرفة المرجحات، من خلال: القواعد الأصولية، والقواعد الفقهية، ومرجحات أسانيد الأحاديث ومتونها.

4 ـ النوع الرابع ـ العالم براجح الأقوال:

هذا العالم ليست له القدرة على الترجيح، ولكنه متمكن من فقه إمام من الأئمة المعتبرين، كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، فيلتزم بالراجح من المذهب الذي يتقنه.

---

[323]) فقه التجديد: له دلالة واسعة منه المذموم كما هو في المتن، ومنه المحمود وهو: إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة، والعمل بمقتضاهما، وإماتة البدع والمحدثات. وقيل هو:
إرجاعُهُ إلى حالة الجِدَّة، أي الحالة الأولى التي كان الشيء عليها في استقامته وقوة أمره. مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور 2/ 518.

من آداب الباحث عن الحكم الشرعي:

ـ عدم التجاسر والتدافع على الفتوى:

ولنا في أصحاب رسول الله صلَّى اللَّه عليه وسلَّم مثلا، فقد حضروا التنزيل وفقهوا عن النبي صلَّى اللَّه عليه وسلَّم ومع ذلك فقد كانوا يتورعون ويَودُّ كلُّ واحد منهم أن لو كفاه صاحبه، وقال ابْنُ شِهَابٍ: سَمِعْتُ أَبَا حُصَيْنٍ، يَقُولُ: «إِنَّ أَحَدَهُمْ لَيُفْتِي فِي الْمَسْأَلَةِ، وَلَوْ وَرَدَتْ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَجَمَعَ لَهَا أَهْلَ بَدْرٍ»[324]

ـ أن تكون ألفاظ الفتوى مُحْكَمة:

فلا تحتمل غير المعنى المراد باجتناب المشترك اللفظي، وإن كان الجواب عبر وسيلة الاتصال فليحذر عدم وضوح الكلمات، وإن كانت محررة فليحرص على وضوح الخط مع الشكل لما يحتاج، ولا يترك فراغا في ورقته يحتمل زيادة فيه.

ـ الحرص على اعتدال حاله:

فلا يكون حاقنا ولا خائفا ولا مضطربا بأي سبب من الأسباب التي قد تؤثر على تمام فكره، وعند عدم اعتداله صمته أولى من تكلمه بأحكام الشريعة.

ـ ذكر الدليل لمن ينتفع به:

من تمام الإعلام بالحكم الشرعي ذكر الدليل الذي بنيت عليه الفتوى عند كتابتها، والشفهية كذلك إن كان المتلقي ينتفع بذكر الدليل؛ لتعليمه أو لموعظته على العمل.

---

[324]) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي474 لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفى سنة: 458هـ، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي الكويت.

ـ عدم القطع بنسبة اجتهاده لله:

إن كان في مقام الاجتهاد كتنزيل الأحكام على المعينين؛ فإنه لا يقطع بأن هذا هو حكم الله في هذه الحادثة بعينها؛ كجلد المخمور وإقامة الحد على السارق، فقد يكون سكره لإذهاب غصة، وقد يقطع بشهادة زور أو خطأ، والله سبحانه عالم بحقيقة الحال، وله أن يقول من خلال ما ثبت عندي من الأدلة كذا وكذا فإني أحكم عليه بكذا وكذا. موافقة لحكم الله في السارق، وكذلك الأحكام التي مبناها محض الاجتهاد، قال صلَّى اللَّه عليه وسلَّم لأصحابه: «اغْزُوا وَلَا تَغُلُّوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمْثُلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ - أَوْ خِلَالٍ - فَأَيَّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ .... وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللهِ، فَلَا تُنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِ اللهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللهِ فِيهِمْ أَمْ لَا»[325]

بخلاف إخباره عن حكم معتمدا فيه على نص قطعي على عموم الحوادث، كقوله: حكم الله في السرقة القطع، وحكم الله في الزاني المحصن الرجم والبكر الجلد مائة.

ـ الالتزام في الجواب بحد السؤال إلا لحكمة:

ينبغي للمجيب أن يقتصر على مراد السائل لكي لا يُشغله بما لا يعنيه ويحدث له من التشويش بالاستطراد ما يضيع عليه المطلوب، إلا لحكمة كأن يخبره بما هو أولى له كمن سأل عمن يتصدق عليه من الأجانب عنه، وفي قرابته وأهل بيته من هو أحوج من غيره؛ فيُنبه على عِظَم ومضاعفة الأجر بالتصدق على الأرحام.

[325]) صحيح مسلم 1357/3.

ـ خطوات البحث في النازلة:

الخطوة الأولى ـ التصور الصحيح:

يبدأ الباحث بالتصور الصحيح للمسألة، وكما يُقال: الحكم عن الشيء فرع عن تصوره، وذلك بمعرفة واقع القضية بجميع ظروفها وملابساتها كالاضطرار والاختيار، وبمراعاة زمانها ومكانها كالصيد للمحرم، ولا يكفي التخمين وغلبة الظن أن الواقع كذا وكذا، كما يحصل في بعض صور المعاملات الحديثة التي تحتاج لمعرفة خلفياتها ودقائقها، أو ما يحدث في قطر بعيد عن قطر الناظر فقد يتعذر عليه معرفة الواقع، كما يجري للمقيمين في بلاد الغرب مما قد لا يمكن لغير المقيم معهم أن يتصور واقعهم.

ومن تمام التصور إن كانت المسألة خصومة أن يستمع الناظر في المسألة لكل الأطراف ولو كان أحدهما رجلا صالحا فلا يُقتصر عليه.

ـ الخطوة الثانية ـ التكييف:

التكييف هو ردُّ المسألة إلى بابها الفقهي؛ بحيث تصنف القضايا، كمن أعطى لغيره ألف دينار نقدا، وقابله الآخر بصك غير مصدق، فلابد من تصور كامل الحادثة بأفعالها ومقاصدها، فتكييفها بنسبة المسألة لباب القرض أم باب الصرف، وكمن قبض سلعة مجهولة القدر، فلابد من تصور الحادثة من جميع جوانبها، ثم هل هي من باب البيع أم من باب الهبة.

ـ الخطوة الثالثة ـ تحقيق المناط:

تحقيق المناط بتنزيل الحكم الشرعي على الحادثة، وهو محلّ زلل الكثيرين الذين لم يحسنوا تصور المسائل على حقيقتها، أو لم يحسنوا تكييفها بنسبتها إلى بابها، فتكون النتيجة إنزال حكم لا يتعلق بها، مثاله من وجد رجلا خارجا بأموال من بيت ليس له وأهل البيت يصرخون فبادر بقول الله سبحانه:﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءً بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَاللَّهُ

عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[326]

ثم تبين أن الرجل خرج بماله المودع عندهم أو المشترى منهم وهم يصرخون من سبب آخر، أو يصرخون بسببه والمسألة من باب الظفر، إلى غير ذلك من الصور الممكنة؛ فتكون قراءة النص وتنزيل الحكم في غير محله.

ـ الخطوة الرابعة ـ التَّوقُّف عن الفتوى:

قد تتعذَّر على الفقيه معرفة الحكم لمسألة مُعيَّنة؛ فالواجب أن يُعيد النظر في الخطوات السابقة، لعلَّ الله أن يهديه لمعرفة الحكم، وعند الاستغلاق أو الشكِّ والتردُّد فيجب أن يُصرِّح بعدم معرفته للحكم، بقوله لا أدري أو لا علم لي به ونحوه، ويوجّه السائل لغيره، فالفتوى إخبار عن حكم الشَّرع، ولا يكون إلا بيقين، وإلاَّ كان كاذبا على الله ورسوله صلى الله عليه وسلَّم، قال تعالى ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَالذِى جَآءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[327] وقال سبحانه: ﴿وَلاَ تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لاَ يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[328]

ـ الجاهل بالخطوات فتواه تَعدٍ على حدود الله:

الحق أن هذه المرحلة شديدة الخطورة؛ لما يترتب عليها من تضييع الحقوق المادية والمعنوية، ووصف الناس بالفسوق ونحوه وهم منه براء، أو تزيين الباطل بما ليس فيه، يقع في هذا المتعدي على الأحكام الشرعية بجهله، وهو من لم يتلق العلم عن أهله، والمبتدي إن لم يكن مؤهلا، وبذلك قد يُورَّث المحجوب، ويُحرَم الوارث كالأخ لأب ونحوه، ويوصف من تزوج بثانية بأنه قد

---

[326]) سورة المائدة الآية: 40.

[327]) سورة الزمر الآية: 33.

[328]) سورة النحل الآية: 117.

خان وظلم الأولى، أو يُحكم ببطلان العبادة كالصائم المتطوع أكل ناسيا، أو من خرج منهم سلس البول أو الريح الملازم أكثر الوقت.

المصادر والمراجع للنوازل

أنواع المصادر والمراجع: لكتب النوازل نوعان للتطبيق أو لتقعيد المنهجية:

النوع الأول ـ للتطبيق وفوائدها:

إن الكتب المؤلفة لجمع النوازل من المصادر المهمة التي يجب أن لا يغفل عنها الباحث، ولها فوائد عديدة منها:

أولا ـ إثراء الجانب الفقهي لخاصة الفقهاء:

إن توظيف هذه المصادر يكون للعلماء الذين لهم علم بالأشباه والنظائر والفروق، لا لعامَّة طلبة العلم، فيجب التنبيه إلى أنَّه لا يمكن للباحث أن يأخذ منها حكما فقهيا لتنزيله على حادثة من الحوادث لظنِّه أنَّها عين المسألة قد تكرر حدوثها[329]؛ والسبب أن كتب النوازل أحكامها تتعلَّق بمسائل خاصة بعصرها وأحيانا بعين الواقعة، فقد تختلف في بعض ظروفها كتغير الأعراف، وقد تَحِل مسألة للحرج وشدة الحاجة إليها في زمانها ومكانها، وقد لا يكون الأمر كذلك في هذا العصر.

ثانيا ـ قد تسعف الفقيه بضالته:

فإن من إثراء الجانب الفقهي ما يذكر في كتب النوازل من بعض الصور قد لا توجد في بعض كتب الشروح، فتأتي على لسان سائل فيجاب مع نسبتها لمن ذكرها، مثل: الذابح لو رفع يده

[329]) انظر: منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه 199.

عن الذبح فهل لغيره أن يتم مكانه وهل تلزمه تسمية جديدة ونية؟ ورد في نوازل القصري سؤال عن ذبيحة سقطت آلة الذبح من يد ذابحها وأخذها هو أو غيرُهُ وأتم ذبحها، هل تؤكل أم لا؟ جوابه: أن الذابح إن رفع يده على جهة الاضطرار مثل أن تضطربَ الذبيحة فيه أو تقع السكين من يده أو تنكسر في يده أو غير ذلك من وجوه الضرورة؛ فإن عاد بقرب فتؤكل بلا خلاف، وإن عاد عن بُعدٍ؛ فإن كان قُطِع بعض الحلقوم والودجين فلا تؤكل بالذكاة الثانية؛ لأنها منفوذة المقاتل، وإن لم يقطع شيئا من ذلك فإن بلغ بالقطع الأول حَدَّ الإياس فتؤكل بلا خلاف انظر(طخ) وكذلك لو تعايا رجل فوضع رجلٌ يدَه على يده فذبح، أو رفع الأول يدَه لا فرق، وانظر: هل يحتاج الثاني إلى التسمية والنية أو لا؟ انظر(ق) وفي(عبق) أنه لابدَّ للثاني منها عاد عن قرب أو بُعد، وكذلك الأول إن عاد عن بُعد لا عن قُرب فلا يحتاج لذلك.اهـ والله تعالى أعلم»[330]

ثالثا ـ نقل الخلاف والمناظرات:

من إثراء الجانب الفقهي: ذكر المناظرات الفقهية والخلاف داخل المذهب والاختلاف في الترجيح، كما هو في كتاب (المعيار)

رابعا ـ تاريخ المستجدات:

تبرز للباحثين تاريخ ما استجَدَّ من محدثات ومنها: ظاهرة شرب السجائر، التي استمرت معاناتها والسؤال عن حكمها مع قِدَم حدوثها، فقد دخلت هذه الآفة بلاد المغرب سنة: 1009هـ 1600م تقريبا، وكيف كان من وسائل انتشارها أنها جاءت بها سفن الإفرنجة، وكيف أنها كانت أول الأمر شعارا لأراذل القوم، فارتبطت بالسفه والمجون، وأكثر الفقهاء بادروا بتحريمها ومنهم من حسبها كالثوم والبصل، فحكم بكراهتها، مع إسقاط مروءة من شربها، فلا يقبلون منه

[330] نوازل القصري559/1 للقصري بن مختار القصري، تحقيق: أبي الفضل أحمد الدمياطي، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى لسنة: 1430هـ2009م.

شهادته.[331]

كما أنها مصدر للباحثين الذين تهمهم معرفة عادات الناس وخصوماتهم ومستوى تدينهم بمختلف العصور، وتُعرف من خلالها الأسماء المغمورة للعلماء والأمراء والبقاع والوقائع .

ومن مصنفات كتب الفتاوى في النوازل:

ـ كتاب: (فتاوى ابن سحنون) لأبي عبد الله محمد بن عبد السلام بن سعيد التنوخي المالكي(ت256ه) يُعدُّ هذا الكتاب من أصول مذهب مالك لاشتماله على كثير من المسائل المنقولة عن مالك وأصحابه، والتي لا تكاد توجد في غير هذا الكتاب.

ـ (ديوان الأحكام الكبرى النوازل والأعلام) لأبي الأصبغ عيسى بن سهل الأسدي(ت486ه)

ـ (الفتاوى الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية)وزارة الأوقاف المغربية.

ـ (نوازل القصري) للقصري بن محمد المختار بن عثمان القصري المالكي. رتب النوازل على ترتيب أبواب مختصر خليل وقال: ليكون أسهل في تحصيل المراد قال المحقق: هو من متأخري ائمة المالكية مما جعل هذه النوازل تمس جانبا من نوازلنا المعاصرة)

ـ كتاب: (الأجوبة التونسية على الأسئلة الغرناطية) لمحمد المواق(ت887ه) ومحمد الرصاع(ت894ه)

ـ (المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب) لأبي

---

[331]) انظر: الفتاوى الفقهية في أهم القضايا من عهد السعديين إلى ما قبل الحماية 325 دراسة وتحليل لحسن اليوبي، المملكة المغربية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لسنة: 1419ه 1998م.

العباس أحمد بن يحيي الونشريسي(ت914هـ): قال المؤلف: « جمعت فيه من أجوبة متأخرين العصريين ومتقدميهم ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه، واستخراجه من مكامنه، لتبدُّده وتفريقه، وانبهام محله وطريقه، رغبة في عموم النفع به، ومضاعفة الأجر بسببه، ورتبته على الأبواب الفقهية ليسهل الأمر فيه على الناظر، وصرحت بأسماء المفتين إلا في اليسير النادر»

ـ (تدييل المعيار) لعبد السلام بن عثمان العالم التاجوري (ت1139هـ)

ـ كتاب: (فتاوى العلامة الشيخ محمد بن محمد بن مقيل الكبير مفتي طرابلس الغرب1054هـ ـ 1101هـ الموافق: 1644م ـ 1690م) جمع وتحقيق: جمعة محمود الزريقي.

ـ كتاب: (مجموعة فتاوى) للطاهر أحمد الزاوي

ـ كتاب: (فتاوى الشيخ محمد أبو زهرة) جمع محمد عثمان شبير.

ـ (قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي) المنبثق من المؤتمر الإسلامي.

النوع الثاني مصادر مصنفات لتقعيد وضوابط الفتوى:

ـ (كتاب الفقيه والمتفقه) لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي(ت462هـ)

ـ (كتاب الفتوى واختلاف القولين والوجهين المشهور بأدب المفتي والمستفتي) لأبي عمرو عثمان ابن الصلاح(ت643هـ)

ـ (أعلام الموقعين عن رب العالمين) لأبي عبد الله محمد بن القيم الجوزية(ت751هـ)

ـ (الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام) لشهاب الدين أبي العباس أحمد القرافي(ت684هـ)

ـ (الدُّرُّ النضيد في أدب المفيد والمستفيد) لأبي البركات بدر الدين محمد الشافعي(ت984هـ)

ـ (من نصوص الفقه المالكي بو طلُيْحِيَّة في المعتمد من الكتب والفتوى على مذهب مالك) لمحمد النابغة بن عمر الغلاوي(ت1245هـ1828م)

ـ (صناعة الفتوى وفقه الأقليات) لعبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بية.

والحمد لله الذي بفضله تَتمُّ الصالحات والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلىٰ يوم الدين.

.

المحتويات

المقدمة..... 5
الجزء الأول..... 6
البحث العلمي..... 6
تعريف البحث:..... 6
ـ شرط البحث لأن يكون علميًّا:..... 7
ـ حكم البحث العلمي: تعتريه الأحكام الشرعية الآتية:..... 7
1 ـ الوجوب:..... 7
2 ـ الاستحباب:..... 7
3 ـ التحريم:..... 7
4 ـ الكراهة:..... 8
5 ـ الجواز:..... 8
ـ فضل البحث العلمي:..... 9
ـ أهمية حسن القصد:..... 11
ـ وفي فضل التصنيف:..... 12
ـ أما خطر التأليف:..... 12
ـ احتساب النقد والنقض:..... 12
أهداف البحث العِلمي:..... 13
شروط الباحث:..... 15
1 ـ الرغبة والعزيمة:..... 15
2 ـ الصبر:..... 15
3 ـ المعرفة والثقافة:..... 16
4 ـ الشَّكُّ العِلْمي:..... 16
5 ـ الروح العلمية:..... 16
6 ـ التواضع وعقوبة التعاظم:..... 17

7ـ أن يتفرغ عن الشواغل بقدر الوسع 19
ـ شروط اختيار الموضوع: 19
1 ـ أهمية الموضوع 19
2 ـ الجدة والطرافة: 20
4 ـ وفرة المادة العلمية: 20
5 ـ المنهجية العلمية: 21
الكتابة..... 21
أنواع البحوث الأكاديمية..... 21
أ ـ بحوث صغيرة يقدمها طلاب المرحلة الإلزامية: 21
ب ـ بحوث التخرج للمرحلة الجامعية: 22
ج ـ بحوث المراحل العليا: 22
ح ـ الرسالة: 23
خ ـ الأطروحة: 23
ـ أنواع الكتابة من حيث أغراضها ومناهجها: 23
ـ التأليف والفرق بينه وبين التصنيف: 23
ـ الدراسة الموضوعية المتخصصة: 24
ـ القيام بدراسة شخصية: 24
ـ القيام بدراسة كتاب: 25
ـ التلخيص وخطواته: 26
فوائد التلخيص: 27
ـ التوجيه اللغوي وأهدافه: 27
أ ـ ردُّ الشُّبُهات: 27
ب ـ إظهار الحكمة والجمال: 28
ـ التخريج النحوي: 29
ـ تحقيق مخطوط: 30

ـ المقارنة والموازنة: 31
ـ القصة والرواية: 31
ـ تقريظ الكتاب: 31
ـ المقالة: 32
ـ الخاطرة: 32
ـ التقرير: 33
ـ الشعر: 33
ـ الخطبة: 34
ـ التَّغرِيدُ: 35
المناهج العلمية.....36
أنواع المناهج العلمية: 36
الأول ـ المنهج النقلي.....36
النقد خطوة لازمة في المنهج النقلي: 37
أنواع النقد: 37
الأول ـ النقد الخارجي: 37
أ ـ بتحقيق مصدر الوثيقة: 37
ب ـ نقد الناحية الشكلية للوثيقة: 38
الثاني ـ النقد الداخلي: 39
أ ـ النقد الداخلي الإيجابي 39
ب ـ النقد الداخلي السلبي: 39
ويقوم النقد السلبي على الآتي: 40
ـ الشك المنهجي وطرق التثبت: 40
أ ـ مقارنة النص بغيره: 40
ب ـ النظر إلى معنى النص: 41
منهجيَّة الدراسات التاريخية: 42

1 ـ منهجيَّة الشكل: 42
2 ـ منهجيَّة المضمون: 42
الثاني ـ المنهج الاستقرائي.....43
علاقة الاستقراء بالقياس: 43
والاستقراء نوعان: 43
1ـ الاستقراء التام 43
2 ـ الاستقراء الناقص 43
ـ الفطري المذموم 44
ـ الاستقراء العلمي الناقص 44
المقدمات التي يقوم عليها الاستقراء: 44
ـ ثانيا الفرض والحدس 44
الثالث ـ المنهج الاستنباطي.....45
ـ المقدمات والمبادئ التي يقوم عليها المنهج الاستنباطي: 45
الرابع ـ المنهج الوصفي.....46
استخدامات المنهج الوصفي: 46
الخامس ـ المنهج المعياري.....46
نتائج المنهج المعياري: 47
السادس ـ المنهج الحواري.....47
طرق المنهج الحواري وأهدافها: 47
السابع ـ المنهج التحليلي.....48
أنواع التحليل: 48
الفرق بين النقد والنقض: 49
النوع الثالث ـ التفكيك الذي هو تفسير المغلق، وهو على نوعين: 49
الأول ـ التفكيك القريب المُسمَّى: (البسيط)[0]: 49

الثاني ـ التفكيك المركب: 49
الثامن المنهج التكاملي.....50
المنهج التكاملي ويُسمَّى التوفيقي: 50
حكم استخدام هذا المنهج: 50
ضابط اختيار منهج البحث: 50
عملية التحليل والتركيب.....50
ـ كيفية التحليل: 50
ـ كيفية التركيب: 51
الخطوات والمراحل التي يقوم بها الباحث لإنجاز البحث.....52
الجانب النظري للبحث.....53
المرحلة الأولى: إعداد الجانب النظري 53
ـ اختيار موضوع البحث: 53
ـ (ما ترك الأوائل للأواخر شيئا) 53
ـ النضج والاحتراق للعلوم: 53
ـ الاعتماد على اختيار الآخرين: 55
ـ عجز الباحث عن إيجاد موضوع: 55
ـ استبدال أو تعديل موضوع البحث: 56
أولا ـ التعديل: 56
ثانيا ـ الاستبدال: 57
ـ أسباب المطالبة باستبدال الموضوع: 57
الخطة المبدئية.....57
واستعدادا لتقديم الخطة المبدئية على الطالب أن يقوم بالآتي: 58
أ ـ اختيار الموضوع: 58
ب ـ اختيار المشرف: 58

ـ علاقة الباحث بمشرفه: 59
ـ علاقة المشرف بالباحث: 59
ـ تحميل المشرف مسؤولية جودة الطالب والموضوع والإنجاز: 60
ج ـ اختيار عنوان البحث وشروطه: 60
تقديم الخطة المبدئية ومكوناتها..... 61
1 ـ صفحة الغلاف 61
2 ـ صفحة البسملة: 62
3 ـ صفحة الشكر: 62
4 ـ صفحة الإهداء: 62
5 ـ صفحة المقدمة: 62
ـ أسباب اختيار الموضوع: 63
ـ أهمية البحث وأهدافه: 63
ـ الدراسات السابقة على هذا الموضوع: 64
ـ بيان منهجه ومصطلحاته ورموزه: 64
ـ أهم المصادر والمراجع الأولية: 65
6 ـ هيكل البحث: 65
7 ـ صفحة التمهيد أو التوطئة أو التقديم: 65
الجانب التنفيذي للبحث..... 66
الخطوة الثانية: الجانب التنفيذي 66
أولا ـ مرحلة القراءة المتخصصة: 66
1 ـ القراءة السريعة: 66
2 ـ القراءة المتأنية: 66
ثانيا ـ ما ينقدح في الدهن خلال التفكر أو القراءة: 67
ثالثا ـ التعرف على مصادر ومراجع الموضوع: 67
ـ الابتداء بالمكتبة وأقسامها: 68

ـ نظام فهرسة المكتبة: 68
تقسيم ديوي العشري: 68
ـ المصادر والمراجع: 69
ـ التمييز بين المصادر والمراجع: 69
ـ المصادر الأصلية: 69
ـ المراجع: 70
ـ هل يعدد الباحث المصادر؟ وما الذي يقدمه؟ 70
ـ الجمع بين المصادر والمراجع: 71
ـ كتب الرجال: 71
ـ كتب التخريج: 71
ـ كتب الفقه: 71
ـ تنَوّع المصادر: 73
1ـ الكتب المقدسة: 73
2 ـ المخطوطات: 74
3 ـ الكتب المطبوعة: 74
4 ـ كتب الفهارس: 74
(الببليوغرافية): 74
ـ فهارس المكتبات العامة والخاصة: 74
ـ فهارس كتب العلوم: 75
5 ـ الموسوعات العلمية المتخصصة: 75
6 ـ الرسائل الجامعية والدوريات: 75
كما يُستفاد من بحوث التخرج والماجستير والدكتوراه، كذلك الدوريات 75
7 ـ المسجلات الإلكترونية: 75
ـ التخريج من المصادر المتخصصة: 76
ـ العناية بمفاتيح العلوم المصادر: 76

رابعا ـ التقميش.....77
وسائل التقميش: 77
ـ إما عن طريق البطاقات 77
ـ السجلات..... 78
ـ الحاسوب:..... 78
خامسا صناعة التعريفات.....78
شروط التعريف: 79
أنواع التعريفات: 80
1 ـ الحَدُّ الحقيقي التَّام: 80
2 ـ الحَدُّ الحقيقي الناقص:..... 81
3 ـ الرسم التامّ: 81
4 - الرسم الناقص: 81
5 - التعريف اللفظي: 81
ـ تعدد التعريفات للشيء الواحد:..... 82
جمع المادة العلمية.....83
الأول ـ الانتقاء بحسب الحاجة:..... 83
الثاني ـ حسن التأليف:..... 83
أركان البحث العلمي: 84
الركن الأول ـ قصده للحقِّ: 84
الركن الثاني ـ التوثُّق لدعواه:..... 84
الركن الثالث ـ جودة المادة العلمية: 85
الآفة التي يجب أن يحذرها الباحث على مادته: 85
ـ عدم التمحيص لما يكتب 85
ـ وآفته كذلك التكرار؛ 85

الركن الرابع ـ أسلوب الباحث في الكتابة: 86
من حُسن الأسلوب اتصاف المباحث وعبارة الكاتب بالآتي: 86
أ ـ المقدمة والخاتمة في كل فصل: 86
ب ـ تجنب الإيجاز والإطناب: 86
الأسلوب العلمي وعناصره: 87
ـ قوة في بيان عبارته، وحجة أدلته: 87
ـ الجانب الجمالي: 87
ـ وضوح العبارة: 87
ـ الرقي في الأسلوب: 88
ـ الألقاب العلمية: 88
الركن الخامس ـ المنهجية وخطواتها: 89
أ ـ عرض المشكلة: 89
ب ـ التحليل العلمي: 89
ت ـ إبراز جانب المقارنة: 90
ث ـ عناوين المسائل: 90
سادسا ـ تخريج النصوص..... 91
2 ـ تخريج الأحاديث الشريفة وغيرها 91
سابعا ـ الاقتباس..... 91
أنواع الاقتباس: 91
النوع الأول ـ الاقتباس أو النقل الحرفي وأحواله: 91
الحال الأول ـ إن كان ستة أسطر فأقل 92
الحال الثاني ـ الزيادة عن الستة أسطر إلى الصفحة 92
الحال الثالثة ـ إن زاد عن الصفحة 92
الحالة الرابعة ـ الحذف من الكلام المقتبس 92
الحالة الخامسة ـ أن يحتاج إلى إضافة كلمة أو كلمات وسط النص 92

الحالة السادسة ـ وجود خطأ في اللغة أو المعنى 92
الحالة السابعة ـ إن كان النص المنقول بلغة أجنبية 92
الحالة الثامنة ـ أن يجد النص قد نقله مرجع من المصدر 92
النوع الثاني ـ الاقتباس بالمعنى: 93
ثامنا ـ كتابة الهوامش.....93
ـ المتن والحاشية والهامش 93
تعريف المتن في اللغة: 93
ـ تعريف الحاشية: 94
ـ تعريف الهامش : 94
ـ موطن الهوامش وترقيمها: 94
ـ الاختلاف في حاجة الكتاب للهوامش: 95
ـ القول الأول عدم الهوامش 95
ـ الفريق الثاني لزوم الهوامش 95
ـ القول الثالث التوسط: 95
ما يُكتب في الهوامش: 96
1،2 ـ تخريج النصوص: 96
1 ـ تخريج الآيات القرآنية..... 96
2 ـ تخريج الأحاديث النبوية 96
3 ـ التعريف بالأعلام:..... 96
ـ من الذي يترجم له من الأعلام؟..... 97
الاشتباه في أسماء الأعلام:..... 97
4 ـ التعريف بالأماكن والوقائع: 98
5 ـ إضافة ما له علاقة بالمتن: 98
مناقشة بعض الآراء 98
6 ـ شرح الغريب والمصطلحات..... 98

7 ـ تخريج الأقوال والأبيات الشعرية والأمثال: 98
8ـ التعريف بالمصدر وهل نبدأ باسم الكتاب أو المؤلف؟..... 99
9 ـ التعريف بالمخطوطات: 99
10ـ عبارة: (سبق ذكره أو سيأتي) 99
ـ الفرق بين الشرح والحاشية: 100
تاسعا ـ التخريـــــج..... 100
تعريف التخريج في ا 100
أنواع التخريج:..... 100
ـ الأول ـ تخريج الآيات القرآنية 100
ـ الثاني ـ تخريج الأحاديث النبوية: 101
طرق تخريج الأحاديث: 101
الأولى ـ طريقة البحث من خلال موضوع الحديث:..... 101
الثانية ـ طريقة البحث من خلال معرفة راوي الحديث: 101
الثالثة ـ طريقة البحث من خلال طرف الحديث:..... 101
الرابعة ـ طريقة البحث من خلال كلمة في المتن:..... 102
الخامسة ـ طريقة البحث من خلال الصفة:..... 102
تمام التخريج بالعزو والحكم: 104
الخطوة الأولى عزو الحديث:..... 104
ـ الخطوة الثانية حكم الحديث:..... 105
ـ الموطأ والمفاضلة بينه وبين الصحيحين: 105
القول الأول تقديمه:..... 106
القول الثاني مساواته: 106
القول الثالث تأخره: 107
ـ كيفية معرفة الحكم على الحديث: 107
مثال التخريج بالعزو وبيان الحكم على الحديث: 107

تنبيهات للباحث عند تخريج الحديث:.....110
ـ حكم الباحث على الإسناد دون المتن: 110
ـ الحكم بتصحيح المتن وعدمه من المتأخرين: 110
ـ الاحتجاج بالحديث عند الفقهاء: 111
الاحتجاج بالحديث عند أهل اللغة: 111
البحث في الأسانيد هو من خصائص أُمَّة الإسلام.....113
عاشرا ـ كتابة الخاتمة.....113
تشتمل الخاتمة على ثلاثة عناصر: ملخص البحث، النتائج، التوصيات. 113
1 ـ ملخص البحث: 113
2 ـ نتائج البحث: 114
3 ـ التوصيات 114
التي أراد الباحث ذكرها.....114
الحادي عشرة ـ كتابة الفهارس.....114
تعريف الفهارس: 114
متى وكيف تصنع الفهارس؟ 115
أنواع الفهارس أ ـ الأساسية ب ـ التكميلية المتخصصة 115
الفهارس الأساسية أربعة: 115
1 ـ فهرس الآيات القرآنية: 116
2 ـ فهرس الأحاديث النبوية: 116
3 ـ فهرس المصادر والمراجع: 116
معلومات النشر: 117
ـ ملاحظة: بعض المصادر اشتهرت بغير اسمها الأصيل: 117
4 ـ فهرس الموضوعات: 117
ـ موضع الفهرس: 118

الفهارس التكميلية: 118
ـ فهرس الأعلام: 118
ـ فهرس الأبيات الشعرية: 118
ـ فهرس الأمثال: ويكون ترتيبها هجائيا. 119
ـ فهرس البلدان: 119
ـ فهرس الوقائع والملاحم. 119
ـ فهرس المسائل والقواعد: 119
ـ فهارس ملاحق الصور والرموز : 119
مرحلة المراجعة 120
ـ قبول النقد وطلبه: 120
أسباب اللحن: 121
ـ اللحن عند العرب: 121
التعريف بالمصادر والمراجع 123
مصادر علوم القرآن 123
المصادر والمراجع الفقهية 124
أولا ـ تحديد المنهجيَّة في دراسة المسائل الفقهيَّة: 124
ثانيا ـ الخلاف في اعتماد المدرسة الظاهريَّة: 125
ثالثا ـ التعريف بأبرز المدارس الفقهيَّة المعتمدة: 127
1 ـ المذهب الحنفي: 127
المصادر والمراجع المعتمدة عند الأحناف، ومنها: 127
مصادر المذهب المالكي 128
الإمام مالك بن أنس الأصبحي ولد سنة: 95هـ وتوفي سنة: 179هـ، وهو ابن تسعين سنة. 128
شيوخه وسنده: 128

منهجه: 130
الأول ـ منهج الرواية: 130
والثاني ـ منهج الفقه والاستنباط: 131
تلاميذه: 133
منهجية المذهب بعد وفاة مالك..... 133
ـ منهجية المذهب بالمعيار الزماني: 134
1 ـ (الموطأ): 134
2 ـ المدونة الكبرى تنافس الموطأ: 134
ـ المراحل التي مَرَّ بها المذهب المالكي: 135
المرحلة الأولى ـ الرواية والسماع: 135
المرحلة الثانية ـ مرحلة الجمع للروايات: 135
ـ النوادر والزيادات 136
المرحلة الثالثة ـ مرحلة اختصار المطولات: 137
من أبرز أعلامها 137
ـ ابن الحاجب عثمان بن عمر (ت646هـ) 137
ـ خليل بن إسحاق الجندي (ت776هـ): 138
ـ الدردير أحمد بن محمد العدوي(ت1201هـ) 138
تطور المذهب بالمعيار المكاني: (المدارس الفقهية) 138
مدرسة المدينة: 138
المدرسة المغربية وأعلامها: 138
المدرسة الأندلسية: 140
المدرسة العراقية: 140
المدرسة المصرية: 141
ـ خليل بن إسحاق الجندي: 142
ـ الدردير أحمد بن محمد العدوي(ت1201هـ) 142

منهج الدردير في المختصر: 142
ـ المذهب الشافعي 143
أمهات المذهب الشافعي: 144
ـ كتاب: (الأم) و(الإملاء) 144
ـ كتاب: (نهاية المطلب في دراية المذهب) 144
ـ كتاب: (البسيط) و(الوسيط) و(الوجيز) و(الخلاصة) 144
ـ كتاب: (الشرح الكبير) 145
ـ كتاب: (المنهاج) 145
ـ الكتب المشتهرة والمعتمدة عند الشافعية: 145
المذهب الحنبلي 145
ـ تقسيم ما نقل عن أحمد: 146
ـ الروايات: 146
ـ التنبيهات: 146
ـ الأوجه: وهي أقوال أصحاب الإمام وتخريجاتهم 146
ـ طبقات فقهاء الحنابلة: فقهاء المذهب هم على ثلاث طبقات: 146
المتقدمون: 146
المتوسطون 146
المتأخرون: 146
من مصادر الفقه حنبلي: 147
ـ (مختصر الخرقي) 147
ـ (المستوعِب) 147
ـ (المغني) 147
ـ (المحرر في الفقه 147
ـ (شرح منتهى الإرادات) 147
ـ (الشرح الكبير على متن المقنع) 147

المصادر والمراجع لرجال الحديث..... 147
أولا ـ مصادر أساسية للحكم على الرجال تشدد وتساهل: 147
اتفاق علماء التزكية في التوثيق واختلافهم: 148
ـ تنوع مصادر الرجال عامة وخاصة: 148
ما تميزت به المصادر عن المراجع: 149
ثانيا ـ المراجع التي تنقل عن سابقاتها، ومنها: 149
ـ تهذيب الكمال: 149
ـ تهذيب التهذيب: 149
ـ تقريب التهذيب: 150
ـ ميزان الاعتدال 150
ـ لسان الميزان 150
ما تميزت به المراجع عن المصادر: 150
حكم المعلق في الصحيحين وفي غيره: 150
ـ ما سكت عنه أبو داود: 151
ـ المستدركات هل حكمها حكم الأصل؟ 152
ـ المستخرجات وفوائدها: 153
ـ كتب الزوائد: 153
ـ كتب السِّيَر: 153
ـ مراعاة الاختلاف بين الفقهاء والمحدثين في التصحيح والإعلال: 153
مصادر علم الحديث دراية: 154
مرحلة الجمع والتأسيس: 154
ـ مرحلة التهذيب والتحرير: 155
ـ مصنفات خاصة بفنٍّ من فنون علوم الحديث: 156
البحث عن طريق تخريج الفقه والأصول 157

ـ البحث بتخريج الأصول من الفروع: 157
ـ البحث بتخريج الفروع على الأصول: 157
1 ـ (كتاب تأسيس النظر): 158
2 ـ كتاب: (مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول) 158
3 ـ كتاب: (التمهيد في تخريج الفروع على الأصول) 159
4 ـ (القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية) 159
ـ البحث بتخريج الفروع على الفروع: 160
ـ البحث بتخريج المناط() 160
مصادر ومراجع المفسرين() 161
أولا ـ كتب التفسير بالمأثور: 161
ثانيا ـ كتب التفسير بالرأي: 162
كتب التفسير التحليلي والإجمالي: 163
ـ التفسير الفقهي: 163
أولا ـ من تفاسير الأحناف: 163
ثانيا ـ من تفاسير المالكية: 163
ثالثا ـ من تفاسير الشافعية: 164
رابعا ـ من تفاسير الحنابلة: 164
ـ التفسير العلمي: 164
ـ التفسير الموضوعي: 164
المعاجم اللُّغوية ونشأتها 165
ـ نشأة معاجم اللغة: 165
تسمية المعجم والقاموس: 167
ـ مناهج المعاجم: 167
أولا ـ المنهج من حيث الجمع الموضوعي وهي أنواع: 167
ـ النوع الأول ـ منهج جمع ألفاظ القرآن الكريم: 167

ـ النوع الثاني ـ منهج جمع ألفاظ الحديث النبوي: 168
ـ النوع الثالث ـ منهج جمع المعاني على الأبواب: 168
ـ النوع الرابع ـ منهج جمع المعاني بقلب الحروف: 169
ـ النوع الخامس ـ منهج جمع المشترك: 169
النوع السادس ـ منهجه جمع الأضداد: 170
النوع السابع ـ منهج جمع المصطلحات: 171
النوع الثامن ـ منهج تصويب التصحيف: 172
ـ ومن الكتب المعاصرة في هذا المنهج: 173
ثانيا المنهج من حيث الترتيب الشكلي هو على نوعين: 174
النوع الأول ـ نظام التقفية: 174
ـ كتاب (العين): 174
ـ (التقفية) لأبي بشر 174
ـ كتاب (المحكم والمحيط الأعظم) 174
ـ تاج اللغة وصحاح العربية 175
ـ كتاب: (لسان العرب) 175
ـ كتاب: (القاموس المحيط) 176
ـ النوع الثاني ـ ترتيب على هجاء الحرف الأول فالأول: 176
1 ـ كتاب: (أساس البلاغة) 176
2 ـ مختار الصحاح 177
3 ـ كتاب: (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير) 177
المعاجم الحديثة: 177
ـ كتاب (مختار القاموس) 177
ـ المنجد 177
5 ـ المعجم الوسيط 178
ـ المعجم الكبير 178

كيفية البحث في المعاجم اللُّغوية..... 178
أولاهما ـ طريقة منهج التقفية:..... 178
ثانيهما ـ طريقة هجاء الحرف الأول فالأول:..... 178
ـ خطوات البحث في المعجم:..... 179
الفرق بين الترتيب الألفبائي والأبجدي والصوتي:..... 179
مصادر ومراجع النحاة..... 180
نشأة تدوين قواعد النحو:..... 180
ـ المدارس النحوية:..... 181
ما يحتجُّ به الباحث على اللغة:..... 181
أولا ـ النص الصالح للاحتجاج:..... 182
ثانيا ـ مصادر القواعد المستنبطة:..... 182
ـ كتاب: (الكتاب) لسيبويه..... 182
ـ (المقتضب)..... 182
ـ (أصول النحو) لابن السراج..... 183
ـ (الجمل) للزجاجي..... 183
ـ (المفصل)..... 183
ـ (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين)..... 183
ـ (شرح المفصل)..... 183
ـ (ألفية ابن مالك وشروحها)..... 184
ـ وكتب: عبد الله بن يوسف ابن هشام..... 184
مصادر ومراجع الأدب..... 184
تميز الشعر عن غيره من الكلام المنثور:..... 184
ـ مصادره التي يستعين بها الباحث بحسب عهوده الآتية:..... 185
أولا ـ عهد الفصاحة بالسجية، وهم طبقات:..... 185

مصادرهم: 185
ـ دواوين الشعراء 185
ـ شروح المعلقات 185
ـ كتاب: (أمثال العرب) 186
ـ كتاب: (جمهرة أشعار العرب) 186
ـ كتاب: (المفضليات) 186
ـ كتاب: (الأصمعيات) 186
ـ كتاب: (الأمثال في الإسلام) 186
ـ البيان والتبيين) 186
ـ كتاب: (العقد الفريد) 186
ـ كتاب: (نقد الشعر) 187
ـ كتاب: (الأغاني) 187
ـ كتاب: (زهر الآداب وثمر الألباب) 187
ـ كتاب: (العمدة في محاسن الشعر وآدابه 187
ـ كتاب: (شرح القصائد العشر) 187
ـ كتاب (حاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء) 187
ـ كتاب: (شرح مقامات الحريري) 188
ثانيا ـ الأدب المعاصر: 188
ـ مصادر الأدب المقارن: 188
ـ مصادر الأدب التربوي للأطفال: 188
مصادر علوم البلاغة 189
أولا ـ عهد الإبداع والجمع: 189
ـ أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ 189
ـ محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة 189
ـ الخليفة عبد الله بن المعتز 189

ـ قدامة بن جعفر الكاتب.....189
ـ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني.....189
- أبو يعقوب يوسف السكاكي 190
6- الوزير ضياء الدين بن الأثير الجزري 190
ثانيا ـ عهود الاختصارات والشروح:.....190
ـ مسعود سعد الدين التفتازاني.....190
ـ علي بن محمد الشريف الجرجاني.....190
المصادر والمراجع من كتب المستشرقين.....190
التعريف بالمستشرقين:.....190
سبب نشأتهم: 190
جهود الاستشراق لطائفتين: 191
الأولى ـ طائفة الساسة 191
كتابة المستشرقين: 192
النوع الأول ـ أنصفوا فيه وأجادوا: 192
ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: 192
ـ كتاب (محمد أعظم الخالدين) 192
ـ كتاب(الإسلام كبديل) 192
ـ كتاب(الإنجيل قادني إلى الإسلام ربحت محمدا ولم أخسر المسيح)() 193
النوع الثاني ـ لؤم ومكر وتزوير:.....194
ـ (تاريخ الشعوب الإسلامية)() 194
جيل ما بعد النهضة: 195
الحذر من بعض الألفاظ.....196
عبارات من عصر النبوة: 196
ـ عبارات معاصرة لها دلالة مهينة: 196
ـ تعظيم ما عظمه الشرع وتحقيره ما حقره، ومنها: 197

كيف يُصنع بالرقاع المهملة؟ 198
استعمال ألفاظ يُخَطِئها النُّقَّاد: 198
قواعد الإملاء..... 202
كتابة القرآن بالإملاء الاصطلاحية:..... 202
قواعد الإملاء الاصطلاحي: 202
ـ نقط الحروف: 203
ـ شكل الكلمات: 203
ـ اللام الشمسية والقمرية: 203
ـ التاء المفتوحة والمربوطة: 204
الضابط الأول ـ للتاء المفتوحة: 204
الضابط الثاني ـ للتاء المربوطة: 204
ـ المواضع التي تكتب فيها مفتوحة: 204
ـ المواضع التي تكتب فيها مربوطة:..... 205
ـ ما ورد كتابته بالتاء المربوطة والمفتوحة: 205
أحكام كتابة الهمزة: الهمزة نوعان: 205
النوع الأول ـ همزة القطع: 205
النوع الثاني ـ همزة الوصل: 205
نطق همزة الوصل ومواطنها: 206
ـ حذف همزة الوصل:..... 206
ـ انقلاب همزة الوصل إلى قطع:..... 206
ـ ضابط سقوط همزة الوصل من كلمة(اسم): 207
ـ سقوط همزة (ابن) بين علمين: 207
همزة القطع في أول الكلمة: 207
ـ ضبط كتابة الهمزة المتوسطة:..... 207
الضابط الأول ـ حركة الهمزة وحركة ما قبلها: 208

الضابط الثاني ـ قوة الحركة: 208
أ ـ كتابة الهمزة على النبرة: 208
ب ـ كتابة الهمزة على الواو: 208
ت ـ كتابة الهمزة على الألف: 208
ث ـ كتابة الهمزة على السطر: 209
ـ سبب الاختلاف في مواطن كتابة الهمزة المتوسطة: 209
أ ـ توالي الأمثال هل يقبى أم يحذف المثل الأول؟ خلاف 209
ـ فريق يرى الإبقاء على الأمثال 209
ـ فريق آخر يكره توالى الأمثال 209
ب ـ توالي الأمثال من نوع الألف له أحوال كما يأتي: 210
الحال الأول ـ ما يلزم فيه حذف الألف الأول 210
الحال الثاني ـ ما يخير فيه بين الإبقاء والحذف والإبدال 210
ت ـ الاختلاف عند اجتماع الفتح والسكون: 210
ث ـ الهمزة المكسورة بعد ضم: 211
ـ الهمزة المتطرفة: 211
ـ الهمزة والتنوين بالنصب: 212
1 ـ إن كانت الهمزة على الألف 212
2 ـ إن كانت الهمزة على الياء 212
3 ـ إن كانت الهمزة على الواو 212
4 ـ إن كانت الهمزة على السطر 212
ـ مما يلفظ ولا يكتب: 212
حذف الألف وجوبا: 213
ـ وجوه كتابة: (ثلاثمائة): 213
ـ وجوه كتابة: (صلة الجمع): 213
تنبيه عن ذكر الخلاف: 213

ـ من مسائل حرف الواو في الإملاء: 214
المسألة الأولى ـ الواو تنطق ولا تكتب: 214
ما كان على وزن (فاعول) 214
المسألة الثانية ـ الواو قد تكتب ولا تنطق: 214
المسألة الثالثة ـ جواز كتابة الواو وحذفها: 214
ـ حرف (ما) و(مَن) وما يتصل بهما: 214
1ـ (ما) الموصولة 214
الحال الأول ـ ما يجب وصله 214
الحال الثانية ـ ما يجوز فيه الوصل والفصل 214
الحال الثالثة ـ ما يجب فيه الفصل 214
2 ـ (ما) الاستفهامية مع حرف الجر: 215
3 ـ (ما) المصدرية: 215
4 ـ (ما) الكافة: 215
ـ وصل (إن وأن وكي) مع (لا) النافية: 215
ما اختلفت كتابته بحسب الاقتصار على الحركة أو إشباعها: 215
ـ كلمة: (قاضي) بين الياء والتنوين: 216
ـ ما يجب أن يجتنب في الكتابة: 216
ـ الوقف القبيح: 216
ـ الرمز بدل (صلى الله عليه وسلـم): 217
ـ تمام ضبط الكتابة عند الحاجة: 217
كتابة الكلمات الأعجمية..... 217
علامات الترقيم..... 218
نشأة علامات الترقيم: 218
فائدة علامات الترقيم: 219
العلامات الأربع عشرة هي: 219

1 ـ الشارحة (:) 219
2 ـ الفاصلة (،): 219
3 ـ الفاصلة المنقوطة (؛): 220
4 ـ النقطة (.) : 220
5 ـ علامة استفهام (؟) : 220
6 ـ علامة التعجب (!): 221
7 ـ علامة الحذف (....): 221
8 ـ علامة التنصيص « » : 221
9 ـ المعقوفان [ ] : 221
10 ـ المزهران ﴿ ﴾ : وتكتب بينهما الآيات القرآنية. 222
11 ـ الشرطة ـ : 222
12 ـ الشرطتان ـ ـ : 222
13 ـ إشارة المتابعة = : 222
14 ـ القوسان ( ): ولهما مواطن منها: 222
المرحلة النهائية للطباعة والتقديم والتقييم 223
ـ الأذن بالطباعة: 223
مواصفات الطباعة: 223
ـ حجم الخط والترقيم: 224
ـ المقاطع وبداية الفقرة: 224
ـ تجليد الغلاف وما يكتب عليه: 224
ـ الاستعداد للمناقشة: 225
مناقشة الرسالة ومعايير تقويمها 225
ـ أفراد لجنة المناقشة: تتكون لجنة المناقشة كالآتي: 225
ـ الذي يجب أن يتحلى به الطالب حين المناقشة: 225
القصد من المناقشة: 226

ـ بدء المناقشة: 227
ـ يستفتح المشرف المناقشة 227
ـ قراءة ملخص البحث من الباحث: 227
ـ دور المناقش: 227
ـ اختتام النقاش: 227
المعايير التي تحدد من خلالها الدرجات..... 228
أ ـ درجات الأستاذ المشرف: المجموع (40) أربعون درجة، كالآتي: 228
ب ـ درجات الأساتذة المناقشون: المجموع (60) ستون درجة، كالآتي: 228
ـ إعلان النتيجة: 229
الجزء الثاني ـ تحقيق المخطوطات..... 231
تعريف التَّحْقِيق: 231
ـ تعريف المخطوطة: هي النُّسْخَة الْمَكْتُوبَة بِالْيَدِ. جمع مخطوطات. () 231
ـ الغاية من التحقيق: 231
ـ سبق علماء المسلمين للتحقيق: 231
شروط المحقق: 232
شروط المخطوط: 233
ـ وهل كل ما كتب باليد يصدق عليه اسم مخطوط يصلح للتحقيق؟ 234
الخطوات التي تسبق عملية التحقيق: 234
ـ اختيار المشرف 234
ـ دراسة النسخ وتقييمها: 235
ترتيب النسخ كالآتي: 235
أ ـ النسخة الكاملة للمؤلف 235
ب ـ النسخة التي أملاها المؤلف 235
ت ـ النسخة التي قرأها المؤلف 235
ث ـ النسخة التي نقلت من نسخة المؤلف 235

ج ـ النسخة المكتوبة في عصر المؤلف 235
ـ كيف يُعرف قِدَمُ النسخة؟ 235
النسخة الأم والمختارة عند التعدد: 235
ـ التعليقات التي قد توجد على غلاف بعض النسخ: 236
ما يستفاد من هذه التعليقات على المخطوط: 236
ـ للتحقيق طريقتان: 237
ـ الأعمال التي يقوم بها المحقق: 237
أولا ـ التحقق من نسبة المخطوط إلى مؤلفه: 237
ـ الطرق التي يستدل من خلالها على صحة نسبة الكتاب: 238
ثانيا ـ التحقق من عنوان الكتاب: 239
سُبل التحقق من صيغة المؤلف للعنوان: 239
ثالثا ـ ضبط اسم المؤلف: 239
رابعا ـ مقابلة النسخ الفرعية: 239
خامسا ـ إصلاح الأخطاء: 239
أ ـ التصحيح: (صح) 240
ب ـ التضبيب والتمريض: 240
ـ إلحاق العبارة الساقطة: 241
ـ تعمد الزيادة على نص المخطوط: 241
ـ إصلاح الزيادة والتكرار (الكشط ، المحو، الضرب): 241
ـ مكملات التحقيق: 242
أ ـ كتابة المقدمة للمحقق: 242
ب ـ دراسة علمية عن المؤلف: 242
ت ـ دراسة علمية عن الكتاب: 243
ـ وصف نسخ المخطوط 243
تعريفات 243

ـ تاريخ النسخ: 243
ـ الوراقون وظهور الطباعة: 243
ـ المصححون: 244
ـ نشأة المكتبات: 244
ـ محتويات المكتبة الخاصة: 245
الباحث مع تعارض النصوص والأحكام..... 246
أ ـ تعارض النصوص: 246
شروط الحكم بالتعارض: 246
عمل الباحث عند التعارض: 246
1 ـ الجمع والتوفيق 246
2 ـ الحكم بالنسخ: 246
3 ـ الترجيح بين النصين: 246
4 ـ الحكم بالتعارض 246
ب ـ التعارض بين الأحكام عند الفقهاء: 247
ـ الحال الأول ـ نقل التعارض عن إمام واحد: 247
1 ـ التعارض بين القولين في مصنف واحد 247
2 ـ التعارض بين القولين في مصنفين متخصصين 247
3 ـ التعارض بين مصنفين اختلفا في التخصص 248
ـ الحال الثاني ـ التعارض بين إمامين: 249
ج ـ التعارض في الأحكام عند المحدثين: 249
ـ التعارض في الحكم على الحديث: 249
ـ أحوال التعارض في الحكم على الرواة بين التوثيق وعدمه: 249
ـ نقل التعارض عن مزكٍ واحد: 249
ـ نقل التعارض عن مزكيين: 249
منهج البحث عن حكم النوازل..... 250

تعريف النوازل:.....250
والمفتي هو 250
ـ صفات النازلة: 251
أنواع النوازل: 251
ـ حكم الاجتهاد في النوازل: 251
شروط الباحث في النوازل: 252
ـ الشرط الأول ـ أهلية الباحث: 252
الشرط الثاني ـ التحصيل العلمي: 253
الشرط الثالث ـ الورع والتقوى: 254
الشرط الرابع ـ الفقه المقاصدي: 255
الشرط الخامس ـ صحة المنهجية:.....256
1 ـ النوع الأول ـ المجتهد المطلق: 256
2 ـ النوع الثاني ـ المجتهد المقيد: 257
3 ـ النوع الثالث ـ أهل الترجيح: 257
4 ـ النوع الرابع ـ العالم براجح الأقوال: 257
من آداب الباحث عن الحكم الشرعي: 258
ـ عدم التجاسر والتدافع على الفتوى: 258
ـ أن تكون ألفاظ الفتوى مُحْكَمة: 258
ـ الحرص على اعتدال حاله:.....258
ـ ذكر الدليل لمن ينتفع به:.....258
ـ عدم القطع بنسبة اجتهاده لله: 259
ـ الالتزام في الجواب بحد السؤال إلا لحكمة: 259
ـ خطوات البحث في النازلة: 260
الخطوة الأولى ـ التصور الصحيح: 260
ـ الخطوة الثانية ـ التكييف: 260

ـ الخطوة الثالثة ـ تحقيق المناط: 260
ـ الخطوة الرابعة ـ التَّوقُّف عن الفتوى: 261
ـ الجاهل بالخطوات فتواه تَعدٍ على حدود الله: 261
المصادر والمراجع للنوازل..... 262
أنواع المصادر والمراجع: 262
النوع الأول ـ للتطبيق وفوائدها: 262
أولا ـ إثراء الجانب الفقهي لخاصة الفقهاء: 262
ثانيا ـ قد تسعف الفقيه بضالته: 262
ثالثا ـ نقل الخلاف والمناظرات: 263
رابعا ـ تاريخ المستجدات: 263
ومن مصنفات كتب الفتاوى في النوازل: 264
النوع الثاني مصادر مصنفات لتقعيد وضوابط الفتوى: 265